

نَسِيرُ الْعِلَامِ

شرح عمدة الأحكام

تأليف

عبد الله بن عبد الرحمن

ابن صالح آل بسام

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين آمين

الطبعة الأولى

الطبعة الخامسة

منقحة ومصححة

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م



ترجمة المؤلف

هذه ترجمة للمؤلف ، لمصنعاها من طبقات الخلفاء « ابن رجب » رحمه الله تعالى فقد أطال « ابن رجب » ترجمته .

ولممن نلخص ما يكتفي القارئ ، للاطلاع على شيء من حياته ومنزلة وتكلمه .

هو عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور بن رالع بن حسن بن جعفر الجباصيلي مولدًا ، الملقب « مفاكًا » ، الحنبليل ملحدًا .

ولد في عام ٥٥٤١ هـ وكان سنة في سن الإمام المشهور « الموفق بن قدامة » وبينهما صحة وزمالة في الدراسة . إلا أن « الموفق » يميل إلى الفقه ، والمؤلف يميل إلى الحديث .

رحلا جميعًا إلى « بغداد » لطلب العلم ، فلقب بها أفاضل العلماء ، فأعلا عنهم .

ومن مشايخهما في « بغداد » الشيخ « عبد القادر الجيلاني » و « ابن المهدي » .

وكان المترجم له ، رحمه الله ، جزلًا في طلب العلم ، رحلًا إليه .

فدخل « مصر » ثم « أصبهان » ثم رجع إلى « دمشق » ولقي في هذه البلاد كبار العلماء . فقرأ عليهم ، وأخذ عنهم ، وباحثهم .

فلما استقر به التسيار في « دمشق » عكف على التدريس والتأليف ، والنسخ والعبادة .

ثم ذكر « ابن رجب » ثناء العلماء عليه ، والحفظ لحون الأحاديث وأسانيدها حتى لقبه « أمير المؤمنين في الحديث » .

ثم وصفه بالعبادة والورع وحسن العبادة ، لاظهاره آثار السلف الصالح .
وصفه « الموفق » بأنه رفيق في العبادة . فقال : ما كنا نستيق إلى غير
إلا سقني إليه إلا القليل .

وكان أتمرا بالعرف . ناهيا عن التكرار . بيده . ولسانه . وحنانه . لا
تأخذه في الله لومة لائم .

لصادم السلاطين ، القضاة والزميين ، ولد حسن له دينا وعداوة من
المتبعين والفضالين ، وهذا فاب المصلحين .

وصفه بالكرم والإحسان إلى الناس ، والتواضع وحسن الخلق . ومع
هذا هيته تملأ الصدور .

ثم ذكر له من المصنفات ما يزيد على أربعين كتابا . منها الكبير . ذو
الأجزاء العديدة . ومنها الصغير الواقع في جزء .

ركلها . تحدى العروة السريعة من الخائب ، والتوصية . والهدى . والمراعاة
والأخلاق . وتاريخ بعض النحوصات الكبيرة .

وكتابه الذي معنا [العمد] يدل على حسن اختياره . وجودة فهمه .
للإنسان معروف باختياره .

توفي - رحمه الله - يوم الاثنين . الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول
من سنة ستماية . فكاك الناس . واتوا عليه . وولوه بالصلوات الطوال ، وتأسفوا
على فقده . رحمه الله تعالى . وأسكنه فسيح جناته . ووالدنا وإعرانا وأقاربنا .
ومسلمينا . والمحسنين إلينا . والمسلمين أجمعين . آمين .

وصل الله وسلم . على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

١٩ وقد أنطب ، ابن رجب ، في ترجمته وتعدد مشايخه وتلاميذه وكتبه وفتاويه .
لأن أراد الإطلاع الواسع على حياته ف يرجع إليه في أول الجزء الثاني . والله الموفق .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الشايع

الحمد لله . نحمده ونستعينه . ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له . ومن يضلل فلا هادي له . ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . ونشهد أن محمداً عبده ورسوله . صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان .

وبعد فإن هذه [المقدمة] تحفة متظلة من أصح آثار النبي صلى الله عليه وسلم ولها الكتابان الجليلان « صحيح البخاري » و « صحيح مسلم » .

فقد اختارها المؤلف رحمه الله بهما . وروىها على حسب ترويض الفقهاء في كتب الفروع . لتكون عوناً لمر حفظها وتأمّلها . على أحد أسائل من أدلتها الصحيحة بأصول وفروع . وسع إليها المنهج . وسلم بهجده بها المبدى إلى دواوين الإسلام المأثورة عن حير الأنام .

ولقد حظيت من العلماء بشروح ومعلّمة . ولكن لم يُقَفِّرْ - حتى الآن - لشيء من تلك الشروح أن تنشر للناس . ولا نعلم هل لا تزال محفوظة . أم أنت عليها حوادث الزمان ؟

عنا شرح العلامة المجتهد [ابن دقيق العيد] المتداول بين الناس .

وهذا التشرح على جلالة قدر صاحبه . وعظيم فائدته في هجته . وهو تجميع المسائل على الفروايط والقواعد الأصولية . فإن عنايته بهذه البحوث شغله عن كثير من دقائق هذه الحديث والأحكام المطلوبة . وتوضيح ما تعارضت فيه الآراء .

(١) أخبرني البحالة لفضيلة الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنع . أنه رأى شرح ابن الملقن على حصة الأحكام في « دار الكتب المصرية » واسمه « الإعلاء بفوائد حصة الأحكام » وهو مفروم من الآخر . وكذلك في مكتبة « الأزهر » به إسختان . إحداهما ناكسة . ٨١ .

ومع هذا فإن طبيعة البحوث التي تصدئ لها المؤلف غامضة متينة ترتفع
على ألقام كثير من طلاب العلم ، ومريدي المعرفة .

لذا فإني استعنت بالله تعالى على وضع شرح سهل الأسلوب - قريب المأخذ ،
متصل المواضع ، لتلا تداعل مسأله ، وتختلط بحوره ليورث الحيرة والارتباك .
فتكلمت أولاً ، على [المعنى الجملي] متعزياً بمطابقة ظاهر اللفظ ، ومبيناً
في ذلك ما طوي تحت الألفاظ من حكمة تشريع ، أو حكمة تهديد ونحو
ذلك .

وإذا احتاج القام إلى توضيحه من بعض طرق الحديث ، أجمعتها معه ،
منها على ذلك ، لتتم الفائدة ، ويستقيم البحث .

ثم أستخرج من الحديث ما يدل عليه من الأحكام والآداب ، ثم أذكر
ما أوتي من خلاف العلماء ، مع ذكر أدلتهم وآراءهم ، معرّفاً عن ضعيف
الخلاف ، الذي لا يستند إلى أدلة قوية ، لتلا يقع القاري في بلبلة فكر لا
داعي إليها .

وحصرت على بيان [حكمة التشريع] وجمال الإسلام وسنن أهداله ،
وجليل مقاصده ، من وراء هذه التصوص ، ليلف القاري على محاسن دينه
وشريف أغراضه ، ويعرف أنه [دين ودولة] حتى لا تؤثر فيه العناية الباطلة
فهد الإسلام وقوانينه السامية .

إله - مع الأسف - يوجد كثير من مدعي الإسلام ، أغرتهم ، وغرتهم
هذه الحضارة الغربية الزائلة ، ولا يعرفون هذه الأحكام الإسلامية والآداب
المحمدية وأسس ، ويرون أنها عقبة في سبل التقدم .

ولو سألتهم عن حججهم ، ما وجدتها إلا كحجة الذين قالوا : [إِنَّا وَجَدْنَا
آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ] .

وليس لهم مستند على دعواهم الزائلة إلا تليق أعداد الذين من الغربيين .
فأسأل الله تعالى أن يطلع به ، ليكون تذكيرة للمتنبي ، ويهيرة للمبتدئ
وأن يصله خالصاً لوجهه الكريم ، مقرباً إليه في دار النعيم . آمين .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَقْدَمَةُ الْمُؤَلِّفِ

قال الشيخ الحافظ تقي الدين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن
سروود القاسمي ، رحمه الله تعالى :

الحمد لله الملك الجبار . الواحد القهار . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك
له ، رب السموات والأرض وما بينهما التويز . الطاهر .

وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله المصطفى المختار . صلى الله عليه وعلى آله
وصحبه الأطهار والأنبياء .

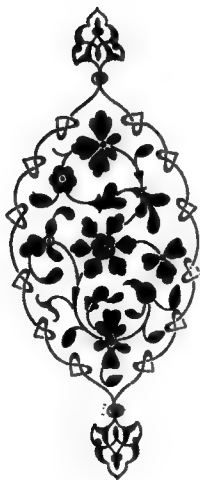
أما بعد ، فإن بعض إخواني سأني إحصاء جملة في أحاديث الأحكام ،
فما ألتفت عليه الإمامان أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم « البخاري »
وه « مسلم » بن الحجاج بن مسلم القشيري السجستاني ، فأجبتني إلى سؤاله . وجاء
الخطبة به .

وسأل الله أن يتعاضدا به ، ومن كتبه أو سمعه ، أو قرأه ، أو حفظه ،
أو نظر فيه .

وأن يجعله عائداً لوجهه الكريم ، موجباً للقول لديه في جنات النعيم ،
لأنه حسبنا ونعم الوكيل .

(١) قد يتفك المؤلف - رحمه الله - نهجه فيقتصر على ما في أحد الصحيحين أو غيرهما .
ولكن حذرت من [تمليطه] مغلطة للزكشي الشافعي ، تلعب فيها النصف ، فين الأحاديث
التي ألفت بها وحده ، فخرجهم من غير (التفت عليه) .

فلخصت منها تعليقات ألفتها برياض هذا الشرح . اهـ . « الفناح » .



كتاب الطهارة

الحديث الأول

عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِي خَصْر «عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ» رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:

«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى،
فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ
وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ
يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ».

غريب الحديث :

- ١- «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» كلمة [إِنَّمَا] تفيد الحصر، وهو إثبات
الحكم في المذكور ونفيه عما عداه.
- ٢- «النية» لغة: القصد. ووقع بالإفراد في أكثر الروايات.
- ٣- «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ... إلخ» مثال يقرر ويوضح القاعدة السابقة.
- ٤- «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ» جملة شرطية.
- ٥- «فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ» جواب الشرط، واتحد الشرط
والجواب لأنهما على تقدير «مَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ» - نية وقصداً -
فهجرتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ - ثواباً وأجرًا.

المعنى الإجمالي :

هذا حديث عظيم وقاعدة جلية من قواعد الإسلام هي القياس الصحيح
لوزن الأعمال ، من حيث القبول وعلمه ، ومن حيث كثرة الثواب وقلته .
فإن النبي ﷺ يخبر أن مدار الأعمال على النيات .

فإن كانت النية سالحة . والعمل خالصاً لوجه الله تعالى ، فالعمل
مقبول .

وإن كانت غير ذلك : فالعمل مردود ، فإن الله تعالى أغنى الشركاء
عن الشرك .

ثم ضرب ﷺ مثلاً يوضح هذه القاعدة الجلية بالمهجرة .
فمن هاجر من بلاد الشرك ، ابتغاء ثواب الله ، وطلباً للقرب من
النبي ﷺ ، وتعلم الشريعة ، فهجرته في سبيل الله ، والله يثيبه عليها .
ومن كانت هجرته لغرض من أغراض الدنيا ، فليس له عليها ثواب .
وإن كانت إلى معصية ، فعليه العقاب .

والنية تميز العبادة عن العادة ، فالغسل - مثلاً - يقصد عن الجنابة ،
فيكون عبادة ، ويراد للنظافة أو التبرد ، فيكون عادة .

وللنية في الشرع بحثان :

أحدهما : الإخلاص في العمل لله وحده ، وهو المعنى الأسمى ، وهذا
يتكلم عليه علماء التوحيد ، والسير ، والسلوك .

الثاني : تمييز المبادات بعضها عن بعض ، وهذا يتكلم عليه الفقهاء .

وهذا من الأحاديث الجوامع ، التي يجب الاعتناء بها وتفهمها ،
فالكتابة القليلة لا تفيها حقها .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - إن مدار الأعمال على النيات : صحة ، ووفاء ، وكمالاً ، ونقصاً .
- ٢ - إن النية شرط أساسى فى العمل ، ولكن بلا غلو يفسد على المتعبدعبادته .
- ٣ - إن النية محلها القلب ، فاللفظ بها بدعة .
- ٤ - وجوب الحر من الرياء والسمة والعمل لأجل الدنيا ، ما دام أن شيئاً من ذلك يفسد العبادة .
- ٥ - وجوب الاعتناء بأعمال القلوب ومراقبتها .
- ٦ - إن الهجرة من بلاد الشرك إلى بلاد الإسلام ، من أفضل العبادات .

• • •

الحديث الثانى

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ » .

غريب الحديث :

- ١ - « لا يقبل الله » بصيغة النفى : وهو أبلغ من النهى ، لأنه يتضمن النهى ، وزيادة نفى حقيقة الشيء .

٢- « أحدث » أى حصل منه الحدّث ، وهو الخارج من أحد السيلين أو غيره من نواقض الوضوء . وفى الاصل : الحدث ، الإيذاء .

المعنى الإجمالى :

الشارح الحكم أرشد من أراد الصلاة ، أن لا يدخل فيها إلا على حال حسنة وهيئة جميلة ، لأنها الصلة الوثيقة بين الرب وبين عبده ، وهى الطريق إلى مناجاته ، لذا أمره بالوضوء والطهارة فيها ، وأشعره أنها مردودة غير مقبولة بغير ذلك .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١- إن صلاة المحدث لا تقبل ، لأن الطهارة أحد شروط الصلاة .
- ٢- إن الحدث ناقض للوضوء ، وبمطل للصلاة ، إن كان فيها .

• • •

الحديث الثالث

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَحَاشِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ قَالُوا : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

« وَيَلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ ^(١) » .

(١) حديث عائشة . تفرد به مسلم .

غريب الحديث :

« الويل » العذاب والملاك .

« الأعقاب » جمع « عقب » وهو مؤخر القدم ، والمراد أصحابها .
و (أ) في « الأعقاب » للمهد ، أى الأعقاب التى لا ينالها الماء ،
وبهذا يستقيم الوعيد .

المعنى الإجمالى :

يحذر النبى ﷺ من التهاون بأمر الوضوء والتقصير فيه ، ويحث
على الاعتناء بآتمامه .

ولما كان مؤخر الرجل ، هذا الذى - غالباً - لا يصل إليه ماء
الوضوء ، فيكون الخلل فى الطهارة والصلاة منه ، أخبر أن العذاب مُنْصَبٌ
عليها ، وعلى أصحابها المتهاونين فى صلاحهم .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - وجوب الاعتناء بأعضاء الوضوء ، وعدم الإخلال بشيء منها .
- ٢ - الوعيد الشديد ، على المقصر فى وضوئه .
- ٣ - إن الواجب فى الرجلين الغسل فى الوضوء ، وهو ما تضافرت عليه
الأدلة الصحيحة ، وإجماع الأمة ، خلافاً لشذوذ الشيعة .

• • •

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي مُرَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

« إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً ثُمَّ لِيُسِّرْ .
وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوزِرْ . وَإِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ
فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُنْجِلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا » ، فَإِنْ
أَحْدَثَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ .

وفي لفظ مسلم : « فَلْيَسْتَنْشِقْ مِنْخَرِيهِ مِنَ الْمَاءِ » .

وفي لفظ : « مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِقْ » .

غريب الحديث :

- ١ - « تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ » يعني إذا شرع في الوضوء .
- ٢ - « لِيُسِّرْ » يعني ليخرج الماء من أنفه ، بعد إدخاله فيه ، وهو الاستنشاق .
- ٣ - « اسْتَجْمَرَ » استعمل الجمار - وهي الحجارة لقطع الخارج .
- ٤ - « فَلْيُوزِرْ » ليُسِّرْ استجماره على وزر ، وهو القرد ، مثل ثلاث ، أو خمس ونحوهما . ولا يكون قطعه الاستجمار لأقل من ثلاث .
- ٥ - « فَإِنْ أَحْدَثَكُمْ لَا يَدْرِي ... الخ » تعليل لغسل اليد بعد الاستيقاظ .

(١) هنا لفظ مسلم ، ولم يذكر البخاري ، الطيِّب .

- ٦ - « باتت يده » حقيقة المبيت يكون من نوم الليل .
 وقد حكى الزمخشري ، وابن حزم ، والآمدي ، وابن يرهان ، أنها تكون بمعنى « صار » فلا تخصص بوقت ، وإذا أطلقت اليد ، فالمراد بها الكف .
- ٧ - « فليستشق » الاستشاق هو إدخال الماء في الأنف .

المعنى الإجمالي :

يشتمل هذا الحديث على ثلاث فقرات ، لكل فقرة حكمها الخاص بها .

١ : - فذكر أن المتوضئ إذا شرب في الوضوء ، أدخل الماء في أنفه ، ثم أخرجه منه وهو الاستشاق ، والاستثار المذكور في الحديث ، لأن الأنف من الوجه الذي أمر المتوضئ بفسله .

وقد تضافرت الأحاديث الصحيحة على مشروعته ، لأنه من النظافة المطلوبة شرعاً .

٢ : - ثم ذكر أيضاً أن من أراد قطع الأذى الخارج منه بالحجارة ، أن يكون قطعه على وتر ، أقلها ثلاث ، وأعلىها ما ينقطع به الخارج ، وتنتهي الهل إن كانت وترأ ، وإلا زاد واحدة ، تؤثر أعداد الشفع .

٣ : - وذكر أيضاً أن المستيقظ من نوم الليل لا يُدخِل كفه في الإثناء ، أو يمس بها شيئاً رطباً ، حتى يفسلها ثلاث مرات .

لأن نوم الليل - غالباً - يكون طويلاً ، ويده تبطش في جسمه ، فلعلمها تصيب بعض المستقلبات وهو لا يعلم ، فشرع له غسلها للنظافة المشروعة .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في النوم الذي يشرع بعده غسل اليد .
فذهب «الشافعي» والجمهور إلى أنه بعد كل نوم ، من ليل أو نهار ،
لمصوم قوله «من نومه» .

ومنه الإمامان «أحمد و «داود الظاهري» بنوم الليل ، وأيدوا
رأيهم بأن حقيقة البيوتة ، لا تكون إلا من نوم الليل ، وبما وقع في رواية
الترمذي ، وابن ماجه «إذا استيقظ أحدكم من الليل» .

والراجح المذهب الأخير ، لأن الحكمة التي شرع من أجلها الغسل
غير واضحة وإنما يغلب عليها التمديدية ، فلا مجال لقياس النهار على الليل
وإن طال فيه النوم ، لأنه على خلاف الغالب ، والأحكام تتعلق بالأغلب ،
وظاهر الأحاديث التخصيص .

ثم اختلفوا أيضاً : هل غسلها واجب أو مستحب ؟
فذهب الجمهور إلى الاستحباب ، وهو رواية لأحمد ، اختارها
«الخيرق» و «الموفق» و «المجد» .
والمشهور من مذهب الإمام «أحمد» الوجوب ، ويدل عليه ظاهر
الحديث .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - وجوب الاستنشاق والاستنثار .
- ٢ - إن الأنف من الوجه في الوضوء ، أخذاً من هذا الحديث مع
الآية «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ» .

- ٣- مشروعية الإيتار لمن استنجد بالحجارة .
 ٤- مشروعية غسل اليد من نوم الليل ، وتقدم الخلاف في تخصيص الليل ، والخلاف في وجوب الغسل أو استحبابه .
 ٥- النهى عن إدخاله الإناء قبل غسلها ، وهو إما للتحريم ، أو الكراهية ، على الخلاف في وجوب الغسل أو استحبابه .
 ٦- الظاهر من تعليل مشروعية غسلها النظافة .
 ولكن الحكم للغالب ، فيشرع غسلها ، ولو حفظها بكيس ونحو ذلك .

• • •

الحديث الخامس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 « لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ » .
 ولمسلم « لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ مُجْنَبٌ » .

غريب الحديث :

لا يبولن - ولاء ناهية ، والفعل مجزوم المحل بها ، ومركب بالفتح ، لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة .
 الذى لا يجرى : تفسير للدائم ، وهو المستقر في مكانه كالغدران في البرية ، أو الموارد .

ثم يقتل فيه : يرفع القمل على المشهور ، والجملعة خبر لجسداً ،
تقديره : هو يقتل منه .

وجملة المبتدأ والخبر محلها الجزم . عطفاً على «لا يبول» .
لا يقتل - مجزوم لفظاً ؛ «لا» الناهية .
وهو جنب - الجملة في موضع نصب على الحال .

المعنى الإجمالي :

نهى النبي ﷺ عن البول في الماء الدائم ، الذي لا يجري ، كالخزانات
والصهاريج ، والقدران في القلوات ، والموارد التي يستقى منها الناس لئلا
يلوثها عليهم ويكرهها . كما أن هذه الفضلات القذرة سبب في انتشار
الأمراض الفتاكة .

كما نهى عن الاغتسال بغمس الجسم أو بعضه في الماء الذي لا
يجرى ، حتى لا يكرهه ويوسخه على غيره ، بل يتناول منه تناولاً ، لا
سيماً إذا كان للغسل جنباً فالنهي أشد .

فإن كان الماء جارياً ، فلا بأس من الاغتسال فيه والتبول ، مع أن
الأحسن تجنبه البول لعدم القائدة في ذلك خشية التلوث ، وضرر الغير .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء ، هل النهي للتحريم أو الكراهية ؟

فذهب المالكية : إلى أنه مكروه .

وذهب الحنابلة والظاهرية : إلى أنه للتحريم .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه محرم في القليل ، مكروه في الكثير .

وظاهر النهى : التحريم فى القليل والكثير ، لكن يخص من ذلك
الماء المستحرة باتفاق العلماء .

واختلفوا فى الماء الذى يبل فيه : هل هو باق على طهوريته أم تنجس ؟
فإن كان متغيراً بالنجاسة ، فإن الإجماع منعقد على نجاسته ، قليلاً
كان أو كثيراً .

وإن كان غير متغير بالنجاسة وهو كثير^١ فالإجماع أيضاً على
طهوريته . وإن كان قليلاً غير متغير بالنجاسة . فذهب أبو هريرة ،
وابن عباس ، والحسن البصرى ، وابن المسيب ، والثورى ، وداود ، ومالك :
إلى عدم تنجسه .

وذهب ابن عمر ، ومجاهد والحنفية والشافعية والحنابلة : إلى أنه
تنجس بمجرد ملاقة النجاسة ولو لم يتغير ، ما دام قليلاً ، مستدلين بأدلة ،
منها حديث الباب ، وكلها يمكن ردّها .
واستدل الأولون بأدلة كثيرة .

منها : - ما رواه أبو داود ، والترمذى وحسنه الماء طهور لا ينجسه شيء .
وأجابوا عن حديث الباب بأن النهى لتكريهه على السقا والولودين
لا لتنجسه .

والحق ما ذهب إليه الأولون ، فإن مدار التنجس على التغير بالنجاسة ،
فللّ الماء أو أكثر .

وهذا هو اختيار شيخ الإسلام «ابن تيمية» رحمه الله .
ومن هذا نعلم أن الراجح أيضاً طهورية الماء المقتسل فيه من الجنابة ،

(١) للعلماء تحديدات للقليل والكثير ، مختلفة التقادير .

وإن قلّ ، خلافاً للمشهور من مذهبنا ، ومذهب الشافعي ، من أن الاغتسال
يسلبه صفة الطهورية ، ما دام قليلاً .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - النهي عن البول في الماء ، الذي لا يجري ، ومن باب أوفى
بالتحريم التقوط .

٢ - النهي عن الاغتسال فيه ، لا سيما الجنب .

٣ - جواز ذلك في الماء الجاري ، والأحسن اجتنابه .

٤ - النهي عن كل شيء ، من شأنه الأذى والاعتداء .

• • •

الحديث السادس

عَنْ أَبِي مُرَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

« إِذَا سَرَبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا ،
وَلْيَسْلَمْ « أَوْلَاكُمْ بِالْتُّرَابِ » . »

وله في حديث عبد الله بن مفضل أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال :

« إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَامْسَحُوهُ سَبْعًا وَعَفِّرُوهُ
الْثَّامِنَةَ بِالْتُّرَابِ » متفق عليه .

غريب الحديث :

- ١ - إذا ولغ - شرب بطرف لسانه .
 - ٢ - عقره - التعفير ، القرغ في العفر ، وهو التراب .
 - ٣ - أولاهن - تأنيث الأول ، والماء ضمير المرات .
- وجاء في بعض الروايات أولن بلفظ المذكر لأن تأنيث المرة غير حقيقي .

المعنى الإجمالي :

لما كان الكلب من الحيوانات المستكرهة التي تحمل كثيراً من الأعداء والأمراض ، أمر الشارع الحكم بغسل الإناء الذي ولغ فيه سبع مرات ، الأولى منهن مصحوبة بالتراب ليأتي الماء بعدها ، فتحصل النظافة التامة من نجاسته وضرره .

اختلاف العلماء :

هناك خلافات للعلماء في أشياء .

منها : - هل يجب التسبيع والتريب ؟

ولا كان القول الحق ، هو ما يستفاد من هذا الحديث الصحيح الواضح ، ضربنا عن الإطالة بذكرها صراحة ، لأنها لا تعتمد على أدلة صحيحة واضحة .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - التغليب في نجاسة الكلب ، لشدة قذارته .
- ٢ - إن شرب الكلب في إناء ، وثلثه الأكل ، ينجس الإناء .

- ٣- وجوب غسل ما ولغ فيه سبع مرات .
- ٤- وجوب استعمال التراب مرة ، والأولى أن تكون مع الأولى وتكون هي الثامنة المشار إليها في الرواية الأخرى .
- ٥- ان ما قام مقام التراب من المتقيات يعطى حكمه في ذلك لأنه ليس القصد بالتراب وإنما القصد النظافة .
- ٦- عظمة هذه الشريعة المطهرة ، وأنها تنزيل من حكم خير ، وأن مؤديها صلوات الله عليه لم ينطق عن الهوى ، وذلك أن بعض العلماء حار في حكمة هذا التخليط في هذه النجاسة ، مع أنه يوجد ما هو مثلها غلظة ، ولم يشدد في التطهير منها ، حتى قال فريق من العلماء : إن التطهير على هذه الكيفية من ولوغ الكلب تمليدي لا تعقل حكمته ، حتى جاء الطب الحديث باكتشافاته ومكبراته ، فأثبت أن في لعاب الكلب ميكروبات وأمراضاً فتاكة ، لا يزيلها الماء وحده .
- فسبحان العلم الخبير ، وهنيتا للموقنين ، وويل لمن صغر خده وأعرض بوجهه عن اتباع هذه الشريعة السامية يزعم أن الدين شيء قديم ، وكل قديم يجب التخلص منه ، سبحانك هذا بهتان عظيم .

• • •

الحديث السابع

عن عمران مولى محمد بن عَفَّانَ ، أَنَّهُ رَأَى مُحَمَّدًا دَخَا بَوْصُوهُ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ إِنَائِهِ فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْوَصْوِو ، ثُمَّ تَمَضَّضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْزَلَ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ مَسَحَ

بِرَأْسِهِ ثُمَّ غَسَلَ يَمِينَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا وَقَالَ :
 « مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ
 فِيهِمَا نَفْسَهُ غُفِرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » متفق عليه .

غريب الحديث :

- ١ - وُضوء - بفتح الواو . الماء الذى يتوضأ به .
- ٢ - فأفرغ - قلب من ماء الإتياء على يديه .
- ٣ - لا يحدث فيهما نفسه - حديث النفس ، هو الوسواس والخطرات .
 والمراد بها هنا شؤون الدنيا .
- يعنى ، فلا يسترسل فى ذلك ، وإلا فالأفكار يتعلم السلامة منها .
- ٤ - إلى المرققين - وإلى ، بمعنى «مع» يعنى مع المرققين .

المعنى الإجمالى :

اشتمل هذا الحديث العظيم على الصفة الكاملة لوضوء النبي ﷺ .
 فإن عثمان رضى الله عنه - من حسن تعليمه وتفهيمه - علمهم صفة
 وضوء النبي ﷺ بطريق عملية ، ليكون أبين تفهيماً ، وأتم تصوراً فى
 أذهانهم .

فإنه دعا يأتاه فيه ماء ، وثلاث يلوئه ، لم يغمس يده فيه . وإنما صب على
 يديه ثلاث مرات حتى نظفتا ، وبعد ذلك أدخل يده اليمنى فى الإتياء ،
 وأخذ بها ماء تمضمض منه واستنشق ، ثم غسل وجهه . وحلّه من منابت

شعر الرأس إلى الذقن طولا ، ومن الأذن إلى الأذن عرضا ، ثلاث مرات ، ثم غسل يديه مع المرققين ثلاثا ، ثم مسح جميع رأسه مرة واحدة ، ثم غسل رجله مع الكمين ثلاثا .

فلما فرغ رضى الله عنه من هذا التطيق ، أخبرهم أنه رأى النبي ﷺ توضأ مثل هذا الوضوء .

فلما فرغ ﷺ من هذا الوضوء الكامل ، أخبرهم أنه من توضأ مثل وضوئه ، فصل ركعتين ، مُحْفِرًا قلبه بين يدي ربه عز وجل ، أنه - بفضله - يجازيه على هذا الوضوء الكامل ، وهذه الصلاة الخالصة ، بغفران ما تقدم من ذنبه .

اختلاف العلماء :

ذهب الأئمة ، أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وسفيان ، وغيرهم ، إلى أن الاستنشاق مستحب في الوضوء لا واجب .

والمشهور عند الإمام أحمد والجمهور ، فلا يصح الوضوء بدونَه وهو مذهب ابن أبي ليلى ، وإسحاق ، وغيرهم .

استدل الأولون على قولهم بحديث [عشر من سنن المسلمين] ومنها الاستنشاق ، والسنة غير الواجب .

واستدل للموجبين بقوله تعالى [فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ مِنَ الرَّجَاءِ ، وبِالْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ الصَّحِيحَةِ مِنْ صِفَةِ فَعْلِهِ ﷺ وَأَمْرِهِ بِذَلِكَ .

وأجابوا عن دليل غير الموحين بأن المراد بالسنة في الحديث الطريقة ، لأن تسمية السنة لغير الواجب ، اصطلاح من الفقهاء المتأخرين .

ولهذا ورد في كثير من الأحاديث [عشر من القطرة] .

ولا شك في صحة المذهب الأخير لقوة أدلته ، وعدم ما يعارضها -
في علمي - والله أعلم .

اتفق العلماء على وجوب مسح الرأس ، واتفقوا أيضاً على استحباب
مسح جميعه ، ولكن اختلفوا ، هل يجزئ مسح بعضه أم لا بد من مسحه
كله ؟ .

فذهب الثوري ، والأوزاعي ، وأبو حنيفة ، والشافعي . إلى جواز
الاقتصار على بعضه ، على اختلافهم في القدر المجزئ منه .
وذهب مالك ، وأحمد : إلى وجوب استيعابه كله .

استدل الأولين بقوله تعالى : ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ على أن الباء
للتبويض ، وبما رواه مسلم عن المغيرة بلفظ : «أنه ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ
بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ .

واستدل المرجون لمسحه كله بأحاديث كثيرة . كلها تصف وضوء
النبي ﷺ ، منها حديث الباب ، ومنها ما رواه الجماعة : «مَسَحَ رَأْسَهُ
بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِيَمَا وَأَذْبَرَ ، بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ ، ثُمَّ ذَهَبَ بِيَمَا إِلَى قَفَاهُ ،
ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ .

وأجابوا عن أدلة المميزين لمسح بعضه ، بأن «الباء» لم ترد في اللغة
للتبويض وإنما معناها في الآية ، الإلصاق .
قال ابن القيم : لم يصح في حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض
رأسه البته .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - مشروعية غسل اليدين ثلاثاً قبل إدخالهما في ماء الوضوء عند
التوضؤ .

- ٢- التيامن في تناول ماء الوضوء لغسل الأعضاء .
- ٣- مشروعية المضمض ، والاستنشاق ، والاستنثار .
- ولا خلاف في مشروعيتهما ، وإنما الخلاف في وجوبهما ، وتقديم أنه هو الصحيح .
- ٤- غسل الوجه ثلاثاً ، وكذلك يثلث في المضمضة والاستنشاق ، لأن الأنف والقدم من مسمى الوجه .
- ٥- غسل اليدين مع المرقين ثلاثاً .
- ٦- مسح جميع الرأس مرة واحدة .
- ٧- غسل الرجلين مع الكعبين ثلاثاً .
- ٨- وجوب الترتيب في ذلك ، لإدخال الشارع المسوح ، وهو الرأس ، بين المضمضات ، ملاحظة للترتيب بين هذه الأعضاء .
- ٩- إن هذه الصفة ، هي صفة وضوء النبي ﷺ الكاملة .
- ١٠- مشروعية الصلاة بعد الوضوء .
- ١١- إن سبب تمام الصلاة وكمالها ، حضور القلب بين يدي الله تعالى .
- ١٢- فضيلة الوضوء الكامل ، وأنه سبب لغفران الذنوب .

• • •

الحديث الثامن

عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: شَهِدْتُ عَمْرَوَ ابْنَ أَبِي الْحَسَنِ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ عَنْ وَضُوءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَدَعَا بِتَوْرٍ^(١) مِنْ مَاءٍ فَتَوَضَّأَ مِنْهُمُ وَضُوءَ

(١) لفظة التوراء ليست في شيء من مرويات البخاري ، وإنما من مفردات مسلم .

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَأَكْهَأَ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرِ
فَقَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ ادْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ فَضَمَضَ
وَأَسْتَشَقَّ وَأَسْتَنْزَرَ ثَلَاثًا بِثَلَاثِ غُرَفَاتٍ ، ثُمَّ ادْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ
فَقَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ ادْخَلَ يَدَهُ فَغَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ إِلَى
الْمِرْفَقَيْنِ ، ثُمَّ ادْخَلَ يَدَيْهِ فَسَحَّ بِهِمَا رَأْسَهُ فَأَقْبَلَ بِهِمَا
وَأَذْبَرَ مَرَّةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ .

وفي رواية « بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَعَاهُ ،
ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ » .

وفي رواية « آتَانَا ^(١) رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَأَخْرَجَنَا لَهُ مَاءٌ فِي تَوْرِ مِنْ صُفْرِ » . متفق عليه . « التور »
شِبْهُ الطُّسْتِ .

غريب الحديث :

١ - بتور من ماء - بالثناة ، هو الإناء الصغير . قال الرمخشري : وهو
مذكر عند أهل اللغة .

٢ - فَأَكْهَأَ عَلَى يَدَيْهِ - أَمَالَ وَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ

٣ - مِنْ صُفْرٍ - بضم الصاد وسكون الفاء : نوع من النحاس .

(١) من قوله آتَانَا ... إلخ ، من أفراد مسلم .

المعنى الإجمالي :

هذا الحديث يعرف معناه مما تقدم في شرح حديث عثمان ، لأن كلا الحديثين ، يصفان الوضوء الكامل للنبي ﷺ ، إلا أنه يوجد في هذا الحديث زيادة فوائد على الحديث السابق نجملها بما يلي :

- ١ - صرح هنا بأن المضمضة والاستنشاق الثلاث ، من ثلاث غرفات .
- ٢ - في الحديث السابق ذكر أن غسل اليدين ثلاثاً ، وفي هذا الحديث ذكره مرتين فقط .

٣ - قال في الحديث السابق : «ثم مسح برأسه» وهذا التعبير يمكن تأويله ببعض الرأس كما أولت الآية [فَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ] .

وفي هذا الحديث صرح بمسحه كله ، وقَصَّلَ في كيفية المسح ، والشرع يبين بعضه بعضاً ، فدل على وجوب مسحه كله كما تقدم .

٤ - في الحديثين يذكر عند المضمضة والاستنشاق أنه يدخل يداً واحدة .

وفي هذا الحديث ، ذكر أنه أدخل يديه عند غسلهما ومسح الرأس .

٥ - الحديث صرح بغسل الرجلين وهنا لم يذكره ، وغسلهما من القروض المتفق عليها ، فلا يكون في ترك ذكرهما هنا ، ما يدل على عدم وجوب غسلهما .

٦ - يؤخذ من هذا ، جواز مخالفة أعضاء الوضوء بتخصيل بعضها على بعض . وأن التلث هو الصفة الكاملة وما دونها يجزئ ، كما صحت بذلك الأحاديث .

• • •

الحديث التاسع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْجِبُهُ التَّيْمَنُ فِي تَنْعُلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطَهْوَرِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ . متفق عليه .

غريب الحديث :

- ١ - يعجبه التيمن - يفضل تقديم الأيمن .
- ٢ - في تنعله - لبس نعله .
- ٣ - وترجله - تسريح شعره بالمشط .
- ٤ - وطهوره - بضم الطاء ، طهر .
- ٥ - وفي شأنه كله - من الأشياء المستطابة كهذه الأمثلة المذكورة .

المعنى الإجمالي :

من فضل أمهات المؤمنين رضى الله عنهن ، لا سيما الحافظة العاملة الصديقة بنت الصديق ، أنهن روين للأمة من أفعال النبي ﷺ ، لا سيما الأعمال المنزلية ، التي لا يطلع عليها غير أهل بيته ، رُوَيْنَ علماً كثيراً .

فهنا وعائشة تخبرنا عن عادة النبي ﷺ المحببة إليه ، وهي تقديم الأيمن في لبس نعله ، ومشط شعره ، وتسريحه ، وتطهره من الأحداث ، وفي جميع أموره ، التي من نوع ما ذكر ، كلبس القميص والسراويل ، والنوم ، والأكل والشرب ونحو ذلك .

كل هذا من باب التفاضل الحسن وتشريف التليمين على اليسار .

وأما الأشياء المستفزة فالأحسن أن تقدم فيه اليسار .
ولهذا نهى النبي ﷺ عن الاستنجاء باليمين ، ونهى عن مس الذكر
باليمين ، لأنها للطيات ، واليسار لما سوى ذلك .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - إن تقديم اليمين للأشياء الطيبة هو الأفضل شرعاً وعقلاً وطياً .
- ٢ - إن جعل اليسار للأشياء المستفزة ، هو الأليق شرعاً وعقلاً .
- ٣ - إن الشرع الشريف جاء لإصلاح الناس وتزويدهم بوقايتهم من
الأضرار .
- ٤ - إن الأفضل في الوضوء تقديم ميامن الأعضاء على ميسرها .

• • •

الحديث العاشر

عَنْ نَعِيمِ السُّجَمِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :

« إِنَّ أُمَّتِي يَدْعُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ
الْوُضُوءِ . فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ ^(١) فَلْيَفْعَلْ . »

وفي لفظ آخر . رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ
وَيَدَيْهِ حَتَّى كَانَا يَبْلُغُ الْمَتَكَيْنِ . ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى رَفَعَ إِلَى

(١) هذه رواية أحمد . وفي الصحيحين أيضاً : وتحميله .

السَّاقِينَ ، ثُمَّ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
 « إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضوءِ .
 فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ وَتَحْجِجَهُ فَلْيَفْعَلْ » .
 وفي لفظ لمسلم « سَمِعْتُ خَلِيلِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
 « تَبْلُغُ الْحُلْيَةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ تَبْلُغُ الْوُضوءُ » .

غريب الحديث :

- ١ - يدعون - مبنى للمجهول ، ينادون .
- ٢ - غُرًّا - بضم العين وتشديد الراء ، جمع وأغره أصلها لغة يضاء في جبهة الفرس ، فأطلقت على نور وجوههم المشبهة لغرة الفرس .
- ٣ - محجلين من - والتحجيل : يياض يكون في قوائم الفرس ، والمراد به هنا ، النور الكائن في هذه الأعضاء يوم القيامة ، تشبيهاً بتحجيل الفرس .
- ٤ - الوضوء - بضم الواو ، هو القمل .
- ٥ - من آثار - علة للغرة ، والتحجيل .

المعنى الإجمالي :

يشر النبي ﷺ أمته بأن الله سبحانه وتعالى ينضمهم بعلامة فضل وشرف يوم القيامة ، من بين الأمم ، حيث ينادون فيأتون على رؤوس الخلائق تتلأأ وجوههم وأيديهم وأرجلهم بالنور ، وذلك أثر من آثار هذه العبادة العظيمة ، وهي الوضوء الذي كرره على هذه الأعضاء الشريفة ابتغاء مرضاة الله ، وطلباً لتوابعه ، فكان جزاؤهم هذه المهددة العظيمة الخاصة .

ثم يقول أبو هريرة : من قدر على إطالة هذه الفرة فليقطع ، لأنه كلما طال مكان القبل من العضو ، طالت الفرة والتججيل ، فإنها تبلغ حلية النور ما يبلغ ماء الوضوء .

الاختلاف في إطالة الفرة :

اختلف العلماء في مجاوزة حد المفروض من الوجه واليدين والرجلين للوضوء .

فذهب الجمهور إلى استحباب ذلك ، عملاً بهذا الحديث ، على اختلاف بينهم في قدر حد المستحب .

وذهب مالك ورواية عن أحمد ، إلى عدم استحباب مجاوزة محل الفرض ، واختاره شيخ الإسلام «أبو تيمية» ، و«أبو القاسم» ، وشيخنا عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، وأيدوا رأيهم بما يأتي :

١ - مجاوزة محل الفرض ، يدعى أنها عبادة ، يدعى تحتاج إلى دليل . والحديث الذي معنا لا يدل عليها ، وإنما يدل على نور أعضاء الوضوء يوم القيامة .

وعمل أبي هريرة فهم له وحده من الحديث ، ولا يصار إلى فهمه مع المعارض الراجع .

أما قوله : «فن استطاع... الخ» فرجحوا أنها مدرجة من كلام أبي هريرة ، لا من كلام النبي ﷺ .

٢ - لو سلمنا بهذا لاقتضى أن نتجاوز الوجه إلى شعر الرأس ، وهو لا يسمى غبة . فيكون متناقضاً .

٣ - لم تقل من أحد من الصحابة أنه مهم هذا القهم ويجاوز بوضوئه

محل القرض ، بل تقل عن أبي هريرة أنه كان يستتر خشية من استغراب الناس لفعله .

٤ - إن كل الواصفين لوضوء النبي ﷺ لم يذكروا إلا أنه يفضل الوجه واليدين إلى المرققين ، والرجلين إلى الكعبيين ، وما كان ليترك القاضل في كل مرة من وضوئه .

٥ - الآية الكريمة تحدد محل القرض بالمرققين والكعبيين ، وهي من أواخر القرآن نزولا وإليك نص كلام «ابن القيم» في كتابه [حادي الأرواح] قال : أغربا في الصحيحين والسياق لمسلم عن أبي حازم قال : كنت خلف أبي هريرة وهو يتوضأ للصلاة ، فكان يمد يده حتى يبلغ إبطه ، قلت : يا أبا هريرة ما هذا الوضوء ؟ فقال يا بني فروخ أتم ههنا ؟ لو علت أنكم ههنا ما توضأت هذا الوضوء . سمعت خليلي ﷺ يقول : وتبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء .

وقد احتج بهذا من يرى استحباب غسل العضد وإطالته .
والصحيح أنه لا يستحب وهو قول أهل المدينة ، وعن أحمد ورويان .
والحديث لا يدل على الإطالة ، فإن الحلية إنما تكون زينة في الساعد والمعصم ، لا في العضد والكف .

وأما قوله : «وفن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل» فهذه الزيادة مدرجة في الحديث من كلام أبي هريرة لا من كلام النبي ﷺ ، بين ذلك غير واحد من الحفاظ .

وفي مسند الإمام أحمد في هذا الحديث ، قال نعم : فلا أدرى قوله : «من استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل» من كلام النبي ﷺ ، أو شيء قاله أبو هريرة من عنده .

وكان شيخنا^(١) يقول : هذه اللفظة لا يمكن أن تكون من كلام رسول
الله ﷺ ، فإن الغرة لا تكون في اليد ، ولا تكون إلا في النرجس ، وإطالته
غير محكمة ، إذ تدخل في الرأس فلا تسمى تلك غرة . اهـ كلامه رحمه الله .



(١) يعني بشيخه . شيخ الإسلام وابن تيمية رحمهما الله تعالى .

بَابُ دُخُولِ الْخَلَاءِ وَالِاسْتِطَابَةِ

هذا الباب يذكر فيه آداب دخول الخلاء ، والجلوس فيه ، والخروج منه ، كما يذكر فيه كيفية الاستطابة من الانجاس والتمركز منها ، وهذا من أبواب كتاب الطهارة المذكور سابقاً .

• • •

الحديث الحادي عشر

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ :

« اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ » .

الخبث - بضم الخاء والباء - جمع « خيث » - و « الخبائث » جمع خيثة .

استعاذ من ذكران الشياطين وإنائهم . متفق عليه .

غريب الحديث :

١ - إذا دخل الخلاء - يعني إذا أراد الدخول كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ .

وكما صرح البخاري في «الأدب المفرد» بهذا حيث روى عن أنس قال :
 كان النبي ﷺ إذا أراد أن يدخل الخلا قال : وذكر حديث الباب .
 ٢ - - الخلا - بالمد ، المكان الخالي . وهنا ، المكان المقصود لقضاء
 الحاجة .

٣ - الخبث والخبائث - الخبث ، ضبط بضم الخاء والباء كما ذكر
 المصنف ومعناه ذكور الشياطين ، وضبطه جماعة بإسكان الباء ومعناه على هذا
 يكون الشر ، وهو معنى جامع حيث قد استعاذ من الشر وأهله ، وهم
 الخبائث ، فينبغي للقاتل مراعاة هذا المعنى العام .

المعنى الإجمالي :

أنس بن مالك المتشرف بخدمة النبي ﷺ ، يذكر لنا في هذا الحديث
 أدب النبي ﷺ حين قضاء حاجته ، وهو أنه ﷺ - من كثرة اتجائه إلى
 ربه - لا يدع ذكره والاستعانة به على أى حال .

فهو ﷺ إذا أراد دخول المكان الذي سيقضى فيه حاجته ، استعاذ
 بالله ، ولتجأ إليه ، أن يقيه من الشر ، الذي منه النجاسة ، وأن يعصمه من
 الخبائث ، وهم الشياطين الذين يحاولون في كل حال ، أن يفسدوا على
 المسلم أمر دينه وجهاده .

لذا كان النبي ﷺ - وهو المحفوف بالعصمة - يخاف من الشر
 وأهله ، فجدير بنا أن يكون خوفنا شديداً ، وأن تأخذ الاحتياط لدينتنا
 من علونا .

ما يؤخذ من الحديث :

- استجاب الدعاء عند إرادة دخول الخلا .

٢ - إن من أذى الشياطين أنهم يسيئون التنجيس لتفسد صلاة العبد
فيستعاذ منهم ، ليتقى شرهم .

٣ - اجتناب النجاسات ، وعمل الأسباب المنجية منها .

• • •

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

« إِذَا أَتَيْتُمُ الْقَائِمَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقَبِيلَةَ بِقَائِمٍ وَلَا بَوْلٍ
وَلَا تَسْتَدِيرُوهَا وَلَكِنْ تَرَّقُوا أَوْ غَرُّوا » .

غريب الحديث :

ولكن شرقوا أو غربوا - انجهوا نحو المشرق أو المغرب .
وهذا بالنسبة لأهل المدينة ومن في منتهم ، ممن لا يستقبلون القبلة ولا
يستديرونها إذا شرقوا أو غربوا .

المعنى الإجمالي :

يرشد النبي ﷺ إلى شيء من آداب قضاء الحاجة بأن لا يستقبلوا
القبلة ، وهي الكعبة المشرفة ، ولا يستديروها حال قضاء الحاجة لأنها قبله
للصلاة ، ووضع التكريم والتعديس ، وعليهم أن ينحرفوا عنها فكل المشرق

أو المغرب إذا كان التشريق أو التفریب ليس موجها إليها ، كقبلة أهل المدينة .

ولا كان الصحابة رضى الله عنهم أسرع الناس قبولاً لأمر النبي ﷺ ، الذى هو الحق ، ذكر أبو أيوب : أنهم لما فتخ المسلمون الشام وقدموها ، وجدوا عند الروم المراحض المعلقة لقضاء الحاجة ، قد بنيت جهة الكعبة ، فكانوا ينحرفون عن القبلة ، ولكن قد يقع منهم السهو فيستقبلون الكعبة ، فإذا فعلوا ، انحرفوا عنها ، وسألوا الله الغفران عما بدر منهم سهواً .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - التمسُّ عن استقبال القبلة واستدبارها ، حال الغائط أو البول .
- ٢ - الأمر بالانحراف عن القبلة في تلك الحال .
- ٣ - إن أوامر الشارع ونواهيها تكون عامة لجميع الأمة ، وهذا هو الأصل . وقد تكون خاصة لبعض الأمة ، ومنها هذا الحديث .
- فإن قوله : «ولكن شرقوا أو غربوا» هذا أمر بالنسبة لأهل المدينة ومن هو في جهتهم ، ممن إذا شرقوا أو غربوا ، لا يستقبلون القبلة .
- ٤ - تعظيم الكعبة المشرقة واحترامها .

• • •

الحديث الثالث عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ :
رَأَيْتُ^(١) يَوْمًا عَلَى بَيْتِ حَفْصَةَ ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

(١) بكسر التاء .

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَذِيرَ الْكُفَّةِ .
متفق عليه .

المعنى الإجمالي :

ذكر ابن عمر رضي الله عنه : أنه جاء يوماً إلى بيت أمته حفصة ،
زوج النبي ﷺ ، فرأى النبي ﷺ ، يقضي حاجته وهو متجهاً نحو الشام ،
ومستدير القبلة .

اختلاف العلماء والتوليقي بين الحديثين :

اختلف العلماء في حكم استقبال القبلة واستدبارها في قضاء الحاجة .
فذهب إلى التحريم مطلقاً ، راوى الحديث أبو أيوب ، ومجاهد ،
والشَّعْبِي ، وأبو حنيفة . ونصر هذا القول ابن حزم وأبطل سواه من الأقوال
في كتابه [المحلى] وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم ، وقواه
وردُّ غيره من الأقوال في كتابيه «زاد المعاد» و«تهذيب السنن» واحتجوا
بالأحاديث الصحيحة الواردة في النهي المطلق عن ذلك ، ومنها حديث أبي
أيوب هذا الذي معنا .

وذهب إلى جوازه مطلقاً ، عروة بن الزبير ، وربيعة ، وداود الظاهري ،
محتجين بأحاديث ، منها حديث ابن عمر الذي معنا .

وذهب الأئمة مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق وهو مرسل عن
عبد الله بن عمر ، والشَّعْبِي : إلى التفصيل في ذلك .

فيحرمونه في القضاء ، ويبيحونه في البناء ونحوه .

وهذا هو الملعب الحق الذي تجتمع فيه الأدلة الشرعية الصحيحة الواضحة .

لإن التحريم مطلقاً ، يبطل العمل بجانب من الأحاديث ، والإباحة مطلقاً كذلك . والتفصيل يجمع بين الأدلة ، ويعملها كلها ، وهذا هو الحق .
لأنه مهما أمكن الجمع بين النصوص ، وجب المصير إليه قبل كل شيء .
ولكن ينبغي الانحراف عن القبلة في البناء أيضاً ، اتقاءً للأحاديث الناهية في ذلك ، ولا فيه من المخلاف القوي الذي نصره هؤلاء المحققون .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - جواز استدبار الكعبة عند قضاء الحاجة ، ويقيد بأنه في البنيان .
- ٢ - جواز استقبال بيت المقدس ، عند قضاء الحاجة خلافاً لمن كرهه .

• • •

الحديث الرابع عشر

عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ كَأَحْمِلٍ أَنَا وَمَخْلَامٌ نَحْوِي لِأَدَاةٍ مِنْ مَاءٍ وَعِزَّةٍ كَيْسْتَجِي بِالمَاءِ .

العِزَّةُ : الحربة الصغيرة . متفق عليه .

غريب الحديث :

- ١ - وفلام نحى - الفلام ، هو المميز حتى يبلغ و«نحى» يعنى هو مقارب لى فى السن .
- ٢ - إداوة من ماء - بكسر الهمزة ، هى الإناء الصغير من الخلد يجعل للماء .

المعنى الإجمالى :

يذكر غدام النبي ﷺ «أنس بن مالك» أن النبي ﷺ حينما يدخل موضع قضاء الحاجة أنه ييمىء هو وفلام معه بطهور النبي ﷺ ، الذى يقطع به الأذى ، وهو ماء فى جلد صغير ، وكذلك يأتون بما يستر به عن الناس ، وهو العصا القصيرة ، التى فى طرفها حديدة ليغرزها فى الأرض ويجعل عليه شيئاً يقيه من نظر المارين .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - جواز الاقتصار على الماء فى الاستنجاء ، وهو أفضل من الاقتصار على الحجارة فقط ، لأن الماء أنقى ، والأفضل الجمع بين الحجارة والماء ، فيقدم الحجارة ، ثم يتيمها الماء ، ليحصل الإبقاء الكامل .
- ٢ - استعداد المسلم بطهوره عند قضاء الحاجة ، لتلا يُخَوِّجَهُ إلى القيام فيتلوث .
- ٣ - تَحَقُّطُهُ عن أن ينظر إليه أحد ، لأن النظر إلى العورة محرم .
- ٤ - جواز استخدام الصغار ، وإن كانوا أحراراً .

• • •

الحديث الخامس عشر

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْحَارِثِيِّ بْنِ رَبِيعٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يُمْسِكَنَّ ^(١)
أَحَدُكُمْ ذِكْرَهُ يَمِينِهِ وَهُوَ يَقُولُ ، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ
بِیَمِينِهِ ، وَلَا يَتَمَسَّسُ فِي الْإِنَاءِ » متفق عليه .

المعنى الإجمالي :

يشتمل هذا الحديث الشريف على ثلاث جمل ، من النصائح الغالية ،
والتقوائد الحسنة . التي تهذب الإنسان ، وتجنبه الأقدار والأضرار والأمراض .
فالأولى والثانية : - أن لا يمس ذكره حال بوله ، ولا يزيل الغائط
بيمينه : لأن اليد اليمنى أُعِدَّتْ للأشياء الطيبة ، ومباشرة الأشياء المرغوب فيها .
فإذا باشرت النجاسات وتلوثت ، ثم باشرت الأكل والشرب ،
والمصافحة وغير ذلك ، كرهته . وربما حملت معها شيئاً من الأمراض
الخفية .

والثالثة : - النهى عن التنفس في الإناء الذى يشرب فيه ، لما فى ذلك
من الأضرار الكثيرة ، التى منها تكريهه على الشارب بعد التنفس فيه ، كما
أنه ربما خرج من أفه بعض الأمراض التى تلوث الماء فتنتقل معه العلوى ،
إذا كان الشارب المتنفس مريضاً .

(١) لا يمسك : يضم اليده .

وقد يحصل من التنفس حال الشرب ، ضرر على الشارب . حينما يدخل الماء ويخرج النفس .

والشارع لا يأمر إلا بما فيه الخير والصلاح ، ولا ينهى إلا عما فيه الضرر والتفاسد .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء : هل النهى للتحريم ، أم للكراهية ؟
فذهب الظاهرية إلى التحريم ، أخذاً بظاهر الحديث .
وذهب الجمهور إلى الكراهة . على أنها نواهي تأديبية .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - النهى عن مس الذكر باليمين حال البول .
- ٢ - النهى عن الاستنجاء باليمين .
- ٣ - النهى عن التنفس في الإثاء .
- ٤ - اجتناب الأشياء القذرة ، فإذا اضطر إلى مباشرتها . فليكن باليسار .
- ٥ - بيان شرف اليمين وفضلها على اليسار .
- ٦ - الاعتناء بالنظافة عامة ، لا سيما المأكولات والمشروبات التي يحصل من تلويثها ضرر صحي .
- ٧ - سمو الشرع ، حيث أمر بكل نافع : وحذر من كل ضار .

* * *

الحديث السادس عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ :
 مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَبْرَيْنِ فَقَالَ :
 « إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ .
 أَمَا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ ، وَأَمَّا الْآخَرُ
 فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ » .
 فَأَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ ، فَفَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ
 وَاحِدَةً .
 فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لِمَ كَعَلْتَ هَذَا ؟ قَالَ : « لَعَلَّهُ
 يَخْفُفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْتَئَسَا » متفق عليه .

غريب الحديث :

- ١ - إنهما ليعذبان - المراد ، يعذب من فيهما .
 - ٢ - لا يستتر من البول - بتائين ، أى لا يجعل سترة تقيه من بوله .
 وروى « لا يستبرى » .
 - ٣ - يمشى بالنميمة - ينقل كلام الغير بقصد الإضرار .
 - ٤ - فأخذ جريدة - عنبب التخل الذى ليس فيه سعف .
 - ٥ - ففرز - بالزأى ، ورواه « مسلم » بالسين .
- قال أبو مسعود : وموضع الفرس كان يأزاه الرأس ، ثبت بإسناد صحيح .

المعنى الإجمالي :

مر النبي ﷺ ، و معه بعض أصحابه بقرين ، فكشف الله سبحانه وتعالى عنهما ، فرأى من فيهما يعذبان .

فأخبر أصحابه بذلك ، تحذيراً لأمته ، وتخويفاً ، فإن صاحبي هذين القبرين ، يعذب كل منهما بذنب ، يسير تركه والابتعاد عنه ، لمن وقفه الله لذلك .

فأخذُ المعدنين ، لا يحترز من بوله عند قضاء حاجته ، ولا يستتر منه ، فتصيبه النجاسة فتلوث بدنه وثيابه .

والآخر شيطان يسمى بين الناس بالقيمة التي تسبب العداوة والبغضاء بين الناس ، لا سيما الأقارب والأصدقاء .

يأتى إلى هذا فينقل إليه كلام ذاك ، ويأتى إلى ذاك فينقل إليه كلام هذا ، فيولد بينهما القطيعة والخصام .

والإسلام إنما جاء بالهبة والألفة بين الناس ، وقطع المنازعات والمخاصمات .

ولكن الكريم الرحيم أدركه عليهما الشفقة والرأفة : فأخذ جريدة نخل رطبة ، فشقها نصفين ، وغرز على كل قبر واحدة .

فسأل الصحابة النبي ﷺ عن هذا العمل الغريب عليهم فقال : لعل الله أن يخفف عنهما ما هما فيه من العذاب ، ما لم تيس هاتان الجريدتان .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في وضع الجريدة على القبر . فذهب بعضهم إلى استحباب وضع الجريدة على القبر ، لأنهم جعلوه من النبي ﷺ تشريعاً عاماً .

والعلة عند هؤلاء مفهومة ، وهي أن الجريدة تسبح عند صاحب القبر
ما دامت يظبة .

فلعله يناله من هذا التسبيح ما يتورّ عليه قبره .

وذهب بعضهم إلى عدم مشروعية ذلك ، لأنه شرع عبادة ، وهو يحتاج
إلى دليل ، وليس في الشرع ما يشته .

أما هذه ففضية عين ، حكمتها مجهولة . ولذا لم يفعلها النبي ﷺ مع
غير صاحب هذين القبرين .

وكذلك لم يفعلهُ من أصحابه أحد ، إلا ما روى عن بريدة بن
الحصيب ، فإنه أوصى أن يجعل على قبره جريدتان .

أما التسبيح ، فلا يختص بالترطب دون اليابس ، والله تعالى يقول :
﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَسْبِغْ بِهِمْ ﴾ .

ثم قالوا : لو فرضنا أن الحكمة معقولة ، وهي تسبيح الجريد الرطب ،
فنعقول : تختص بمثل هذه الحال التي حصلت للنبي ﷺ عند هذين
القبرين : وهي الكشف له عن عذابهما .



بَابُ السَّوَالِ

السَّوَالُ : بكسر السين ، اسم للعود الذي يُسَوَّكُ به ، والفعل الذي هو
ذَلِكُ الْأَسْتَنْانِ بِالْعُودِ أَوْ نَحْوِهِ ، لتذهب الصفرة والأوساخ ، وليطهر القم .
مناسبة ذكره هنا ، أنه من سنن الوضوء ومن الطهارة المرغب فيها .
فهو أحد أبواب «كتاب الطهارة» المتقدم .

وفيه من القوائد ما يفوت الحصر من النظافة ، والصحة ، وقطع الرائحة
الكرهة ، وطيب القم ، وتحصيل الثواب ، وإتباع النبي ﷺ .

• • •

الحديث السابع عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

«لَوْلَا أَنِ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَالِ مَعَ كُلِّ
وُضُوءٍ عِشَدَ كُلِّ صَلَاةٍ ، متفق عليه .

(١) ولولا تفيد امتناع الثاني لوجد الأول نحر : لولا زيد لأكرمك . أي لولا مخالفة أن
أشق ، لأمرتهم أمر إيجاب .

المعنى الإجمالي :

من كمال نصيح النبي ﷺ ومحبته الخير لأمة ، ورغبته أن يلجوا كل باب يعود عليهم بالنفع لينالوا كمال السعادة ، أن حثهم على التسوك .

فهو ﷺ لما علم من كثرة فوائد السواك وعظمه ، وأثر منفعتها عاجلاً وآجلاً ، كاد أن يلزم أمة به عند كل ما يريدون وضوءاً ، أو صلاة .

ولكن - لكمال شفقتة ورحمته - يخاف أن يفرضه الله عليهم ، فلا يقوموا به ، فيأثموا ، فامتنع من فرضه عليهم خوفاً وإشفاقاً . ومع هذا رغبهم فيه وحضهم عليه .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - استحباب السواك وفضله ، الذي بلغ به درجة الواجبات .
 - ٢ - تأكيد مشروعية السواك عند الوضوء والصلاة .
 - ٣ - فضل الوضوء والصلاة ، المستعمل معهما السواك .
 - ٤ - إنه لم يمنع من فرض السواك إلا مخافة المشقة بالقيام به .
 - ٥ - كمال شفقة النبي ﷺ بأمة ، ونحوه عليهم .
 - ٦ - إن الشرع يسر ، لا عسر فيه ولا مشقة .
 - ٧ - إن دره المفاسد ، مقدم على جلب المصالح .
- وهذه قاعدة عمومية نافعة جداً . فإن الشارع الحكيم ، ترك فرض السواك ، على الأمة مع ما فيه من المصالح العظيمة ، خشية أن يفرضه الله عليهم فلا يقوموا به فيحصل عليهم فساد كبير ، بترك الواجبات الشرعية .

• • •

الحديث الثامن عشر

عَنْ حَدِيثِ بْنِ الْبَّانِ قَالَ ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُورُ^(١) فَأَهُ بِالسَّوَالِكِ .

قال المؤلف : معناه يغسل ويذلل ، يقال : شاحه يشوحه . وماحه يموحه ، إذا غسله . متفق عليه .

المعنى الإجمالي :

من محبة النبي ﷺ للنظافة وكرامته للرائحة الكريمة ، كان إذا قام من نوم الليل الطويل الذي هو مظنة تغير رائحة الفم منه ، ذلك أسنانه ﷺ بالسواك ، ليقطع الرائحة ، وينشط بعد مغالبة النوم على القيام ، حيث إن من خصائص السواك أيضاً ، التنبيه والتنشيط .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - تأكد مشروعية السواك بعد نوم الليل .
- ٢ - تأكد مشروعية السواك عند كل تغير كرهه للفم ، أخطأ من المعنى السابق .
- ٣ - مشروعية النظافة على وجه العموم ، وأنها من خلق النبي ﷺ .

• • •

(١) قوله «يشور» يفتح الياء وضم الشين المعجمة والصاد المهملة ، وتشور ذلك الأسنان بالسواك عرضاً .

الحديث التاسع عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ
ابْنُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا مُسْنِدُهُ إِلَى صَدْرِي - وَمَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
سِوَاكَ رَطْبَةٌ يَسْتَنْ بِهٖ - فَأَبَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ بَصَرَهُ ، فَأَخَذْتُ السَّوْأَةَ فَقَضَيْتُهُ وَطَبَّيْتُه ، ثُمَّ دَفَعْتُهُ
إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَنْ بِهٖ ، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ
لِلَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَنْ اسْتِنَانًا أَحْسَنَ مِنْهُ . فَبِمَا عَدَا
أَنْ قَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَفَعَ يَدَهُ أَوْ لَاصِبَتُهُ .
ثُمَّ قَالَ :

« فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى ، ثَلَاثًا ، ثُمَّ قُضِيَ عَلَيْهِ .

وَكَانَتْ تَقُولُ : مَاتَ بَيْنَ حَاقِنَتِي وَذَاقِنَتِي .

وفي لفظ : فَرَأَيْتُهُ يَشْطُرُ لِأَيْسِهِ ، وَحَرَفْتُ أَنَّهُ يُجِبُ
السَّوْأَةَ فَقُلْتُ : أَخْلَهُ لَكَ ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ : أَنْ نَعَمْ .

هذا لفظ البخاري ، ولد مسلم ، نحوه — متفق عليه .

غريب الحديث :

١ - يستن به - يمر السواك على أسنانه ، كأند يحددها .

٢ - فأبته - بتخفيف الباء الموحدة ، وتشديد الدال ، مدَّ إليه بصره وأطاله .

٣ - بين حاقني وذاتني - والحاقة ما بين الترتوين وحبل العاتق والداقنة طرف الحقوم الأعلى .

٤ - تقفيمته - بفتح القاف وكسر الصاد المعجمة كذا ضبطه ابن الأثير وغيره ، أى مضفته بأستانها ، ليلين .
و «القضم» بأطراف الأسنان و «الخضم» بالقم كله .

المعنى الإجمالي :

تذكر عائشة رضى الله عنها قصة ، تبين لنا مدى محبة النبي ﷺ للسواك وتعلقه به .

وذلك أن عبد الرحمن بن أبى بكر - أماً عائشة - دخل على النبي ﷺ ومعه سواك وطيب ، يدللك به أستانه :

فلما رأى النبي ﷺ السواك مع عبد الرحمن ، لم يشغله عنه ما هو فيه من المرض والترح ، من محبته له ، فمدَّ إليه بصره ، كالراغب فيه ، فظننت عائشة رضى الله عنها له فأخذت السواك من أخبها ، ونهضت رأس السواك المنقوض ، ونقضت له رأساً جديداً ونظفته وطيبته ، ثم ناولته النبي ﷺ ، فاستاك به .

فما رأت عائشة تسوِّكاً أحسن من تسوِّكه .

فلما طهر وطرح من التسوِّك ، رفع إصبغه ، يوحد الله تعالى ، ويختار النقلة إلى ربه تعالى ، ثم توفى ﷺ .

فكانت عائشة رضى الله عنها متبيلة ، وحق لما ذلك ، بأنه ﷺ توفى ورأسه فى صدرها .

الحديث العشرون

عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : آتَيْتُ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَسْتَاكُ بِسِوَاكٍ رَطْبٍ^(١) قَالَ
وَطَرَفْتُ السَّوَاكَ عَلَى لِسَانِهِ ، وَهُوَ يَقُولُ : أَعْ أَعْ ، وَالسَّوَاكُ
فِي فِيهِ كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ ، متفق عليه .

غريب الحديث :

- ١- أَعْ أَعْ - بضم الهمزة وسكون المهملة .
- ٢- كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ - التهوع ، التقبُّع بصوت .

المعنى الإجمالي :

يذكر أبو موسى الأشعري : أنه جاء إلى النبي ﷺ ، وهو يستاك
بسواك رطب ، لأن إقناؤه أكمل ، فلا يفتت في الفم ، فيؤذى ، وقد جعل
السواك على لسانه ، وبالغ في التسوك ، حتى كأنه يتقيا .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١- مشروعية التسوك بالعود الرطب .
- ٢- مشروعية المبالغة في التسوك .
- ٣- أن يستعمل السواك في لسانه ، في بعض الأحيان .

(١) هذا لفظ البخاري . ولفظ مسلم : ودخلت على النبي ﷺ وطرف السواك على
لسانه .

ولم يذكر الصفة ، وكلما حرره عبد الحق في كتابه (الجمع بين الصحيحين) .

بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ

هذا الباب يذكر فيه شيء من أدلة مشروعية المسح على الخفين ، لأن المسح عليهما بدل غسلهما ، فهذه الطهارة الشرعية المجمع عليها بين المتبرين من علماء المسلمين ، لما تواتر فيها من النصوص الشرعية الصحيحة الواضحة ، والله الحمد .

ولا يعتبر شلوذ بعض الطوائف . وهو من الرخص التي يحب الله أن تؤتى ، ومن تسهيلات هذه الشريعة السمحة .

الحديث الحادي والعشرون

عن المغيرة بن شعبة قال ، كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزَعِ خُفَيْهِ ، فَقَالَ : « دَعَهُمَا ، فَإِنِّي أَذْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ » فَسَحَّ عَلَيْهِمَا مَشَقَّنَ عَلَيْهِ .

غريب الحديث :

- فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزَعِ - مبدت يدي لإخراجهما من رجليه لفسلهما .

المعنى الإجمالى :

كان المغيرة مع النبي ﷺ في أحد أسفاره .

فلما شرع النبي ﷺ في الوضوء ، وغسل وجهه وبديه ، ومسح رأسه ،
أمرى المغيرة إلى خفي النبي ﷺ ليتزعمهما لغسل الرجلين .

فقال النبي ﷺ : دعهما فلا تتزعهما ، فإنى أدخلت رجلى وأنا على
طهارة ، فسح النبي ﷺ على خفيه ، بدل غسل رجله .

اختلاف العلماء :

شلت النية في إنكار المسح على الخفين ، وروى أيضاً عن مالك ،
وبعض الصحابة .

فقال شيخ الإسلام ابن تيمية : إن الرواية عنهم بإنكارهم ضعيفة .
وأما مالك ، فالرواية الثابتة عنه ، القول به ، وأطبق أصحابه من بعده
على الجواز .

وأما الشيعة ، فهم الذين خالفوا الإجماع ، مستمسكين بقراءة الجبر ،
من «وَأَرْجُلُكُمْ» لأن الآية ناسخة للأحاديث عندهم .

وذهبت الأمة جمعاء إلى جواز المسح واعتقاده ، محتجين بالسنة
المتواترة .

والقراءة - على فرض الأخذ بها - تكون مجرورة للمجاورة ، أو لتقيد
المسح على الخفين .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - مشروعية المسح على الخفين .

٢ - اشتراط الطهارة للمسح على الخفين .

٣ - جواز خلع العلماء والفضلاء .

• • •

الحديث الثاني والعشرون

عن حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ قَالَ ، كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ ، فَبَالَ وَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ ^(١) .
(مختصر) .

المعنى الإجمالي :

ذكر حذيفة أنه كان مع النبي ﷺ في أحد أسفاره ، فبال وتوضأ ومسح على خفيه .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - مشروعية المسح على الخفين في السفر .

٢ - المسح على الخفين بعد الوضوء من البول . وثبت للمسح على الخفين من كل حدث أصغر ، في أحاديث كثيرة .

(١) لفظ هذا الحديث في الصحيحين من حذيفة قال : كنت مع النبي ﷺ فالتفتي إلى سباطة قوم فبال قائماً فتنجست ، فقال : أدثه ، فلدنوت منه حتى كنت عند عقبه ، فتوضأ . زاد وسلم : « ومسح على خفيه » .

قال عبد الحق في (الجمع بين الصحيحين) : ولم يذكر البخاري في روايته ، هذه الزيادة . وعلى هذا فلا يحسن من المصنف عد هذا الحديث في هذا الباب ، من اتفاق عليه .

بَابُ فِي الْمَذْيِ وَغَيْرِهِ

المذْيُ : هو السائل الذي يخرج من الذكر ، عند هيجان الشهوة ، ويخرج بلا دق ولا لذة .

والمراد هنا ، بيان أحكامه من حيث النجاسة وقطع الوضوء .

وفي الباب ، عدة من الأحاديث ، التي تتعلق بقطع الوضوء وإزالة النجاسات .

• • •

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَال : كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً ، فَأَسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَ كَانَ أَبْلَيْتُهُ مِنِّي ، فَأَمَرْتُ الْمِقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ ، فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ :

« يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ »

والبخاري : « اغسل ذَكَرَكَ وَتَوَضَّأْ »^(١) ، ولمسلم :
تَوَضَّأُ وَأَنْصَحَ فَرُجَكَ متفق عليه .

(١) أورده البخاري بلفظ : وتوضأ واغسل ذكرَكَ .

(٢) هذه الرواية لمسلم ، قد استتركها عليه النازكاني ، بأن فيها انقطاعاً .

هريب الحديث :

- ١ - مذاهب - وزن فعال من صيغ المبالغة . والمراد كثير المذنب .
- ٢ - انضج فرجك - يراد بالنضج ، الرش وهو الأكثر ، وقد يراد به الفضل ، وهو المراد هنا ، ليوافق الرواية الأخرى المصرحة بالفضل .
- ٣ - يفضل - يرفع اللام . هكذا الرواية على صيغة الخير ، ومعناه الأمر .

المعنى الإجمالي :

يقول على رضى الله عنه : كنت رجلاً كثير المذنب ، وكنت أغتسل منه حتى شقَّ علىَّ الفضل ، لأننى ظننت حكمه حكم المني . فأردت أن أتأكد من حكمه ، وأردت أن أسأل النبي ﷺ . ولكون هذه المسألة تتعلق بالفروج ، وأبنته تحق ، فاستحييت من سؤاله ، فأمرت المقداد أن يسأله ، فسأله فقال : إذا خرج منه المني فنبسل ذكركَ حتى يتقلَّص الخارج الناشئ من الحرارة ، برشهُ بالماء . ويتوضأ ، لكونه أحد نواقض الوضوء .

إجالات العلماء :

ذهب الحنابلة ، وبعض المالكية : إلى وجوب غسل الذكركَ كله ، مستأدين بهذا الحديث وغيره ، حيث صرحوا بغسل الذكر . وهو حقيقة يطلق عليه كله . وذهب الجمهور : إلى وجوب غسل المصل الذي أصابه المني ، لأنه الموجب للفضل فيقتصر عليه .

واقول الأول أرجح لأمر .

الأول - أن غسله هو الحقيقة من الحديث ، وغسل بعضه مجاز يحتاج إلى قرينة قوية .

الثاني - أن المذني فيه شبه من المني ، من ناحية سبب خروجهما ، وتقارب لونهما ، وغير ذلك ، فهو أشبه ما يكون جنابة صغرى ، يقتصر عن غسل البدن كله ، على غسل الفرج .

الثالث - أنه يتسرب من حرارة الشهوة فنضحه كله مناسب ، ليقتلص الخارج بتريده .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - نجاسة المذني ، وأنه يجب غسله .
- وذكر بعض العلماء أنه يعفى عن يسيره ، للمشقة .
- ٢ - إنه من نواقض الوضوء ، لأنه خارج من أحد السبيلين .
- ٣ - وجوب غسل الذكر .
- وقد ورد في بعض الأحاديث (وغسل الأثنين) .
- ٤ - إنه لا يوجب غسل البدن كالجنابة ، وهو إجماع .
- ٥ - إنه لا يكفي في إزالة المذني ، الاستجمار بالحجارة كالبول ، بل لا بد من الماء .



الحديث الرابع والعشرون

عن عَبدِ بْنِ تَمِيمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ الْمَازِنِيِّ
قَالَ : «سُئِلَ^(١) إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّجُلُ يُجْبِلُ
لِئَلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ ، فَقَالَ :

« لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا » .

متفق عليه .

المعنى الإجمالي :

هذا الحديث - كما ذكر النووي رحمه الله - من قواعد الإسلام العامة
وأصوله التي تبنى عليها الأحكام الكثيرة الجليلة .

وهي أن الأصل بقاء الأشياء المتينة على حكمها ، فلا يعدل عنها
لجرد الشكوك والظنون ، سواء قويت الشكوك ، أو ضعفت ، ما دامت لم
تصل إلى درجة اليقين ، وأمثلة ذلك كثيرة لا تحصى . ومنها هذا الحديث .

فما دام الإنسان متيقنا للطهارة ، ثم شك في الحدث ، فالأصل بقاء
طهارته ، وبالعكس ، فمن يقن الحدث ، وشك في الطهارة فالأصل بقاء
الحدث .

وبن هذا ، الثياب والأمكنة ، فالأصل فيها الطهارة ، إلا ييقن
نجاستها .

(١) سُئِلَ : بضم الشين وكسر الكاف ، منى للمجهول ، والرجل ، قائم مقام الفاعل
والشاكى هو النووي حينئذ بن زيد ، كلما جاء في الصحيح .

ومن ذلك عدد الركعات في الصلاة ، فمن يتيقن ثلاثاً مثلاً ، وشك في الرابعة ، فالأصل علمها .

ومن ذلك ، من شك في طلاق زوجته . فالأصل بقاء النكاح .
وهكذا من المسائل الكثيرة التي لا تحفى .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - القاعلة العامة وهي أن الأصل بقاء ما كان على ما كان .
- ٢ - إن مجرد الشك في الحدث ، لا يبطل الوضوء ، ولا الصلاة .
- ٣ - تحريم الانصراف من الصلاة لغير سبب يتيقن .
- ٤ - إن الريح الخارجة من الدبر ، بصوت أو بغير صوت ، ناقضة للوضوء .

• - يراد من سماع الصوت ووجدان الريح في الحديث ، التيقن من ذلك .

فلو كان لا يسمع ولا يشم ، وتيقن بغير هذين الطريقين ، انتقض وضوؤه .

• • •

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مَخْصَنٍ الْأَسَدِيَّةِ أَنَّهَا آتَتْ بِأَبْنَيْهَا صَغِيرَيْنِ لَمْ يَأْكُلَا الطَّعَامَ ، إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَجْلَسَهُ فِي حَجْرِهِ ، فَقَالَ عَلَى قَوْيِهِ ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَضَحَّحَهُ عَلَى قَوْيِهِ وَلَمْ يَغْسِلْهُ - متفق عليه .

وفي حديث عائشة أم المؤمنين : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْبَى بِصَبِيٍّ ، فَقَالَ عَلَى ثَوْبِهِ فَدَعَا بِمَاءٍ فَأَتْبَعَهُ إِثْبَاهُ . وَسَلَّمَ فَأَتْبَعَهُ بَوَلُهُ وَلَمْ يَفْسِلْهُ .

المعنى الأرجل :

كان الصبيحة رضى الله عنهم يأتون النبي ﷺ بأطعمهم ، لينالوا من بركه وبركة دعائه لهم .

وكان ﷺ - من لطافته ، وكرم أخلاقه ، وتحننه - يستقبلهم بما جبهه الله عليه ، من البشر والسباحة .

فجاءت وأم قيس : باين لها صغير ، يتقوت باللبن ، ولم يصل إلى سن التقوت بغير اللبن .

فمن رحمته أجلسه في حجره الكريم ، فقال الصبي على ثوب النبي ﷺ ، فطلب جاء فرش مكان البول من ثوبه رشاً ، ولم يفسله غسلاً .

اختلاف العلماء :

يرى طائفة من العلماء أن الذكر والأنثى سواء في الاكتفاء بالنضح ، قياساً .

ويرى طائفة أخرى : أنهما سواء في وجوب الغسل وعدم الاكتفاء بالنضح . وكلا الطائفتين لم تستندا إلى شيء من دليل .

والتضح والذكر والغسل للأثني ، هو الذي تدل عليه الأحاديث

الصحيحة الصريحة وهو مذهب الأئمة «الشافعي» و«أحمد» و«إسحاق»
و«الأوزاعي» و«ابن حزم» و«ابن تيمية» و«ابن القيم» و«ابن سعدى»
وكثير من المحققين .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - نجاسة بول الغلام إن لم يأكل الطعام لشهوة .
- ٢ - كفاية الرش ، الذى لا يبلغ درجة الجريان ، لتطهير بول الغلام .
- ٣ - أخلاق النبي ﷺ الكريمة ، وتواضعه الجلم .

لثالثة :

ختلف العلماء فى السبب الذىوجب التفريق بين بول الغلام وبول
الجارية . وتامس كل منهم حكمة ، صارت - فى نظره - القارقة المناسبة .
وأحسن هذه التلمسات ، أحد أمرين .

الأول : - إما لأن الغلام عنده حرارة غريزية زائدة على حرارة
الجارية ، تطبخ الطعام ، وتلطف الفضلات الخارجة ، ومع هذه الحرارة
الزائدة ، كين طعام الطفل لطيفاً ، لأنه لبن .

والجارية ليس لديها الحرارة المطفئة ، وهذا يؤيد تقييد نضج النجاسة
بعدم أكل الطعام ، غير اللبن .

والثانى : أن الغلام - عادة - أرغب إلى الناس من الجارية فيكثر حمله
ونقله ، وتباشر نجاسته ، مما يسبب المشقة والحرج ، فوسمغ بتخفيف نجاسته ،
ويؤيده ما يعرف عن الشريعة من السماح والتيسير .
والقاعدة العامة تقول : «المشقة تجلب التيسير» .

على أن بعض العلماء جعلوه من المسائل التعبدية ، التي لا تعقل حكمها
والله أعلم بمراده .

• • •

الحديث السادس والعشرون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ أَعْرَابِيٌّ
قَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ فَرَجَرَهُ النَّاسُ ، فَتَهَاظَمُ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا قَضَى بَوَلَّهُ ، أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ بِدُثُوبٍ مِنْ مَاءٍ فَأُهْرِيقَ عَلَيْهِ — متفق عليه .

غريب الحديث :

- ١ - أعرابي - بفتح الهمزة ، نسبة إلى الأعراب ، وهم سكان البادية .
 - ٢ - في طائفة المسجد - في ناحية المسجد .
 - ٣ - فرجره الناس - نهروه .
 - ٤ - بدُثُوبٍ من ماء - بفتح الدال للمعجمة ، الدلو المملآن .
- فأهريق عليه - أصله «أريق عليه» أبدلت الهمزة هاء ، فصار «فهريق»
ثم زيدت همزة أخرى ، فصار «فأهريق» وهو يسكون الهاء ، مبنى للمجهول .

المعنى الإجمالي :

من عادة الأعراب ، الجفاء والجهل ، لبعدهم عن تعلم ما أنزل الله على
رسوله .

ولنا ، بينا النبي ﷺ في أصحابه في المسجد النبوي ، إذ جاء أعرابي
 ويال في أحد جوانب المسجد ، فلنا منه أنه كالفلاة ، فعظم فعله على
 الصحابة لعظم حرمة المساجد ، فتهروء في أثناء بوله .

ولكن صاحب الخلق الكريم . الذي بعث بالتبشير والتيسير ، ولا
 يعلمه من حال الأعراب ، ناهم عن زجره ، لئلا يُلوث بقعاً كثيرة من
 المسجد ، ولئلا يصيبه الضرر ، بقطع بوله عليه ، وليكون أدهى لقبول
 النصيحة والتعلم حينما يعلمه النبي ﷺ ، امرهم أن يظهرُوا مكان بوله
 بصب دلو من ماء عليه .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - إن البول على الأرض ينظر بمكائثره بالماء .
- ٢ - احترام المساجد وتطهيرها .
- ٣ - سماحة خلق النبي ﷺ .
- ٤ - بُعد نظره وبمرفته جامع الناس .
- ٥ - عند تراحم المقام ، يرتكب أخفها ، حيث تركه يكمل بوله ،
 لأجل ما يترتب من الآفة . بقطعه .
- ٦ - إن البعد عن المأوى والمدن ، يسبب الجفاء والجهل .
- ٧ - الرفق بتعليم أهل .

الحديث السابع والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :

« الْفِطْرَةُ خَمْسٌ : الْإِخْتَانُ ، وَالْأَسِيخْدَاذُ ، وَقَصُّ الشَّارِبِ ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ ، وَتَنْفُ الْأَنْبِطِ . »

المعنى الإجمالي :

يذكر أبو هريرة أنه سمع النبي ﷺ يقول : خمس خصال من دين الإسلام ، الذي فطر الله الناس عليه ، فن أتى بها ، فقد قام بخصال عظام من الدين الحنيف .

وهذه الخمس المذكورة في هذا الحديث ، من جملة النظافة ، التي أتى بها الإسلام .

أولها - قطع قُلْفَةِ الذَّكَرِ ، التي بقاؤها يسبب تراكم النجاسات والأوساخ فتحدث الأمراض والجروح .

وثانيها - حلق الشعر الذي حول الفرج ، سواء كان قبلًا أو دبرًا ، لأن بقاعها في مكانها يجعلها معرضة للتلوث بالنجاسات ، وربما أدخلت بالطهارة الشرعية .

وثالثها - قص الشارب ، الذي بقاؤه ، يسبب تشويه الحلقة ، ويكره الشراب بعد صاحبه ، ويوجب التشبه بالمجوس .

ورابعها - تقليم الأظفار ، التي بقاؤها يسبب تجمع الأوساخ فيها ،
فتخالط الطعام ، فيحدث المرض .

وأيضاً ، ربما منعت كمال الطهارة لسترها بعض القرض .

وخامسها - تنف الإبط ، الذي بقاؤه يجلب الرائحة الكريهة .

وبالجملة ، فإزالة هذه الأشياء من محاسن الإسلام ، الذي جاء بالنظافة
والطهارة ، والتأديب والتهديب ، ليكون المسلم على أحسن حال وأجمل
صورة ، فإن النظافة من الإيمان .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - إن فطرة الله تعالى تدهو إلى كل خير ، وتبعد عن كل شر .

٢ - إن هذه الخصال الخمس الكريمة ، من فطرة الله ، التي يحبها
ويأمر بها .

٣ - إن الدين الإسلامي جاء بالنظافة والجمال والكمال .

٤ - مشروعية تعاهد هذه الأشياء ، وعدم النظفة عنها .

اختلاف العلماء :

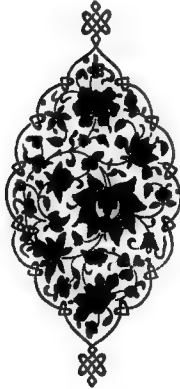
اتفق العلماء على استحباب فعل الأشياء المذكورة عدا الختان ، فقد
اختلفوا هل هو مستحب أم واجب ؟ متى وقت وجوبه من عمر الإنسان ؟ .

وهل هو واجب على الرجال والنساء ، أم على الرجال فقط ؟

والصحيح من هذه الخلافات ، أنه واجب ، وأن وجوبه على الرجال
دين النساء ، وأن وقت وجوبه عند البلوغ ، حينما يجب عليه الطهارة والصلاة .

ثالثة :

الختان الشرعى هو قطع القلفة الساترة لحشفة الذكر .
ويوجد فى البلاد المتوحشة من يسلخون - والعاذ بالله - الجلد الذى
يحيط بالقبلى كله ، ويزعمون - جهلا - أن هذا ختان ، وما هذا إلا
تعذيب وتمثيل ، ومخالفة للسنة المحمدية ، وهو محرم .
وفاعله آثم .
وقلنا الله جميعاً لأتباع شرعه الطاهر .



بَابُ الْفُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ

الفصل - بضم الفين - اسم الاغتسال ، الذى هو تعميم البدن بالماء .
وأصل «الجنابة» البعد ، وإنما قيل لمن جامع أو خرج منه المنى ، جنباً
لأن مائه باعد محله .

ويراد بهذا الباب ، الأحكام التى تتعلق بالفصل وتبين أسبابه ، وآدابه ،
وغير ذلك .

وهو من جملة الطهارة المشروعة للصلاة ، ومن النظافة المرغَّب فيها .
وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا عدا ما فيه من فوائد صحية وقلبية .

فإن الجامع حينما تخرج التى تعتبر سلالة بدنه ، وجوهره ، يحصل بعد
خروجها شيء من الإجهاد والتعب ، ويحصل له فتور وكسل ، وتبدُّد
ذهن ، وركود فى حركة الدم .

ومن رحمة الحكيم الخبير ، شرع هذا الفصل ، الذى يعيد إلى الجسد
قوته ، وينشط دورة الدم فى جسمه ، فيعود إلى نشاطه .

وكم فى شرع الله من حِكَمٍ وأسرار ! ! وفقنا الله تعالى لفهمها ، والعمل بها .

• • •

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقِيَهُ فِي ^(١) بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ ، قَالَ ، فَأَنْخَسْتُ مِنْهُ . فَذَهَبْتُ فَأَغْتَسَلْتُ ، ثُمَّ جِئْتُ ، فَقَالَ ، « أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ » قَالَ ، كُنْتُ جُنُبًا ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ . فَقَالَ ، « سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ » . متفق عليه .

غريب الحديث :

- ١ - انخست - بالخاء المعجمة والسين المهملة ، من الخنوس ، وهو التأخر والاختفاء . يعنى انسلت واختفيت .
- قال ابن فارس : «الخنس» الذهاب يخفى ، و«خنس» الرجل ، تأخر .
- ٢ - منه - أى من أجله ، حيث رأيت نفسى نجساً بالإضافة إلى طهارته وجلالته ﷺ .
- ٣ - لا ينجس - بضم الجيم وفتحها .

(١) فى أول هذا الحديث ، انقطاع فى رواية «سلم» ذكره المازرى فى (الملم) ووصله البخارى وغيره .

المعنى الإجمالي :

لقى أبو هريرة النبي ﷺ في بعض طرق المدينة ، وصادف أنه جنب ، فكان من تعظيمه للنبي ﷺ وتكريمه إياه ، أن كره أن يحالسه ويحادثه على تلك الحال .

لأنسل في خفية من النبي ﷺ واغتسل ، ثم جاء إليه .
فسأله النبي ﷺ : إلى أين ذهب ؟ فأخبره بحاله ، وأنه كره مجالسته على غير ظاهرة .

فتعجب النبي ﷺ من حال أبي هريرة حين ظن نجاسة الجنب .
وذهب ليغتسل ، وأخبره : أن المؤمن لا ينجس على أية حال .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - كون الجنابة ليست نجاسة تحل البدن .
- ٢ - كون الإنسان لا ينجس ، لا حياً ، ولا ميتاً .
- ٣ - جواز تأخير الغسل من الجنابة .
- ٤ - تعظيم أهل الفضل ، والعلم ، والصلاح ، ومجالستهم على أحسن الهيئات .

٥ - مشروعية استئذان التابع للمتبع في الانصراف ، حيث أنكر النبي ﷺ على أبي هريرة ذهابه من غير علمه ، وهو من حسن الأدب .

• • •

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَيْهِ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ ، ثُمَّ يُخَلِّلُ يَدَيْهِ بِشَعْرَتِهِ حَتَّى إِذَا غَلَّ أَنْهُ قَدْ أَرَوَى بَشْرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ .

وقالت ، كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ ، نَقْرِفُ مِنْهُ جَمِيعاً ، متفق عليه .

غريب الحديث :

- ١ - إذا اغتسل من الجنابة - يعني أراد ذلك ، كما تقدم توضيحه في الرضوخ .
- ٢ - قد أروى بشرته - أوصل الماء إلى أصول الشعر ، وبشرته المرادة هنا ، ظاهر الجلد المستور بالشعر .
- ٣ - أفاض عليه - أسال الماء على شعره .

المعنى الإجمالي :

تصف عائشة غسل النبي ﷺ بأنه إذا أراد الغسل من الجنابة ، بدأ بغسل يديه ، لتكونا نظيفين حينما يتناول بهما الماء للطهارة ، وتوضاً كما يتوضأ للصلاة .

ولكونه ﷺ ذا شعر طويل ، فإنه يخلله بيديه بالماء .
 حتى إذا وصل الماء إلى أصول الشعر ، وأروى البشرة ، أفاض الماء على
 رأسه ثلاث مرات ثم غسل باقي جسده .
 ومع هذا الغسل الكامل ، فإنه يكفيهِ هو وعائشة ، إناء واحد ،
 يفتران منه جميعاً .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - مشروعية الغسل من الجنابة .
- ٢ - إن الغسل الكامل ، ما ذكر في الحديث ، من تقديم غسل
 اليدين ، ثم الوضوء ، ثم تحليل الشعر الكثيف ، وترويته ، ثم غسل بقية
 البدن .
- ٣ - جواز نظر أحد الزوجين لعورة صاحبه ، وغسلهما من إناء واحد .

• • •

الحديث الثلاثون

عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ : وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضُوءَ الْجَنَابَةِ فَأَكْفَأَ يَمِينِيهِ عَلَى يَسَارِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ قَرْنَيْهِ ، ثُمَّ ضَرَبَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ أَوْ الْحَائِطِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ ،

ثُمَّ آفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ ، ثُمَّ
تَمَحَّى فَمَسَلَ رِجْلَيْهِ فَاتَّيَتْهُ بِخَرْقَةٍ فَلَمْ يُرِدْهَا ، فَجَعَلَ يَنْفُضُ
الْمَاءَ بِيَدَيْهِ . متفق عليه .

غريب الحديث :

- ١ - فلم يُرِدْهَا - بضم الياء وكسر الراء وإسكان الدال ، من الإرادة لا
من الرد - كما غلط بعضهم .

ما يؤخذ من الحديث :

- هذا الحديث نحو الحديث السابق ، وفيه فوائد نجملها فيما يلي .
- ١ - الحديث الأول ذكر فيه غسل اليدين مجملاً ، وفي هذا الحديث
ذكر أن غسلهما مرتين أو ثلاثاً .
- ٢ - في هذا الحديث أنه بعد غسل اليدين غسل فرجه ثم مسح يديه
بالأرض مرتين أو ثلاثاً ، لإزالة الأذى الذي علقَ بهما من الفرج .
- ٣ - في الحديث الأول ذكر أنه توضأ وضوء الصلاة ، ويقتضى أنه
غسل رجليه . وهذا الحديث صرح أنه غسل رجليه بعد غسل الجسد .
ولعل أحسن ما يجمع بينهما أن يقال : إنه توضأ في حديث ميمونة
وضوءاً كاملاً ، ولكنه غسل رجليه مرة ثانية بعد غسل الجسد لكون المكان
المغتسل فيه متلوثاً .
- ٤ - في هذا الحديث أن ميمونة جاءت به بحرقة لينشف بها أعضائه .
فلم يقبلها وإنما نفّس يديه من الماء .
- ٥ - إنه لا يجب ذلكُ الجسد في الغسل .

- ٦ - إنه لا يغسل أعضاء الوضوء بعد غسلهما أولاً في الوضوء .
 ٧ - إن غسل الجسد مرة واحدة خلاف للمشهور مذهبنا من غسله ثلاثاً ، قياساً على الوضوء ، فإنه لا قياس مع النص وهو اختيار شيخ الإسلام «ابن تيمية» وشيخنا - «عبد الرحمن السعدي» وأحد الوجهين في مذهب أحمد .

• • •

الحديث الحادي والثلاثون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَخْرَمَةَ ، أَنَّ مُحَرَّمَةَ بِنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْرُقَدْ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ ؟ قَالَ : «نعم» إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرْقُدْ . متفق عليه .

المعنى الإجمالي :

كان الحدث من الجنابة عندكم كبيراً ، لذا أشكل عليهم : هل يجوز النوم بعده أم لا ؟
 فسأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه النبي ﷺ : إن أحلم تصييه الجنابة من أول الليل ، فهل يرقد وهو جنب ؟
 فأذن لهم ﷺ بذلك ، على أن يحققوا هذا الحدث الأكبر بالوضوء الجهرى ، وحينئذ لا بأس من النوم مع الجنابة .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - جواز نوم الجنب قبل الغسل إذا توضأ .
- ٢ - إن الكمال أن لا ينام الجنب حتى يغتسل ، لأن الاكتفاء بالوضوء رخصة .
- ٣ - مشروعية الوضوء قبل النوم للجنب ، إذا لم يغتسل .
- ٤ - كراهة نوم الجنب بلا غسل ولا وضوء .

• • •

الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ :
جَاءَتِ أُمُّ سَلِيمَ - أَمْرَأَةُ أَبِي طَلْحَةَ - إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَجِيبُ
مِنْ أَلْفَقٍ هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلٍ إِذَا هِيَ اخْتَلَمَتْ ؟ فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « نَعَمْ ، إِذَا هِيَ رَأَتْ
الْمَاءَ » . متفق عليه .

المعنى الإجمالي :

جاءت أم سليم الأنصارية إلى النبي ﷺ لتسأله .
ولما كان سؤالها مما يتعلق بالفروج ، وهي عادة يُستعفى من ذكرها ،
قدمت بين يدي سؤالها تمهيداً لإلقاء سؤالها حتى يخفف موقعه على السامعين ،

قالت : إن الله جلّ وعلاً وهو الحيّ ، لا يمتنع من ذكر الحق الذي يستحيّ من ذكره من أجل الحياء ، ما دام في ذكره فائدة .

فلما ذكرت أم سلم هذه المقدمة التي لظفت بها سؤالها ، دخلت في صميم الموضوع ، فقالت : هل على المرأة غسل إذا هي تحيلت في المنام أنها نجامع ؟

فقال النبي ﷺ : نعم ، عليها الغسل ، إذا هي رأت نزول ماء الشهوة .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - إن المرأة عليها الغسل حين تحلم ، إذا أنزلت .
- ٢ - إن المرأة تنزل كما ينزل الرجل ، ومن ذاك يكون الشبه في الولد ، كما أشار إلى هذا بقية الحديث .
- ٣ - إثبات صفة الحياء لله جلّ وعلاً ، إثباتاً يليق بجلاله ، على أنه لا يمتنع تعالى من قول الحق لأجل الحياء .
- ٤ - إن الحياء لا ينبغي أن يمنع من تعلم العلم ، حتى في المسائل التي يستحيّ منها .
- ٥ - إن من الأدب وحسن المخاطبة ، أن يقدم أمام الكلام الذي يستحيّ منه مقدمة تناسب المقام ، تمهيداً للكلام ، ليخف وقعها ، ولئلا ينسب صاحبه إلى الجفاء .

• • •

الحديث الثالث والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كُنْتُ أَغْسِلُ الْجَنَابَةَ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَإِنَّا بُقِعَ الْمَاءُ
فِي ثَوْبِهِ . وَفِي لَفْظِ مُسْلِمٍ « لَقَدْ كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرُكًا فَيُصَلِّي فِيهِ » .

المعنى الإجمالي :

تذكر عائشة رضي الله عنها : أنه كان يصيب ثوب رسول الله ﷺ
الماء من الجنابة .

فتارة يكون رطباً فتغسله من الثوب بالماء ، فيخرج إلى الصلاة ، ولما
لم يجف من الثوب .

وتارة أخرى ، يكون المنيّ يابساً ، وحينئذ تفركه من ثوبه فركاً ،
فيصلي فيه .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في نجاسة المنيّ .

فذهب الحنفية ، والمالكية إلى نجاسته . مستدلين بأحاديث غسله من
ثوب رسول الله ﷺ ، ومنها هذا الحديث الذي معنا .

وذهب الشافعي ، وأحمد ، وأهل الحديث ، وابن حزم ، وشيخ
الإسلام «ابن تيمية» وغيرهم من المحققين ، إلى طهارته ، مستدلين بأدلة
كثيرة منها ما يأتي :

١ - صحة أحاديث فرك عائشة المني من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابساً ، بظفرها ، فلو كان نجساً ، لما كفى إلا الماء - كسائر النجاسات .

٢ - إن المني هو أصل الإنسان ومعدنه ، فلا ينبغي أن يكون أصله نجساً خبيثاً ، والله كرمه وطهره .

٣ - لم يأمر النبي ﷺ بغسله والتحرز منه ، كالبول .

ولو كان نجساً ، لتحرز من إصابته ثيابه ، كالبول .

٤ - أجابوا عن أحاديث غسله ، بأن الفسل لا يدل على النجاسة ، كما أن غسل المحاط ونحوه ، لا يدل على نجاسته .

والنظافة من النجاسات والمستقلرات ، مطلوبة شرعاً .

فكيف لا يقر غسله ﷺ .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - طهارة المني ، وعدم وجوب غسله من البدن والثياب وغيرها .

٢ - استحباب إزالته عن الثوب والبدن رطباً ، وفركه يابساً .

• • •

الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ، ثُمَّ جَهَدَهَا وَجَبَ الْفُسْلُ » وفي لفظ لمسلم « وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ » .

هريب الحديث :

- ١ - شعبها الأربع - يريد بذلك يديها ورجليها ، وهو كناية عن الجصاع .
- ٢ - ثم جهدها - بفتح الجيم والماء ، معناه : بلغ المشقة بكدها ، وهو كناية عن المباشرة .

المعنى الإجمالي :

يقول النبي ﷺ ما معناه : إذا جلس الرجل بين شعب المرأة الأربع اللاتي هن البدان والرجلان ، ثم أولج ذكره في فرج المرأة ، فقد وجب عليهما الفسل من الجنابة وإن لم يحصل إنزال مهي ، لأن الإيلاج وحده ، أحد موجبات الفسل .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - وجوب الفسل من إيلاج الذكر في الفرج ، وإن لم يحصل إنزال .
- ٢ - يكون هذا الحديث ناسخاً لحديث أبي سعيد (الماء من الماء) المفهوم منه بطريق الحصر ؛ أنه لا غسل إلا من إنزال المني .

• • •

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ كَانَ هُوَ وَأَبُوهُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ

عَبْدُ اللَّهِ وَعِنْدَهُ قَوْمٌ ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الْغُسْلِ فَقَالَ : يَكْفِيكَ صَاعٌ .

فَقَالَ رَجُلٌ : مَا يَكْفِينِي . فَقَالَ جَابِرٌ : كَانَ يَكْفِينِي مَنْ هُوَ أَوْفَرُ مِنْكَ شَعْرًا وَخَيْرٌ مِنْكَ - يُرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثُمَّ آمَنَّا فِي تَوْبَةٍ . وَفِي لَفْظٍ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفْرِغُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا .

قال المصنف : الرجل الذي قال : « مَا يَكْفِينِي » هو الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، أبوه محمد بن الحنفية .

المعنى الإجمالي :

كان أبو جعفر وأبيه . عند جابر الصحابي الجليل وعنده قوم فسأل القوم جابرًا عما يكفي من الماء في غسل الجنابة فقال : يكفيك صاع^١ .

وكان الحسن بن محمد بن الحنفية مع القوم عند جابر ، فقال : إن هذا القدر لا يكفي للغسل من الجنابة .

فقال جابر : كان يكفي من هو أوفى وأكثر منك شعراً ، وخير منك ، فيكون أحرص منك على طهارته ودينه - يعني النبي ﷺ - .

(١) المراد - هنا - بالصاع . الصاع النبوي وهو أقل من كمية المحجاز ، وصاع نجد بالخمسة وخمسة الخمس لأن زنة النبوي ثمانون رطلاً فرنسياً ، والكيلة المحجازية والصاع النجدى . مائة وأربعة رطلات اهـ . شارح .

ثم بعد أن اغتسل بهذا الصاع أمّنا في الصلاة ، مما يدل على أنه تطهر
بهذا الصاع الطهارة الكافية .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - إن الصاع الذي هو أربعة أمداد ، يكفي للغسل من الجنابة .

٢ - استحباب التخفيف في ماء الطهارة .

٣ - الإنكار على من يخالف سنة النبي ﷺ .



بَابُ التَّيَمُّمِ

التيمم في اللغة : التقصد ، قال تعالى [وَلَا آمِينَ أَلَيْسَ الْحَرَامَ] .

ثم نقل - في عرف الفقهاء - إلى مسح الوجه واليدين ، بشيء من الصعيد ، لأن الماسح . قصد إلى الصعيد .

وهو من خصائص هذه الأمة المحمدية التي يَسِّرُ الله أمورها . وسَهَّلَ عليها شريعتها ، وجعل لها من الحرج فرجا . ومن الفسق مخرجا . وطهرها في باطنها وظاهرها ، ببركة هذا النبي الكريم ﷺ .

لأن من عدم الماء (الذي هو أحد أصول الحياة) تعوض عنه بالأصل الثاني الذي هو التراب ، لنلا يفقد الطهارة إطلاقاً . فإن طهارة الماء تظهر الظاهر والباطن .

فإذا عدمت هذه الأداة الكاملة ، رجعنا إلى صورة الطهارة بأداة التراب . لتحصل الطهارة الباطنة .

فلا شك في حكمته . ولا ريب في فائدته ، لمن رُزِقَ السعادة في الفهم .

وهو ثابت في الكتاب العزيز ، والسنة المطهرة ، وإجماع الأمة المحمدية المهيبة ويتنفيه القياس الصحيح .

• • •

الحديث السادس والثلاثون

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا مُعْتَرِلًا لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ فَقَالَ :

« يَا فُلَانُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ ؟ » فقال يَا رَسُولَ
الله أَصَابَنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ ، فقال : عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَلَمَّا
يَكْفَيْكَ . » رواه البخاري .

المعنى الإجمالي :

صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّحَابَةِ صَلَاةَ الصُّبْحِ ، فَلَمَّا انْتَهَى مِنْ صَلَاتِهِ
رَأَى رَجُلًا لَمْ يَصَلِّ مَعَهُمْ .

فَكَانَ مِنْ كِمَالِ لُطْفِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَحَسَنِ دَعْوَتِهِ إِلَى اللهِ ، أَنَّهُ لَمْ
يَعْنَهُ عَلَى تَخَلُّفِهِ عَنِ الْجَمَاعَةِ ، حَتَّى يَعْلَمَ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ .

فَقَالَ : يَا فُلَانُ . مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ الْقَوْمِ ؟

فَشَرَحَ عِلْمَهُ - فِي ظَنِّهِ - لِلنَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّهُ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ عِنْدَهُ ،
فَأَخَّرَ الصَّلَاةَ حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ وَيَتَطَهَّرَ .

فَقَالَ ﷺ : إِنْ اللهُ تَعَالَى قَدْ جَعَلَ لَكَ - مِنْ لُطْفِهِ - مَا يَقْرِمُ مَقَامَ
الْمَاءِ فِي التَّطَهُّرِ . وَهُوَ الصَّعِيدُ . فَعَلَيْكَ بِهِ ، فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ عَنِ الْمَاءِ .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - التَّيْمُ يَتَوَبَّ مِنْتَابِ الْفُسْخِ فِي التَّطَهُّرِ مِنَ الْجَنَابَةِ .
- ٢ - إِنْ التَّيْمُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِعَادَمِ الْمَاءِ .
- ٣ - لَا يَنْبَغِي لِمَنْ رَأَى مَقْصَرًا فِي عَمَلٍ ، أَنْ يُبَادِرَهُ بِالْتَّعْنِيفِ أَوْ اللُّومِ ،
حَتَّى يَتَوَضَّعَ عَنِ السَّبَبِ فِي ذَلِكَ ، فَلَعَلَّ لَهُ عِلْرًا ، وَأَنْتَ تَلُومُ .

• • •

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَاجَةٍ فَأَجَنَبْتُ ، فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ فَتَمَرَعْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرُّغُ الدَّابَّةُ ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَعَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ : « إِنَّمَا يَكُنْفِكَ أَنْ تَقُولَ يَبْدُوكَ كَهَذَا » ثُمَّ ضَرَبَ يَبْدِيهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ وَظَاهِرَ كَفِّيهِ وَوَجْهَهُ مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ .

غريب الحديث :

- تَمَرَعْتُ فِي الصَّعِيدِ - تَقَلَّبْتُ فِي الْأَرْضِ حَتَّى عَمَّ بِذَنهُ التُّرَابُ .

المعنى الإجمالى :

بعث النبي ﷺ وعمار بن ياسر في سفر لبعض حاجاته ، فأصابته جنابة ، فلم يجد الماء ليفتسل منه ، وكان لا يعلم حكم التيمم للجنابة ، وإنما يعلم حكمه للحدث الأصغر .

فاجتهد وظن أنه كما يمسح بالصعيد ببعض أعضاء الوضوء ، فلا بد أن يكون التيمم عن الجنابة بتعميم اليدين بالصعيد ، قياساً على الماء ، فتقَلَّبَ في الصعيد حتى عمه التراب وصلى .

فلما جاء إلى النبي ﷺ ، وكان في نفسه من تصرفه شيء ، لأنه عن اجتهاد منه ، ذكر له ذلك ، ليرى ، هل هو على صواب أم لا ؟

فقال النبي ﷺ : يكفيك عن هذا القلب بكل بدنك بالتراب أن تضرب يديك الأرض ، ضربة واحدة ؛ ثم تمسح فمالك على يمينك ، وظاهر كفيك ، ووجهك .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء : هل يجرى في التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين أم لا بد من ضربتين ؟ وهل لا بد من المسح على المرفقين ؟

فذهب بعضهم - ومنهم الشافعي - إلى أنه لا بد من ضربتين ، واحدة للوجه والأخرى لليدين إلى المرفقين ، محتجين بأحاديث .

منها ما رواه الدارقطني عن ابن عمر (التَّيْمُّ ضَرْبَتَانِ ، ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ) .

وذهب الجمهور ، ومنهم الإمام أحمد ، والأوزاعي ، وإسحاق ، وأهل الحديث : إلى أن التيمم ضربة واحدة ، وأنه لا مسح إلا الوجه والكفين مستدلين بأحاديث صحيحة ، منها حديث عمار هذا .

وأجابوا عن أحاديث الضربتين والمرفقين ، بما فيها من المقال المشهور .

ولا نجعل تلك الأحاديث في صف الأحاديث الصحاح الواضحة .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - التيمم للفصل من الجنابة .

٢ - إنه لا بد من طلب الماء قبل التيمم .

٣ - صفة التيمم ، وهو ضرب الأرض مرة واحدة ، ثم مسح الوجه واليدين وتعميمها بالمسح .

٤ - إن التيمم للحدث الأكبر ، كالتيمم للحدث الأصغر ، في الصفة والأحكام .

٥ - الاجتهاد في مسائل العبادات .

٦ - إن المجتهد إذا أذاه اجتهد به لغير الصواب ، وفعل العبادة ، ثم تبين له الصواب بعد ذلك ، فإنه لا يعيد تلك العبادة .

• • •

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

« أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي :

(١) نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ . (٢) وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَظُهُورًا فَإِنَّمَا رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ . (٣) وَأُحِلَّتْ لِي الْفَنَائِمُ ، وَلَمْ يَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي . (٤) وَأُعْطِيتُ الشَّقَاعَةَ . (٥) وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ ^(١) إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً » متفق عليه .

(١) قوله : يبعث إلى الناس كافة ، هذا اللفظ للبخارى ولم يروه مسلم كذلك وإنما رواه بلفظ (وبعث إلى كل أمة وأمة) .

غريب الحديث :

- لم تحل - يجوز ضم التاء وفتح الحاء ، على البناء المفعول ، ويجوز فتح التاء وكسر الحاء على البناء للفاعل ، وهو أكثر . قاله الشيخ نور الدين الهاشمي .

المعنى الإجمالي :

نخص نبينا ﷺ على سائر الأنبياء بنصال شرف . وميز بمحامد لم تكن لمن قبله من الأنبياء عليهم السلام . فقال هذه الأمة الحمدي بركة هذا النبي الكريم الميمون -- شيء من هذه الفضائل والمكارم .

فن ذلك : ما ثبت في هذا الحديث من هذه الخصال الخمس الكريمة ، التي أولاهن .

أن الله سبحانه وتعالى نصره ، وأيده على أعدائه ، بالرعب ، الذي يحل بأعدائه . فيؤمن قواهم ، ويضعف كياناتهم ، ويفرق صفوفهم ، ويقلل جمعهم ، ولو كان النبي ﷺ مسيرة شهر عنهم . تأييداً من الله ونصراً لنبهه وخلدنا وهزيمة لأعداء دينه ، ولا شك أنها إهانة من الله تعالى كبيرة .

ثانيها - أن الله سبحانه وتعالى وسع على هذا النبي الكريم ، وأتمه المرحومة بأن جعل لهم الأرض مسجداً .

فأي مكان تدرّكهم الصلاة فليصلوا فيه . فلا تقيد بإمكانه مخصصة ، كما كان من قبلهم لا يؤدون عباداتهم . إلا في الكنائس . أو البيع ، فإن الله رفع الحرج والضيق عن هذه الأمة ، فضلاً منه وإحساناً ، وكرماً وامتناناً .

وكذلك من قبل هذه الأمة . لا يطهرهم إلا الماء . وهذه الأمة جعل

التراب لمن لم يجد الماء طهوراً . وشئله العاجز عن استعماله لضرره .

ثالثها : أن الفتناء التي توشح من الكفار والمقاتلين ، حلال لهذا النبي ﷺ وأمته ، يقتسمونها على ما بين الله تعالى ، بعد أن كانت محرمة على الأنبياء السابقين وأممهم ، حيث كانوا يجمعونها ، فإن قبلت ، نزلت عليها نار من السماء فأحرقتها .

رابعها : أن الله سبحانه وتعالى ، خصه بالمقام المحمود ، والشفاعة العظمى ، يوم يتأخر عنها أولو العزم من الرسل في عرصات القيامة ، فيقول : أنا لها ، ويسجد تحت العرش ، ويمجد الله تعالى بما هو أهله ، فيقال : اشفع تشفع ، وصل تطع .

حيث يسأل الله الشفاعة للمخلوق بالفصل بينهم في هذا المقام الطويل .

فهذا هو المقام المحمود الذي ينطه عليه الأولين والآخرين .

خامسها : أن كل نبي من الأنبياء السابقين تختص دعوتهم بقومهم .

ولا جعل الله تعالى في هذا النبي العظيم ، في رسالته السامية من الصلاحية والشمول ، لأن تكون المستور المخالد ، والقانون الباقي لجميع البشر ، على اختلاف أجناسهم ، وتباين أصنافهم ، وتباعد أقطارهم ، فهي الشريعة الصالحة لكل زمان ومكان ، ولا كانت بهذه الصلاحية والشمو ، كانت هي الأخيرة ، لأنها لا تحتاج إلى زيادة أو نقص .

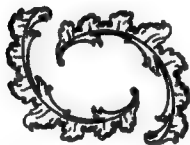
وجعلت شاملة ، لما فيها من عناصر البقاء والخلود .

ما يؤخذ من الحديث :

هذا حديث عظيم ، وفيه فوائد جمة ، وتقتصر على البارزة منها :

١ - تفضيل نبينا ﷺ على سائر الأنبياء ، وتفضيل أمته على سائر الأمم .

- ٧ - تعديد نعم الله على العبد : وأن ذكرها - على وجه الشكر لله .
 وذكر آياته - يعدّ عبادة ، وشكراً لله .
- ٨ - كونه **مُخَلِّقاً** يُعَبِّرُ بالرب ، وأحلت له الغنائم ، وبعث إلى الناس عامة ، وأعطى الشفاعة ، وجعلت الأرض له ولأمته مسجداً وطهوراً ، كل هذا من خصائصه .
- ٩ - أن صحة الصلاة لا تختص ببيعة دين أخرى .
- ١٠ - أن الأصل في الأرض الطهارة للصلاة والقيم .
- ١١ - أن كل أرض صالحة لقيم منها .
- ١٢ - سعة هذه الشريعة وعظمتها ، لذا جعلت لتنظيم العالم كله في عباداته ومعاملاته ، على اختلاف أمصاره ، وتباعد أقطاره .



بَابُ الْحَيْضِ

الحيض دم . جعله الله تعالى - من رحمته وحكمته - في رحم المرأة .
غذاءً لجنينها فإذا وضعت . تحوّل إلى لبن ، لغذاء طفلها .
فإذا كانت غير حامل ، ولا مريض ، برز الزائد منه في أوقات معلومة .
لهذا ينشر أن تحيض الحامل . أو الموضع .
ويتعلق بخروجه أحكام في العبادات وغيرها .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ
سَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَتْ : إِنِّي أَسْتَحَاضُ
فَلَا أَطْهَرُ ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ ؟

قَالَ : لَا ، إِنَّ ذَلِكَ عِرْقٌ ، وَلَكِنْ دَعِي الصَّلَاةَ قَسَدَرِ
الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي .

وفي رواية : وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ ، فَلَمَّا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ
فَانْزُكِي الصَّلَاةَ ، فَلَمَّا ذَهَبَ قَسَدَرُهَا قَاغِيلِي عَنْكَ الدَّمُ
وَصَلِّي ، متفق عليه .

غريب الحديث :

- ١ - «ذلك» بكسر الكاف ، خطاباً للمرأة السائلة .
- ٢ - «عرق» أى عرق انفجر . كما جاء فى إحدى الروايات .
و«العرق» بكسر العين ، وسكون الراء .
- ٣ - «إذا أقبلت الحيضة» قال الخطائى : بكسر الحاء . وغلط من فتحها ، لأن المراد الحالة .
وجوز القاضى «عياض» وغيره ، الفتح ، وهو أقوى ، لأن المراد الحيض .

المعنى الإجمالى :

ذكرت «فاطمة» بنت أبى حبيش للنبي ﷺ أن دم الاستحاضة يصيبها ، فلا يتقطع عنها ، وسألته هل ترك الصلاة لذلك ؟
فقال النبي ﷺ : لا تتركى الصلاة ، لأن الدم الذى ترك لأجله الصلاة ، هو دم الحيض .
وهذا الدم الذى يصيبك ، ليس دم حيض ، وإنما هو دم عرق مضجر .
وإذا كان الأمر ، كما ذكرت من استمرار خروج الدم فى أيام حيضتك المعتادة ، وفى غيرها ، فاتركى الصلاة أيام حيضك المعتادة فقط .
فإذا انقضت ، فاغتسل واغسل عنك الدم ، ثم صل ، ولو كان دم الاستحاضة محك .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - الفرق بين دم الاستحاضة بأنه المطبق ، وبين دم الحيض ، الذى له أوقات خاصة .

- ٢- أن دم الاستحاضة لا يمنع من الصلاة ، وسائر العبادات .
 ٣- أن دم الحيض ، يمنع من الصلاة .
 ٤- أن المستحاضة التي تعرف قدر عادة حيضها تحبسها ، ثم تفتسل بعد انقضاءها ، لتزيد أيام طهرها بالعبادات ، التي تتجنبها المحاضض .
 ٥- أن الدم نجس يجب غسله .
 ٦- أنه لا يجب عليها تكرار الغسل .

• • •

الحديث الأربعون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتُحِيطَتْ سَبْعَ سِنِينَ ، فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ " ، فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ .

المعنى الإجمالى :

أصاب الاستحاضة وأم حبيبة بنت أبى سفيان سبعة سنين ، فسألت النبي ﷺ عن كيفية الطهر من ذلك ، فأمرها أن تغتسل لكل صلاة ، فكانت تغتسل ذلك .

(١) غسلها لكل صلاة ، لم يقع بأمره ﷺ كما بين في رواية مسلم .
 ونقطة : وأمرها أن تغتسل ، فكانت تغتسل لكل صلاة . وكذا ذكره الحميدى في الجمع بين الصحيحين .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في غسل المستحاضة لكل صلاة ، هل يجب أم لا ؟
فذهب بعضهم إلى وجوبه ، عملاً بأحاديث وردت بذلك في بعض
السنن .

وذهب الجمهور من السلف والخلف ، ومنهم الأئمة أبو حنيفة ،
ومالك ، وأحمد إلى عدم وجوبه ، مستدلين بالبراءة الأصلية ، وهو أن
الأصل عدم الوجوب ، وأجابوا عن أحاديث الأمر بالفسل : أنه ليس فيها
شيء ثابت .

وغسل أم حبيبة لكل صلاة ، إنما هو من عندها ، ليس أمراً من النبي
ﷺ لها في كل صلاة ، وإنما أمرها بالفسل فقط : كما هو الروايات
الثابتة .

ما يؤخذ من الحديث :

- وجوب الفسل على المستحاضة .

• • •

الحديث الحادي والأربعون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أُغْتَسِلُ أَنَا
وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِيَّائِي وَاحِدٍ ، كِلَانَا
جُنُبٌ فَكَانَ يَأْمُرُنِي فَأَتَرَّرُ^(١) فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ ، وَكَانَ
يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ — مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

المعنى الإجمالي ::

اشتمل هذا الحديث على ثلاث مسائل :

الأولى : أن النبي ﷺ وزوجته . كانا يقتسلان من الجنابة من إِيَّاءِ
واحد ، لأن الماء طاهر لا يضره غُرْفُ الجنب منه . ما دام أنه غسل يديه
قبل إدخالهما في الإِيَّاء .

والثانية : أن النبي ﷺ أراد أن يشرع لأُمَّته في القرب من الحائض
بعد أن كان اليهود لا يؤاكنونها . ولا يضايعونها .

فكان ﷺ يأمر عائشة أن تَرَزَّزَ . فببَاشَرها بما دُونَ الجماع . وهي
حائضٌ .

(١) فَأَتَرَّرُ : هكذا في النسخ بألف وثاء مشددة . وهو الدائر على الألسنة .
قال المازني : وهو عامي . والصواب : هَأْتَرَّرُهُ بهمزتين . الأولى للرسل والثانية
(لواء) التعليل .

وهكذا نص في زمخشري على خطأ من قال : أتزرز . بالإدغام . لأن الله الذي تدغم في
الأصناف الأصلية . لا المنقلبة عن المزمزة .

والثالثة : أن الحائض لا تدخل المسجد . لثلا ثلوه .

ولذا كان النبي ﷺ يخرج إليها في بيتها رأسه . وهو في المسجد فتفسله ، مما يدل على أن قرب الحائض . لا مانع فيه لمثل هذه الأعمال شرع توسعة بعد حرج اليهود .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - جواز غسال الجنين من إناء واحد .
- ٢ - جواز مباشرة الحائض فيما دون الفرج .
- ٣ - استحباب لبسها الأزار وقت المباشرة .
- ٤ - اتخاذ الأسباب المانعة من الوقوع في المحرم .
- ٥ - منع دخول الحائض المسجد .
- ٦ - إباحة مباشرتها للأعمال المنزلية : ومن ذلك غسل الشعر وترجيله .

• • •

الحديث الثاني والأربعون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَكَبَّرُ فِي حِجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ -
متفق عليه .

غريب الحديث :

- يتكبر في حجري - ويتكبر : مهموز .
ويجوز الفتح والكسر في «حجري» وهما لغتان :

المضى الإجمالى :

ذكرت عائشة أن النبي ﷺ كان يقرأ القرآن في حجرها وهي حائض ،
فما يدل على أن بدن الحائض طاهر ، لم ينجس بالمحيض .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - جواز قراءة القرآن في حجر الحائض . لأنها طاهرة البدن والثياب .
- ٢ - تحريم قراءة القرآن على الحائض ، أخذاً من توهم اعتناع القراءة في حجر الحائض . قاله ابن دقيق العيد .

• • •

الحديث الثالث والأربعون

عَنْ مُعَاذَةَ قَالَتْ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقُلْتُ :
مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ ؟
فَقَالَتْ : أَحْرُورِيَّةٌ أَنْتِ ؟ فَقُلْتُ : لَسْتُ بِأَحْرُورِيَّةٍ .
وَلَكِنْ أَسْأَلُ .

فَقَالَتْ : تَكُنْ يُصِيبُنَا ذَلِكَ فَتُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا
تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ ^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

(١) هذا سؤال مسلم وأما سياق البخاري فليقل : وقد كنا نجهل مع النبي ﷺ .
فلا يأمرنا به . أو قالت : فلا يقضاه .

وليس عند البخاري وتقرير بقضاء الصوم .
ولم يذكر البخاري أن السائلة : معاذة بل سألته من جهة ثقافة عن معاذة أن امرأة... إلخ .

غريب الحديث :

— «أحرورية أنت» نسبة إلى بلدة قرب الكوفة . اسمها «حروراء»
خرجت منها أول فرقة من الخوارج على علي بن أبي طالب . فصار الخوارج
يعرفون بالحرورية .

المعنى الإجمالي :

سألت معاذة عائشة عن السبب الذي من أجله جعل الشارع أن الحائض
تتقي أيام حيضها التي أفطرتها ، ولا تقضي صلواتها ، زمن الحيض ، مع
اشتراك العبادتين في الفرضية ، بل إن الصلاة أعظم من الصيام .
وكان عدم التفريق بينهما في القضاء ، هو مذهب الخوارج المني على
الشدة والخرج .

فقلت لها عائشة — منكرة عليا — : أحرورية أنت^١ تنظدين مثل
ما يعتقدون ، وتشددين كما يشددون ؟

فقلت : لست حرورية ، ولكني أسأل سؤال متعلم مسترشد .

فقلت عائشة : كان الحيض بصينا زمن النبي ﷺ ، وكنا نترك
الصيام والصلاة زمنه ، فيأمرنا ﷺ بقضاء الصوم ولا يأمرنا بقضاء الصلاة ،
ولو كان القضاء واجبا ، لما سكت عليه .

فكانها تقول : كفى بامثال أوامر الشارع والوقوف عند حدوده ،
حكمة ورشداً .

(١) الخوارج عرفوا بالشدة والتشدد في الدين .

ومن شدتهم أنهم يوجبون على المرأة قضاء الصلاة للتزوجة في حيضها اهـ . شارح .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - أن الحائض تقضى الصيام ولا تقضى الصلاة ، لأن الصلاة تتكرر ويحصل من ذلك مشقة أيضاً .
- ٢ - أن تقرير النبي ﷺ أمته على شيء بعد من السنة .
- ٣ - الإنكار على كل من سأل سؤال تعنت ومجادلة .
- ٤ -- تبين العلم لمن طلبه للتعلم والاسترشاد .
- ٥ -- كون الحائض لا تقضى الصلاة لأجل المشقة ، من الأدلة التي تقرر القاعدة الإسلامية العامة وهي (إن المشقة تجلب التيسير) .



كِتَابُ الصَّلَاةِ

الصلاة - في اللغة - الدعاء . والعلاقة بين الدعاء والصلاة الجزئية .

فإن الدعاء جزء من الصلاة ، حيث قد اشتملت عليه .

وفي الشرع : « أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير ومختتمة بالتسليم » .

والصلوات الخمس أحد أركان الإسلام الخمسة ، بل أعظمها بعد الشهادتين .

وثبتها بالكتاب والسنة والإجماع ، فمن جحدتها فقد كفر .

وفي مشروعيتها من القوائد ما يفوت الحصر من الوجهة الدينية والدنيوية ، والصحية ، والاجتماعية ، والسياسية والنظامية .

ولو ذهب الكاتب يَعتُذُّها عدًا ، لطلال عليه الكلام .

وإنه سبحانه وتعالى أحكم الحاكمين ، حين فرضها ، فبقيامها قيام الدنيا والآخرة .

ولها فروض ، وشروط ، ومكملات ، كما أن لها مبطلات ومنقصات .

تقدم أحد شروطها ، وهو الطهارة ، وتأتي البقية من أحكامها في الأحاديث القادمة إن شاء الله .

• • •

بَابُ الْمَوَاقِيتِ

المواقيت : جمع «مِقات» والمراد هنا - المواقيت الزمانية التي هي القدر المحدود لفعل الصلوات المفروضة وغيرها .

ودخول وقت المفروضة ، هو الشرط الثاني ، من شروط الصلاة .

• • •

الحديث الرابع والأربعون

عَنْ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ - واسمه «سَعْدُ بْنُ لُبَابٍ» -
قَالَ : حَدَّثَنِي صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ - وَأَشَارَ يَدَهُ إِلَى دَارِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؟ قَالَ :
« الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا » . قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : « يَرْؤُا الْوَالِدَيْنِ » .
قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : « الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » .
قَالَ : حَدَّثَنِي بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَوْ اسْتَرَدَّه
لَوَادِي . متفق عليه .

المعنى الإجمالي :

سأل ابن مسعود رضي الله عنه النبي ﷺ عن الطاعات لله ، أيها أحب إلى الله تعالى ؟ - فكلما كان العمل أحب إلى الله ، كان ثوابه أكثر .

قال ﷺ - مبيناً - : إن أحبها إلى الله تعالى ، الصلاة المفروضة في وقتها ، الذي حدده الشارع ، لأن فيه المبادرة إلى نداء الله تعالى والامتثال لأمره ، والاعتناء بهذا القرض العظيم .

ومن رغبته رضي الله عنه في الخير ، لم يقف على هذا ، بل سأله عن الدرجة الثانية ، من محبوبات الله تعالى ، قال : ير الوالدين .

فإن الأول محض حق الله ، وهذا محض حق الوالدين .

وحق الوالدين يأتي بعد حق الله ، بل إنه سبحانه من تعظيمه له ، يقرن حقهما ويرهما مع توحيدِهِ في مواضع من القرآن الكريم ، لما لهما من الحق الواجب ، مقابل ما بدلاه في السبب في إيمانك وتربيتك ، وتغذيتك ، وشفتيتهما وعطفهما عليك .

فالبر بهما ، وفاةً لبعض حقهما .

ثم إنه - رضي الله عنه - استزاد من لا يبخل بعلم ، عن الدرجة الثالثة من سلسلة هذه الأعمال الفاضلة ، فقال : الجهاد في سبيل الله ، فإنه ذروة مؤلم الإسلام وعموده ، الذي لا يقوم إلا به ، وبه تعلق كلمة الله وينشر دينه .

وبتركه - والعياذ بالله - هدم الإسلام ، وانحطاط أهله ، وذهاب عزهم ، وسلب ملكهم ، وزوال سلطانهم ودولتهم .
وهو القرض الأكيد على كل مسلم ، فإن لم يفرز ، ولم يحدث نفسه بالفرز ، مات على شعبة من النفاق .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - إن أحب الأعمال إلى الله تعالى ، الصلاة في وقتها ، ثم بر الوالدين ، ثم الجهاد في سبيل الله ، وذلك بعد وجود أصل الإيمان .
- ٢ - إن الأعمال ليست في درجة واحدة في الأفضلية ، وإنما تتفاوت حسب تربيها من الله تعالى ، وضعها ، ومصلحتها .
- ٣ - إن الأعمال تفضل عن غيرها من أجل محبة الله لها .
- ٤ - إثبات صفة المحبة لله تعالى ، إثباتاً يليق بجلاله .
- ٥ - فضل السؤال عن العلم ، خصوصاً الأشياء الهامة .
- ٦ - ترك بعض السؤال عن العلم لبعض الأسباب كالمخافة الإضجار والهيبة من المسؤول .

ثالثة :

سئل النبي ﷺ عن المفاضلة في الأعمال عدة مرات .
وكان ﷺ يجيب على ذلك بما يناسب المقام ، ويصلح لحال السائل .
ولذا فإنه ، تارة يقول : الصلاة في أول وقتها . وتارة يقول : الجهاد في سبيل الله . وتارة الصدقة ، على حسب حال المخاطب وما يليق به .
ولا شك أن هذه أجوبة الحكمة والسداد ، وتأتي من يريد العمل والصالح العام .
لذا ينبغي أن تكون المفاضلة بين الأعمال ، مبنية على هذا الأساس .
فإن لكل إنسان عملاً يصلح له ولا ينجح إلا به ، فينبغي توجيهه إليه .
وكذلك الوقت يختلف .

فحينئذ تكون الصدقة أفضل من غيرها ، كوقت المجاعات والحاجة .
وتارة يكون طلب العلم الشرعى ، أنفع للحاجة إليه ، والانصراف عنه .
وكذلك وظائف اليوم والليلة ، فساعة يكون الاستغفار والدعاء أولى من
القراءة . وساعة أخرى ، تكون الصلاة ، وهكذا .

* * *

الحديث الخامس والأربعون

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يُصَلِّيُ الْفَجْرَ فَلَقِيَهُ مَعَهُ نِسَاءٌ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ مُتَلَفَعَاتٍ
بِمَرْوِطِهِنَّ ، ثُمَّ يَرْجِعْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ مَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْفَلَاسِ .

قال : المروط ، أكسية معللة تكون من خمر ، وتكون
من صوف .

« ومتلفعات » ملتحفات . و « الفلاس » اختلاط ضياء
النسج بظلمة الليل . متفق عليه .

غريب الحديث :

- ١ - معللة : بفتح اللام .
- ٢ - الفلاس : بفتح الفين المعجمة واللام .

المعنى الإجمالى :

تذكر عائشة رضى الله عنها ، أن نساء الصحابة ، كن يلتحفن بأكسيتين ويشهدن صلاة الفجر مع النبي ﷺ ، ثم يرجعن بعد الصلاة إلى بيوتهن ، وقد اختلط الضياء بالظلام ، إلا أن الناظر إليهن لا يعرفهن ، لوجود بقية الظلام المانعة من ذلك .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء فى الأفضل فى وقت صلاة الفجر .

فذهب الحنفية إلى أن الإسفار بها أفضل ، لحديث «أسفروا بالفجر ، فإنه أعظم للأجر» . قال الترمذى : حسن صحيح .

وذهب الجمهور ، ومنهم الأئمة الثلاثة إلى أن التغليس بها أفضل ، لأحاديث كثيرة ، منها حديث الباب .

وأجابوا عن حديث «أسفروا بالفجر ... إلخ» بأجوبة كثيرة ، وأحسنها جوابان :

١ - فإما أن يراد بالأمر بالإسفار تحقق طلوع الفجر ، حتى لا يتعجلوا ، فيؤتمنوا فى أعقاب الليل ، ويكون «أفعل التفضيل» الذى هو فإنه «أعظم» للأجر ، جاء على غير بابه ، وهو يأتى لغير التفضيل كثيراً .

٢ - وإما أن يراد بالإسفار إطالة القراءة فى الصلاة ، فإنها مستحبة ، وإطالة القراءة ، فلا يفرغون من الصلاة ، إلا وقت الإسفار .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - استحباب المبادرة لصلاة الصبح فى أول وقتها .

٢ - جواز إتيان النساء إلى المساجد لشهود الصلاة مع الرجال . مع عدم خوف الفتنة ، ومع تحفظهن من تشهير أنفسهن بالزينة .

• • •

الحديث السادس والأربعون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِأَهْلِ جَرَّةٍ . وَالْقَصْرَ ، وَالشَّمْسُ نَقِيَّةٌ ، وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجِبَتْ ، وَالْعِشَاءَ أحياناً وَأحياناً . إِذَا رَأَوْهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا وَإِذَا رَأَوْهُمْ أَبْطَأُوا آخِرًا ، وَالصُّبْحَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّيَهَا بِقَلَسٍ . متفق عليه .

غريب الحديث :

- ١ - «المهاجرة» هي شدة الحر بعد الزوال .
- ٢ - «نقية» صافية ، لم تخطها صفرة ولا تغير .
- ٣ - «إذا وجبت» سقطت وقاتت ، يعني الشمس .
- ٤ - «القلس» بالتحريك ، ظلام آخر الليل مع ضياء الصبح . وتقدم .

المعنى الإجمالي :

في الحديث بيان الأفضل في الوقت ، لأداء الصلوات الخمس .
فصلاته : الظهر : أن تكون بعد زوال الشمس لمغربها .

والعصر : تصلى ، والشمس لا تزال بيضاء نقية ، لم تحاطها صفرة
المغيب .

والمغرب : تصلى وقت سقوط الشمس في مغيبها .

وأن العشاء : يراعى فيها حال المؤتمنين ، فإن حضروا في أول وقتها ، وهو
زوال الشفق الأحمر ، صلوا : وإن لم يحضروا ، أخرها إلى ما يقرب من
النصف الأول من الليل ، فإنه وقتها الأفضل لولا المشقة .

وأن صلاة الصبح تكون عند أول اختلاط الضياء بالظلام .

فائدة :

يفهم من هذا الحديث أفضلية المبادرة بالصلاة الظهر مطلقا ، ولكنه
مخصص بحديث أبى هريرة وإذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة
الحر من بيع جهنم متفق عليه .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - أفضليته المبادرة بالصلاة في أول وقتها ما عدا العشاء .
- ٢ - إن الأفضل في العشاء ، التأخير ، ويكون إلى نصف الليل ،
كما صحت به الأحاديث ، إلا إذا اجتمع المصلون فتصل خشية المشقة .
- ٣ - إن الأفضل للإمام مراعاة حال المؤتمنين من التخفيف والإطالة ،
ونحو ذلك من أحوال الصلاة .
- ٤ - في الحديث دليل التغليس في الصبح ، وهو حجة على من يرى
الإسفار كما تقدم .

• • •

الحديث السابع والأربعون

عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ قَالَ : « دَخَلْتُ أَنَا
وَأَبِي عَلَى أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ فَقَالَ لَهُ أَبِي : كَيْفَ كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ ؟ »

فَقَالَ : كَانَ يُصَلِّي الْمَاجِرَةَ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى ، حِينَ
تَدْحَضُ الشَّمْسُ ، وَيُصَلِّي الْعَصْرَ ، ثُمَّ يَرْجِعُ آخِذًا إِلَى
رُحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ . وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي
الْمَغْرِبِ وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ مِنَ الْعِشَاءِ الَّتِي تَدْعُونَهَا
الْعَتَمَةَ . وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا . وَكَانَ
يَنْقُطِلُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ . وَكَانَ
يَقْرَأُ بِالسِّتِينَ إِلَى الْمِائَةِ « متفق عليه .

غريب الحديث :

- ١ - المكتوبة - هي الصلوات الخمس . والمكتوبة ، المقروضة .
- ٢ - الأولى - هي الظهر ، لأنها أول صلاة أقامها جبريل للنبي عليه السلام .
- ٣ - تدحض الشمس - تزول عن وسط السماء .
- ٤ - العتمة - محركة ، ظلمة الليل حين يغيب الشفق ، وعصا من الليل لكه ، ويراد هنا ، صلاة العشاء .

٥ - يغفل من صلاة الغداة - ينصرف من صلاة الصبح .

المعنى الإجمالى :

ذكر أبو برزة أوقات الصلاة المكتوبة ، بأنه ﷺ كان يصلى الهاجرة ،
وهى صلاة الظهر ، حين تزل الشمس نحو الغروب ، وهذا أول وقتها .
ويصلى العصر ، ثم يرجع أحد المصلين إلى رحله في أقصى المدينة
والشمس لا تزال حية ، وهذا أول وقتها .
أما «المغرب» فقد نسي الراوى ما ورد فيها .

وكان ﷺ يستحب أن يؤخر العشاء ، لأن وقتها القاضل ، هو أن نصلى
في آخر وقتها المختار ، وخشية أن يؤخرها عن وقتها المختار أو يفوت الجماعة عليها ،
فكان يكره النوم قبلها . ومخافة النوم وترك صلاة الليل أو أعظم من ذلك
النوم عن صلاة الفجر . أو عن صلاتها جماعة ، كان يكره الحديث بعدهما .
وكان ينصرف من صلاة الفجر ، والرجل يعرف من جلس بجانبه ،
مع أنه يقرأ في صلاتها من ستين آية إلى المائة ، مما دل على أنه كان يصليها
بفلس .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - بيان أوقات الصلوات الخمس .
- ٢ - بيان أن النبي ﷺ كان يصليها في أول وقتها ، عدا العشاء .
- ٣ - إن الأفضل في العشاء التأخير إلى آخر وقتها ، وهو نصف الليل ،
لكن تقيد بأفضلية تأخير العشاء بعدم المشقة كما تقدم .
- ٤ - كراهة النوم قبل صلاة العشاء ، لئلا يضيع الجماعة ، أو يوقعها
بعد وقتها المختار .

٥ - كراهة الحديث بعدها لثلاثين يوماً عن صلاة الليل ، أو عن صلاة الفجر جماعة ، لكن تقيد كراهة الحديث بعد العشاء بما إذا لم يكن الحديث في مذاكرة العلم النافع أو الاشتغال بمصالح المسلمين .

٦ - أن يوقع صلاة الفجر في غلس ، حيث ينصرف ، والرجل لا يعرف إلا من بجانبه مع أنه يقرأ في صلاتها من ستين آية إلى المائة .

٧ - فضيلة تطويل القراءة في صلاة الصبح .

٨ - وفيه أنه ينبغي لمن سئل عن علم وهو لا يعلم ، أن لا يستنكف من قول « لا أعلم » لأن الإفتاء عن جهل ، قول على الله بلا علم .

والتوقف من العالم عما لا يعلم ليس نقصاً في حقه ، بل شرف عظيم ، حيث تروى عن الخياط بلا علم ، وحيث تواضع فوقف عند حده من العلم .

قائلة :

إذا كان الحديث مكروهاً بعد العشاء وهو في الكلام المباح والسمر البريء ، فكيف حال من يحيون الليل في سماع الأغاني الخليعة ، ومطالعة الصحف والروايات الفاتنة للماجنة ، ومن فتنوا بالمناظر المصجلة . والألعاب الملهية ، الصادرة عن ذكر الله وعن الصلاة ، فلا يزالون في إثمهم ساهين .

حتى إذا قرب الفجر ، وحان تنزل الرحمت هجسوا ، فلا يوقفهم من مضاجعهم إلا حر الشمس وأصوات الباعة ، وقد تركوا صلاة الفجر جماعة . بل ربما أضعفوها عن وقتها .

أسف شديد وهم قاتل ، على أناس سارت بهم الحياة على هذا المتوال البشع ولعب بهم الشيطان فصدمهم عما ينفعهم إلى ما يضرهم ثم لا يذكرون .

• • •

الحديث الثامن والأربعون

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَوْمَ اتَّخَذْتُ : «مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَيُوتَهُمْ نَاراً . كَمَا شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ» .

وفي لفظ لمسلم : « شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى . صَلَاةِ الْعَصْرِ - ثُمَّ صَلاَهَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ » .

وله عن عبدالله بن مسعود قال : خَبَسَ الْمُشْرِكُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى انْهَرَتِ الشَّمْسُ أَوْ أَصْفَرَتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى - صَلَاةِ الْعَصْرِ - مَلَأَ اللَّهُ أَجْوَاهَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَاراً » أَوْ « خَسَا اللَّهُ أَجْوَاهَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَاراً » .

المعنى الإجمالي :

شغل المشركون النبي ﷺ وأصحابه بالمرابطة وحراسة المدينة وأنفسيهم عن صلاة العصر حتى غابت الشمس .

فلم يصلها النبي ﷺ وأصحابه إلا بعد الغروب .

فدعا عليهم النبي ﷺ أن يملأ أجوافهم وقبورهم نارا ، جزاء ما آفوه وصحبهم . وشغلهم عن صلاة العصر ، التي هي أفضل الصلوات .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في المراد بـ «الوسطى» التي حث الله على المحافظة عليها بقوله ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ على أقوال كثيرة ذكرها «الشوكاني» على سبعة عشر قولاً ، وذكر أدلتهم وليس بنا حاجة إلى ذكر شيء من ذلك خشية الإطالة ، وقلة الفائدة المطلوبة .

والذي تدل عليه الأحاديث الصحيحة الصريحة ، وإليه ذهب جمهور السلف والخلف . أن المراد بها «صلاة العصر» وما عدا هذا القول ، فهو ضعيف الدلالة ، ساقط الحجة .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - إن المراد بالصلاة الوسطى . صلاة العصر .
- ٢ - جواز تأخير الصلاة عن وقتها ، لعدم التمكن من أدائها .
ولعل هذا قبل أن تشرع صلاة الخوف ، فإنهم أمروا بعد ذلك بالصلاة رجالاً وركباناً ، وعلى أية حال .
- ٣ - إن من ذهل عن الصلاة ، فوقتها إذا ذكرها .
- ٤ - جواز الدعاء على الظالم بقدر ظلمه ، لأنه قصاص .

• • •

الحديث التاسع والأربعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَعْتَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعِشَاءِ ، فَخَرَجَ عُمَرُ فَقَالَ : الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، رَقَدَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ . فَخَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْعَلُسُ يَقُولُ : « لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمِّي - أَوْ عَلَى النَّاسِ - لَأَمَرْتُهُمْ بِهَذِهِ الصَّلَاةِ هَذِهِ السَّاعَةَ » متفق عليه .

غريب الحديث :

-- أعم - دخل في التَّخَمُّ : وهي ظلمة الليل ، والمراد أنه أخر صلاة العشاء بعد ذهاب الشفق ، فصلاها في ظلمة الليل .

المعنى الإجمالي :

تأخر النبي ﷺ بصلاة العشاء : حتى ذهب كثير من الليل ، ووقد النساء والصبيان ، حيث ليس لهم طاقة ولا احتيال .

فجاء إليه عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقال : الصلاة ، فقد رقد النساء والصبيان .

فخرج ﷺ من بيته إلى المسجد ورأسه يقطر ماء من الاغتسال وقال مبينا أن الأفضل في العشاء التأخير ، لولا المشقة التي تنال منتظري الصلاة لولا أن أشق على أُمِّي ، لأمرتهم بهذه الصلاة ، هذه الساعة المتأخرة .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في صلاة العشاء : هل الأفضل التقديم أم التأخير؟
فذهب إلى الأول جماعة من العلماء ، مستدلين بأن العادة الغالبة
لرسول الله ﷺ التقديم ، ولم يؤخرها إلا في أوقات قليلة ، لبيان الجواز ،
أو لئلا يسر ، ولو كان تأخيرها أفضل لواطب عليه .

وذهب الجمهور إلى أن الأفضل التأخير ، مستدلين بهذه الأحاديث
الصحيحة الكثيرة .

أما كونه لم يداوم على تأخيرها ، فلم يمنعه من ذلك إلا خشية المشقة
على المأمومين ، كما صرح بذلك في الأحاديث كقوله : «لولا أن أشق على
أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - إن الأفضل في العشاء التأخير ، ويمنع من ذلك المشقة .
- ٢ - إن المشقة تسبب اليسر والسهولة في هذه الشريعة السمحة .
- ٣ - إنه قد يكون ارتكاب العمل المفضل أولى من القاضل ، إذا
اقترب به أحوال وملايسات .
- ٤ - كمال شفقة النبي ﷺ ورحمته بأمته .
- ٥ - كون النساء والصبيان يشهدون الجماعة مع النبي ﷺ .
- ٦ - صراحة عبر رضى الله عنه مع النبي ﷺ ، لإدلاله بوقتته من
خلق النبي ﷺ .

• • •

بَابُ : فِي شَيْءٍ مِنْ مَكْرُوهَاتِ الصَّلَاةِ (١)

المكروه ، هو ما يثاب تاركه ويعاقب فاعله .

ومكروهات الصلاة أشياء تخل بكمالها ولا تبطلها ، وهي كثيرة ذكر المؤلف منها ما يتضمنه هذان الحديثان .

• • •

الحديث الخمس

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَحَضَرَ الْعَشَاءُ فَأَبْدَأُوا بِالْعَشَاءِ »
وعن ابن عمر ، نحوه . متفق عليه .

المعنى الإجمالي :

يطلب في الصلاة الخشوع والخضوع وحضور القلب ، لأن ذلك هو روح الصلاة ، وبحسب وجود هذا المعنى ، يكون تمام الصلاة أو نقصها .

فإذا أقيمت الصلاة ، والطعام أو الشراب حاضر ، فينبغي البدء بالأكل والشرب حتى تنكسر نعمة المصلّي ، ولا يتعلق ذهنه به ؛ وينشغل

(١) هذه ترجمة أنا الذي وضعتها ، لأن هذين الحديثين موضع مستقل ، يحسن إفراده - شارح .

خاطره عن الخشوع الذي هو لبُّ الصلاة ، وهذا ما لم يفتق عليه الوقت .
فإن ضاق ، فحيثئذ يقدم الصلاة في وقتها على كل شيء ، لأن
المستحب لا يزاحم الواجب .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - إن الطعام أو الشراب إذا حضرا وقت الصلاة ، قُلْنَا عليها ما لم
يفتق وقتها ، فتقدم على أية حال .
- ٢ - ظاهر الحديث ، سواء كان محتاجاً للطعام أو غير محتاج .
لكن قيده كثير من العلماء بالحاجة ، أخذاً من العلة التي فهموها من
مقصد الشارع .
- ٣ - إن حضور الطعام للمحتاج ، له عذر في ترك الجماعة ، على أن
يجعل وقت الطعام هو وقت الصلاة دائماً وعادة مستمرة .
- ٤ - إن الخشوع وترك الشواغل مطلوب في الصلاة ليحضر القلب
للمناجاة .

• • •

الحديث الحادي والخمسون

وَلْيُسَلِّمْ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا صَلَاةَ بِمَحْضَرِّ الطَّعَامِ ،
وَلَا وَهُوَ يُدَايِعُهُ الْأَخْبَتَانِ » .

المعنى الإجمالى :

تقدم فى الحديث السابق ذكر رغبة الشارع الأكيدة فى حضور القلب فى الصلاة بين يدي ربه ، ولا يكون ذلك إلا بقطع الشواغل ، التى وجودها يسبب عدم الطمأنينة والخشوع .

لهذا ، فإن الشارع ينهى عن الصلاة بحضور الطعام الذى نفس المصلى تنوق إليه ، وقلبه متعلق به .

وكذلك ينهى عن الصلاة مع مدافعة الأغيشين ، اللذين هما البول والغائط ، لأن صلاة الحافن غير تامة ، لانشغال خاطره بمدافعة الأذى .

اختلاف العلماء :

أخذ بظاهر هذا الحديث «الظاهرية» وشيخ الإسلام «ابن تيمية» .

فلم يصححوا الصلاة مع وجود الطعام ، ولا مع مدافعة أحد الأغيشين ، وحلوا الصلاة باطلة .

إلا أن شيخ الإسلام لم يصححها مع الحاجة إلى الطعام .

و«الظاهرية» شذوا ، فلم يصححوها مطلقاً .

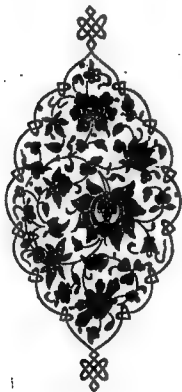
وذهب جمهور العلماء إلى صحة الصلاة مع كراهتها على هذه الحال .

وقالوا : إن نفى الصلاة فى هذا الحديث ، نفى لكاملها ، لا لصحتها .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - كراهة الصلاة عند حضور الطعام المحتاج إليه ، وفى حال مدافعة الأغيشين ، ما لم يفتق الوقت فتضم مطلقاً .

- ٢ - إن حضور القلب والخشوع مطلوب في الصلاة .
 ٣ - إنه ينبغي للمصل إبعاد كل ما يشغله في صلاته .
 ٤ - إن الحاجة إلى الطعام ، أو الشراب ، أو النوم ونحوها ، وكذلك الذهاب لقضاء الحاجة ، كل ذلك عذر في ترك الجمعة والجماعة ، بشرط أن لا يحصل أوقات الصلوات مواعيد لأكله ، وشرابه ، ونومه .



بَابُ : أَوْقَاتُ "النَّهْيِ"

حظرت الصلاة في أوقات معينة لحكم يعلمها الشارع ، كالاتعاد عن مشابهة الكفار في وقت عبادتهم .

وأوقات النهي ثلاثة :

الأول : من صلاة الفجر حتى ترتفع الشمس عن الأرض قيد رمح .

الثاني : حين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول الشمس .

الثالث : من صلاة العصر إلى الغروب .

• • •

الحديث الثاني والخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « شَهِدَ عِنْدِي رِجَالٌ مَرَضِيُّونَ — وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمرُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ » . وما في معناه من الحديث رواه البخاري .

(١) هذا الباب من وضعي ، جعلته لكون أحاديثه بحثاً مستقلاً .

الحديث الثالث والخمسون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

« لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْفَعَ الشَّمْسُ ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ » رواه البخاري .

قال المصنف: وفي الباب ^(١) عن علي بن أبي طالب ، وعبدالله بن مسعود ، وعبدالله بن عمر ، وعبدالله بن عمرو بن العاص ، وأبي هريرة ، وسمرة بن جندب ، وسلمة بن الأكوع ، وزيد ابن ثابت ، ومعاذ بن جبل ، وكعب بن مرة ، وأبي أمامة الباهلي ، وعمرو بن عبسة السلمي ، وعائشة - رضي الله عنهم - والصنابحي ، ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) هذا اللفظ للبخاري وأما لفظ «سلم» فهو يد صلاة النجر حتى تطلع الشمس .

ورواية البخاري محمولة على هذه ، فلو ذكر المصنف رواية مسلم ، لكان أولى .

(٢) ليست أحاديث كل هؤلاء في الصحيحين ، كما قد وهم المصنف ، فقد اتفقا على

حديثي ابن عمر وأبي هريرة ، وانفرد مسلم بحديثي عائشة وعمر بن عبسة ، وأخرج الطبراني أحاديث ابن العاص وكعب بن مرة ، وأخرج الطحاوي حديث سمرة .

المعنى الإجمالي :

في هذين الحديثين ، النهى من النبي ﷺ عن الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تشرق الشمس وترتفع في نظر العين قدر طول رمح .
(أى ما يقرب من ثلاثة أمتار) .

ونهى أيضاً عن الصلاة بعد صلاة العصر حتى تغيب الشمس لأن في الصلاة في هذين الوقتين تشبهاً بالمشركين الذين يعبدونها عند طلوعها وغروبها وقد نبهنا عن مشابهتهم في عباداتهم ، لأن من تشبه بقوم فهو منهم .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في الصلاة في هذه الأوقات .

فذهب جمهور العلماء : إلى أنها مكروهة ، مستلین بهذه الأحاديث الصحيحة وغيرها .

وذهب الظاهرية إلى إباحة الصلاة فيها . وأجابوا عن أحاديث النهى بأنها منسوخة .

وكل الأحاديث التي زعموها ناسخة . جعلها العلماء من باب حتمل المطلق على المقيد ، أو بناء الخاص على العام .

ولا يعدل إلى النسخ إلا إذا تعلل الجميع ، وهو - هنا - ممكن بسهولة .

ثم اختلفوا : ما هي الصلاة المنهى عنها في هذه الأوقات ؟

فذهب الحنفية والحنابلة إلى أنها جميع التطوعات ، ما عدا ركعتي الطواف ، مستلین بمعموم النهى الوارد في الأحاديث .

ومذهب الشافعية ، وزاوية عن الإمام أحمد ، اختارها شيخ الإسلام
«ابن تيمية» وجماعة من أصحابنا : جواز صلاة ما له سبب ، وذلك كتحية
المسجد لدخوله ، وركعتي الوضوء .

ودليلهم على ذلك الأحاديث الخاصة لهذه الصلوات فإنها مخصصة
لأحاديث النهي العامة .

وبهذا القول تجتمع الأدلة كلها ، ويعمل بكل من الأحاديث الجانبين .

ثم اخطفوا : هل يبدأ النهي في الصبح . من طلوع الفجر الثاني أم
صلاة الصبح ؟

فذهب الحنفية إلى أنه يبدأ من طلوع الفجر ، وهو المشهور من مذهب
الحنابلة ، مستدلين على ذلك بأحاديث :

منها : ما رواه أصحاب السنن الأربعة عن ابن عمر : أن النبي ﷺ
قال : «ولا صلاة بعد الفجر إلا سجدة» .

فإنه يدل على تحريم النافلة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر . لأن
المراد من النهي ، النهي .

وذهب كثير من العلماء إلى أن النهي يبتدىء من صلاة الفجر ، لا من
طلوع الفجر . واستدلوا على ذلك بأحاديث .

منها : ما رواه البخاري عن أبي سعيد «لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى
تَطْلُعَ الشَّمْسُ» .

وبما رواه البخاري أيضاً عن عمر بن الخطاب : أن النبي ﷺ قال :
«لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» وغير ذلك من الأحاديث
الكثيرة الصحيحة .

وما استدل به الأولون ، فيه مقال . فهو لا يقاوم مثل هذه الأحاديث .

ما يؤخذ من الحديثين :

١ - التَّهَيُّ عَنْ نَوَافِلِ الصَّلَاةِ الْمَطْلُوقَةِ ، بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، حَتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ وَتَرْتَفِعَ ، مَا يَقْرُبُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَمْتَارٍ .

٢ - التَّهَيُّ عَنْ نَوَافِلِ الصَّلَاةِ الْمَطْلُوقَةِ بَعْدَ صَلَاةِ الْمَصْرِ ، حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ .

٣ - حَيْثُ فَهَمَ مِنْ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ أَنَّ عِلَّةَ التَّهَيُّ هِيَ خَشْيَةُ مِثَابَةِ الْكُفَّارِ ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَحْرِيمُ التَّشْبِيهِ بِهِمْ وَتَقْلِيدُهُمْ بِعِبَادَتِهِمْ ، وَعَادَاتِهِمْ ، وَتَقَالِيدِهِمْ .

فَاللَّيْلَةُ :

المؤلف لم يتعرض للثالث من أوقات التهي مع ثبوته في الأحاديث وهو وقت ضئيل قليل ، يبتدئ حين تنهى الشمس بالارتفاع ، حتى تزول . وقد ثبت تحريم الصلاة فيه بأحاديث .

منها ما رواه مسلم عن عتبة بن عامر «ثَلَاثُ سَاعَاتٍ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ ، وَأَنْ نَقْبِرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا - إِحْدَاهَا : حِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهَيْرِ» .

ومنها : ما رواه مسلم أيضاً عن عمرو بن عبس ، ومنه «ثُمَّ صَلَّ حَتَّى يَسْتَوِلَ الظُّلُّ بِالرُّمَحِ ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ تُسْجَرُ جَهَنَّمُ» .

فَاللَّيْلَةُ لَانِيَّةٌ :

كثير من أحكام الشريعة ، بنيت على البعد عن مشابهة المشركين ، لأن في تقليدهم والتشبه بهم ، تأثيراً على النفس ، يتدرج ويمتد حتى يصل إلى استحسان أعمالهم ، واحتذائهم فيها ، حتى يزول ما للمسلمين ، من عزة ،

ووحدة ، واستقلال ، ويصبحوا تبعاً لهم ، قد ذابت شخصيتهم ومعنوياتهم فيهم ، وبهذا ينالون على المسلمين .

والإسلام يريد من المسلمين العزة والوحدة ، في عباداتهم ، وعاداتهم ، وتقاليدهم ، وأحوالهم . ويريد منهم أن يكونوا أمة مستقلة ، لها صفاتها الخاصة ، ويميزها المعروفة .

ومع الأسف الشديد ، نجد المسلمين في عصرنا يحرون خلفهم بلا روية ولا بصيرة .

وكل ما ورد من الغرب ، فهو الحسن ، وكل عمل يأتونه ، فهو الجميل ، ولو خالف الدين ، والخلق . فإننا لله وإنا إليه راجعون .

اللهم أيقظ المسلمين من رقبتهم ، ونبيهم من غفلتهم ، واجمع على الحق والهدى كلمتهم . إنك سميع مجيب .

وليس المراد أن لا نتعلم ما علموه من صناعة واختراع ، فهذه علوم مشاعة لكل أحد ، ونحن أولى بها منهم ، لأننا - حين نتعلمها - نستعملها فيما يأمر به ديننا من استتباب الأمن والسلام ، وإسعاد البشرية .

أما كونها بأيدي طغاة مستعمرين ، فتكون أداة تخريب ودمار للعالم .

• • •

بَابُ قِصَّةِ الْغَوَايِثِ وَتَرْبِيهَا

الحديث الرابع والخمسون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، جَاءَ يَوْمَ الْخُلْدِ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ ، وَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا كِدْتُ أَصِلِي الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ .

فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا » .

قَالَ : فَقُمْنَا إِلَى بَطْحَانَ فَتَوَضَّأْنَا لِلصَّلَاةِ وَتَوَضَّأْنَا لَهَا ، فَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ .
متفق عليه .

غريب الحديث :

١ - ما كدت - « كاده » من أفعال المقاربة ، ومعناها ، قرب حصول الشيء الذي لم يحصل .

(١) أنا الذي وضعت هذه الترجمة ، حيث مناسبتها ظاهرة ، فإن وضع التراجم يساعد على فهم الحديث ، ويبين المراد منه . اهـ . المصنف .

- والمعنى - هنا - ما صليت العصر حتى قربت الشمس من الغروب .
 ٢ - بطحان : بضم الباء وسكون الطاء ، وإِدِّ بالمدينة .

المعنى الإجمالي :

جاء عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى النبي ﷺ يوم «الخنْدَق» بعد أن غربت الشمس وهو يسب كفار قريش ، لأنهم شغلوه عن صلاة العصر حيث لم يصلها حتى قربت الشمس من الغروب .

فأقسم النبي ﷺ - وهو الصادق - أنه لم يصلها حتى الآن تطميناً لـ «عمر» الذي شقَّ عليه الأمر .

ثم قام النبي ﷺ ، فتوضأ وتوضأ معه الصحابة ، فصلّى العصر بعد أن غربت الشمس ، وبعد صلاة العصر ، صلى المغرب .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - وجوب قضاء الفوات من السنوات الخمس .
- ٢ - الظاهر أن تأخيرها في هذه القضية ليس نسياناً ، وإنما هو عمد ، ولكن هذا قبل أن تشرع صلاة الخوف كما رجحه العلماء .
- ٣ - وجوب ترتيب الفوات حيث صلى العصر قبل المغرب .
- ٤ - جواز الدعاء على الظالم ، حيث لم ينكر النبي ﷺ على عمر .
- ٥ - مشروعية تهوين المصائب على المصابين .
- ٦ - جواز حلف الصادق ، ولو لم يستحلف .

• • •

بَابُ أَفْضَلِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَوَجُوبِهَا

من سُمُو هذه الشريعة : أنها تُشرع في كثير من عباداتها ، الاجتماعات
الله ، هي عبارة عن مؤتمرات إسلامية ، يجتمع فيها المسلمون ليتواصلوا ويتعارفوا
ويتشاوروا في أمورهم ، ويتعاونوا على حل مشاكلها ، وتداول الرأي فيها .

وهذه الاجتماعات فيها من المنافع العظيمة ، والقوائد الجسيمة ، ما يفوت
الحصر ، من تعليم الجاهل ، ومساعدة العاجز ، وتلين القلوب ، وإظهار
عِزِّ الإسلام ، والقيام بشعائره .

وأول هذه المؤتمرات ، صلاة الجماعة في المسجد ، هذا المؤتمر الصغير
بين أهل المحلة الواحدة ، حيث يجتمعون كل يوم وليلة ، خمس مرات في
مسجدهم ، فيتواصلوا ويتعارفوا ، ويحققوا نواة الوحدة الإسلامية الكبرى .

• • •

الحديث الخامس والخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ
الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً » .

العريب :

الفَذُّ : بالفاء والذال المعجمة ، الفرد .

المعنى الإجمالي :

يشير هذا الحديث إلى بيان فضل الصلاة مع الجماعة على صلاة المفرد ، بأن الجماعة - لما فيها من الفوائد العظيمة والمصالح الجسيمة - تفضل وتزيد على صلاة المفرد بسبع وعشرين درجة من الثواب ، لما بين العاملين من التفاوت الكبير في القيام بالمقصود ، وتحقيق المصالح .
ولا شك أن من ضيع هذا الربح الكبير ، فهو محروم .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - فيه بيان فضل الصلاة مع الجماعة .
- ٢ - فيه بيان قلة ثواب صلاة المفرد بالنسبة لصلاة الجماعة .
- ٣ - الفرق الكبير في الثواب ، بين صلاتي الجماعة والانفراد .
- ٤ - صحة صلاة المفرد وأجزائها عنه .

• • •

الحديث السادس والخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تُضَعَّفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَفِي سُوقِهِ خَمْسَةً وَعَشْرِينَ ضِعْفًا ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ . ثُمَّ تَخَرَّجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ . لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً إِلَّا رُفِعَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ ، وَحُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ ، فَإِذَا صَلَّى ، لَمْ تَزَلْ

الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ ،
اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ ، وَلَا يَزَالُ فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظِرَ
الصَّلَاةَ : متفق عليه ، واللفظ للبخاري .

المعنى الإجمالي :

يشير هذا الحديث إلى بيان فضل صلاة الجماعة على صلاة المفرد ،
وأن من صلى في جماعة ضوعفت حسنته ، على من صلى وحده ، بخمس
وعشرين ضعفاً . وأن السبب في هذه المضاعفة ، هو أن من أراد الصلاة ،
إذا توضأ ، فأحسن الوضوء ، ثم خرج من بيته بنية خالصة ، حيث لم يخرج
لأشئ غرض إلا لأداء الصلاة ، لم يخط بخطوة إلا وقعت له بها درجة ، وحط
عنه بها خطيئة .

فإذا صلى في المسجد مع الجماعة ، لم تزل الملائكة تصل عليه وتدعو له
بالرحمة ، ما دام في صلاة فتقول في دعائها وترحمها : اللهم اغفر له .
اللهم ارحمه .

وإن من أسباب مضاعفة الجماعة على صلاة المفرد أنه ما دام ينتظر
الصلاة مع الجماعة . فله من الأجر في انتظاره ، أجر من هو في نفس
الصلاة ، حيث لم يحبه إلا انتظار الجماعة .

وهذه فوائد جسام . لا يتهاون في تحصيلها إلا محروم مشوم .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في تلمس الجمع بين حديث السبع والعشرين | محدث
الخمس والعشرين . وكل تلمساتهم تخمينات وظنون .

وأقربها أن يقال : العدد القليل لا ينافي العدد الكثير ، لأن مفهومه غير مراد ، فهو داخل ضمنه .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - فضيلة صلاة الجماعة في المسجد ومضاعفتها .
- ٢ - النقص في صلاة المنفرد وتأخرها في الفصل عن صلاة الجماعة .
- ٣ - إن الجماعة ليست شرطاً للصلاة ، فيجزىء من المنفرد ، على نقص كبير في ثوابها .
- ٤ - إن كل هذا الفضل من رفعة الدرجات ، وحط الخطايا ، واستغفار الملائكة ، مترتب على إحسان الوضوء ، والخروج من البيت لقصد الصلاة بنية خالصة .
- ٥ - إن لمنظر الصلاة ثواب من هو في الصلاة .

• • •

الحديث السابع والخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَثْقَلُ الصَّلَوَاتِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَصَلَاةُ الْفَجْرِ ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْرًا . وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ فَتَقَامَ ثُمَّ أُمِرَ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ ثُمَّ أَنْطَلِقَ فِي رِجَالِهِ مَعَهُمْ حُزْمٌ مِنْ حَطْبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأُحْرَقَ عَلَيْهِمْ يُبَوِّتُهُمْ بِالنَّارِ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

غريب الحديث :

«فأحرق» بتشديد الراء ، ويروى تخفيفها ، والتشديد أبلغ في المعنى .

المعنى الإجمالى :

لما كان المناقون يراعون الناس ، ولا يذكرون الله إلا قليلاً ، وكانت صلاة العشاء وصلاة الفجر بوقت ظلام ، لا يراهم الناس الذين يصلون لأجلهم لكن هاتين الصلاتين تقعان في وقت الراحة ولذة النوم ولا ينشط لأدائهما مع الجماعة إلا من حداه داعى الإيمان بالله تعالى ، ورجاء ثواب الآخرة .
ولما كان الأمر ما ذكر ، كانت هاتان الصلاتان أشق وأثقل على المناقنين .

ولو يعلمون ما في فعلهما مع جماعة المسلمين في المسجد ، من الأجر والثواب ، لأنهما ولو حبواً كحبواً الطفل .

وأقسم ﷺ أنه قد همَّ بمعاينة المتخلفين المتكاسلين عن أدائهما مع الجماعة ، وذلك بأن يأمر بالصلاة فقام جماعة ، ثم يأمر رجلاً فيؤم الناس مكانه ، ثم ينطلق معه برجال ، معهم حَزَم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فيحرق عليهم بيوتهم بالنار ، لشدة ما ارتكبهوا في تخلفهم عن صلاة الجماعة ، إلا ما في البيوت من النساء والصبيان الأبرياء ، الذين لا ذنب لهم ، كما ورد في بعض طرق الحديث .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في حكم صلاة الجماعة .

فلنعت طائفة من الحنفية والمالكية والشافعية : إلى أنها سنة مؤكدة .

وذهب طائفة أخرى من هؤلاء إلى أنها فرض كفاية ، إذا قام بها من يكفى ، سقطت عن الباقيين .

وذهب الإمام أحمد وأتباعه ، وأهل الحديث ، إلى أنها فرض عين .

وبالغت الظاهرية ، فذهبوا إلى أنها شرط لصحة الصلاة .

واختار هذا القول أبو الوفاء بن عقيل الحنبلى ، وشيخ الإسلام وابن تيمية .

أدلة هذه المذاهب :

استدل الداهيون إلى أنها سنة بحديث «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة» .

وجه استدلالهم : أن كلاً من صلاة الجماعة وصلاة الانفراد ، اشتركا فى الأفضلية .

وتأولوا حديث الباب بتأويلات بعيدة متكلفة ، مذكورة فى [فتح البارى] و[نيل الأوطار] وغيرهما .

أما أدلة من ذهبوا إلى أنها فرض كفاية ، فهى أدلة من يرون أنها فرض عين الآتية ، وذلك لمشروعية قتال تاركى فرض الكفاية .

وليس دليلاً مستقيماً ، لأن هؤلاء هم يقتلهم ، والقتل غير المقاتلة .

ولو كانت فرض كفاية ، لكان وجوبها ساقطاً عن هؤلاء المتخلفين بصلاة النبى ومن معه ، فلم يكونوا تركوا واجباً يعاقبون عليه إذاً .

أما أدلة المرجحين لها على الأعيان ، فهى صحيحة صريحة .

فنها : حديث أبى هريرة هذا الذى معنا ، فإنه ^{عنه} لا يهم بتعذيبهم

إلا على كبيرة من كبائر الذنوب .

ومنها : حديث الأعمى الذى استأذن النبى ﷺ أن يصل فى بيته
لوعورة الطريق ، وعدم القائل له : فلم يُرخص له .

ومنها : مشروعيتها فى أشد الحالات ، وهى وقت القتال .
وغير ذلك من أدلة ناصحة ، لا تقبل التأويل .

أما أحاديث المفاضلة ، فلا دلالة فيها على عدم الوجوب ، لأننا لم نقل :
إنها لا تصح بلا جماعة ، ولكن نقول : إنها صحيحة ناقصة الثواب آثم
فاعلها مع عدم العذر .

أما دلائل الغالين فى ذلك ، وهم من يرون أنها شرط نصححة الصلاة ،
فهو ما رواه ابن ماجه ، والدارقطنى عن ابن عباس : «مَنْ سَمِعَ الْمُتَنَاءَ فَلَمْ
يَأْتِ ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عِلْرَةٍ» .

والراجح أن الحديث موقوف لا مرفوع ، وقد تكلم العلماء فى بعض رجاله .
وعلى فرض صحته ، فيمكن تأويله بـ «لا صلاة كاملة إلا فى المسجد»
ليوافق الأحاديث التى هى أصح منه .

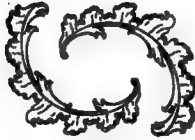
وهذا التعبير كثير فى لسان الشارع ، يريد بنفى الشيء نفى كماله .

وحديث : «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة»
صريح فى صحة صلاة المفرد ، حيث جعل الشارع فيها شيئاً من الثواب .

بعد أن ذكر «ابن القيم» فى كتاب الصلاة مذاهب العلماء وأدلّتهم
قال : «مَنْ تَأَمَّلَ أَلْسِنَةَ حَقِّ التَّأَمُّلِ ، تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ فُطِّلَهَا فِي الْمَسَاجِدِ فَرَضَ عَلَى
الْأَعْيَانِ إِلَّا لِمَاضٍ يَحُوزُ مَعَهُ تَرْكُ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ ، وَهَذَا تَتَّفَقُ جَمِيعُ
الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ .. فَالَّذِى تَدِينُ اللَّهُ بِهِ أَنَّهُ لَا يَحُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْلُفَ عَنْ
الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا مِنْ عِلْرَةٍ» .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - إن صلاة الجماعة فرض عين ، على الرجال البالغين .
- ٢ - إن من ترك الجماعة بلا عذر ، آثم يستحق العقوبة .
- ٣ - إن ذرء المفسد ، مقدم على جلب المصالح ، حيث لم يمنعه من تعذيبهم بهذه الطريق إلا خوف تعذيب من لا يستحق العذاب .
- ٤ - إن المنافقين لم يقصدوا بعبادتهم إلا الرياء والسمعة ، حيث لم يأتوا إلى الصلاة إلا حين يشاهدون الناس .
- ٥ - فضل صلاة العشاء والفجر .



بَابُ حُضُورِ النِّسَاءِ الْمَسْجِدِ^(١)

الحديث الثامن والخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا امْتَأَذْتَ أَحَدَكُمْ أَمْرًا إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَمْنَعُهَا » قَالَ : فَقَالَ بِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : وَاللَّهِ لَتَمْنَعُنَّ . قَالَ : فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ فَسَبَّهُ سَبًّا سَيِّئًا ، مَا تَمِيعُهُ سَبُّهُ مِثْلَهُ قَطُ ، وَقَالَ : أَخْبِرْك عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَقُول : وَاللَّهِ لَتَمْنَعُنَّ ؟^(٢)

وفي لفظ لـ مسلم : « لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ » متفق عليه .

المعنى الإجمالى :

روى ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي ﷺ قال - مبيناً حكم خروج المرأة إلى المسجد للصلاة - : إذا امتأذت أحدكم أمراته إلى المسجد فلا يمنعها ، لئلا يحرمها فضيلة الجماعة في المسجد .

وكان أحد أبناء عبد الله بن عمر حاضراً حين حدث بهذا الحديث ،

(١) هذه الترجمة من عندى ، تناسب الحديث المذكور فيها .

(٢) إنما عبرت بلفظ (أحد أبنائه) لأنه ورد في بعض الأحاديث الصحيحة أنه واقد ، ولـ بعضها أنه ، بلال ، ولـ بعضها ، ابن لبدة .

وكان قد رآى الزمان قد تغير عن زمن النبي ﷺ ، بتوسع النساء في الزينة فحملته الغيرة على صون النساء ، على أن قال - من غير قصد الاعتراض على المشرع - : والله لثمتهم .

ففهم أبوه من كلامه أنه يعترض - برده هذا - على سنة النبي ﷺ ، فحمله الغضب لله ورسوله ، على أن سبه سباً شديداً .

وقال : أخبرك عن رسول الله ﷺ ، وتقول : والله لثمتهم .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - استحباب الإذن للمرأة بالصلاة في المسجد إذا طلبت ذلك .
- ٢ - إن جواز الإذن لها ، مع عدم الزينة والأمن من الفتنة ، كما صحت بذلك الأحاديث^١ .
- ٣ - ويظهر أن استحباب الإذن ، لجرد الصلاة .
- أما سماع المواظ وعطيل الأعياد ، فيجب حضورهن ، كما يأتي في حديث أم عطية : «أمرنا أن نخرج في العيدين العواتق وذوات الخدور» .
- ٤ - شدة الإنكار على من اعترض على سنة النبي ﷺ .
- ٥ - إنه ينبغي لمن أراد أن يوجه كلام الشارع إلى معنى يراه ، أن يكون ذلك بأدب واحترام ، وحسن توجيه .

(١) كيف لو شاهد السلف ما عليه النساء في زماننا من تهتك وتخلع ، حيث يعملن إلى أحسن لباس وأطيب ريح ، ثم يخرجن كاسيات عاريات ، قد لبسن من الثياب ما يصف أجسامهن ، وبين مقاطعهن وفشين وجوههن بغطاء رقيق ، يشف عن جمالهن وصاحبهن . لم يأخذن بمزاحمة الرجال والتعرض لفتنتهم .

لورأوا شيئاً من هذا ، لعلوا أن يخرجوهن محض مفلسة ، وأنه قد آن حجبهن في البيوت . ومن الخوف أن تلعب الفرية الإسلامية والعربية من أطياف أمورهن ، فلا يرمون في ذلك طرفة ، ولا يحركون لساناً . فلإنا لله وإنا إليه راجعون اهـ . المصنف .

بَابُ سَنَنِ الرَّاتِبَةِ^١

وتأكيد ركعتي سنة الفجر وفضلها

للمساوات المكتوبة سنن راتبة ، صحت فيها السنة المظهرة حثاً وفعلاً ،
وتقريراً من الشارع .

ولها فوائد عظيمة ، وعوائد جسيمة ، من زيادة الحسنات ورفعة
الدرجات وتكفير السيئات ، وترقيع خلل القرائن ، وجبر نقصها .
لذا ينبغي الاعتناء بها والمحافظة الشديدة عليها . هذا في الحضر .
أما في السفر ، فلم يقل عن النبي ﷺ ، أنه صلى شيئاً من هذه الرواتب
إلا ركعتي الفجر ، فكان لا يدعهما ، لا حضراً ، ولا سَفَرًا .

• • •

الحديث التاسع والخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكْعَتَيْنِ
بَعْدَهَا ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ
وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ .

(١) هذه الترجمة من عتلى ، وضعتها لمناصبها هلمين الحديثين .

وفي لفظ : فَأَمَّا الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ وَالْفَجْرُ وَالْجُمُعَةُ فَيُ
بَيْتِهِ .

وفي لفظ البخاري « ان ابن عمر قال : حَدَّثَنِي حَفْصَةُ أَنَّ :
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ
بَعْدَ مَا يَطْلُعُ الْفَجْرُ وَكَانَتْ سَاعَةٌ لَا أَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا .

المعنى الإجمالي :

في هذا الحديث بيان للسنن الراتبة للصلوات الخمس . وذلك أن لصلاة
الظهر أربع ركعات ، ركعتين قبلها ، وركعتين بعدها ، وأن لصلاة الجمعة
ركعتين بعدها ، وأن للمغرب ركعتين بعدها ، وأن لصلاة العشاء ركعتين
بعدها .

وأن رواتب صلوات الليل ، وهن المغرب ، والعشاء ، والفجر ، يصلها
النبي ﷺ في بيته .

وكان لابن عمر رضي الله عنه اتصال بيت النبي ﷺ ، لمكان أخيه
«حفصة» من النبي ﷺ ، فكان يدخل عليه وقت عبادته ، ولكنه يتأدب
فلا يدخل في بعض الساعات ، التي لا يدخل على النبي ﷺ فيها ، امتثالاً
لقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ
لَمْ يَلْبِسُوا الْحَرَمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ﴾ الآية .

فكان لا يدخل عليه في الساعة التي قبل صلاة الفجر ، ليرى كيف كان
النبي يصل .

ولكن - من حرصه على العلم - كان يسأل أخته «حفصة» عن ذلك ،
فتخبره أن النبي ﷺ ، كان يصل سجدة خفيفتين بعد ما يطلع الفجر ،
وهما سنة صلاة الصبح .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - استحباب هذه الرواتب المذكورة ، والمواظبة عليها .
- ٢ - إن «المصر» ليس لها رتبة من هذه المؤكدات .
- ٣ - إن رواتب «المغرب» و «المشاء» و «الفجر» الأفضل أن تكون في البيت .
- ٤ - التخفيف في ركعتي الفجر .
- ٥ - ورد في بعض الأحاديث الصحيحة ، أن للظهر سبعا ، أربعة قبلها وركعتين بعدها .

• • •

الحديث الستون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ التَّوَاتُلِ أَشَدَّ تَعَاهُداً مِنْهُ عَلَى
رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ .

وفي لفظ لـ «مسلم» : « رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّعَا
وَمَا فِيهَا » .

في هذا الحديث بيان لما لركعتي الفجر من الأهمية والتأكد ، حيث ذكرت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ أكدتهما وعظم شأنهما ، بفعله . وقوله ، حيث قالت : لم يكن على شيء من النوافل أشد تعاهداً ومواظبة منه على ركعتي الفجر ، وأنه ﷺ قال : إنهما خير من الدنيا وما فيها .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - الاستحباب المؤكد في ركعتي الفجر .
- ٢ - فضلها العظيم ، حيث جعلها خيراً من الدنيا وما فيها .
- ٣ - كون النبي ﷺ يتعاهدهما أكثر من غيرهما .
- ٤ - إن من أهمليهما - على سهولتهما وعظم أجرهما وحث الشارع عليهما - يبدل على ضعف دينه ، وحرمانه من الخير العظيم .



بَابُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ (١)

الأذان : - لغة : الإعلام ، قال الله تعالى : ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ أى إعلام منهما .

وهو - شرعاً - : الإعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ مخصوصة .

وهو - على اختصاره - مشتمل على مسائل العقيدة ، لأن التكبير يتضمن وجود الله وإثبات صفات الجلال والعظمة لله تعالى ، والشهادتان تثبتان التوحيد المخالض ، ورسالة محمد ﷺ ، وتنفيان الشرك . والدعاء إلى الفلاح يشير إلى المعاد والجزاء .

وفى القيام به فضل عظيم لما روى البخارى ومسلم عن أنى هريرة . أن رسول الله ﷺ قال : «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّغْفِ الْأَوَّلِ ثُمَّ كَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْمِعُوا عَلَيْهِ لَأَسْمَعُوا» وغيره من الأحاديث كثيرة .

و «الأذان» و «الإقامة» كل واحد منهما فرض كفاية على الرجال للصلوات الخمس .

ومما من شعائر الإسلام الظاهرة . يقاتل أهل بلد تركوها .

وكان ﷺ إذا أتى قوماً ، لا يعرفهم يستدل على إسلامهم بالأذان ، وعلم كفرهم بتركه ، فكان يأمر من يسمع إليهم فى أوقات الصلوات .

وفد شرع فى المدينة ، حينما شاور النبي أصحابه فى طلب طريق يعرفون بها دخول الوقت ، ليأتوا إلى الصلاة فى المسجد .

(١) لفظ الإقامة زيادة منى و الترجمة . ألغيتها . لأنى رأيت الأحاديث مشتملة على الأذان والإقامة .

فرأى عبد الله بن زيد الأنصاري في المنام ، من أعلمه صفة الأذان ،
فأخبر النبي ﷺ بروياه فقال : إنها رؤيا حتى قالَ عليه على بلال ، لأنه رفيع
الصوت . فكان أفضل وسيلة لمعرفة أوقات الصلاة .

• • •

الحديث الحادي والستون

عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ
يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ . متفق عليه .

غريب الحديث :

- ١ - «أمر بلال» بمعنى للمجهول .
واختلف أهل الأصول : هل تقتضي هذه الصيغة وأمثالها : الرفع أم لا ؟
الصحيح أنها تقتضيه ؛ لأن الظاهر أن الأمر من له الأمر الشرعي وهو
الرسول عليه الصلاة والسلام .
- ٢ - «أن يشفع الأذان» . يعني ، يأتي بألفاظه شفعاً .
- ٣ - «ويوتر الإقامة» يعني ، يأتي بألفاظها وترأ ، وهو تقيض الشفع .

المعنى الإجمالي :

أمر النبي ﷺ مؤذنه «بلالاً» أن يشفع الأذان لأنه الإعلام الغائبين ،
بحيث يأتي بألفاظه متى متى .

وهذا عدا (التكبير) في أوله ، فقد ثبت تريعه و (كلمة التوحيد) في آخره . فقد ثبت أفرادها .

كما أمر بلالاً أيضاً أن يوتر الإقامة ، لأنها لتنبية الحاضرين .
وذلك بأن يأتي بحملها مرة مرة ، وهذا عدا (التكبير) و «قد قامت الصلاة» فقد ثبت تثنيهما فيها .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في حكم الأذان والإقامة .

- فذهب الإمام أحمد وأحمد وبعض المالكية ، وبعض الشافعية ، وعطاء إلى أنهما واجبان على الكفاية ، للرجال البالغين ، مستدلين على ذلك بأدلة كثيرة . منها حديث الباب . لأن الأمر يقتضى الوجوب .

ومنها ما في الصحيحين عن مالك بن الحويرث : «فَلْيُؤْذَنَ لَكُمْ أَحَدُكُمْ» وغير ذلك من الأحاديث .

ولأنه من شعائر الإسلام الظاهرة التي يقاتل من تركها .

وقد خص بعض هؤلاء الوجوب ، بالرجال دون النساء ، لما روى البيهقي عن ابن عمر بإسناد صحيح : «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ» .

ولأنه مطلوب منهن خفض الصوت والتستر ، وكس من أهل الجماعة المطلوب لها الاجتماع .

وذهب الحنفية والشافعية إلى أنهما ستان وليسا بواجبين .

مستدلين بما صحح كثير من الأئمة من أن النبي ﷺ ليلة مزدلفة . لم يؤذن . وإنما أقام فقط .

ويعارض ما نقل عن تركه الأذان بما روى البخارى عن ابن مسعود
«أنه ~~كان~~ هلاها في جمع بأذنين وإقامتين» .

على أن شيخ الإسلام «ابن تيمية» ذكر في «الاختيارات» أن طوائف
من القائلين بسنية الأذان يقولون : إذا اتفق أهل بلد على تركه ، قوتلوا .

فالتزاع مع هؤلاء قريب من اللفظي ، لأن كثيراً من العلماء يطلقون
القول بالسنة على ما يدم تاركه ويعاقب تاركه شرعاً .

أما من زعم أنه سنة لا إثم على تاركه أخطأ . اه كلامه .

واختلفوا أيضاً في صفة الأذان والإقامة .

فذهب الإمام «أحمد» إلى جواز كل ما ورد في صفات الأذان والإقامة .

لكنه اختار أذان «بلال» وإقامته ، وأذان «بلال» المشار إليه خمس
عشرة جملة ، أربع تكبيرات ، ثم أربع تشديدات ، ثم أربع حيللات ،
ثم تكبيرتان ، ثم يختمه بـ «لا إله إلا الله» .

والإقامة المشار إليها إحدى عشرة جملة ، تكبيرتان ، ثم تشديدان ،
ثم حيللتان ، ثم (قد قامت الصلاة) مرتين ، ثم تكبيرتان ، ثم يختم
بـ «لا إله إلا الله» .

وإلى هذه الصفة ، ذهب الحنفية والشافعية ، وجمهور العلماء .

واحتجوا بحديث عبد الله بن زيد في صفة الأذان والإقامة ، وبأن هذه
الصفة هي عمل أهل مكة بجمع المسلمين في المواسم وغيرها ، ولم ينكره أحد .

وذهب مالك ، وأبو يوسف ، وبعض العلماء : إلى تنية تكبير الأذان .

محتجين ببعض روايات حديث عبد الله بن زيد ، وبأذان أبي محنورة
وبحديث أنس [أَمَرَ بِلَالٍ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ] .

والحق . أنه لا منافاة ، فالصفات كلها جائزة .

والأولى . الأخذ بالزائد ، لأن الزيادة التي لا تنافي ، إذا كانت من ثقة ، فهي مقبولة .

قال ابن حزم : إنما اخترنا أذان أهل مكة ، لأن فيه زيادة ذكر الله .

واختلفوا في ترجيع الأذان ، ومعنى «الترجيع» أن يقول المؤذن التشهد خافضاً به صوته ، ثم يميله : رافعاً صوته .

فذهبت المالكية والشافعية إلى استحبابه : وهو عمل أهل الحجاز ، أخذاً بحديث أبي مطيرة . فإن النبي ﷺ لقَّنه إياه في مكة .

وفضبت الحنفية إلى عدم الاستحباب ، احتجاجاً بالظاهر من حديث محمد بن زيد .

والإمام «أحمد» يميز الأمرين ، ولكنه يختار أذان بلال .

ما يؤخذ من الحديث من الأحكام :

- ١ - وجوب الأذان والإقامة ، أخذاً من صيغة الأمر .
- ٢ - استحباب شفع الأذان وإيتار الإقامة : لأن الوجوب معاوض بصفات للأذان والإقامة ثابتة ، يؤخذ من مجموع الأدلة جواز جميع الوارد .
- ٣ - شدة الاهتمام بالأذان على الإقامة ، لكونه نداء للبعيد .
- ٤ - المراد بشفع الأذان ما عدا التكميرات الأربع في أوله ، وكلمة التوحيد في آخره . فإنها مخصصة بأدلة أخرى .
- ٥ - المراد بوتر الإقامة ما عدا التكميرتين في أولها و[قد قامت الصلاة] فأنهما مشغوعتان لتخصيصها بأدلة أخرى .

• • •

الحديث الثاني والستون

عَنْ أَبِي جُعَيْفَةَ وَهَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السُّوَّائِيِّ قَالَ : أَتَيْتُ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي قُبَّةٍ لَهُ خَرَاءَ مِنْ أَدَمَ ،
قَالَ : فَخَرَجَ يَلَالٌ بَوْضُوءٌ ، فَمِنْ نَاضِحٍ وَنَائِلٍ فَخَرَجَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَحْلِيهِ حُلَّةٌ خَرَاءُ تَكَأْتِي أَنْظَرُ إِلَى
بَهَائِهِ سَاقِيهِ ، قَالَ : فَتَوَضَّأَ وَأَذَّنَ يَلَالٌ . قَالَ : سَجَّعْتُ
أَقْلَبِعُ فَأَهْهِنَا هَهْنًا ، يَقُولُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمَا . حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ ،
حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ . ثُمَّ رَزَّكَتَ لَهُ عَزَّةً كَتَمَلَّمَ وَصَلَ الظُّهْرَ
رُكْعَتَيْنِ . ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ .

غريب الحديث :

- ١- في قبة من آدم - جمع أديم ، والأدم ، بضم الهمزة وفتحها الجلد
للدهوغ ، والقبة هي الخيمة .
- ٢- فمن ناضح ونائل - الناضح ، الرض ، والمراد هنا الأخذ من الماء
الذي تروى به النبي ﷺ للتبرك ، والنائل : - الأخذ من أخذ من وضوئه
عليه الصلاة والسلام .
- ٣- أتبع فاه ههنا ههنا - طرفا مكان ، والمراد بلفت جهة اليمين وجهة
الشمال ليلعب من حوله .
- ٤- عَزَّة - رمح قصير ، في طرفه حليلة دقيقة الرأس .
و(العزّة) بفتح العين والنون والزاي ، آخره تاء .

المعنى الإجمالى :

كان النبي ﷺ نازلاً فى الأبطح فى أعلى مكة ، فخرج بلال بفضله
وَصَوَّهَ النبي ﷺ ، وجعل الناس يتبركون به ، وأذن بلال .

قال أبو جحيفة : فجعلت أتنبع فم بلال ، وهو يلتفت يمينا وشمالا عند
قوله : (حى على الصلاة ، حى على الفلاح) لسمع الناس النداء حيث إن
الصيغتين حث على الهجاء إلى الصلاة .

ثم ركزت له رمح قصيرة لتكون سترة له فى صلاة ، فصل الظهر
ركعتين .

ثم لم يزل يصلى الرباعية ركعتين حتى رجع إلى المدينة ، لكونه مسافراً .

ما يؤخذ من الحديث من الأحكام :

- ١ - مشروعية التفات المؤذن يمينا وشمالا عند قوله : (حى على الصلاة ،
حى على الفلاح) والحكمة فى هذا تبليغ الناس ليأتوا إلى الصلاة .
 - ٢ - مشروعية قصر الرباعية إلى ركعتين فى السفر ، ويأتى إن شاء الله .
 - ٣ - مشروعية السترة أمام المصل ولو فى مكة ، ويأتى إن شاء الله .
 - ٤ - شدة محبة الصحابة للنبي ﷺ وتبركهم بآثاره .
- ولكن لا يلحقه فى ذلك العلماء والصالحون ، فإن له خصوصيات
يفرد بها دين غيره .

ومن قاس غيره عليه ، هذا وأمثاله ، فقد أخطأ .

- ٥ - ورد فى أحاديث كثيرة انتهى عن لبس الأحمر للرجال .
فها ما فى البخارى (أن النبي ﷺ نهى عن المياثر الحمراء) .
فكيف ذكر هنا ، أن عليه حلة حمراء ؟

ذكر «ابن القيم» فى «المختار النبوى» أى (زاد المعاد) أن الحلة هنا ،

ليست حمراء خالصة ، وإنما فيها خطوط حمراء ، وسود . وغلط من ظن أنها حمراء بحث ، لا يخالطها غيره .
ورأيت نقلا عن شيخنا «عبد الرحمن السعدى» أنه ليس لها الجواز .
وعندى أن جمع «ابن القيم» أحسن ، لأن التهى عن الأحمر الخالص ،
شديد فكيف يلبسه لبيان الجواز ؟ والله أعلم .

• • •

الحديث الثالث والستون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :
« إِنْ بَلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ . فَكُلُوا حَتَّى يُؤَذِّنُ ابْنُ أُمِّ
مَكْتُومٍ » متفق عليه .

المعنى الإجمالى :

كان للنبي ﷺ مؤذنان ، بلال بن رباح ، وابن أم مكتوم وكان ضريب
البصر .

فكان بلال يؤذن لصلاة الفجر قبل طلوع الفجر ، لأنها تقع وقت نوم
ويحتاج الناس إلى الاستعداد لها قبل دخول وقتها ..

فكان ﷺ ينبه أصحابه إلى أن بلالاً يؤذن بليلى ، فيأمرهم بالأكل
والشرب حتى يطلع الفجر ، ويؤذن المؤذن الثانى وهو ابن مكتوم لأنه كان
يؤذن مع طلوع الفجر الثانى .

وحيثئذ يكف من يريد الصيام عن الطعام والشراب ويدخل وقت الصلاة .

أحكام الحديث :

- ١ - جواز الأذان لصلاة الفجر قبل دخول وقتها .
- ٢ - جواز اتخاذ مؤذنين لمسجد واحد ، ويكون لأذان كل منهما وقت معلوم .
- ٣ - جواز اتخاذ المؤذن الأعمى وتقليده ، لأن ابن أم مكتوم ، رجل أعمى .
- ٤ - وفيه استحباب تجنبه أهل البلد أو المحلة إلى الوقت الذي يؤذن فيه حتى يكونوا على بصيرة .
- ٥ - وفيه استحباب الأكل والشرب للصائم حتى يتحقق طلوع الفجر ، وأن لا يمك قبل ذلك ، وسيأتي إن شاء الله .
- ٦ - فيه جواز العمل بغير الواحد ، إذا كان ثقة معروفا .

• • •

الحديث الرابع والستون

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

« إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ » .

المعنى الإجمالى :

قال رسول الله ﷺ : إذا سمعتم المؤذن للصلاة فأجيبوه ، بأن تقولوا مثل ما يقول .

فحينما يكبر فكبروا بعده ، وحينما يأتى بالشهادتين ، فاتوا بهما بعده ، فإنه يحصل لكم من الثواب ما فاتكم من ثواب التأذين الذى حازه المؤذن ، والله واسع العطاء ، عجيب الدعاء .

ما يؤخذ من الحديث من الأحكام :

- ١ - مشروعية إجابة المؤذن بمثل ما يقول . .
- ٢ - أن تكون إجابة الجيب بعد انتهاء المؤذن من الجملة لقوله : (قولوا) لأن القاء الترتيب ، وقد صرح بذلك فى بعض الأحاديث .
ومنها ما رواه النسائى عن أم سلمة أن النبى ﷺ كان يقول كما يقول المؤذن حين يسكت .
- ٣ - أن يجيب المؤذن فى كل أحواله إن لم يكن فى خلاء أو على حاجته ، لأن كل ذكر له سبب لا ينبئ إيماله ، حتى لا يفوت بفوات سببه .
- ٤ - ظاهر الحديث أن السامع يجيب المؤذن بمثل ما يقول فى كل جمل المؤذن .

والذى عند جمهور العلماء أن الجيب يقول : لا حول ولا قوة إلا بالله عند قول المؤذن : وحى على الصلاة و وحى على القلاح كما ورد فى صحيح مسلم عن عمر بن الخطاب ربه و لم قال : حى على الصلاة قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال حى على القلاح قال : لا حول ولا قوة إلا بالله .

ولأن الجملة^١ لا تناسب السامع وإنما الذى يناسبه الحقلة^٢ .

ثالثة :

روى البخارى فى صحيحه ، عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله ﷺ قال : من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة ، آت محمداً الوسيلة والفضيلة ، وابعثه مقاماً محموداً الذى وعدته ، حلت له شفاعتى يوم القيامة .



(١) الجملة ، هى قول : حى على الصلاة ، حى على الفلاح .

(٢) الحقلة ، هى قول : لا حول ولا قوة إلا بالله .

واللفظان مأخوذان من الجملتين بطريق «التحت» .

بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ

قبلة المسلمين هي الكعبة المشرقة ، التي هي عنوان توحيدهم ووحدتهم
ومتجه أنظارهم ، وملتحى قلوبهم وأرواحهم .

وقد جعل الله هذه الكعبة قياما للناس ، في أحوال دينهم ودينامهم ،
وأمناً لهم عند الشدائد ، يحدون في ظلها الطمأنينة والأمن والإيمان . وبقاؤها
تُحجُّ وتُزَارُّ هو علامة بقاء الدين وقيامه .

وكان النبي عليه الصلاة والسلام قبل الهجرة يستقبل الكعبة وبيت المقدس
معاً على المشهور .

فلما هاجر إلى المدينة وفيها اليهود ، اقتصر على استقبال بيت المقدس ستة
عشر شهراً ، وكان يتشوق إلى استقبال الكعبة ، أشرف بقعة على الأرض ،
وأثر أبي الأنبياء وإمام الحنفاء وإبراهيم الخليل عليه السلام ، فصرفت القبلة
إلى الكعبة في السنة الثانية للهجرة .

واستقبال القبلة في الصلاة ، ثابت في الكتاب والسنة والإجماع .

وهو شرط للصلاة ، لا تصح بدونها إلا عند العجز أو للناظلة على الدابة ،
كما سيأتي في هذه الأحاديث ، إن شاء الله تعالى .

• • •

الحديث الخامس وأنتون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ كَانَ وَجْهَهُ ، يُؤْمِي بِرَأْسِهِ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ .

وفي رواية : كَانَ يُؤْتِرُ عَلَى بَعِيرِهِ . ولد « مسلم » : غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ . والبخاري : « إِلَّا الْفَرَائِضَ » .

غريب الحديث :

يسبح على ظهر راحلته - التسيح هنا ، يراد به صلاة النافلة ، من تسمية الكل باسم البعض .

المعنى الإجمالي :

الغالب في الشريعة أن صلاة القرينة وصلاة النافلة تشتركان في الأحكام ، وهذا هو الأصل فيهما . لما ورد في إحداهما من حكم ، فهو لهما سواء .

ولكنه يوجد بعض الأدلة التي تخص إحداهما بحكم دون الأخرى .

والغالب على هذه الفرق بينهما ، تخفيف الأحكام في النافلة دون القرينة ، ومن ذلك ، هذا الحديث الذي معنا .

فإنه لما كان المطلوب تكثير نوافل الصلاة والاشتغال بها ، خفف فيها .

فكان **صَلَّى** يصلها في السفر على ظهر راحلته حيث توجهت به .
يومئذ برأسه إشارة إلى الركوع والسجود .

ولا فرق بين أن تكون نقلاً مطلقاً ، أو من الرواتب .

لهذا كان يصل على الراحلة أكد النوافل وهو الوتر .

أما الصلوات المكتوبات فوقعها قليل لا يشغل المسافر فيها ، ويجب
الاعتناء بها وتكملها . فلذا لا تصح على الراحلة إلا عند الضرورة .

أحكام الحديث :

١ - جواز صلاة النافلة في السفر على الراحلة .

٢ - عدم جواز القرينة على الراحلة بلا ضرورة .

أما عند الضرورة من خوف أو سئل ، فيصح ، كما صحت به
الأحاديث .

٣ - إن الإيماء هنا ، يقدم مقام الركوع والسجود .

٤ - إن قبلة المتنفل على الراحلة ، هي الوجهة التي هو متوجه إليها .

٥ - إن الوتر ليس بواجب ، حيث صلاه عليه الصلاة والسلام ، على
الراحلة .

وهذا الحكم خصص للنوافل ، ويبقى إن شاء الله حكم الوتر .

٦ - إنه كلما احتيج إلى شيء دخله التيسير والتسهيل .

وهذا من بطن ألفت الله المتألية على عباده .

٧ - سماحة هذه الشريعة ، ورغيب العباد في الازدياد من الطاعات ،

بتسهيل سبلها . فله الحمد والمنة .

• • •

الحديث السادس والستون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَيْنَمَا
النَّاسُ بِقُبَاءَ ^(١) فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ : إِنَّ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ ،
وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ فَاسْتَقْبَلُوهَا ، وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ
إِلَى الشَّامِ ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ . رواه البخاري .

المعنى الإجمالي :

تقدم أنه لما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة وفيها كثير من اليهود ، اقتضت
الحكمة الرشيدة أن تكون قبله النبي والمسلمين قبله الأنبياء السابقين وبيت
المقدس ، فصلوا إلى تلك القبلة ستة عشر شهراً ^٢ .

وكان النبي ﷺ يَشْتَوِي إِلَى صَرْفِهِ إِلَى اسْتِقْبَالِ الْكَعْبَةِ الْمَشْرِقَةِ . فَأُنْزِلَ
اللَّهُ تَعَالَى ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَكِّيكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ .

فخرج أحد الصحابة إلى مسجد قُبَاءَ بظاهر المدينة ، فوجد أهله لم
يلفهم نسخ القبلة ، ويصلون إلى القبلة الأولى ، فأعبرهم بصرف القبلة إلى
الكَعْبَةِ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ إِلَيْهِ قُرْآنٌ فِي ذَلِكَ . يشير إلى الآية السابقة
وأنه ﷺ استقبل الكعبة في الصلاة .

(١) قُبَاءَ : - يجوز له المد والقصر .

(٢) في بعض الأقوال بعبء عشر شهراً . قد حَقَّقَ ذَلِكَ صَاحِبُ فَتْحِ الْبَلَدِ فَارِجٌ إِلَيْهِ ، اهـ .

فن فقههم وسرعة فهمهم وصحته استداروا عن جهة بيت المقدس -
قبلتهم الأولى - إلى قبلتهم الثانية ، الكعبة المشرفة .

أحكام الحديث :

١ - القبلة : أول الهجرة ، كانت إلى بيت المقدس ، ثم صرفت إلى
الكعبة .

٢ - إن قبلة المسلمين ، استقرت على الكعبة المشرفة .

٣ - إن أفضل البقاع ، هو بيت الله ، لأن القبلة أقرت عليه ، ولا يفر
هذا النبي العظيم هذه الأمة المختارة ، إلا على أفضل الأشياء .

٤ - جواز النسخ في الشريعة ، خلافا لليهود ومن شايعهم من منكرى
النسخ .

٥ - إن من استقبل جهة في الصلاة ، ثم تبين له الخطأ أثناء الصلاة ،
استدار ولم يقطعها ، وما مضى من صلاته ، صحيح .

٦ - إن الحكم لا يلزم المكلف إلا بعد بلوغه ، فإن القبلة حُرِّكت ،
فبعد التحويل وقبل أن يبلغ أهل «قباء» الخبر ، صلوا إلى بيت المقدس ،
فلم يمينوا صلاحهم .

٧ - إن خبر الواحد الثقة - إذا حَفَّتْ به قرائن القبول - يصدق ويعمل
به ، وإن أبطل ما هو متقرر بطريق العلم .

٨ - وفيه أن العمل ولو كثيراً في الصلاة ، إذا كان لمصلحتها ، مشروع .

٩ - وفيه دليل على قبول خبر «الماتف» و«الاسلكي» في دخول شهر
رمضان أو خروجه ، وغير ذلك من الأخبار المتعلقة بالأحكام الشرعية ،
لأنه وإن كان تبادل الخبر من فرد إلى فرد ، إلا أنه قد حَفَّتْ به من قرائن
الصدق ، ما يجعل النفس مطمئن ولا ترتاب في صدق الخبر ، والتجربة
المتكررة أبدت ذلك .

الحديث السابع والستون

عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ : اسْتَقْبَلَنَا أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 حِينَ قَدِمَ مِنْ^(١) الشَّامِ ، فَلَقَيْنَاهُ ، يَعْنِي التَّمْرِ ، فَرَأَيْنَاهُ يُصَلِّي
 عَلَى حِمَارٍ وَوَجْهُهُ مِنْ ذَا الْجَانِبِ — يَعْنِي عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ —
 فَقُلْتُ : رَأَيْتُكَ تُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ ؟ فَقَالَ : لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ مَا فَعَلْتُهُ .

المعنى الإجمالي :

قدم أنس بن مالك الشام ، ولحلافة قدره وسعة علمه ، استقبله أهل
 الشام .

فذكر الراوى — وهو أحد المستقبلين — أنه رآه يصلى على حمار ، وقد
 جعل القبلة عن يساره .

فسأله عن ذلك ، فأخبرهم أنه رأى النبي ﷺ يفعل ذلك ، وأنه لو لم
 يره يفعل هذا ، لم يفعله .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - الحديث لم يبين صلاة أنس هذه ، أفرض هي ، أم نفل ؟

(١) هذه رواية البخارى ، ورواية مسلم حين قدم الشام ، بإسقاط «من» قال القاضى
 عياض : وقيل إنه وهم وأن الصواب إثباتها كما رواه البخارى ، وخالفه النووى وقال :
 رواية مسلم صحيحة ، وهما : تلقياه في رجمه حين قدم الشام .

ومن المعلوم أنها تفل ، لأنه المعهود من فعل النبي ﷺ الذي رآه
س وغيره :

٢ - إن قبلة المصلي على الراحلة ، حيث توجهت به راحلته .

٣ - جواز صلاة النافلة على الراحلة ، في السفر ، ولو حمارا .



بَابُ الصُّفُوفِ

الحديث الثامن والستون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« سَوُّوا صُفُوفَكُمْ ، فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ تَمَامِ
الصَّلَاةِ ، متفق عليه .

المعنى الإجمالي :

يرشد النبي ﷺ أمته إلى ما فيه صلاحهم وفلاحهم .
فهو - هنا - يأمرهم بأن يسووا صفوفهم ، بحيث يكون سمتهم نحو
القبلة واحداً ، ويسدوا خلل الصفوف ، حتى لا يكون للشياطين سبيل إلى
العبث بصلاحهم .

وأرشدهم ﷺ إلى بعض القوائد التي ينالونها من تعديل الصف .
وذلك أن تعديلها علامة على تمام الصلاة وكماها .
وأن اعرجاج الصف خلل ونقص فيها .

الأحكام المستنبطة من الحديث :

١ - مشروعية تعديل الصفوف في الصلاة .

- ٢ - أن تسويتها ، سبب في تمام الصلاة .
 ٣ - كراهة اعرجاجها ، وأن ذلك نقص في الصلاة .
 ٤ - فضل صلاة الجماعة ، وذلك لأن الأجر الحاصل من تعديل الصف متسبب عن صلاة الجماعة .

• • •

الحديث التاسع والستون

عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ،

« لَتُسَوَّيَنَّ صُفُوفُكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ » .
 متفق عليه .

ولسلم : « تَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسَوِّي صُفُوفَنَا حَتَّى كَأَنَّمَا يُسَوِّي بِهَا الْقِدَاحَ . حَتَّى رَأَى أَنْ قَدْ عَقَلْنَا عَنْهُ ، ثُمَّ خَرَجَ يَوْمًا فَقَامَ حَتَّى كَادَ أَنْ يُكْبَرَ ، فَرَأَى رَجُلًا بَادِيًا صَدْرُهُ ، فَقَالَ : « عِبَادَ اللَّهِ ، لَتُسَوَّيَنَّ صُفُوفُكُمْ ، أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ » .

غريب الحديث :

١ - عَقَلْنَا بفتح القاف ، أى فهمنا ما أمرنا به من التسوية .

ومن أعجز العين وأقرب بالفاء . فقد حُفَّت .

٢ - حتى كأنما يسرى بها القيداح - «القيداح» خشب السهام حين تنحط وتبرى . ويبالغ في تسويتها وتعديلها .
يعنى أنهم يكونون - في اعتدالهم واستوائهم - على نسق واحد .

المعنى الإجمالى :

في هذا وعيد شديد لمن لا يقيم الصفوف في الصلاة .
فقد أكد ﷺ أنه إن لم تعدل الصفوف وتسوى ، فليراقن الله بين وجوه الذين اعرجت صفوفهم فلم يعدلوها .

وذلك بأنه حينما يتقدم بعضهم على بعض في الصف ، فيفتن المتقدم ويسببه الكبير بالزهر ، ثم يقابله المتأخر . على كبره بالمداوة واليفضاء ، فتختلف القلوب ، ويتمتع باختلاف الوجوه ، من شدة المداوة ، وبهذا تحصل القطيعة والتفرقة ، ويفوت المقصد الأسمى من الجماعة ، وهو المحبة والتواصل . وذلك . لأن الجزء من جنس العمل .

وقد كان ﷺ يعلم أصحابه بالقول ويطلبهم بالفعل ، حيث كان يأيدهم بيده ويتقف صفوفهم كما يتقف القمارس ومعه ، ويعدل كعوبها .
حتى ظن ﷺ أنهم قد عرفوا وفهموا ، إذا بواحد قد بدا صدره في الصف من بين أصحابه ، فغضب ﷺ وقال : «لتسرن صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم» .

١٦٠ الشعب النصارى . ١٦٠ - تنفذ الجمع . عدته . . . من الآن على التعمد والتهديب .
...

الأحكام المأخوذة :

- ١ - ظاهر الحديث ، وجوب تعديل الصفوف ، وتحريم تعويضها ، للوعيد الشديد .
- ولكن يوجد في بعض الأحاديث الصحيحة ما يخفف من حدة هذا التأكيد ، فيصرف إلى استحباب تعديلها ، والكره الشديد لتعويضها .
- ٢ - شدة اهتمامه ﷺ بإقامة الصفوف ، حيث كان يتولى تعديلها بيده الكريمة .
- ٣ - إنجزاء من جنس العمل ، حيث توعده بمخالفة وجوههم مقابل مخالفة صفوفهم .
- ٤ - غضب النبي ﷺ على اختلاف الصف ، فيقتضي الحلل من ذلك .

• • •

الحديث السبعون

عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ جَدَّةَهُ^(١) مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَطْعَامٍ صَنَعَتْهُ لَهٗ ، فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَ :

(١) ما صرح به من أنها جدة أنس خلاف المشهور ، وذلك أن هذا الحديث يرويه إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس ، فالضمير من جدته ، يعود إلى إسحاق بن عبد الله . وهي أم أبيه ، قاله ابن عبد البر ، وحيات ، والنووي : فكان يلحق للمصنف أن يذكر إسحاق ، فيعود الضمير عليه ، فتكون أم أنس لأن إسحاق ابن أخي أنس لأمه ، نعم . ذكر بعضهم أنها جدة أنس أم أمه وهي جدة لإسحاق أم أبيه ، وينبغي ذكر إسحاق للخروج من الخلاف .

« قَوْمُوا فَلَأُصَلِّ بِكُمْ » ، قال أنس : فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ
لَنَا قَدْ اِسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَبِثَ فَتَضَحَّتْهُ بِمَاءٍ ، فَقَامَ عَلَيْهِ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَصَفَّتْ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَأَاهُ ،
وَالْعَجُوزُ مِنْ رَرَاتِنَا فَصَلَّى لَنَا رُكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ .
رواه مسلم .

ولسلم أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِهِ وَيَأْمُرُهُ
فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ وَأَقَامَ الْمَرْأَةَ خَلْفَنَا .

اليتيم - هو ضميرة جدُّ حسين بن عبد الله بن ضميرة .

غريب الحديث :

فنضحته بماء - النضح الرش ، وقد يراد به الغسل .

المعنى الإجمالي :

دعت مليكة رضى الله عنها رسول الله ﷺ لطعام صنعته وقد جبله الله
تعالى على أعلى المكارم وأسمى الأخلاق ، ومنها التواضع الجَم ، بحيث - على
جلالة قدره وعلو مكانه - يجب دعوة الكبير والصغير ، والذكر والأنثى ،
والغنى والفقير ، يريد بذلك الأهداف السامية ، والمقاصد الجليلة من جبر
قلوب البائسين ، والتواضع للمساكين ، وتعليم الجاهلين ، إلى غير ذلك من
مقاصده الحميدة .

فجاء إلى هذه الداعية ، وأكل من طعامها .

ثم اغتنم هذه الفرصة ليعلم هؤلاء المستضعفين الذين ربما لا يزاحمون الكبار على مجالسه المباركة ، فأمرهم بالقيام ليصلي بهم ، حتى يتعلموا منه كيفية الصلاة .

فعمد أنس إلى حصير قديم ، قد اسود من طول المكث ، ففسله بالماء فقام عليه رسول الله ﷺ يصلي بهم .

وصف أنس ، ویتیم معهم ، صفأ واحداً خلف النبي ﷺ ، وصفت العجوز - صاحبة الدعوة - من وراء أنس والیتیم ، تصلي معهم .

فصلي بهم ركعتين ، ثم انصرف ﷺ بعد أن قام بحق الدعوة والتعلم صلى الله عليه وسلم ، ومن الله علينا باتباعه في أفعاله وأخلاقه .

اختلاف العلماء :

ذهب الجمهور إلى صحة مصافحة الصبي في صلاتي الفرض والنافلة ، مستدلين بهذا الحديث الصحيح^١ .

والمشهور من مذهب الحنابلة ، صحة مصافته في النفل ، عملاً بهذا الحديث ، وعدم صحة مصافته في الفرض .

وقد تقدم أن الأحكام الواردة لإحدى الصلاتين تكون للأخرى ، لأن أحكامهما واحدة .

ومن خص إحداهما بالحكم ، فعليه الدليل ، ولا مخصص .

لذا ، فالصحيح ما عليه الجمهور ، وقد اختاره ابن عقيل من الحنابلة ، وصوبه ابن رجب في القواعد .

(١) بماذا يثبت أن أنسا كان قد بلغ حيث؟ لعله من غصه رفيقه باليتيم . اهـ .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - صحة مصافحة الذي لم يبلغ في الصلاة ، لأن اليتم يطلق على من مات أبوه ولم يبلغ .
- ٢ - إن الأفضل في موقف المؤمنين ، أن يكونوا خلف الإمام .
- ٣ - إن موقف المرأة ، يكون خلف الرجال .
- ٤ - صحة موقف المرأة صفّاً واحداً ، ما دامت واحدة .
- فإن كُنْ أكثر من ذلك ، وجب عليهن إقامة الصف .
- ٥ - جواز الاجتماع في النوازل ، وإن لم يشرع لها اجتماع ، إذا لم يتخذ ذلك عادة مستمرة .
- ٦ - جواز الصلاة ، لقصد التعليم بها .
- ٧ - تواضع النبي ﷺ ، وكرم خلقه .
- ٨ - استحباب إجابة دعوة الداعي ، لا سيما لمن يحصل بإجابتهم جبر خواطرهم ، وتطمئن قلوبهم .
- وينبغي ملاحظة الأصول في مثل هذه المناسبات ، وتصحيح النية ، فبذلك يحصل للمجيب خير كثير ، خصوصاً إذا كان المهيب كبير المقام .

• • •

الحديث الحادي والسبعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَيْتٌ عِنْدَ خَالَتِي مَبْمُوتَةٍ فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي مِنْ اللَّيْلِ ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ فَأَخَذَ بِرَأْسِي فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ

المعنى الإجمالي :

كان الصحابي الجليل جبر الأمة ، وترجمان القرآن ، ذا جِدِّ واجتهاد في تحصيل العلم وتحقيقه ، حتى بلغ به التحقيق أن بات عند خالته زوج النبي ﷺ ، ليطلع - بنفسه - على تهجد النبي ﷺ .

فلما قام ﷺ يصلي من الليل ، قام ابن عباس ليصلي بصلاته ، وصار من يسار النبي ﷺ مأموماً .

وحيث إن البين هو الأشرف ، وهو موقف المأموم من الإمام إذا كان واحداً ، أخذ النبي ﷺ برأسه ، فأقامه عن يمينه .

اختلاف العلماء :

المشهور من مذهب الإمام وأحمد فساد صلاة المأموم ، إذا كان واقفاً عن يسار الإمام مع خلوة يمينه .

وذهب الجمهور من العلماء ، ومنهم الأئمة الثلاثة ، أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، إلى صحة صلاته ، ولو مع خلوة يمين الإمام ، وهو الرواية الثانية عن الإمام وأحمد واختارها بعض أئمة أصحابه ، مستدلين بهذا الحديث وهو استدلال واضح المأخذ ، مع العلم بأنه - بالإجماع - أن الموقف القاضل للمأموم الواحد ، أن يكون عن يمين الإمام .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - الأفضل للمأموم أن يقف عن يمين الإمام إذا كان واحداً .
- ٢ - صحة وقوف المأموم عن يسار الإمام مع خلوة يمينه ، لكون النبي ﷺ ، لم يبطل صلاة ابن عباس .

- ٣- أن المأموم الواحد إذا وقف عن يسار الإمام فاستدار إلى يمينه أن يأتي من الخلف ، كما ورد في بعض ألفاظ الحديث في البخاري .
- ٤- أن العمل في الصلاة ، إذا كان مشروعاً ، لا يضرها .
- ٥- صحة مُصَافَّة الصبي وحده ، مع البالغ .
- ٦- مشروعية صلاة الليل واستحبها .
- ٧- اجتهاد ابن عباس رضي الله عنه ، وحرصه على تحصيل العلم وتحقيقه .
- ٨- أنه لا يشترط لصحة الإمامة ، أن ينوي الإمام قبل الدخول في الصلاة أنه إمام .



بَابُ الْإِمَامَةِ

هذا باب يذكر فيه آداب الإمام والمؤمن ، وما يجب على كلٍّ منهما ، ويستحب .

وفيه بيان علاقة بعضهما ببعض .

والإمامة نظام إلهي ، يرشدنا الله سبحانه وتعالى فيه - عملياً - إلى مقاصد سنية ، وأهداف سامية ، من حسن الطاعة ، والاقتداء بالقواد في مواطن الجهاد ومن حسن النظام والتعبئة للأعمال العسكرية ، والحركات الحربية ، ومن تعود على المساواة والمساواة .

حيث يقف الصغير مع الكبير ، ولتقي مع الفقير ، والشريف مع الوضيع ، إلى غير ذلك من أسرار نفوت الحصر .

هذا بعض المقصد الأسمى . وهو عبادة الله تعالى ، والخضوع بين يديه .

• • •

الحديث الثاني والسبعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَمَا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُجَوَّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ . أَوْ يَحْتَلَّ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ ۚ » .

غريب الحديث :

(أما) قال الشوكاني : «أما» مخففة - حرف استفتاح وأصلها «ماء» النافية ؛ دخلت عليها همزة الاستفهام ، وهي - هنا - استفهام توبيخ .

المعنى الإجمالي :

إنما جعل الإمام في الصلاة ليقتدى به ويؤتم به ، بحيث تقع تنقلات المأموم بعد تنقلاته ، وبهذا تحقق المتابعة .

فإذا ساقته المأموم ، فأتت المقاصد المطلوبة من الإمامة ، لذا جاء هذا الوعيد الشديد على من يرفع رأسه قبل إمامه ، بأن يجعل الله رأسه رأس حمار ، أو يجعل صورته صورة حمار ، بحيث يمسح رأسه من أحسن صورة إلى أقبح وأبشع صورة ، جزاء لهذا العضو الذي حصل منه الرفع والإخلال بالصلاة .

اختلاف العلماء في السبق :

اتفق العلماء على تحريم مسابقة المأموم للإمام لهذا الوعيد الشديد .

ولكن اختلفوا في بطلان صلاته ، فالجمهور أنها لا تبطل .

وذكر الإمام أحمد في رسالته أنه «ليس لمن سبق الإمام صلاة» .
وأصحاب الإمام أحمد يقولون : من سبق إمامه ، فعليه أن يرجع ليأتى به بعده ، فإن لم يفعل عمداً ، بطلت صلاته .

والصحيح ما ذكره في الرسالة من أن مجرد السبق يبطل الصلاة ، وهو اختيار شيخ الإسلام «ابن تيمية» رحمه الله ، لأن الوعيد يقتضي النهي ، والنهي يقتضي الفساد .

الاستبانات من الحديث :

- ١ - تحريم رفع الرأس في الصلاة قبل الإمام والوعيد فيه .
- ٢ - يلحق بذلك مسابقة الإمام في كل تنقلات الصلاة .
- ٣ - وجوب متابعة المأموم للإمام في الصلاة .
- ٤ - إن الجزء من جنس العمل ، فحين كان الرفع في الرأس ، جوزي بالوعيد بالمسح .

• - توعد المسابق بالمسح إلى صورة الحمار ، لما بينه وبين الحمار من المناسبة والشبه في البلادة والغباء ، لأن المسابق إذا كان يعلم أنه لن ينصرف من الصلاة قبل إمامه ، فليس هناك نتيجة في المسابقة ، فدل على غباه وضعف عقله .

• • •

الحديث الثالث والسبعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

« إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا . وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . فَقُولُوا : رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَوْ جَمْعُونَ » رواه مسلم .

• • •

الحديث الرابع والسبعون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ سَاكٍ فَصَلَّى جَالِسًا ، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ : أَنْ اجْلِسُوا ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : لَأَنْمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِیُؤْتَمَّ بِهِ ، فَلَمَّا رَكَعَ فَارْتَكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، فَقُولُوا : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

غريب الحديث :

- ١ - الفاء الواقعة في (فكبروا) و(فاركعوا) ... إلخ للترتيب والتعقيب .
ومعنى الترتيب ، أن تقع بعده ، والتعقيب بأن تليه مباشرة ، فلا تتأخر عنه .
- ٢ - أجمعون : تأكيد لضمير الجمع .

المعنى الإجمالي :

في هذين الحديثين بيان صفة اقتداء المأموم بالإمام ، ومتابعته له .
لقد أرشد النبي ﷺ المأمومين إلى الحكمة في جعل الإمام وهي أنه ليقْتَدَى به ويتابع ، فلا يختلف عليه بعمل من أعمال الصلاة ، وإنما تراعى تَقْلَاتِهِ بنظام ودقة .

فإذا كبر للإحرام ، فكبروا أتم كذلك ، وإذا ركع فأركعوا بعده ، وإذا
ذكركم أن الله مجيب لمن حمده بقوله : «سمع الله لمن حمده» فأحمدوه تعالى
بقولكم : «ربنا لك الحمد» . وإذا سجد فتابعوه . واسجدوا . وإذا صلى
جالساً لعجزه عن القيام - فتحقيقاً للمتابعة - صلوا جلوساً ، ولو كنتم على
القيام قادرين .

فقد ذكرت عائشة أن النبي ﷺ اشتكى من المرض فصلى جالساً وكان
الصحابة يظنون أن عليهم القيام لقدنرهم عليه ، فصلوا وراءه قياماً فأشار
إليهم ، أن اجلسوا .

فلما انصرف من الصلاة أرشدهم إلى أن الإمام لا يخالف ، وإنما يوافق
لتحقق المتابعة التامة والاعتناء الكامل ، بحيث يصلى المأموم جالساً مع
قدرته على القيام لجلوس إمامه العاجز .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في صحة التمام المفترض بالمتنفل .

فذهب المالكية والحنفية ، والمشهور من مذهب الحنابلة : إلى عدم
الصحة ، مستدلين بهذا الحديث الذى معنا وإنما جعل الإمام ليؤتم به فلا
تختلفوا عليه .

وكون المأموم مفترضاً والإمام متنفلًا مخالفًا بينهما في النية

وذهب الشافعى ، والأوزاعى ، إلى صحة التمام المفترض بالمتنفل ، وهى
رواية أخرى عن الإمام أحمد ، اختارها من أصحابه ، ابن قدامة ، وشيخ
الإسلام ابن تيمية وابن القيم مستدلين بحديث معاذ المتفق عليه : «كان
يصلى مع النبي ﷺ ، ثم يرجع فيصل بقمه تلك الصلاة» .

ويستدلون أيضاً : « أن النبي ﷺ صلى بطائفة من أصحابه في صلاة الخوف ركعتين ، ثم سلم ، ثم صلى بالطائفة الأخرى ركعتين ، ثم سلم » رواه أبو داود .

والنبي عليه الصلاة والسلام - في الصلاة - التامة ، متفل .
ومعنى « فلا تختلفوا عليه » أى في أفعال الصلاة .

والقاتلون بصحة الصلاة ، يلزمون غير المصححين لها بأن يقولوا : أتم أيضاً تصحيحون صلاة المقترض بالمتفل مع اختلافهما في النية ، كالتى تمنونها ، فيلزمكم التناقض في الاستدلال .

واختلفوا أيضاً في صلاة المأمومين جلوساً مع القدرة على القيام خلف الإمام العاجز عن القيام .

فذهب الظاهرية ، والأوزاعي ، وإسحاق ، إلى أن المأمومين يصلون خلف الإمام العاجز عن القيام جلوساً ، ولو كانوا قادرين على القيام .
واستدلوا على ذلك بهذين الحديثين ، وما ورد في معناهما .

وذهب الإمامان أبو حنيفة ، والشافعي ، وغيرهما ، إلى أنه لا يجوز للقادر على القيام أن يصل خلف القاعد إلا قائماً .

واحتجوا بأن النبي ﷺ صلى في مرض موته قاعداً ، وصلى أبو بكر ، والناس خلفه قياماً متفق عليه .

وأجاب هؤلاء عن حديثي الباب ونحوهما بأجوبة ضعيفة ، وأحسنها جوابان :

الأول : أن حديثي الباب وما شابههما مما ثبت صحة صلاة القاعد العاجز بالقاعد القادر منسوخة بحديث صلاته في مرض موته بالناس قاعداً وهم قائمون خلفه . ولم يأمرهم بالقعود .

وهذا الجواب للإمام الشافعي وغيره .

وأنكر الإمام «أحمد» النسخ ، والأصل عدم النسخ بين النصوص الشرعية وأنه مهما أمكن الجمع بينهما ، وجب المصير إليه ، لأنه إعمال لها جميعاً .

الجواب الثاني من أجوبة المخالفين لأحاديث الباب : دعوى التخصيص بالنبي ﷺ ، بأن يوم جالساً ، ولا يصح لأحد بعده .

وهذا جواب الإمام «مالك» وجماعة من أتباعه .

والمخصص - عندهم - حديث للشعبي عن جابر مرفوعاً : «لَا يُؤْمَنُ أَحَدٌ بِمُؤَدَّى جَالِساً» .

وأجيب عن هذا الحديث بأنه لا يصح بوجه من الوجوه .

وقال ابن دقيق العيد : قد عُرِفَ أن الأصل عدم التخصيص حتى يدل عليه دليل .

وقد عارض هذا الحديث الضعيف المستدل به على التخصيص ، حديث أصبح منه ، وهو ما أخرجه أبو داود «أن أُسَيْدَ بْنَ حُضَيْرٍ كَانَ يَوْمَ قَوْمِهِ ، فَجَاءَ النَّبِيَّ ﷺ يَعُودُهُ ، فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ إِيْمَانُنَا مَرِيضٌ .

فَقَالَ : «إِذَا صَلَّى قَاعِدًا ، فَصَلُّوا قَعُودًا» .

وذهب الإمام «أحمد» إلى التوسط بين هذين القولين .

وهو إن ابتدا بهم الإمام الراتب الصلاة قائماً ، ثم اعتلَّ في أثنائها فجلس أتموا خلفه قياماً وجوباً ، عملاً بحديث صلاة النبي ﷺ بأبي بكر والناس ، حين مرض مرض الموت .

فإن ابتدا بهم الصلاة جالساً صلوا خلفه جلوساً ، استحباباً . عملاً بحديث الباب ونحوهما وهو جمع حسن ، تتلاقى فيه الأحاديث الصحيحة المتعارضة .

ولا شك أن الجمع بين النصوص - إذا أمكن - أولى من النسخ والتحريف.

ما يؤخذ من الحديثين :

- ١ - وجوب متابعة المأموم للإمام في الصلاة .
 - ٢ - تحريم مخالفته وبطلان الصلاة بها .
 - ٣ - إن الأفضل في المتابعة ، أن تقع أعمال المأموم بعد أعمال الإمام مباشرة .
 - ٤ - إن الإمام إذا صلى جالساً - لعجزه عن القيام - صلى خلفه المأمومون جلوساً ولو كانوا قادرين على القيام : تحقيقاً للمتابعة والاقتداء .
 - ٥ - إن المأموم يقول : «ربنا لك الحمد» حيناً يقول الإمام : «سمع الله لمن حمده» .
 - ٦ - إن من الحكمة في جعل الإمام في الصلاة ، الاقتداء والمتابعة .
 - ٧ - جواز الإشارة في الصلاة للحاجة .
 - ٨ - في الحديث دليل على تأكيد متابعة الإمام ، وأنها مقدمة على غيرها من أعمال الصلاة ، حيث أسقط القيام من المأمومين القادرين عليه ، مع أنه أحد أركان الصلاة ، كل ذلك لأجل كمال الاقتداء .
 - ٩ - ومنه يؤخذ تحمُّ طاعة القادة وولاة الأمر ومراعاة النظام ، وعدم المخالفة والانشقاق على الرؤساء .
- فما هذه الشرائع الإلهية إلا لتعويدنا على السمع والطاعة ، وحسن الاتباع والائتلاف ، بجانب التعبد بها لله سبحانه وتعالى .
- وما أعظم الإسلام وأسمى تشريعاته . وأجل أهدافه !!
- وفق الله المسلمين إلى التبصر بدينهم وآتباعه ، فيجتمع شملهم ، وتتوحد صفوفهم . وتعلو كلمتهم .
- فما الخير إلا في الاجتماع والتفاهم ، وما الشر إلا بالتفرق والاختلاف ،

والمراء الباطل .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ .

• • •

الحديث الخامس والسبعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ الْخَطْمِيِّ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ ، وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ ^(١) قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَالَ : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » ، لَمْ يَحْنِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَقَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاجِدًا ، ثُمَّ تَقَعُ سُجُودًا بَعْدَهُ » . رواه مسلم .

غريب الحديث :

« ثم تقع » بالرفع على الاستئناف ، وليس معطوفاً على « يقع » الأولى المنصوب به « حتى » إذ ليس المعنى عليه .

(١) اختلف العلماء في الذي نفى عنه الكلب ، فبعضهم يرى أنه البراءة قاله فيه عبد الله بن يزيد ، فتوى للحديث لا تركية ، فهو صحابي .
وبعضهم يرى أنه « عبد الله » قاله فيه أبو إسحاق فتوى وتركية ، وهو محتمل . وقد اختلف في صحة عبد الله بن يزيد .

المعنى الإجمالى :

يذكر هذا الراوى الصدوق أن النبى ﷺ يوم أصحابه فى الصلاة فكانت أفعال للمؤمنين تأتى بعد أن يتم فعله ، بحيث كان ﷺ إذا رفع من الركوع وقال : «سمع الله من حمده» ثم رفع أصحابه بعده هبط ساجداً ، وأصحابه قيام لم يحزن أحد منهم ظهوره للسجود ، حتى يقع ساجداً ، وحينئذ يرفعون بعده ساجدين .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - صفة متابعة الصحابة للرسول فى الصلاة ، وأنهم لا ينتقلون من القيام إلى السجود حتى يسجد .
- ٢ - إنه ينبغى أن تكون المتابعة هكذا ، فلا تتقدم الإمام ، فإنه محرم يبطل الصلاة ، ولا توافقه ، فإنه مكروه ينقص الصلاة ، ولا تتأخر عنه كثيراً ، بل تليه مباشرة .
- [تنبيه] الموافقة فى أفعال الصلاة وأقوالها للإمام مكروهة ، إلا تكبيرة الإحرام ، فإنها لا تتخذ معها الصلاة .

• • •

الحديث السادس والسبعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

« إِذَا آمَنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا ، فَمَا نُهُ مَنْ وَاَفَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » متفق عليه .

المعنى الإجمالي :

دعاء فاتحة الكتاب هو أحسن الدعاء وأتفعه ، لذا شرع للمصلي - إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً - أن يؤمّن بعده ، لأن التأمين طابع الدعاء .
فأمرنا النبي ﷺ أن نتوكل إذا آمَنَ الإمام ، لأن ذلك هو وقت تأمين الملائكة ، ومن وافق تأمينه تأمين الملائكة ، غفر له ما تقدم من ذنبه .
وهذه غنيمة جليلة وفرصة ثمينة ، ألا وهي غفران الذنوب بأيسر الأسباب ، فلا يقوّمها إلا محروم .

اختلاف العلماء :

ذهب مالك في إحدى الروايتين عنه ، إلى أن التأمين لا بشرع في حق الإمام ، وتناول الحديث على معنى : إذا بلغ الإمام موضع التأمين ، ولم يقصد التأمين نفسه .

وذهب الشافعي وأحمد ، إلى استحباب التأمين لكل من الإمام والمأموم والمنفرد ، لظاهر الحديث الذي معنا ، وغيره .

وذهبت الظاهرية ، إلى الوجوب على كل مصلٍ .
وهو ظاهر الحديث في حق المأمومين ، لأن الأمر يقتضى الوجوب .

ما يؤخذ من الحديث من الأحكام :

- ١ - مشروعية التأمين للإمام ، والمأموم ، والمنفرد .
- ٢ - إن الملائكة تؤمن على دعاء المصلين .
- ٣ - فضيلة التأمين ، وأنه سبب في غفران الذنوب .
- لكن عند محققى العلماء أن التكفير في هذا الحديث وأمثاله ، خاصٌ بصغائر الذنوب ، أما الكبائر ، فلا بد لها من التوبة .
- ٤ - إنه ينبىء للداعى والمؤمن على الدعاء ، أن يكون حاضر القلب .

* * *

الحديث السابع والسبعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

« إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ ، فَإِنْ فِيهِمْ الضَّعِيفُ وَالسَّقِيمُ وَذَا الْحَاجَةِ ^(١) ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ » متفق عليه .

• • •

(١) ليس في البخارى «وذا الحاجة» .

الحديث الثامن والسبعون

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : إِنِّي لَا تَأْخُرُ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ يَمَّا يُطِيلُ بِنَا .

قَالَ : فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَضِبَ فِي مَوْعِظَةٍ قَطُّ أَشَدَّ يَمَّا غَضِبَ يَوْمَئِذٍ ، فَقَالَ :

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنْ مِنْكُمْ مُتَقَرِّينَ فَأَبْكُمْ أَمْ النَّاسُ فَلْيُوجِزْ ، فَإِنَّ مِنْ وَرَائِهِ الْكَبِيرَ وَالصَّغِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ ، متفق عليه . »

المعنى الإجمالي :

جاءت هذه الشريعة السمحة ، باليسر والسهولة ، ونفى العنت والحرَج . ولهذا ، فإن الصلاة التي هي أجل الطاعات ، أمر النبي ﷺ الإمام بالتخفيف فيها ، لتيسر وتسهل على المؤمنين ، فيخرجوا منها وهم لها راغبون . ولأن في المؤمنين من لا يطيق التطويل ، إمَّا لعجزه ، أو مرضه أو حاجته . فإن كان المصلّي منفرداً فليطول ما شاء . لأنه لا يضر أحداً بذلك .

ومن كراهته ﷺ للتطويل ، الذي يضر الناس أو يعوقهم عن أعمالهم ، أنه لما جاءه رجل وأخبره أنه يتأخر عن صلاة الصبح مع الجماعة ، من أجل الإمام الذي يصلي بهم ، فيطيل الصلاة ، غضب النبي ﷺ غضباً شديداً ،

وقال : إن منكم من ينفر الناس عن طاعة الله ، ويكره إليهم الصلاة ويثقلها عليهم فأياكم أم الناس فليوحز ، فإن منهم العاجزين وذوى الحاجات .

اختلاف العلماء :

هناك أحاديث صحيحة تصف صلاة النبي ﷺ بالطول ، بحيث يكبر ، فيذهب الذهاب إلى البقيع ، ويقضى حاجته ، ثم يرجع ويتوضأ ويدرك الركعة الأولى مع النبي ﷺ ، وبأنه يقرأ في الصلاة المكتوبة في طوال السور ، كالبقرة ، والنساء ، والأعراف ، ويقرأ بطوال المفصل «ق» والطور ونحوهما .

وهناك أحاديث صحيحة تبحث على التخفيف ، منها هذان الحديثان اللذان معنا وأنه يقرأ بـ [قل يا أيها الكافرون] و[الإخلاص] ونحو ذلك .
والناس - تبعاً لهذه الأدلة - مختلفون .

فمنهم من يرى التطويل ، عملاً بأحاديثها ، ومنهم من يرى التخفيف ، عملاً بما ورد فيها .

والحق ، أنه ليس بين هذه الأحاديث تعارض والله الحمد ، وكلها متفقة .
ولكن التخفيف والتطويل أمران نسيان ، لا يُحَدِّثَانِ بِحَدِّ ، لأن الناس في ذلك على بؤنٍ بعيد .

فالناكرون يرون الصلاة المتوسطة طويلة .

وأهل العبادة والطاعة يرونها قصيرة .

فليرجع إلى أحاديث النبي ﷺ وإلى حاله وصلاته ، ويطبق بعضها على بعض ، ويظهر الحق الفاضل .

وقد أفاد «ابن القيم» وأجاد في كتابه [كتاب الصلاة] في هذا الموضوع ،
وفصل تفصيلاً شافياً .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - وجوب تخفيف صلاة الجماعة مع الإتمام .
- ٢ - غضبه ﷺ على المتأخرين ، وعده هذا من الفتنة .
- ٣ - جواز تطويل صلاة المفرد ما شاء ، وقيد بأن لا يخرج الوقت وهو في الصلاة .
- ٤ - وجوب مراعاة العاجزين وأصحاب الحاجات في الصلاة .
- ٥ - إنه لا بأس بإطالة الصلاة ، إذا كان عدد المأمومين ينحصر وآثروا التطويل .
- ٦ - إنه ينبغي للإنسان أن يسهل على الناس طريق الخير ، ويحببه إليهم ، ويرغبهم فيه ، لأن هذا من التأليف ، ومن الدعاية الحسنة إلى الإسلام .



بَابُ صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ

صلى الله عليه وسلم

يذكر في هذا الباب طرقاً من الأحاديث الصحيحة في صفة صلاة النبي ﷺ ، وصلاته هي الصلاة التامة الكاملة ، التي لا يتطرق إليها النقص أو أو الخلل ، وهو المشرع ﷺ ، فيجب اتباعه ، وتقديم سبته على كل قول . وقد قال ﷺ : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُنِي أَصِلُّ » فيجب علينا معرفة صلته وبراعتها .

• • •

الحديث التاسع والسبعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ سَكَتَ هُنَيْهَةً قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا أَبَا أُنْتِ وَأُمِّي ، أَرَأَيْتُ سُكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ ، مَا تَقُولُ ؟

قال : « أَقُولُ : اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، اللَّهُمَّ تَقْنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُتَقْنَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، اللَّهُمَّ اغْسِلِيْ مِنْ خَطَايَايَ بِأَمْسَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرَدِ » .

غريب الحديث :

- ١ - هنيئة - قال في القاموس (الهنو) بالكسر ، الوقت . وفي الحديث «هنيئة» مصغرة هنة ، وهي بضم الهاء ، وفتح النون وتشديد الياء . أصلها «هنوة» أى شيء يسير ، ويرقى «هنيئة» بإبدال الياء هاء . قلت : المراد هنا : أن يسكت سكتة لطيفة .
- ٢ - الثلج والبرد - البرد ، بالتحريك ، حب الغمام .
- ٣ - رأيت سكوتك - بضم تاء «رأيت» . والمراد بالسكوت ضد الجهر لا ضد الكلام .
- ٤ - الدنس - بفتح الدال والنون : الوسخ .

المعنى الإجمالى :

كان النبي ﷺ إذا كبر للصلاة تكبيرة الإجماع ، سكت قليلاً قبل أن يقرأ الفاتحة .

وكان الصحابة يعلمون أنه يقول شيئاً في هذه السكتة بينه وبين نفسه ، لذا قال أبو هريرة : أفديك يا رسول الله بأبى وأمى ، ماذا تقول في هذه السكتة التى بين التكبير والقراءة .

فقال : أقول : «اللهم باعد بينى وبين خطاياى كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم تقى من خطاياى ، كما يقى الثوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسلنى بالماء والثلج والبرد» .

وهذا دعاء في غاية المناسبة في هذا المقام الشريف ، موقف المناجاة ، لأن المصلى يتوجه إلى الله تعالى في أن يمحو الله ذنوبه وأن يبعد بينه وبينها إبعاداً لا يحصل منه لقاء ، كما لا لقاء بين المشرق والمغرب أبداً ، وأن يزيل عنه الذنوب والخطايا ويتقيه منها ، كما يزال الوسخ من الثوب الأبيض الذى

يظهر أثر الغسل فيه ، وأن يغسله من خطاياه ويبرد لهيها وحرها ، بهذه المتقيات الباردة الماء ، والتلج ، والبرد . وهذه تشبيبات ، في غاية المطابقة والمشابهة .

أحكام الحديث :

- ١ - استحباب دعاء الاستفتاح في الصلاة .
 - ٢ - أن مكانه بعد تكبيرة الإحرام ، وقبل قراءة الفاتحة في الركعة الأولى من كل صلاة .
 - ٣ - أن يُسرَّ به ولو كانت الصلاة جهرية .
 - ٤ - أنه لا يطال فيه الدعاء ، ولا سيما في الجماعة للصلوات المكتوبة .
 - ٥ - حرص الصحابة رضي الله عنهم على تتبع أحوال الرسول ﷺ في حركاته وسكناته .
 - ٦ - أنه ينبغي في مواطن الدعاء أن يُلجَّ الإنسان ويكثر في طلب الشيء ، ولو بطريق ترادف الألفاظ .
- فإن هذه الدعوات تدور كلها على محور الذنوب والإبعاد عنها ، فإن معنى الماء والتلج ، والبرد ، متقاربة . والمقصود منه متحد .

فائدتان :

- الأولى : ثبت عن النبي ﷺ استفتاحات كثيرة للصلاة .
- منها هذا الدعاء الذي معنا : اللهم باعد بيني وبين خطاياي ... إلخ .
- ومنها : «إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ... إلخ» .
- ومنها : «سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك ... إلخ» .
- وكلها جائزة ، لأنها واردة .

ولكن الإمام أحمد اختار الأخير منها . «سبحانك اللهم ... إلخ»
لكونه محتوياً على تمجيد الله ، وتعظيمه ، ووحديته . وكان «عمر» يجهر به
ليعلمه الناس .

وينبغي للمصلي أن لا يقتصر دائماً على واحد منها ، بل يقولها كلها ،
ليحصل له كمال الاقتداء ، وإحياء جميع السنة فيها ، ويجعل القصار لصلاة
الجماعة ، والطوال لصلاة الليل .

الثانية : من المعلوم أن الماء الساخن أبلغ في إزالة الأوساخ والإنقاء من
الأدنان .

فكيف عدل عنه إلى الثلج والبرد ، مع أن المقصود طلب الإنقاء
والتنظيف .

الجواب : قد حصل من العلماء تلمّسات كثيرة في طلب المناسبة .
وأحسنها ما ذكره «ابن القيم» عن شيخ الإسلام ما معناه :
لما كان للذنوب حرارة ، ناسب أن تكون المادة المزيله هذه الباردة ،
لتطفئ هذه الحرارة وذلك التلّهب .

• • •

الحديث الثمانون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ ، وَالْقِرَاءَةِ
بِـ « الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » . وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصْ
رَأْسَهُ وَلَمْ يُصَوِّبْهُ وَلَكِنْ يَبِينُ ذَلِكَ . وَكَانَ إِذَا رَكَعَ رَأْسَهُ

مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا . وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا ، وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ . وَكَانَ يَفْرُسُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى . وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ وَيَنْهَى أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعَيْهِ افْتِرَاشَ السَّبْعِ ، وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ .

المعنى الإجمالي :

تصف عائشة رضي الله عنها بهذا الحديث الجليل صلاة النبي ﷺ بأنه كان يفتح الصلاة بتكبير الإحرام ، فيقول : [الله أكبر] . ويفتح القراءة بفاتحة الكتاب ، التي أولها (الحمد لله رب العالمين) . وكان إذا ركع بعد الصلاة ، لم يرفع رأسه ولم يخفضه ، وإنما يجعله مستويا مستقيما .

وكان إذا رفع من الركوع انتصب واقفاً قبل أن يسجد . وكان إذا رفع رأسه من السجدة ، لم يسجد حتى يستوي قاعداً . وكان يقول بعد كل ركعتين إذا جلس : «التحيات لله والصلوات .. إلخ» وكان إذا جلس لغير التشهد الأخير ، اقترش رجله اليسرى وجلس عليها ، ونصب رجله اليمنى .

وكان ينهى أن يجلس المصلى في صلاته كجلوس الشيطان ، وذلك بأن يفرش قدميه على الأرض ، ويجلس على عقبيه ، أو ينصب قدميه ، ثم يضع

أَلَيْتِه بينهما على الأرض ، كما ينهى أن يفتش المصل ذراعيه في السجود
كافتراش السبع ، وكما افتتح الصلاة بتعظيم الله وتكبيره ، ختمها بطلب
السلام للمؤمنين ، ومن حضر الصلاة من الصالحين .

ملاحظة :

الحديث رقم (٨٠) لم يخرج إلا مسلم فقط ، وله علة ، وهي أنه أتى
من طريق أبي الجوزاء عن عائشة .
و«أبو الجوزاء» لم يسمع من عائشة .
وأخرجه «مسلم» أيضاً من طريق الأوزاعي ، مكاتبه ، لا سماعاً .

غريب الحديث :

- ١ - بالحمد لله - بالرفع على الحكاية .
- ٢ - لم يُشخص - بضم الياء وإسكان الشين المعجمة ، ثم كسر الخاء
المعجمة ، ثم صاد مهملة . أى لم يرفعه ، ومنه الشاخص للمرتفع .
- ٣ - لم يُصَوِّبْه - بضم الياء ، وفتح الصاد المهملة . وكسر الواو المشددة .
أى لم يخفضه خفضاً بليغاً .
- ٤ - يفرش - بضم الراء وكسرها ، والضم أشهر .
- ٥ - عَقَبَ - بضم العين .

أحكام الحديث :

- ١ - ما ذكرته عائشة هذا من صفة صلاة النبي عليه الصلاة والسلام ، هو
هو حاله الدائمة . حيث إن التعبير بـ «كان» يفيد ذلك .
- ٢ - وجوب تكبيرة الإحرام ، ويكون غير هذه الصيغة لا يقيم مقامها .

٣- وجوب قراءة الفاتحة بدون بسملة ، وبأنى استحباب قراءتها سرًا إن شاء الله .

٤- وجوب الركوع ، والأفضل فيه الاستواء ، بلا رفع ، ولا خفض .

٥- وجوب الرفع من الركوع ، وجوب الاعتدال في القيام بعده .

٦- وجوب السجود ، وجوب الرفع منه ، والاعتدال قاعداً بعده .

٧- وجوب التشهد بعد كل ركعتين ، فإن كانت الصلاة ثنائية سلم بعده ، وإلا قام .

٨- مشروعية اقتراش المصلى رجله اليسرى ونصب اليمنى في غير التشهد الأخير .. فقد وردت بذلك الأحاديث .

٩- النهى عن مشابهة الشيطان في جلوسه ، وذلك بأن يجلس على عقبيه ويفرش قدميه على الأرض ، أو ينصبهما ويجلس بينهما على الأرض ، أو ينصبهما ويجلس على عقبيه .

١٠- النهى من مشابهة السبع في اقتراشه ، وذلك بأن يسط المصلى ذراعيه في الأرض ، فإنه عنوان الكسل والضعف .

١١- وجوب ختم الصلاة بالتسليم ، وهو دعاء للمصلين والحاضرين بالسلامة من كل الشرور والنقائص .

اختلاف العلماء :

الصحيح عند الأصوليين : أن أفعال النبي ﷺ لا تدل على الوجوب ، وإنما تدل على الاستحباب إلا إذا ورد ما يقتضى ذلك .

وهذه الأفعال والأقوال الموصوفة في هذا الحديث ، تدل على الوجوب ، باقتراح حديث : «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُنِي أُصَلِّي» متفق عليه . وهذا الأصل فيها ولكن يوجد في وجوب بعضها خلاف بين العلماء ، لتعارض الأدلة .

فن ذلك التشهد الأول ، والجلوس له في الصلاة ذات التشهدين .

فذهب الإمام أحمد وأحمد والليث وإسحاق وداود وأبو ثور
والشافعي في إحدى الروايتين عنه : إلى وجوبها .

مستدلين بالأحاديث الواردة في التشهد من غير تقييد بتشهد آخر .

فنها هذا الحديث الذي معنا ، ومنها حديث عبد الله بن مسعود الذي
رواه النسائي ، ورواه الإمام أحمد من طرق رجالها ثقات وهو « أن محمداً ﷺ
قال : إذا قعدتم في كل ركعتين قولوا : التحيات لله ... إلخ » .

وذهب الأئمة « أبو حنيفة » و« مالك » و« الشافعي » في الرواية الأخرى عنه ،
إلى استحبابها .

ودليلهم أن النبي ﷺ تركهما سهواً ، ولم يرجع إليهما .

ولم ينكر على الصحابة حين تابعوه على تركهما ، وإنما جبرهما بسجود
السهو .

والجواب : أن الرجوع إليهما إنما يجب إذا ذكر المصل قبل أن يعتد
قائماً .

لما روى أبو داود ، عن المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ : « إذا قام أحدكم
في ركعتين ، فلم يستتم قائماً ، فليجلس ، فإذا استتم قائماً فلا يجلس ، وسجد
سجدة السهو » وسجد السهو يحبر الواجب والمسنون .

واختلفوا في الصفة المستحبة في الجلوس .

فذهبت الحنفية إلى الاقتراح في جميع جلسات الصلاة ، سواء بين
السجدتين أو في التشهدين ، الأول ، أو الأخير .

وذهبت الشافعية إلى الاقتراح في التشهد الأول من الصلاة ذات
التشهدين وإلى التورك في التشهد الأخير ، سواء كانت الصلاة ثنائية أو أكثر
من ذلك .

وذهبت الحنابلة إلى الاقتراح في التشهد الأول . وفي التشهد الأخير إذا كانت الصلاة ليس فيها إلا تشهد واحد . وإلى التورك في التشهد الأخير من الصلاة ، ذات التشهدين .

ودليل الحنفية ، ما رواه سعيد بن منصور : عن وائل بن حُجر قال : «صليت خلف النبي ﷺ ، فلما قعد وتشهد ، فرش قدمه اليسرى على الأرض وجلس عليها» .

وما رواه أحمد عن رفاعه بن رافع : أن النبي ﷺ قال للأعرابي : «إذا جلست ، فاجلس على رجلك اليسرى» .

وبما أخرجه الترمذى وصححه ، من حديث أبي حميد : «أن رسول الله ﷺ جلس - يعنى للتشهد - فافترش رجله اليسرى ، وأقبل بصدر اليمنى على قبلته .

وأما صفة الجلوس بين السجدين فهو الاقتراح عند الشافعية والحنابلة . ووجه الدلالة : من هذه الأحاديث أن رواها ذكروا الاقتراح للتشهد ، ولم يقيده بالأول .

واقتصارهم عليها بلا تعرض لغيرها ، يشعر بأن هذه الصفة للتشهد جميعاً . ودليل المالكية ما روى عن عبد الله بن مسعود : «أن النبي ﷺ ، كان يجلس في وسط الصلاة وفي آخرها متوركاً» . رواه أحمد في مسنده قال «المبشئ» : ورجاله موثوقين .

ودليل الشافعية والحنابلة : أن الأحاديث التي وردت في الاقتراح في التشهد برواها التشهد الأول ، حيث ورد في البخارى عن أبي حميد الساعدي قوله : «فإذا جلس في الركعة الأخيرة ، قدم رجله اليسرى ، ونصب الأخرى وقعد على مقعده» .

وما ذكره «مسلم» من حديث عبد الله بن الزبير : «أنه ﷺ كان يجعل قدمه اليسرى بين فخذه وساقه ، ويفرش قدمه اليمنى» .

وفي حديث أبي حميد أيضاً ، عند أبي حاتم في صحيحه وفيه «حتى إذا كانت السجدة التي فيها التسليم ، أخرج رجله اليسرى ، وجلس على شقه الأيسر متوركاً» .

ولكن وقع اختلاف بين الشافعية والحنابلة ، في الصلاة التي ليس فيها إلا تشهد واحد .

فالشافعية يرون أن فيه التورك ، لأن قوله في حديث أبي حميد : «فإذا جلس في الركعة الأخيرة ... إلخ» عام في الجلوس الأخير كله ، سواء كان في صلاة ثنائية ، أو غيرها .

والحنابلة يقولون : إن التورك خاص بالتشهد الأخير من الصلاة ذات التشهدين .

ويرى أن سياق حديث أبي حميد يدل على ذلك ، لأنه ذكر صفة جلوسه في التشهد الأول وقيامه منه ، ثم ذكر التورك ، وقصد به التشهد الأخير . وعللوا لذلك ، بأن التورك بالصلاة ، ذات التشهدين ، ليكون فرقاً بين الجلوسين .

وإذا كان مفترشاً في الأول صار مستعداً للقيام ، متهيئاً له ، أما الثاني ، فيكون فيه متوركاً ، لأنه مطمئن .

ورجح «ابن القيم» هذا الاقتراح في «زاد المعاد» ولكن ردّ قوله «الشوكاني» في «نيل الأوطار» والله أعلم .

وأفضل التشهد ، تشهد عبد الله بن مسعود ، وهو أصحها ، ولذا فقد أجمع العلماء على اختياره .

وصفته : «التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله» .

وأجمع العلماء على مشروعية التسليم ، ولكن اختلفوا : هل المشروع تسليمتان أم تسليمة واحدة ؟ .

والصحيح أن المشروع تسليمتان ، لصحة أحاديثهما ، وضعف أحاديث التسليمة الواحدة .

وعلى فرض صحة أحاديث التسليمة ، فإن أحاديث التسليمين أتت بزيادة لا تنافي ، والزيادة من الثقة مقبولة .

واختلفوا في وجوب التسليم .

فذهبت الحنفية إلى عدم وجوبه ، مستدلين بما أخرجه الترمذى ، عن ابن عمر : أن النبي ﷺ قال : «إذا رفع الإمام رأسه من السجدة وقعد ثم أحدث قبل التسليم ، فقد تمت صلاته» .

واستدلوا بحديث المسىء في صلاته ، حيث لم يأمره النبي ﷺ بالتسليم .

وأجيب بأن حديث ابن عمر ، اتفق الحفاظ على ضعفه .

وقال الترمذى : «هذا حديث إسناد له ليس بذاك القوى» .

أما حديث المسىء فلا ينافي الوجوب ، فإن هذا زيادة ، وهي مقبولة .

وذهب جمهور الصحابة والتابعين ، ومن أصحاب المذاهب ، الشافعية ، والحنابلة إلى الوجوب . مستدلين بإدانة النبي ﷺ له ، مع قوله : «صلوا كما رأيتموني أصلي» وبما ثبت عند أصحاب السنن «تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم» .

الحديث الحادي والثمانون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَلَوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ ، وَقَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ . متفق عليه .

المعنى الإجمالي :

الصلاة مأدبة كريمة ، جمعت كل ما للوطاب ، فكل عضو في البدن ، له فيها عبادة خاصة .

ومن ذلك ، اليدين . فلهما وظائف ، عند تكبيرة الإحرام زينة للصلاة ، وإشارة إلى السجود على الله ، ورفع حجاب النفلة ، بين المصل ، وبين ربه ، ويكون رفعهما إلى مقابل منكبيه ، ورفعهما أيضاً للركوع في جميع الركعات ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، في كل ركعة .

وفي هذا الحديث ، التصريح من الراوي : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ .

اختلاف العلماء :

أجمع العلماء على مشروعية رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام لتواتر الأحاديث في ذلك ، حيث رُوِيَ عَنْ خَمْسِينَ صَحَابِيًّا ، مِنْهُمْ الْعَشْرَةُ الْمُبَشَّرُونَ بِالْجَنَّةِ .

واختلف العلماء في رفع اليدين في غيرها .

فذهب جمهور الصحابة ، والتابعين ، ومن بعدهم - ومنهم الإمامان ، الشافعي وأحمد - : إلى استحباب ذلك ، في هذه الثلاثة المواضع المذكورة في هذا الحديث .

وفي رواية عن الإمام أحمد اختارها المجد ، وحفيده شيخ الإسلام «ابن تيمية» وصاحب «الفاثق» و «الفروع» واختيار شيخنا «عبد الرحمن السعدى» ورواية للإمام الشافعي . وطائفة من أصحابه ، وجماعة من أهل الحديث : أن رفع اليدين يستحب في موضع رابع ، وهو إذا قام من التشهد الأول في الصلاة ذات التشهدين .

لما روى البخارى عن ابن عمر : أن النبي ﷺ ، كان يفعله .

ولما في حديث أبي حميد عند أبي داود ، والترمذى وصححه : «ثم إذا قام من الركعتين ، رفع يديه حتى يحاذى بهما منكبيه» .

وذهب «مالك» في أشهر الروايات عنه ، وأبو حنيفة : إلى أنه لا يستحب رفع اليدين في غير تكمية الإحرام .

وحجتهم حديث البراء بن عازب عند أبي داود «رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة ، رفع يديه ، ثم لم يعد» .

وقد اتفق الحفاظ على أن قوله : «ثم لم يعد» مدرجة من يزيد بن أبي زياد أحد رواة الحديث .

واحتجوا أيضاً بما روى عن ابن مسعود ، عند أحمد ، وأبي داود ، والترمذى «لَأُصَلِّيَنَّ لَكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَصَلَّى فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً» حسنه الترمذى ، وصححه ابن حزم . ولكنه لم يثبت عند ابن مبارك ، وعنه ابن أبي حاتم خطأ ، وصرح أبو داود بأنه ليس بصحيح بهذا اللفظ .

فتلخص من هذا استحباب رفع اليدين في المواضع الأربعة وهي ١ :
عند تكبيرة الإحرام ، ٢ : وعند الركوع ، ٣ : وبعد الرفع منه ، ٤ : وبعد
القيام من التشهد الأول .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - استحباب رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام وعند الركوع وبعد
الرفع منه .

٢ - أن يكون الرفع إلى مقابل المتكئين .

٣ - أن النبي ﷺ ، لم يفعل الرفع في السجود .

٤ - حكم الله في ذلك كثيرة ، وأجمع العلماء على أنه عبادة لليدين .
وتلمسوا حكماً أخرى .

فمنهم من قال : زينة للصلاة .

ومنهم من قال : رفع لحجاب الغفلة بين العبد وربه .

ولا منافاة ، فله في شرائعه حكم وأسرار كثيرة .

• • •

الحديث الثاني والثمانون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

« أَمِرتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ : عَلَى الْجَبْهَةِ وَأَشَارَ
بِيَدِهِ إِلَى أُنْفِهِ) وَالْيَدَيْنِ ، وَالرَّكْبَتَيْنِ ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ » . متفق عليه .

المعنى الإجمالى :

أمر الله تعالى نبيه محمداً ﷺ أن يسجد له على سبعة أعضاء ، هى أشرف أعضاء البدن وأفضلها .

الأولى منها : الجبهة مع الأنف .

والثانى والثالث : اليدين ، يياشر الأرض منها بطونهما .

والرابع والخامس : الركبتان ، والسادس والسابع : أطراف القدمين ، موجهاً أصابعهما نحو القبلة ، وأمره ﷺ أمر لأمته ، لأنه تشريع عام .

اختلاف العلماء :

أجمع العلماء على مشروعية السجود على هذه الأعضاء السبعة ، واختلفوا فى الواجب منها :

والذى يدل عليه هذا الحديث الصحيح أن السجود واجب عليها كلها ، وهو المشهور من مذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى .

ويرى بعض العلماء أن الواجب الجبهة ، والباقى مستحب .

ويرى أبو حنيفة ، أن الأنف يميز عن الجبهة ، والصحيح القول الأول .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - وجوب السجود على هذه الأعضاء السبعة جميعها ، والوجوب مأخوذ من الأمر .

٢ - أن الأنف تابع للجبهة ، وهو متم للسجود ، وعليه فلا تكفى بكونه .

فالتنان :

الأولى : أنه لا بأس بالسجود على حائل غير متصل بالمصل
ويكره السجود على ما اتصل به إلا مع حاجة . كالحر ، والبرد ،
والشوك ، وخشونة الأرض ، فلا يكره .
الثانية : أن يضع أعضاء سجوده بالترتيب الذي كان النبي ﷺ يفعله .
وهو أن يضع ركبتيه ، ثم يديه ، ثم جبهته مع أفقه ، ولا يرك كما يرك
البعير ، بحيث يقدم يديه قبل ركبتيه ، فقد نهى ﷺ عن هذا .

• • •

الحديث الثالث والثمانون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ
يَرْتَعِدُ ، ثُمَّ يَقُولُ : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » حِينَ يَرْفَعُ
صُلْبَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، ثُمَّ يَقُولُ - وَهُوَ قَائِمٌ - : « رَبَّنَا وَلَكَ
الْحَمْدُ » . ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ،
ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ، ثُمَّ يَفْعَلُ
ذَلِكَ فِي صَلَاتِهِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا . وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنْ
الثَّلَاثِينَ بَعْدَ الْجُلُوسِ - متفق عليه .

• • •

الحديث الرابع والثمانون

عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ ، قَالَ : صَلَّيْتُ أَنَا وَعُمَرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ خَلْفَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ كَبَّرَ ، وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ أَخَذَ بِيَدِي عُمَرَانُ ابْنُ حُصَيْنٍ فَقَالَ : قَدْ ذَكَّرَنِي هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . أَوْ قَالَ : صَلَّى بِنَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . رواه مسلم .

المعنى الإجمالي :

في هذين الحديثين الشريفين بيان شعار الصلاة ، وهو إثبات الكبرياء لله سبحانه وتعالى ، والعظمة .

لما جعل هذا شعارها وسببها ، إلا لأنها شرعت لتعظيم الله وتمجيده .

فحين يدخل فيها ، يكبر تكبيرة الإحرام ، وهو واقف معتدل القائمة .

وبعد أن يفرغ من القراءة ويهوى للركوع ، يكبر .

فاذا رفع من الركوع ، وقال : «سمع الله لمن حمده» واستتم قائماً ، حمد الله وأثنى عليه ، حيث عاد إلى أفضل الميئات ، وهي القيام .

ثم يكبر في هويته إلى السجود ، ثم يكبر حين يرفع رأسه من السجود ، ثم يفعل ذلك في صلاته كلها ، حتى يفرغ منها .

وإذا قام من التشهد الأول في الصلاة ذات التشهدين ، كبر في حال قيامه .

اختلاف العلماء :

أجمع العلماء على وجوب تكبيرة الإحرام ، للنص عليها في حديث المسىء في صلاته .

واختلفوا فيما عداها من التكبيرات .

فذهب أكثر الفقهاء ، إلى عدم وجوبها ، لأن الواجب عندهم من أعمال الصلاة ، ما ذكر في حديث المسىء في صلاته ، وهذه التكبيرات لم تذكر فيه .

وذهب الإمام أحمد ، وداود الظاهري ، إلى وجوب تكبيرات الانتقال ، مستدلين بإدانة النبي ﷺ لها وقوله : «صلوا كما رأيتموني أصلي» .

ولما روى أبو داود عن علي بن يحيى بن خلاء عن عمه : أن النبي ﷺ قال : «لا تم الصلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ» فذكر الحديث ، وفيه ذكر التكبيرات وهو نص فيها .

وأجابوا عن حديث المسىء ، بأنه أتى في طريق أبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، أنه قال للمسىء : «ثم يقول : الله أكبر ، ثم يركع» وذكر بقية التكبيرات .

واختلفوا في جمع المصل بين التسميع وهو قول : «سمع الله لمن حمده» والتحميد وهو قول : «ربنا ولك الحمد» .

فذهب إلى وجوبه على كل مصلٍ ، من إمام ، ومأموم ، ومفرد ، طائفة من العلماء .

من الصحابة أبو هريرة ، ومن التابعين ، محمد بن سيرين ، وعطاء بن أبي

رباح ومن المحدثين ، إسحاق ، وأبو داود ، ومن أئمة المذاهب ، مالك ،
والشافعي ، وداود .

وحجتهم حديث الباب ، وما أخرجه الدارقطني عن بريدة قال : قال
رسول الله ﷺ : «يا بريدة ، إذا رفعت رأسك من الركوع ، فقل : سمع
الله لمن حمده ، اللهم ربنا ولك الحمد ... إلخ» .

واحتجوا أيضاً بما نقل من الإجماع على وجوبه ، على المنفرد . وللمحقق به
المأموم ، لأن ما ثبت في حق مُصلٍّ ، ثبت في حق مُصلٍّ آخر بلا فرق .

وهذه إلى عدم وجوب الجمع بين التسميع والتحميد على المأموم جماعة
من الصحابة ، أبو هريرة ، وابن مسعود .

ومن التابعين ، الشعبي ، ومن المحدثين سفيان ، والثوري .

ومن أئمة المذاهب ، أبو حنيفة ، وصاحبه ، والإمام أحمد ،
والأوزاعي ، وروى عن مالك أيضاً .

واحتج هؤلاء الفقهاء ، على عدم الوجوب ، بحديث أبي هريرة عند
الشيخين أنه ﷺ قال : «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ يُؤْتَمُّ بِهِ» وفيه «وَإِذَا قَالَ :
«سَمِعَ اللَّهُ بِحَمْدِهِ» فَقُولُوا : رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» .

وأجابوا عن أدلة أصحاب المذهب الأول بما يأتي :

أما حديث الباب ، فهو في صفة صلاة النبي ﷺ ، وهو إمام أو منفرد ،
ومحل التزاع في المأموم .

وأما حديث بريدة ، فضعيف الإسناد ، ولا يحتج به .

وأما إلحاق المأموم بالإمام والمنفرد ، فلا قياس مع النص ، والله أعلم .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - مشروعية تكبيرة الإحرام ، وأن تكون في حال القيام .
- ٢ - مشروعية تكبيرة الركوع ، وأن يكون في حال الانتقال من القيام إلى الركوع .
- ٣ - التسميع للإمام والمنفرد ، ويكون في حال الرفع من الركوع .
- ٤ - التحميد لكل من الإمام ، والمأموم ، والمنفرد ، في حال القيام .
- ٥ - العلمأينة بعد الرفع من الركوع .
- ٦ - التكبير في حال الهوي من القيام إلى السجود .
- ٧ - التكبير حال الرفع من السجود إلى الجلوس بين السجدين .
- ٨ - أن يفعل ما تقدم - عدا تكبيرة الإحرام - في جميع الركعات .
- ٩ - التكبير حيال القيام من التشهد الأول إلى القيام في الصلاة ذات التشهدين .

١٠ - المفهوم من لفظ (حين) أن التكبير يقارن الانتقال ، فلا يتقدمه ، ولا يتأخر عنه ، وهذا هو المشروع .

فائدة :

ورد في بعض روايات الحديث «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» وورد في البعض الآخر «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» بإثبات الواو ، وهو أكثر الروايات ، وهي أرجح وأولى لأن الواو تأتي بمعنى زائد مقصود .

* * *

الحديث الخامس والثمانون

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : رَمَقْتُ
الصَّلَاةَ مَعَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَوَجَدْتُ قِيَامَهُ فَرَشَقْتُهُ ،
فَاعْتَدَا لَهٗ بَعْدَ رُكُوعِهِ ، فَسَجَدَتُهُ فَجَلَسْتُهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ،
فَسَجَدَتُهُ ، فَجَلَسْتُهُ مَا بَيْنَ الْقَسِيمِ وَالْأَنْصِرَافِ قَرِيبًا مِنْ
السَّوَاءِ . وَفِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ . « مَا خَلَا الْقِيَامَ وَالْقُؤُودَ .
قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ » .

المعنى الإجمالي :

يصف البراء بن عازب صلاة النبي ﷺ ، فيذكر أنها متقاربة متناسبة .
فإن قيامه للقراءة ، وجلوسه للتشهد ، يكونان مناسبتين للركوع ، والاعتدال
والسجود فلا يطول القيام مثلاً ، ويخفف الركوع ، أو يطيل السجود ، ثم
يخفف القيام ، أو الجلوس بل كل ركن يجعله مناسباً للركن الآخر .

وليس معناه : أن القيام والجلوس للتشهد ، بقدر الركوع والسجود .

وإنما معناه أنه لا يخفف واحداً ويثقل الآخر .

وَالْآخَرِينَ الْمَعْلُومَ أَنَّ الْقِيَامَ وَالْجُلُوسَ ، أَطْوَلُ مِنْ غَيْرِهِمَا ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ
زِيَادَةُ الْبُخَارِيِّ فِي الْحَدِيثِ .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - الأفضل أن يكون الركوع والاعتدال منه ، والسجود والاعتدال منه ،

سوية المقدار ، فلا يطيل المصل بعضاً على بعض .

٢ - أن يكون القيام للقراءة والجلوس للشهد الأخير ، أطول من غيرها .

٣ - أن تكون الصلاة في جملتها متناسبة ، فيكون طول القراءة مناسباً مثلاً ، للركوع والسجود .

٤ - ثبوت الطمأنينة في الاعتدال من الركوع والسجود ، وخلافاً للمتلاعبين في صلاتهم ممن لا يقيمون أصلاهم في هذين الركعتين .

لائحة :

لكون المجهود من صلاة النبي ﷺ هو تطويل القيام على غيره من أفعال الصلاة ، فقد اختلف شراح الحديث في معنى هذه [المتاسبة] بين أفعال صلاته عليه الصلاة والسلام ، بما فيها القيام .

فالتوى جعلها صفة عارضة وليست دائمة .

وابن دقيق العيد قال : يقتضى هذا تخفيف ما العادة فيه التطويل ، أو تطويل ما العادة فيه التخفيف .

وهذان الله تعالى إلى المعنى المذكور في «المعنى الإجمالى» ثم بعد كتابته ، وجدته رأى «ابن القيم» في كتاب «الصلاة» و «تهذيب السنن» وهذا هو الحق ، إن شاء الله تعالى .

• • •

الحديث السادس والثمانون

عَنْ نَائِبِ الْبَيْتَانِي ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :

لِإِنِّي لَا أَلُو^(١) أَنْ أُصَلِّيَ بِكُمْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِنَا .

قال ثابت : فَكَانَ أَنَسٌ يَصْنَعُ شَيْئًا لَا أَرَاكُمْ تَصْنَعُونَهُ .
كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، انْتَصَبَ قَائِمًا ، حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ : قَدْ نَسِيَ . وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ ، مَكَثَ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ : قَدْ نَسِيَ .

المعنى الإجمالي^٢ :

يقول «أنس» رضي الله عنه : إني سأجهد فلا أقصرُ أن أصلي بكم كما كان رسول الله ﷺ يصل بنا ، لتصلوا به ، فتصلوا مثله .

قال الراوى ثابت البناني : فكان «أنس» يصنع شيئاً من تمام الصلاة وحسبها ، لا أراكم تصنعون مثله .

كان يطيل القيام بعد الركوع ، والجلوس بعد السجود

فكان إذا رفع رأسه من الركوع انتصب قائماً حتى يقول القائل - من طول قيامه - قد نسي ، وإذا رفع رأسه من السجدة مكث حتى يقول القائل - من طول جلوسه - : قد نسي .

(١) ولا آلوه بالمد في أوله ، وضم اللام . أى لا أقصر .

(٢) تنبيه : سيأتي الكلام على الطمأنينة في حديث المسيء في صلاته ، إن شاء الله تعالى

ما يؤخذ من الحديث :

فيه دليل على مشروعية تطويل القيام بعد الركوع ، وتطويل الجلوس بعد السجود ، وأنه فعل النبي ﷺ .

• • •

الحديث السابع والثلثون

عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « مَا صَلَّيْتُ
وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلَاةً وَلَا أَمَّ صَلَاةً مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » رواه البخاري .

المعنى الإجمالى :

ينفى أنس بن مالك أن يكون صلى خلف أى إمام من الأئمة إلا وكانت
صلاته خلف الإمام الأعظم ﷺ ، أخف ، بحيث لا يشق على المأمومين ،
فيخرجون منها وهم فيها راغبين .

ولا أتم من صلاته ، حيث يأتى بها ﷺ كاملة ، فلا يحل بها ، بل
يكملها بالمحافظة على واجباتها ومستحباتها ، وهذا من آثار بركته ﷺ .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - أن يأتى الإمام بالصلاة خفيفة ، حتى لا يشق على المصلين ، وتامة
حتى لا ينقص من ثوابها شيء .

٢ - أن صلاة النبي ﷺ أكمل صلاة ، فليحرص المصلّي أن يجعل
صلاته مثل صلاته عليه الصلاة والسلام ، ليحظى بالافتداء ، ويفوز بعظيم
الأجر والنجاة من الذنوب به .

• • •

الحديث الثامن والثمانون

عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ^(١) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْجَرَمِيِّ الْبَصْرِيِّ قَالَ :
جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحَوَرِثِ فِي مَسْجِدِنَا هَذَا فَقَالَ : إِنِّي لَا أَصَلِّيُ
بِكُمْ وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ ، أَصَلِّيَ كَيْفَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي .

فَقُلْتُ لِأَبِي قَلَابَةَ : كَيْفَ كَانَ يُصَلِّي ؟

قال : مِثْلَ صَلَاةِ كُنْخَنَّا هَذَا ، وَكَانَ يَجْلِسُ إِذَا رَفَعَ
رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ قَبْلَ أَنْ يَنْهَضَ .

أَرَادَ بِشَيْخِهِمْ ، أبا يَزِيدَ ، عمرو بن سلمة الجرمي .

المعنى الإجمالي :

يقول أبو قلابة : جاءنا مالك بن الحويرث أحد الصحابة في مسجدنا ،

(١) هذا الحديث هو من أفراد البخاري ، قال عبد الحق في «الجمع بين الصحيحين» :
لم يخرج «مسلم» هذا الحديث . وسها المصنف في إيراد من المتفق عليه .

فقال : إني جئت إليكم لأصل بكم صلاة لم أقصد التبعّد بها ، وإنما قصدت تعليمكم صلاة النبي ﷺ بطريق عملية ، ليكون التعليم بصورة الفعل أقرب وأبقى في أذهانكم .

فقال الرازي عن أبي قلابة : كيف كان مالك بن الحويرث الذي علمكم صلاة النبي ﷺ يصلي ؟

فقال : مثل صلاة شيخنا أبي يزيد عمرو بن سلمة الجرمي ، وكان يجلس جلسة خفيفة إذا رفع رأسه من السجود للقيام ، قبل أن ينهض قائماً .

اختلاف العلماء :

الجلسة المشار إليها في هذا الحديث هي ما تسمى عند العلماء بـ «جلسة الاستراحة» .

ولا خلاف عندهم في إياحتها ، وإنما الخلاف في استحبابها .

فذهب إلى استحبابها ، الشافعي في المشهور من مذهبه ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه ، واختارها من أصحابه الخلال ، لهذا الحديث الصحيح .

وذهب إلى عدم استحبابها من الصحابة ، عمر ، وعلى ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس .

ومن المحدثين ، النووي ، وإسحاق .

ومن الأئمة ، أبو حنيفة ، ومالك ، وهو المشهور من مذهب أحمد وقال : أكثر الأحاديث على هذا يعني . «تركها» .

قال الترمذي : وعليه العمل عند أهل العلم ، وقال أبو الزناد : تلك ، السنة .

ومال بعض العلماء إلى فعلها عند الحاجة إليها ، من كثير أو ضعف ،
جمعا بين الأدلة .

قال «ابن قدامة» في «المنهاج» وهذا فيه جمع بين الأخبار ، وتوسط
بين القولين .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - استحباب جلسة الاستراحة ، وتقدم أن الصحيح استحبابها
للحاجة .

٢ - أن موضعها عند النهوض من السجود إلى القيام .

٣ - أن القصد منها الاستراحة لبعث السجود من القيام ، لذا لم يشرع لها
تكبير ولا ذكر .

٤ - جواز التعلم بالفعل ، ليكون أنقى في ذهن المتعلم .

٥ - جواز فعل العبادة لأجل التعلم ، وأنه ليس من الشرك في العمل به .

• • •

الحديث التاسع والثمانون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ «ابن بُحَيَّة» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى
يَبْلُغَ^(١) بَيَاضَ إِبْطَيْهِ .

(١) يبلو - منصوبٌ بـ «أن» المضمره ، فهو مفتوح الراء .

المعنى الإجمالى :

كانت صلاة النبي ﷺ ، صلاة رغبة ونشاط ، وكان يعطى كل عضو حصة من العبادة .

ولهذا كان إذا سجد فرج بين يديه ، ومن شدة التفرج بينهما ، يظهر بيافس إبطيه .

كل ذلك عنوان النشاط فى الصلاة ، والرغبة فى العبادة ، وتباعداً عن ميته الكسلان ، الذى يضم بعض أعضائه إلى بعض ، فيزيل عن بعضها عناء العبادة .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - فيه دليل على استحباب هذه الهيئة فى السجود . وهى مباحة عضديه عن جنبه .

٢ - فى ذلك حِكْمٌ كثيرة ، وطوائف جسيمة .

منها : - إظهار النشاط والرغبة فى الصلاة .

ومنها : - أنه إذا اعتمد على كل أعضاء السجود ، أخذ كل عضو حقه من العبادة .

٣ - أنه يستحب إظهار كل ما يدعو إلى الرغبة فى العبادة .

فائدة :

نخص بعض الفقهاء ، ومنهم الحنابلة ، هذا الحكم بالرجل دين المرأة ، لأنه يطلب منها التجمع ، والتصون ، ولا روى أبو داود فى مراسيله عن يزيد ابن حبيب « أن النبي ﷺ مرَّ على امرأتين تصليان ، فقال : إذا سجدتما ، فضمَّا بعض اللحم إلى بعض ، فإن المرأة ليست فى ذلك كالرجل » .

الحديث التسعون

عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ - سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ - قَالَ : سَأَلْتُ أَنَسَ
بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

المعنى الإجمالي :

سأل سعيد بن يزيد أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي ﷺ :
أكان يصل في نعليه ليكون له قدوة فيه ؟ فأجابه أنس : نعم ، بأنه كان
يصل في نعليه ، وأن ذلك من سنة المطهرة .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - استحباب الصلاة في النعلين ، حيث كان من فعل النبي ﷺ .
- ٢ - جواز دخول المسجد بهما ، بعد تنظيفهما من الأقدار والأنجاس .
- ٣ - أن غلبة الظن في نجاستهما لا يخرجهما عن أصل الطهارة فيهما .

فائدة :

الصلاة في النعال ودخول المسجد فيهما ، أصبحت مسألة مشككة .
فسنة النبي ﷺ صريحة بجواز ذلك بل باستحبابه ، وأنه من السنة التي
ينبغي المحافظة عليها .

فقد قال ﷺ فيما رواه أبو داود عن شداد بن أوس : «خَالِفُوا الْيَهُودَ ،
فَإِنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ فِي نَعَالِهِمْ وَلَا خِيفَاتِهِمْ» .

وقال ﷺ ، فيما أخرجه أبو داود أيضاً ، عن أبي سعيد الخدري :
 وَإِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَنْظُرْ ، فَإِنْ رَأَى فِي نَمْلِيهِ قَلَرًا أَوْ أَذَى فَلْيَمْسَحْهُ
 وَلْيَصِلْ فِيهِمَا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ ، فِي
 مَشْرُوعِيَةِ الصَّلَاةِ فِيهِمَا بَعْدَ تَنْظِيفِهِمَا مِنَ الْأَنْجَاسِ وَالْأَقْدَارِ .

أما العامة وبعض المتصبيين من طلبة العلم ، فيجادلونك في ذلك ،
 ويرون أن إحياء هذه السنة من الكبائر ، التي لا يسكت عليها .
 وإذا أوردت عليهم هذه النصوص قالوا : هذا في وقت دين وقت ،
 وزمن دين زمن .

كان شريعة محمد ﷺ أتى بعدها من نسخها وبطلها .
 وما دَرَوْا أنها شريعة الله إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .
 والمناسب : أن من أراد أتباع السنة في ذلك في غيره ، مما تركه أو فعله ،
 لا يمس جوهر الإسلام ، أن ينظر ، فإن كان فعله أو تركه يسبب فتنة وشرًّا
 أكبر من مصلحته ، فليَرَاعِ المصالح ، فإن الشرع يكون حيث توجد المصلحة
 الخالصة ، أو الراجعة على المفصلة .

• • •

الحديث الحادي والتسعون

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةَ يَنْتِ
 زَيْنَبَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي الْعَاصِي بْنِ
 الرَّبِيعِ بْنِ عَبْدِ قَيْسٍ ، فَلَمَّا سَجَدَ وَضَعَهَا ، وَلَمَّا قَامَ حَمَلَهَا .

المعنى الإجمالى :

كان النبي ﷺ على جانب كبير من العطف واللطف والرحمة والرأفة فكان يتوحد إلى الصغار والكبار ، والأغنياء والفقراء .

ولا أدل على أخلاقه الكريمة ، من حمله إحدى حفيداته وهو في الصلاة ، حيث يجعلها على عاتقه إذا قام ، فإذا ركع أو سجد ، وضعها في الأرض ، ففى هذا السامح الكريم ، تشريع وتسهيل للأمة المحسنة .

الختلاف العلماء :

أورد ابن دقيق العيد تأويلات كثيرة بعيدة لهذا الحديث ، في شرح هذا الكتاب .

منها دعوى النسخ ، ودعوى الخصوصية ، ودعوى أنه روية . وغير ذلك مما هو أسقط تأويلاً وأضعف قبلاً .

وقال القرطبي : وقد اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث ، والذي أحرجهم إلى ذلك أنه عمل كثير .

وقال النووي - بعد أن ساق هذه التأويلات - . فكل ذلك دعوى باطلة مردودة ، لا دليل عليها . تبين لنا حيث أن الصحيح الذي عليه المحققون أن مثل هذه الحركة جائزة في كل صلاة ، من الإمام ، والمأموم ، والمنفرد . وأن النبي ﷺ فعل ذلك ، لبيان الجواز .

كما كان يصعد وينزل على درج المنبر ، ليريهم صلاته .

وكما كان يفتح الباب لعائشة وهو في الصلاة ، إلى غير ذلك من الأعمال التي لا تحل في الصلاة . ويستفاد منها جواز هذه الحركة اليسيرة للحاجة .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - جواز مثل هذه الحركة في صلاة الفريضة والنافلة ، من الإمام والمأموم والمنفرد ولو بلا ضرورة إليها .
- ٢ - جواز ملاسة وحمل من تظن نجاسته ، تنظيماً للأصل - وهو الطهارة - على غلبة الظن . وهو - هنا - نجاسة ثياب الأطفال وأبدانهم .
- ٣ - تراخي النبي ﷺ ، ولطف خاتمه به .

قائمة :

قسم بعض العلماء الحركة في الصلاة إلى أربعة أقسام حسب الاستبراء والتنجيس من نصوص الشارع .

القسم الأول : يبطل الصلاة وهو الكثير المتوالى لغير ضرورة ولغير مصلحة الصلاة .

القسم الثاني : يكره في الصلاة ولا يبطلها : وهو السير لغير حاجة ، كالسير بالثياب أو البدن ، ونحو ذلك ، لأنه منافٍ للمشروع المطلوب ، ولا تم حاجة تدعو إليه .

القسم الثالث : الحركة المباحة : وهي السيرة للحاجة : ولعل هذا القسم ، هو ما كان النبي ﷺ يفعله من حمل هذه الطفلة ، وطلوعه على المنبر ، ونزوله منه حال الصلاة ، وفتح الباب لعائشة ، ونحو ذلك مما يفعله للضرورة وليبان الجواز .

القسم الرابع : الحركة المشروعة وهي التي يتعلق بها مصلحة الصلاة ، كالإقدام للمكان القاض ، والتعاون لسد خلل الصفوف .

أو تكون الحركة لفعل محمود مأمور به ، كتقدم المصلين وتأخيرهم ، وصلاة الخوف أو الضرورة كإيقاظ من هلك .

الحديث الثاني والتسعون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ،
اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ ، وَلَا يَبْسُطْ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ انْبِساطَ
الْكَلْبِ .

المعنى الإجمالي :

أمر النبي ﷺ بالاعتدال في السجود ، وذلك بأن يكون المصل على هيئة حسنة في السجود ، حيث يعمل كفيه على الأرض ، ويرفع ذراعيه ويحافظهما عن جنبيه ، لأن هذه الحال ، عنوان النشاط ، والرغبة المطلوبين في الصلاة ، ولأن هذه الهيئة الحسنة تمكن أعضاء السجود كلها من الأخذ بحفظها من العبادة .

ونهى عن بسط الذراعين في السجود ، لأنه دليل الكسل والملل ، وفيه تشبيه أفضل حالات العبادة بحال أخس الحيوانات ، وأقذرهما ، وهو تشبيه لا يليق .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - مشروعية الاعتدال في السجود ، على الهيئة المشروعة .
- ٢ - النهي عن بسط الذراعين في السجود ، لأنه دليل الكسل ، وفيه تشبيه يملوس الكلب .

٣ - يؤخذ منه أيضاً ، كراهة مشابهة الحيوانات ، خصوصاً في حال أداء العبادات .

قائمة جلية :

ورد الأمر من الشارع بمخالفة الحيوانات في هيئات الصلاة .

فنهى عن التماثل كالنمط الثعلب ، واقتراش كاقتراش السبع ، وإقامة كإقامة الكلب ، وقر كقر الغراب ، وغير ذلك مما نهى عنه الشارع من مشابهة الحيوانات ، لأن الصلاة مناجاة الله ، فينبغي أن تكون على أحسن هيئة وأفضل صفة .



بَابُ وَجُوبِ الْعِلْمَانِيَّةِ

في الركوع والسجود

الحديث الثالث والتسعون

عَنْ أَبِي مُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « اَرْجِعْ فَصَلِّ فَأَمَّا لَكَ لَمْ تُصَلِّ » .

فَرَجَعَ فَصَلَّى كَمَا صَلَّى ، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « اَرْجِعْ فَصَلِّ ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ » ثَلَاثًا . فَقَالَ : وَاللَّيْلِ بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أُحْسِنُ غَيْرَهُ فَعَلَّمَنِي .

فَقَالَ : « إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ : فَكَبَّرَ ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئَنَ رَاكِعًا ، ثُمَّ ارْقَعْ حَتَّى تَقْتَدِلَ قَائِمًا ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئَنَ سَاجِدًا ، ثُمَّ ارْقَعْ حَتَّى تَطْمِئَنَ جَالِسًا . وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا .

المعنى الإجمالي :

هنا حديث جليل يسميه العلماء وحديث الميمى في صلاته وهو عملتهم فيما يجب في الصلاة وما لا يجب ، حيث جاء من النبي ﷺ

موضع الاستقصاء في التعليم والتبيين لأعمال الصلاة ، التي يجب الإتيان بها ويحتر ما ترك في هذا الحديث من فعلها غير واجب كما سنوضحه فيما بعد ، إن شاء الله تعالى .

ومجمل هذا الحديث : أن النبي ﷺ دخل المسجد ، فدخل رجل من الصحابة ، اسمه «خَلَادُ بْنُ رَافِعٍ» فعلى صلاة غير تامة الأفعال والأقوال . فلما فرغ من صلاته ، جاء إلى النبي ﷺ ، فسلم عليه فرد عليه السلام ثم قال له : ارجع فَصَلْ ، فإنك لم تصل .

فرجع وعمل في صلاته الثانية كما عمل في صلاته الأولى . ثم جاء إلى النبي ﷺ ، فقال له : ارجع فَصَلْ فإنك لم تصل ثلاث مرات . فأقسم الرجل بقوله : والذي بعثك بالحق . ما أحسن غير ما فعلت فَعَلِمْتُ .

عندما اشتاق إلى العلم . وناقت نفسه إليه . ونهياً لقبوله بعد طول التردد قال له النبي ﷺ ما معناه :

إذا قمت إلى الصلاة فكبر تكبيرة الإحرام ، ثم اقرأ ما تيسر من القرآن ، بعد قراءة سورة الفاتحة^١ ثم اركع حتى تطمئن راکعاً ، ثم ارفع من الركوع حتى تتحلل قائماً ، وتطمئن في اعتدالك^٢ ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع من السجود واجلس حتى تطمئن جالساً .

(١) جاء في البخاري وسلم أن النبي ﷺ . رد عليه السلام .

(٢) كما جاء في رواية أبي داود ولم يقرأ بأمر القرآن وبما شاء الله ورواية ابن حبان

ولم بما شئت .

(٣) كما جاء ذكر الاطمئنان في هذا الحديث عند الإمام أحمد . وابن حبان بقوله : حتى تطمئن قادراً . ولفظ أحمد : فأقم صلبك حتى ترجع الطمأنينة .

وافعل هذه الأفعال والأقوال في صلاتك كلها ، ما عدا تكميرة الإحرام ، فإنها في الركعة الأولى دون غيرها من الركعات .

في الحديث ثلاثة مباحث

المبحث الأول : في خلاف العلماء :

فقد ذهب الحنفية إلى صحة الصلاة بقراءة أى شيء من القرآن ، حتى من قادر على القاطحة مستلدين بقوله تعالى : ﴿فَأَقْرَأُوا مَا تيسر مِنْهُ﴾ ويأخذى روايات هذا الحديث «ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن» .

وذهب الجمهور إلى عدم صحة الصلاة بدون القاطحة لمن يحسن قراءتها . مستلدين بقوله عليه الصلاة والسلام : «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِقَاتِحَةٍ الْكِتَابِ» متفق عليه .

وأدلة عدم صحة الصلاة بدونها ، كثيرة .

وأجابوا عن الآية بأنها جاءت ليبيان القرآن في قيام الليل ، يعنى : اقرءوا ما تيسر من القرآن بعد قراءة القاطحة بما تيسر ، بلا مشقة عليكم .

وأجابوا عن الحديث ، بأن هذه الرواية مجملة تفسرها الروايات الأخرى عند أنى داود وابن حبان «ثم اقرأ بأمر القرآن وبما شاء الله» .

ولابن حبان «ثم بما شئت» .

ثم إن بعض العلماء يرى وجوب القاطحة في الركعة الأولى دون غيرها .

والجمهور يرى وجوبها في كل ركعة ، ويدل له قوله : «وَمَنْ أَفْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا» في الاعتدال من الركوع والسجود .

ثم اختلفوا في وجوب الطمأنينة .

فذهب الخفية إلى علم وجوبها .

وذهب الجمهور إلى وجوبها ، وحجتهم هذا الحديث الصحيح الصريح ،
وحديث البراء بن عازب أنه «رَمَقَ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ فَوَجَدَ قِيَامَهُ ، فَرَكْعَتَهُ ،
فَاعْتَدَالَ بَعْدَ رُكُوعِهِ ، فَسَجَدَتْهُ ، فَجَلَسَتْهُ مَا بَيْنَ التَّسْلِيمِ وَالْأَنْصِرَافِ ،
قَرِيباً مِنَ السَّوَاءِ» متفق عليه .

وتقدم الكلام عليه - وثبت أنه يقف في اعتداله بعد الركوع حتى يظن
أنه قد نسي لإطالته - والأدلة على ذلك كثيرة .

وليس لدى الخفية ، دليل على ما ذهبوا إليه ، ولا جواب صحيح على
أدلة الجمهور الصحيحة الصريحة .

المبحث الثاني : في كيفية الاستدلال بهذا الحديث على الواجبات في
الصلاة وغير الواجبات .

قال في «سبل السلام» : واعلم أن هذا حديث جليل ، تكرر من
العلماء الاستدلال به على وجوب كل ما ذكر فيه ، وعلم وجوب كل
ما لم يذكر فيه .

أما الاستدلال على أن كل ما ذكر فيه واجب ، فلأنه ساقط ﷺ
بلفظ الأمر بعد قوله : «لن تتم الصلاة إلا بما ذكر فيه» .

وأما الاستدلال بأن كل ما لم يذكر فيه لا يجب ، فلأن المقام ، مقام
تعليم الواجبات في الصلاة .

فلوترك ذكر بعض ما يجب ، لكان فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة ،
وهو لا يجوز بالإجماع ، فإذا حصرت ألفاظ الحديث الصحيح ، أخذ
منها بالزائد .

ثم إن عارض الوجوب الدال عليه ألفاظ هذا الحديث أو علم

الوجوب ، دليل أقوى منه ، غسل به .

وإن جاءت صيغة أمر بشيء لم يذكر في هذا الحديث ، احتمال أن يكون هذا الحديث قريبة على حمل الصيغة على الندب ، واحتمل البقاء على الظاهر ، فيحتاج إلى منج ، للعمل به .

المبحث الثالث : في الأحكام المأخوذة من هذا الحديث .

١ - الأعمال المذكورة في هذا الحديث هي أركان الصلاة ، التي لا تسقط سهواً ولا جهلاً .

وهي تكميرة الإحرام في الركعة الأولى فقط ، ثم قراءة الفاتحة في كل ركعة . ثم الركوع والاعتدال منه ، ثم السجود والاعتدال منه ، والطمأنينة في كل هذه الأفعال حتى في الرفع من الركوع والسجود ، خلافاً لمن لم يوجبها في هذين الركعتين مع استحبابهما عندهم .

وبقي شيء من الأركان ، كالشهادتين ، والصلاة على النبي ﷺ ، والتسليم .

قال النووي : إنها معلومة لدى السائل .

٢ - أن يفعل ذلك في كل ركعة ، ما عدا تكميرة الإحرام ، ففي الأولى دون غيرها .

٣ - دل هذا الحديث على عدم وجوب ما لم يذكر فيه من أعمال الصلاة .

لكن بعد الاطلاع على طرقه ، والإحاطة بجميع ألفاظه ، لعلم المذكور كله ، فيؤخذ به .

٤ - وفيه دليل على وجوب الترتيب بين هذه الأعمال ، لأنه ورد بلفظ «ثم» ولأنه مقام تعليم جاهل بالأحكام .

٥ - إن هذه الأركان للصلاة ، لا نستطـ لا سهواً ولا جهلاً ، بدليل أمر المصلـ بالإعادة ، ولم يكتب النبي عليه الصلاة والسلام بتعليمه .

٦ - فيه دليل على مشروعية حسن التعليم والأمر بالمعروف ، وأن يكون ذلك بطريق سهلة ، لا عنف فيها ، وأن الأحسن للمعلم أن يستعمل طريق التشويق في العلم ، ليكون أبلغ في التعليم ، وأبقى في الذهن .

٧ - وأنه يستحبه للمسئول أن يزيد في الجواب إذا اقتضت المصلحة ذلك .

كأن تكون قرينة الحال تدل على جهل السائل ببعض الأحكام .
التي يحتاجها .

٨ - أن الاستفتاح ، والتعوذ ، ورفع اليدين ، وجعلهما على الصدر ، وحيث الركوع والسجود والجلوس . غير ذلك كلها مستحبة .

٩ - وفيه أن المعلم يبدأ في تعليمه بالأهم فالأهم ، وتقدم الفروض على المستحبات .



بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ

مباحث هذا الباب ، الكلام على قراءة الفاتحة في الصلاة ، هل تصح الصلاة بدونها ؟ والكلام على المواضع التي يكتب فيها بالفاتحة ، والمواضع التي يشرع بعد الفاتحة غيرها ، والكلام أيضاً على نوع القراءة بالنسبة للصلوات ، ونحو ذلك من البحوث المتعلقة بالقراءة .

• • •

الحديث الرابع والتسعون

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ، « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ » .

المعنى الإجمالي :

سورة الفاتحة ، هي أم القرآن وروحه ، لأنها جمعت أنواع المحامد والصفات العليا لله تعالى ، وإثبات الملك والقهر ، والمعاد والجزاء ، والعبادة والقصد ، وهذه أنواع التوحيد والتكاليف .

ثم اشتملت على أفضل دعاء ، وأجل مطلوب ، وسؤال النجاة من سلوك طريق المعاندين والضالين ، إلى طريق العاملين العاملين ، كما أثبتت - بطريق الزوم - الرسالة .

لذا فرضت قراءتها في كل ركعة ، وأُنْبِطَتْ صحة الصلاة بقراءتها ،
ونُفِيتْ حقيقة الصلاة بدون قراءتها .

اختلاف العلماء :

تقدم أن مذهب الحنفية أن المشروع عندهم قراءة الفاتحة في الصلاة ،
ولكنهم يجيزون الصلاة بدونها ولو من قادر عليها .

والصحيح ماذهب إليه الجمهور من تَمَيُّنُ الفاتحة مع القدرة عليها
وتقدمت أدلة الفريقين هناك ، وأجمعوا على وجوب قراءتها للإمام والمفرد .

واختلفوا في قراءتها للمأموم ، فذهب الحنابلة والحنفية إلى سقوطها
عن المأموم مطلقاً ، سواء كان في صلاة سرية أو جهرية .

وذهب الشافعية وأهل الحديث إلى وجوب قراءتها لكل مصلٍّ ، من
إمام ، ومأموم ومفرد .

وذهب المالكية إلى وجوب قراءتها على المأموم في السرية ، وسقوطها
عنه في الجهرية ، وهو رواية عن الإمام أحمد ، اختارها شيخ الإسلام
«ابن تيمية» وغيره من المحققين .

استدل الحنفية بحديث «من صلى خلف إمام ، فقرأة الإمام قراءة له»
وقوله تعالى : ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ وحديث «إِذَا
قُرَأَ فَأَنْصِتُوا» .

واستدل الشافعية ومن وافقهم بحديث عبادة الملى معنا .

وأجابوا عن حديث «من صلى خلف الإمام إلخ...» بما قاله ابن
حجر من أن طرده كلها معلولة ، فلا تقوم به حجة .

وأما الآية وحديث «إِذَا قُرَأَ فَأَنْصِتُوا» ونحوهما ، فهي عمومات في كل

قراءة . وحديث عبادة خالص بألفاظه

قلت : وبطلان القلب إلى التبعين الذي ذهب إليه الإمام مالك والإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه لأن أداة الفريقين يجتمع فيه ، فيحصل العمل بها كلها .

ولأن قراءة الفاتحة فائت المأموم في سرية إذا لم يقرأها ولم يسمها من الإمام ولذلك ليس لجهر الإمام فائدة ما دام المأموم يشتغل بالقراءة من الإنصات للإمام .

ما يؤخذ من الحديث .

١ - بحوث قراءة الفاتحة في كل ركعة من الصلاة ، وأنه لا يجزئها مع القدرة عليها .

٢ - بلان انفصال بتركها من المتعمد والجاهل والناسي ، لأنها ركن ، والأركان لا تسقط مطلقاً .

٣ - لكن تقدم أن الصحيح من الأقوال الثلاثة ، أنها تجب على المأموم في الصلاة السرية . وتسقط عنه في الجهرية لسماع قراءة الإمام .

• • •

(١) يخرج على مذهب مالك أن المأموم الذي لا يسمع الإمام لبعده . أو طرش ونحو ذلك أنه يصح عليه الفاتحة . كما تبين بعض العلماء على ذلك .

الحديث الخامس والتسعون

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ ، يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى وَيُقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ يُسَمِعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا . وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الْقَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ ، يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى وَيُقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ ، وَفِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ ، وَكَانَ يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَيُقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ .

المعنى الإجمالي :

كان النبي ﷺ يراعى في صلاته المصلحة العامة للمصلين لما كان من عادته أن يقرأ بعد سورة الفاتحة غيرها من القرآن في الركعتين الأولىين من صلاة الظهر والعصر ، لكون الناس في أول العبادة أنشط ، وفي الركعتين الأخيرين يقتصر على الفاتحة ، خشية السأم والملل من المصلين لهذه الحكمة .
وأيضاً ليدرك المتخلفون كل الصلاة ، كأن يطيل الركعة الأولى على الثانية في كيفية القراءة وكميتها .
وفعل ذلك أيضاً في صلاة الصبح ، فيطيل قراءة الأولى على الثانية .
وكانت قراءته في الظهر والعصر سرّاً ، إلا أنه قد يجهر ببعض الآيات ، أحياناً ، ليعلموا أنه يقرأ فيقتلوا به .

ما يؤخذ من الحديث من الأحكام :

- ١ - مشروعية القراءة بعد الفاتحة في الركعتين الأولين من صلاة الظهر والعصر .
- ٢ - استحباب الاختصار على الفاتحة في الركعتين الأخيرتين منهما .
- ٣ - تطويل الركعة الأولى على الثانية ، من صلاة الظهر والعصر .
- ٤ - استحباب الإسراع بهاتين الصلاتين .
- ٥ - جواز الجهر ببعض الآيات ، لا سيما لقصد التعليم .
- ٦ - استحباب تطويل الركعة الأولى على الثانية ، من صلاة الصبح .

• • •

الحديث السادس والتسعون

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ : « الطُّورِ » .

المعنى الإجمالي :

العادة في صلاة النبي ﷺ ، أنه كان يطيل القراءة في صلاة الصبح ، ويفسرهما في المغرب ، ويوسط فيما عدا ذلك .

ولكنه لا يترك العادة فيقصر ما حقه التطويل ، ويطول ما حقه التقصير
ليبين الجواز ، ولأعذار أخرى ، كما هي في هذا الحديث من أنه قرأ في صلاة المغرب بسورة «الطور» وهي من طوال المقتصر .

الاستبانات :

١ - أن المشروع . هو الجهر في صلاة المغرب .

٢ - جواز إطالة القراءة فيها .

• • •

الحديث السابع والتسعون

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي سَفَرٍ ، فَصَلَّى الْمِشَاءَ الْآخِرَةَ فَقَرَأَ فِي إِحْدَى الرَّكَعَتَيْنِ بِـ « التِّينِ وَالزَّيْتُونِ » ، فَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا أَوْ قِرَاءَةً مِنْهُ .

المعنى الإجمالي :

تعتبر سورة «التين» من قصار المفصل التي تقرأ في صلاة «المغرب» . ولكن النبي ﷺ قرأ بها في صلاة «المشاء» لأنه كان في سفر ، والسفر يراعى فيه التخفيف والتسهيل لشقته وعنته ، ولهذا استحب فيه قصر الصلاة . ومع كون النبي ﷺ مسافراً ، فلم يترك ما يثبت على التشريع ، وإحضار القلوب على سماع القرآن ، وهو تحسين الصوت في قراءة الصلاة .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - جواز قراءة قصار المفصل ، في صلاة المشاء .

- ٢ - أن الأحسن تخفيف الصلاة في السفر ، ومراعاة حال المسافرين ، ولو كان عند الإمام رغبة في التطويل .
- ٣ - استحباب تحسين الصوت في القراءة ولوف الصلاة ، لأنه يبعث على الخشوع والحضور .

• • •

الحديث الثامن والتسعون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ ، فَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِمْ فَيَنْتَمُّ بِهِ ، « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » .

فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « سَلُوهُ ، لِأَيِّ شَيْءٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ ؟ » .

فَسَأَلُوهُ فَقَالَ : لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَقْرَأَهَا .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنْعِمُوا لَهُ أَنْ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّهُ » .

المعنى الإجمالى :

أمر النبي ﷺ بعض أصحابه على سريّة .

ومن عادة الأمراء أنهم هم الأئمة في الصلاة ، والمفتون لفضل علمهم ودينهم ، فكان يكرر وقل هو الله أحده في الركعة الثانية من كل صلاة .

فلما رجعوا من غزوتهم إلى النبي ﷺ ، ذكروا له ذلك فقال : سلوا لأى شيء كررناها ، هل لمحض الصلوة أم لشيء من الدواعي ؟ .

فقال الأمير : كررتها ، لاشتغالها على صفة الرحمن عز وجل ، فأنا أحب تكريرها لذلك .

فقال رسول الله ﷺ : أخبروه أنه كما كرر هذه السورة لمحبة لصفة الرحمن ، فإن الله يحب . ويلما من فضيلة .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - جواز قراءة قصار المفصل ، حتى في غير صلاة المغرب من الترائض .

٢ - فضل سورة الإخلاص واستحباب قراءتها .

٣ - أن تفضيل بعض القرآن على بعضه ، عائد لما يحتوى عليه المفصل من تمجيد الله والثناء عليه .

٤ - أن الأعمال يكتب ثوابها بسبب ما يصاحبها من نية صالحة ، حيث أمر النبي ﷺ بالسؤال عن القصد من تكريرها .

٥ - أنه ينبغي أن يكون أصحاب الولايات والقيادات من أهل العلم الفضل والدين .

٦ - أنه من أحب صفات الله وتلقوا حلوة مناجاته بها ، أن الله يحبها ، فإن الجزء من جنس العمل .

٧ - أن إخبار الولي الأكبر عن أعمال الأمراء والأعمال ، لقصد الإصلاح لا يُعَدُّ وشاية ولا نعيمة .

• • •

الحديث التاسع والتسعون

عَنْ تَجَابِرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يُعَاذُ : « قُلُوبًا صَلَّيْتُ بِ » سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ، « وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا » وَ « اللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى » . لِأَنَّهُ يُصَلِّي وَرَأَاهُ الْكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَذُو الْحَاجَةِ .

المعنى الإجمالي :

لما بلغ النبي ﷺ أن مُعَاذًا يطيل القراءة ، حين يوم قومه ، أرشده إلى التخفيف ما دام إماماً ، وضرب له مثلا بقراءة متوسط الفصل «سبح اسم ربك الأعلى» ، «والشمس وضحاها» ، «والليل إذا يغشى» ، لأنه يأتم به الكبار المسنون ، والضعفاء ، وأصحاب الحاجات حيث يشق عليهم التطويل . فوفقاً بهم ، يستحب مراعاتهم بالتخفيف .
أما إذا كان يصل المصل وحده ، فله أن يطول ما شاء .

الأحكام المستفادة من الحديث :

- ١ - أن المتوسط في القراءة في الصلاة هذه السور المذكورة في الحديث ، وأمثالها .
- ٢ - أنه يستحب مراعاة الضعفاء ، بتخفيف الصلاة في حال انتمامهم به .
- ٣ - أن سياسة الناس بالرفق واللين ، هي السياسة الرشيدة التي تحجب إليهم ولائهم وأعمالهم .

٤ - حسن تعليم النبي ﷺ وصلاحته ، حيث خاطب معاذاً بصيغة العرض .

٥ - رافقه ﷺ بأمة ، لا سيما الضعفاء منهم ، وأصحاب الحاجات .

• • •

الحديث المائة

عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِـ « الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » .

وفي رواية : صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .

ولد « مسلم » : صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ الصَّلَاةَ بِـ « الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا .

المضى الإجمالي :

يذكر أنس بن مالك ، رضى الله عنه : أنه - مع طول صحبه للنبي ﷺ ، وملازمته له ولخلفائه الراشدين - لم يسمع أحداً منهم يقرأ (بسم الله

الرحمن الرحيم) في الصلاة ، لا في أول القراءة ، ولا في آخرها ، وإنما يفتتحون الصلاة بـ «الحمد لله رب العالمين» .

اختلاف العلماء :

ذهب الأئمة الثلاثة ، أبو حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ، إلى استحباب البسمة في الصلاة .

وذهب الإمام مالك : إلى عدم مشروعيتها .

واستدل مالك ببعض الروايات في حديث أنس : [لا يذكرون «بسم الله الرحمن الرحيم» في أول قراءة ولا في آخرها] ، ولأنها - عنده - ليست آية من القرآن .

واستدل الأئمة الثلاثة على مشروعيتها بأحاديث كثيرة :

منها حديث أبي هريرة حيث صلى قرأ : «بسم الله الرحمن الرحيم» . حتى بلغ «ولا الضالين» ، حتى إذا أتم الصلاة قال : «إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ» رواه البخاري .

ثم اختطف الأئمة في الحكم بالجهر بها .

فذهب إلى مشروعيتها ، الإمام الشافعي .

وذهب إلى مشروعيتها الإسرار ، أبو حنيفة ، وأحمد .

واستدل الشافعي وأتباعه بحديث أنس ، حين سئل عن كيفية قراءة النبي ﷺ فقال : «كانت مثلاً ، ثم قرأ «بسم الله الرحمن الرحيم» بمد بسم الله ، ومد الرحمن ، ومد الرحيم» رواه البخاري .

وبحديث أم سلمة حين سئلت عن قراءته أيضاً ، فقالت : كان يقطع قراءته آية «بسم الله الرحمن الرحيم» . «الحمد لله رب العالمين» . «الرحمن

الرحيم ، مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ . رواه أحمد ، وأبو داود .

ولا يتم للشافعي بهذين الحديثين وأمثاقهما ، استدلال فيما ذهب إليه .

فإنهما يدلان على صحة قراءة النبي ﷺ . لا على أنه يجهر بالبسملة في الصلاة .

واستدل الإمامان وأبو حنيفة وأحمد بأحاديث الباب .

ويحملون نفى القراءة في بعض الروايات ، على عدم الجهر بها ، وبهذا تجتمع الأدلة ، ويحصل العمل بها جميعاً .

ما يؤخذ من الأحكام :

١ - مشروعية قراءة (بسم الله الرحمن الرحيم) بعد الاستفتاح والتعوذ قبل الفاتحة .

٢ - أن تكون قراءتها سراً ، ولو في الصلاة الجهرية .

٣ - أن البسملة ، ليست آية من الفاتحة .



بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

السهو: هو النسيان ، وهو الترك من غير علم ، وليس على صاحبه حرج .

حيث قال ﷺ : «عَفِيَ لَأَمَى عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ» .

وقد وقع من النبي ﷺ لِحِكْمٍ كثيرة .

منها : - بيان أنه بشر ، يقع منه ما يقع من غيره ، إلا أنه لا يَقْرُءُ عليه ، عصمة لمقام النبوة .

ومنها : التشريع للأمة في مثل هذه الحوادث .

ومنها : التسلية والتعزى لمن يقع منه ، فإنه حين يعلم أنه وقع من النبي ﷺ ، فليس عليه حزن أن يخشى الخلل في دينه ، أو النقص في إيمانه . إلى غير ذلك من أسرار الله تعالى .

وأسباب السجود له ثلاثة : ١ - إما زيادة في الصلاة . ٢ - أو نقص فيها . ٣ - أو شك .

وشرع السجود للسوإرضاء للرحمن ، وإغضاباً للشيطان ، وجبراً للتقصان .

• • •

الحديث الأول بعد المائة

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ ^(١) .

قال ابن سيرين : وَسَمَّاهَا أَبُو هُرَيْرَةَ وَلَكِنْ نَسِيتُ أَنَا

قَالَ فَصَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ سَلَّمَ ، فَقَامَ إِلَى خَشْبَةِ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَأَتَكَهَا عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضَبَانٌ وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْبُسْرَى ، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ وَخَرَجَتْ السَّرْعَانُ ^(٢) مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ ، فَقَالُوا : أَقْصِرَتِ الصَّلَاةُ ؟ وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَثَعْمَرُ فَهَاتَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ .

وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ - فِي يَدَيْهِ طُولٌ يُقَالُ لَهُ « ذُو الْبَيْتَيْنِ » -

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أُنْسِيتَ أَمْ قُصِرَتِ ^(٣) الصَّلَاةُ ؟

فَقَالَ : « لَمْ أُنْسَ وَلَمْ تُقْصَرْ » فَقَالَ : « أَكَمَا يَقُولُ ذُو

الْبَيْتَيْنِ ؟ » قَالُوا : نَعَمْ .

فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ

(١) إما العصر والظهر

(٢) بفتح السين والراء جمع سريع - بضم الألف .

(٣) بالبناء للمجهول .

أَوْ أَطْوَلَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ . فَرُبَّمَا سَأَلُوهُ : ثُمَّ سَلَّمَ ؟
 قَالَ فَذُبِّتُ^(١) أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ قَالَ ، ثُمَّ سَلَّمَ .
 رواه البخاري .

العشي : ما بين زوال الشمس الى غروبها .

المعنى الإجمالي :

يروى أبو هريرة ، رضى الله عنه ، أن النبي ﷺ ، صلى بأصحابه
 إما صلاة الظهر أو العصر^(٢) .

فلما صلى الركعتين الأوليين سلم .

ولما كان ﷺ كاملاً ، لا تظلمن نفسه إلا بالعمل التام ، شعر
 بنقص وخلل ، لا يلزم ما سببه .

فقام إلى خشبة في المسجد واتكأ عليها بنفس قلقة ، وشبك بين أصابعه .

وكل هذه الهيئات ، علامة القلق والاضطراب النفسى .

وخرج للسرعون من المصلين من أبواب المسجد ، وهم يتناجون بينهم ،
 بأن أمراً حدث ، وهو قصر الصلاة ، وكأنهم أكبروا مقام النبوة أن يقرأ
 عليه النسيان .

وليحه ﷺ في صدورهم لم يجرأ واحد منهم أن يقاتحه في هذا
 الموضوع المهم ، بما في ذلك أبو بكر ، وعمر رضى الله عنهما .

(١) ثبت إلخ من قول ابن سيرين .

(٢) الشك من محمد بن سيرين ، كما بينه المصنف .

إلا أن رجلاً من الصحابة يقال له «ذواليدنين» قطع هذا الصمت بأن
سأل النبي ﷺ بقوله : يا رسول الله ، أنسيّت أم قصرت الصلاة ؟

فقال ﷺ - بناء على ظنه - : لم أنس ولم تقصر .

حيث لما علم «ذواليدنين» أن الصلاة لم تقصر ، وكان متيقناً أنه لم يصلها
إلا ركعتين ، علم أنه ﷺ قد نسي ، فقال : بل نسيت .

فأراد ﷺ أن يتأكد من صحة خبر ذي اليدنين ، فقال لمن حوله من
أصحابه : أكما يقول ذواليدنين من أتي لم أصل إلا ركعتين ؟ فقالوا : نعم .

حيث تقدم ﷺ ، فصل ما ترك من الصلاة .

وبعد التشهد ، سلم ، ثم كبر وهو جالس ، وسجد مثل سجود صُلب
الصلاة أو أطول ، ثم رفع رأسه من السجود فكبر ، ثم كبر وسجد مثل
سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر ، ثم سلم .

الأحكام المستنبطة من الحديث :

- ١ - جواز النسيان من الأنبياء عليهم السلام ، إلا أنهم لا يُقرّون عليه
- ٢ - الْحِكْمُ والأسرار التي تترتب على هذا النسيان ، من بيان التشريع
والتحفيف عن الأمة بالعفو عن النسيان منهم .
- وبيان أن الأنبياء بشر ، يجوز عليهم ما يجوز على غيرهم من النسيان .
- ٣ - أن الخروج من الصلاة قبل إتمامها - مع ظن أنها تمت - لا
يقطعها ، بل يجوز البناء عليها ، وإتمام الناقص منها .
- ٤ - أن الكلام في صلب الصلاة من الناس لا يقطعها ، خلافاً لمن
أبطلها بذلك من العلماء .
- ٥ - صحة بناء ما ترك من الصلاة على أوليها ، ولو طال الفصل .

- ٦ - أن الحركة التي من غير جنس الصلاة ، لا تبطل الصلاة ولو كثرت . إذا وقعت من الجاهل والناسي .
- ٧ - وجوب سجدة السهو من سها في الصلاة ، فزاد فيها ، أو أنقص منها ليجبر به الصلاة ، ويرغم به الشيطان .
- ٨ - أن سجود السهو لا يتعد ، ولو تعددت أسبابه .
- ٩ - فإن النبي ﷺ سلم ونقص الصلاة ، ومع ذلك اكتفى بسجدة واحدة .
- ١٠ - أن سجود السهو يكون بعد السلام ، إذا سلم المصلي عن نقص في الصلاة وما عداه يكون قبل السلام ، وهو مذهب الحنابلة ، وهو تفصيل يجمع الأدلة ، خلافاً لمن قال : السجود كله بعد السلام ، وهو مذهب الحنفية ، أو كله قبل السلام وهو مذهب الشافعية .
- ١١ - أن سهو الإمام لا حرج للمأمومين لتمام المتابعة والاقتداء ، ولأن ما طرأ على صلاة الإمام من النقص يلحق من خلفه من المصلين .

• • •

الحديث الثاني بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْبَةَ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ ، فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَلَمْ يَجْلِسْ (١) فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ

(١) رواية مسلم بالقائه . فلم يجلس . استدل بها عياض على أنه لم يرجع إلى الجلوس بعد إتيائه له .

كَبِيرَ وَهُوَ جَالِسٌ ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ ثُمَّ سَلَّمَ .
رواه البخاري .

المعنى الإجمالي :

صلى النبي ﷺ بأصحابه صلاة الظهر ، فلما صلى الركعتين الأولين ، قام بهما ، ولم يجلس للشهد الأول ، فتابعه المأمومون على ذلك .
حتى إذا صلى الركعتين الأخريين ، وجلس للشهد الأخير ، وفرغ منه ، وانتظر الناس تسليمه ، كبر وهو في جلوسه ، فسجد بهم سجدتين قبل أن يسلم مثل سجود صلِّي الصلاة ، ثم سلم .

الاستنباط :

- ١ - وجوب سجود السُّهُولِن سها في الصلاة وترك الشَّهْدِ الأول .
- ٢ - أن الشَّهْدِ الأول ، ليس بركن ، ولو كان ركناً ، لما جبر النَّفْضَ به سجود السُّهُولِ ويؤخذ وجوبه من أدلة أخرى .
- ٣ - أن تعدد السهو يكفي له سجدتان ، فإن النبي ﷺ ترك - هنا - الجلوس والشَّهْدَ معاً .
- ٤ - أهمية متابعة الإمام ، حيث أقرهم النبي ﷺ على متابعتها وتركهم الجلوس مع علمهم بذلك .
- ٥ - أن سهو الإمام لاحق للمأمومين ، لأنهم تركوا الشَّهْدَ عمداً ، ولتعلمد ليس عليه سهو لترك الواجب ، وإنما تبطل صلاته في غير مثل هذه الصورة .
- ٦ - أن السجود في مثل هذه الحال ، يكون قبل السلام .
- ٧ - أن السلام على سَجْدَتَي السهو ، فلا يفصل بينهما بتشهد أو دعاء .

بَابُ الْمُرُوبَيْنِ يَدَيِ الْمُصَلِّي

الحديث الثالث بعد المائة

عَنْ أَبِي جَهْمٍ بْنِ الصَّامَةِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ
قَالَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ
بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ^(١) لَكَانَ أَنْ يَقِفَ
أَرْبَعِينَ خَيْرًا^(٢) لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي » .

قال أبو الزاهر : لَا أُدْرِي قَالَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا
أَوْ سَنَةً . رواه البخاري .

المعنى الإجمالي :

المصلى واقف بين يدي ربه يتناجيه ويناديه .

فإذا مرَّ بين يديه في هذه الحال مارٌّ ، قطع هذه المناجاة وشوش عليه
عبادته .

لذا عظم ذنب من تسبب في الإخلال بصلاة المصلى ، بمروره .

فأخبر الشارع : أنه لو علم ما الذي ترتب على مروره ، من الإثم

(١) قال الصنعاني لفظ « من الإثم » ليس من ألفاظ البخاري ولا مسلم ، وقد عيب على
الطبري نسبة هذا اللفظ إلى البخاري ، وكذلك عيب على صاحب السنة نسبة هذا اللفظ
إلى الشيخين معاً .

(٢) نصب . على أنه غير له كانه .

والذنب . لفضل أن يقف مكانه . الآماد الطويلة . على أن يمرين يدي المصلي . مما يوجب الحفر من ذلك . والابتعاد منه .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - تحريم المرور بين يدي المصلي ، إذا لم يكن له سترة ، أو المرور بين يديها إذا كنت له سترة .

٢ - وجوب الابتعاد عن المرور بين يديه ، لهذا الوعيد الشديد .

٣ - أن الأولى للمصلي أن لا يصل في طرق الناس . وفي الأمكنة التي لا بدّ لهم من المرور بها ، لئلا يعرض صلاته للنقص ، ويعرض المارة للإثم .

٤ - شك الراوي في الأربعين : هل يراد بها اليوم أو الشهر أو العام ؟ ولكن ليس المراد بهذا العدد المذكور الحصر ، وإنما المراد المبالغة في النهي .

فقد كانت العرب تُجرى ذلك مُجرى المثل في كلامها . عند إرادة التكثير كقوله تعالى ﴿ إِنَّ تَسْتَفِيزَ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ .

ولهذا ورد في صحيح ابن حبان ، وسنن ابن ماجه ، من حديث أبي هريرة ولكن أن يقف مائة عام خيراً من الخطوة التي خطاها .

٥ - أن المدفوع لو تسبب موته من الدفع ، فليس على الدافع ذنب ولا قود .

لأن دفعه مأذون فيه ، وما ترتب على المأذون ، غير مضمون .

٦ - الحكمة في ردّه لئلا يقع في الصلاة خلل ، ولئلا يقع المأثر في الإثم .

٧ - ما تقدم من دفع المأثر ومقاتلته ، وعدم الضمان في ذلك لمن جعل أمامه سترة .

فأما من لم يجعل سترة ، فليس له حرمة . لأنه المقرط في ذلك ، كما هو مفهوم الحديث .

٨ - أن منافعة كل معصوم ، تكون بالأسهل فالأسهل .

فلا يجوز مبادرته بالشدة ، حتى تغد وسائل اللين .

الحديث الرابع بعد المائة

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : تَمِيعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ،

« إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَبْذُقْهُ فَإِنَّ أَبِي فَلْيُقَاتِلْهُ ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ » رواه البخاري .

المعنى الإجمالي :

إذا دخل المصل في صلاته ، ووضع أمامه سترة لتستره من الناس ، حتى لا ينقصوا صلاته بمرورهم بين يديه ، وأقبل يناجى ربه ، فأراد أحد أن يجتاز بين يديه ، فليذقه بالأسهل فالأسهل .

فإن لم يذفع بسهولة ويسر ، فقد أسقط حرمة ، وأصبح معتدلاً .
والطريق لوقف عدوانه ، المقاتلة بذمعه باليد ، فإن عمله هذا من أعمال الشياطين ، الذين يريدون إفساد عبادات الناس ، والتلبس عليهم في صلاتهم .

الأحكام التي في الحديث :

- ١ - مشروعية السترة للمصل لِيَتَقَيَّ صلاته من النقص أو القطع .
- ٢ - مشروعية قربه منها ، ليتمكن من رَدِّ من يمر به ويتلبس بها ، ولئلا يضيّق على المارّة .

- ٣ - تحريم المروء بين المصل وبين سترته ، لأنه من عمل الشيطان .
 ٤ - منع من يريد المروء بين المصل وبين سترته ، ويكون بإشارة أو تسبيح أولاً ، فإن لم يندفع ، منع ولو يندفعه ، لأنه معتد .

• • •

الحديث الخامس بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ ، أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِي^(١) ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْأَحْيَالَ ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِـ « يَمِي » إِلَى خَيْرِ جِدَارٍ ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ بَعْضِ الصَّفِّ فَتَرَكْتُ وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ وَتَتَحَلَّتْ فِي الصَّفِّ ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ .
 رواه البخاري .

غريب الحديث :

الأتان : أنثى الحمير ، وهو يفتح الهمزة وكسرهما ، والفتح أشهر ، وبعدها تاء مثناة وهي نعت لحمار .
 ناهزت الحلم : قاربت البلوغ ، مراده في تلك المدة .
 ترتع : بضم العين ، يعني ترعى .
 قال في «الصحاح» : رتعت الماشية ، أكلت ما شامت .

(١) قوله : على حمار أتان ، هي رواية البخاري و«مسلم ورويان ، إحداهما أتان والأخرى

حمارة .

المعنى الإجمالي :

أنعبر عبدالله بن عباس رضي الله عنهما أنه لما كان مع النبي ﷺ في «مضى» في حجة الوداع ، أقبل راكباً على أتان ، فمر على بعض الصف ، والنبي ﷺ يصل بأصحابه ، فترل عن الأتان وتركها ترعى ، ودخل هو في الصف .

وأنعبر رضي الله عنه أنه في ذلك الوقت قد قارب البلوغ : يعنى في السن التي ينكر عليه فيها لو كان قد أتى منكراً يفسد على المصلين صلاتهم ، ومع هذا فلم ينكر عليه أحد ، لا النبي ﷺ ، ولا أحد من أصحابه .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - أن مرور الحمار بين يدي المصل لا ينقص صلاته ولا يقطعها . ويأتى الخلاف في هذا ، في الحديث الذي بعد هذا إن شاء الله تعالى .
- ٢ - أن عبد الله بن عباس حين توفي النبي ﷺ ، كان قد بلغ أو قارب البلوغ ، لأن هذه القضية وقعت في «حجة الوداع» قبل وفاته ﷺ بنحو ثمانين يوماً .
- ٣ - أن إقرار النبي ﷺ من سته ، لأنه لا يقر أحداً على باطل .

• • •

الحديث السادس بعد المائة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ ، كُنْتُ أُنَامُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَرِجْلَايَ فِي قِبْلَتِي ، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي فَقَبَضْتُ رِجْلَهُ ، وَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهَا ، وَالْيُيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ - رواه البخاري .

المعنى الإجمالي :

كانت عائشة رضي الله عنها إذا أورد عليها حديث قطع الصلاة بالحصار والكلب والمرأة ، تنكر عليهم وتقول : كنت أنام بين يدي النبي ﷺ ، ولضيقي ييوتنا ، تكون رجلاي في قبلته فما دام واقفاً يتعبد بسطتهما ، فإذا سجد ، غمزني فقبضتهما ليسجد .

ولو كنت أراه إذا سجد لقبضتهما بلا غمز منه ، ولكن ليس في يوتنا مصابيح ، فكيف تفرقونا - معشر النساء - مع الحمير والكلاب ، في قطع الصلاة ، وهذه تضي مع النبي ﷺ ؟ .

الأحكام :

١ - يجوز اعتراض القائم بين يدي المصل إذا كان بحاجة كضيق المكان .

٢ - أن اعتراض المرأة أمام المصل ، لا يقطع الصلاة ولا ينقصها .

٣ - أن مس المرأة ولو بلا حائل لا ينقض الوضوء ، لأن النبي ﷺ يغمزها بظلام ، فلا يعلم ، أيمسها من وراء حائل أم لا ؟

ولا يعرض صلاته للإبطال لو كان مسها بلا حائل ينقض الوضوء ،
ولكن قيده العلماء بأن لا يكون لشهوة .

٤ - ما كان النبي ﷺ وأهله عليه من ضيق الحياة ، رغبة فيما
عند الله ، وزهداً في هذه الحياة القانية .

٥ - جواز مثل هذه الحركة في الصلاة ، وأنها لا تُخِلُّ بها .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء ، في المرأة ، والحمار ، والكلب : هل تقطع الصلاة
أم لا ؟

فذهب الأئمة الثلاثة إلى عدم القطع ، وتأولوا حديث أبي ذر ، الذي
في صحيح مسلم : يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ
مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ : المرأة ، والحمار ، والكلب الأسود تأولوا «القطع»
هنا ، بمعنى نقص الصلاة بما يشغل القلب بهذه الأشياء .

أما الإمام «أحمد» فعنه روايتان ، المشهور من مذهبه أنه لا يقطع ،
إلا الكلب الأسود البهيم .

وقال : في قلبي شيء من المرأة والحمار .

أما المرأة ، فحديث عائشة الذي تقدم .

وأما الحمار ، فلحديث ابن عباس الذي قبله ، فالحديثان عارضان
حديث أبي ذر .

وأما الكلب ، فلم يتوقف فيه ، حيث ليس له معارض .

والروايات الثانية عن الإمام «أحمد» أن الثلاثة كلها تقطع الصلاة
لحديث أبي ذر المذكور .

وإلى قطع الثلاثة : ذهب ابن حزم ، واختاره الشيخ تقي الدين وقال :
إنه مذهب الإمام أحمد .

فائدة :

إنما خص الكلب الأسود بذلك دون سائر الكلاب ، لأنه شيطان ،
كما في الحديث .

قال أبو ذر : قلت : يا رسول الله ، ما بال الكلب الأسود من الأحمر
من الأصفر ؟ .

فقال : الكلب الأسود شيطان .



بَابُ جَامِع

ذكر المؤلف في هذا الباب أنواعاً لأعمال الصلاة ، فرأيت أن أجعل كل نوع تحت «باب» يبين مقصودها ، ويشير إلى المعنى المراد منها .

ولذا فإني قلمت حديث أنس في السجود على الثوب من الحر ، ليكون مع حديث أبي هريرة وإذا اشتد الحر ، فأبردوا في الصلاة ... الخ لتناسيها مع أن المؤلف فصل بينهما بحديثين غير مناسبين لهما .



بَابُ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ

الحديث السابع بعد المائة

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْخَارِثِيِّ بْنِ رَبِيعٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ » .

المعنى الإجمالي :

دخل سَلَيْكُ الْفُطَّافِيُّ الْمَسْجِدَ النَّبَوِيَّ ، يوم الجمعة . والنبي ﷺ يخطب فجلس .

فأمره النبي ﷺ أَنْ يَقُومَ وَيَأْتِيَ بِرَكْعَتَيْنِ .

ثم أخبره ﷺ أَنَّ لِلْمَسَاجِدِ حَرَمَةً وَقُدِيرًا ، فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْهَا تَحِيَّةً ، وَهِيَ أَنْ لَا يَجْلِسَ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ .

ولذا فإنه لم يعلز ، ولا هذا الذي جلس لسماع خطبة الجمعة من لسانه ﷺ .

(١) هذه الترجمة من وضعي أ. هـ . والشراح .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في جواز فعل الصلوات ذوات الأسباب كـ «تحية المسجد» أو صلاة الكسوف» و«الجنائز» و«قضاء القاتنة» في أوقات النهي .

فذهب الحنفية والحنابلة : إلى المنع من ذلك لأحاديث النهي .

كحديث «لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس» .

وحديث «ثلاث ساعات كان رسول الله ينهانا أن نصل فيهن» .

وذهب الإمام الشافعي ، وطائفة من العلماء إلى جواز ذلك بلا كراهية ، وهو رواية عن الإمام أحمد ، اختارها شيخ الإسلام «ابن تيمية» مستدلين بهذا الحديث الذي معنا وأمثاله ، كحديث «مَنْ نَامَ عَنْ وَتْرِهِ أَوْ نَسِيَهُ فَلْيَصَلِّهِ إِذَا ذَكَرَهُ» .

وحديث : «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَصَلُّوا» .

وكلٌّ من أدلة الطرفين عام من وجه ، وخاص من وجه آخر ، إلا أنه في إباحة الصلوات ذوات الأسباب في هذه الأوقات إعمالاً للأدلة كلها ، يحمل كل منها على محمل وتكثيراً للعبادة التي لها سند قوي من الشرع . وقد تقدم هذا الخلاف في حديث ابن عباس رقم (٤٥) .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - مشروعية تحية المسجد لدخوله ، وذهب إلى وجوبها الظاهرية ، لظاهر هذا الحديث .

والجمهور ذهبوا إلى استحبابها .

٢ - أنها مشروعة لداخل المسجد في كل وقت . ولو كان وقت

نَهْيٍ لعموم الحديث .

وقد تقدم الخلاف فيها وفي غيرها ، من ذوات الأسباب .

٣ - استحباب الوضوء لداخل المسجد ، لثلاث تفرقة هذه الصلاة المأمور

بها .

٤ - قيد العلماء المسجد الحرام بأن تحيته الطواف .

لكن من لم يُرِدِ الطواف أو يشق عليه ، فلا ينبغي أن يدع الصلاة ،

بل يعلى ركعتين .



بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ (١)

الحديث الثامن بعد المائة

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ يُكَلِّمُ الرَّجُلُ مِثْلًا صَاحِبَهُ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى نَزَلَتْ « وَهُمْ أَلْفٌ قَاتِنِينَ » فَأَمَرْنَا بِالسَّكُوتِ وَنَهَيْتَنَا عَنِ الْكَلَامِ (٢)

غريب الحديث :

قَاتِنِينَ : للثبوت علة معانٍ ، منها : - الطاعة ، والخشوع ، والدعاء
لفعل القيام والسكوت ، وهو المراد هنا ، حيث فهم منه الصحابة نهيم
عن الكلام في الصلاة ، وأمرهم بالسكوت .

المعنى الإجمالي :

ذكر زيد بن أرقم رضي الله عنه أن المسلمين كانوا في بدء أمرهم
يتكلمون في الصلاة بقدر حاجتهم إلى الكلام ، حيث كان أحدهم يكلم
صاحبه بجانبه في حاجته ، وكان على مسمع من النبي ﷺ ، ولم
ينكر عليهم .

(١) هذه الترجمة من وضعي .

(٢) زاد مسلم في رواية ونهيتنا عن الكلام ولم تح هذه الزيادة في البخاري اهـ .
«فتح الباري» .

ولما كان في الصلاة شغل بمناجاة الله عن الكلام مع المخلوقين ، أمرهم الله تبارك وتعالى بالمحافظة على الصلاة وأمرهم بالسكوت ونهاهم عن الكلام ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ» .
فعرف الصحابة منها نهيمهم عن الكلام في الصلاة فانتهوا . رضى الله عنهم .

اختلاف العلماء :

أجمع العلماء على بطلان صلاة من تكلم فيها عامداً . علما بالتحريم بغير مصلحتها .

واختلفوا في السامى ، والجاهل ، والمكره ، والنائم ، والمحذر للضرير . والمتكلم لمصلحتها .

فذهب الحنابلة إلى بطلان الصلاة في كل هذا ، عملاً بهذا الحديث الذى معنا ، وحديث «كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَيْكَ فِي الصَّلَاةِ فَتَرُدُّ عَلَيْنَا ، قَالَ : إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ - وغيرها من الأدلة .

وذهب الإمامان «مالك» و«الشافعى» إلى صحة صلاة المتكلم نجاهلاً ، أو ناسياً أنه في الصلاة ، أو ظاناً أن صلاته تمت فسلم وتكلم ، سواء كان الكلام في شأن الصلاة ، أو لم يكن في شأنها ، وسواء كان المتكلم إماماً أو مأموماً ، فإن الصلاة صحيحة تامة ، يبنى آخرها على أولها .

وما ذهب إليه الإمامان ، مالك ، والشافعى ، من عدم قطع الصلاة بكلام الجاهل ، والسامى ، والمحذر ، والمتكلم لمصلحتها بعد السلام قبل إتمامها ، ذهب إليه - أيضاً - الإمام أحمد في روايات قوية صحيحة عنه ، وهو اختيار شيخ الإسلام «ابن تيمية» .
وأدلة ذلك قوية واضحة .

منها : حديث «فى الدين» وكلام النبى ﷺ وفى الدين وأبى بكر وعمر ، وسرعان الناس الذين خرجوا من المسجد ، يرددون بينهم «قصر الصلاة» .

وما رواه مسلم عن معاوية بن الحكم : بَيَّنَّا أَنَا أَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ ، فَقُلْتُ : «يَرْحَمُكَ اللَّهُ» فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ ، فَقُلْتُ : «وَالْكَلَاهُ ، مَا شَأْنُكُمْ تَنْظُرُونَ ؟ فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَادِهِمْ فَمَا رَأَيْتُهُمْ يُصْنِئُونِى لَكِنِّى سَكَتُ فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ... قال : «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ» فلم يأمره بالإعادة .

وحديث : «عَفَى لَأُمِّى عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» إلى غير ذلك من الأدلة الصريحة الصحيحة .

وحديث الباب - ونحوه - محمول على العامد العالم بالتحريم .
وختلف العلماء فى النسخ والنحنحة ، والتأوه ، والأنين ، والانتحاب ونحو ذلك .

فذهب بعضهم - وهو المشهور من مذهب الحنابلة والشافعية - إلى أنه يطل الصلاة إذا انتظم منه حرفان .

فإن لم يتظم منه حرفان ، أو كان الانتحاب من خشية الله . أو التنحنع حاجة . فمذهب الحنابلة أنه لا يطل الصلاة واختار الشيخ «فى الدين» عدم الإبطال بهذه الأشياء ، ولو بان منها حرفان ، لأنها ليست من جنس الكلام . فلا يمكن قياسها على الكلام .

وحكى عدم البطلان رواية عن الإمامين مالك وأحمد . مستدلين بحديث على رضى الله عنه «كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ مَذْخَلَانِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ . فَإِذَا دَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ يَصَلُّى تَنَحَّنَجْتُ» رواه أحمد . وابن ماجه .

وقد نفي في صلاة الكسوف . وقال مهنا : رأيت أبا عبد الله
يتنحى في الصلاة .

وهذه الأشياء ليست كلاماً ، ولا تنافي الصلاة .

قال شيخ الإسلام في «الاختيارات» : والأظهر أن الصلاة تبطل
بالقهقهة إذا كان فيها أصوات عالية تنافي الخشوع الواجب في الصلاة

وفيها من الاستخفاف والتلاعب ما يناقض مقصوداً الصلاة . فأبطلت
لذلك ، لا لكونها كلاماً .

قال ابن المنذر : أجمعوا على أن الضحك يفسد الصلاة .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - كان الكلام في الصلاة أول الإسلام مباحاً بقدر الحاجة اليه .

٢ - تحريم الكلام في الصلاة بعد نزول قوله تعالى : ﴿وَتَقْوُوا اللَّهَ

قَانِينَ﴾

٣ - أن الكلام - مع حرمة - مفسد للصلاة . لأن النهي يقتضي الفساد

٤ - أن القنوت المذكور في هذه الآية . مراد به السكوت : كما فهمه

الصحابه ، وعملوا بمقتضاه في زمن النبي ﷺ .

٥ - أن المعنى الذي حرم من أجله الكلام ، هو طلب الإقبال على الله في

هذه العبادة ، والتلذذ بمناجاته فليحرض على هذا المعنى السامى .

• • •

بَابُ الْإِبْرَادِ فِي الظَّهْرِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ

الحديث التاسع بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ، « إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنْ الصَّلَاةِ ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ » .

شرح الحديث :

أبردوا - يقال «أبرده» إذا دخل في وقت البرد كـ «أنجده» لمن دخل «نجداً» و «أنهم» لمن دخل تهامة .

من فيح جهنم - انتشار حرها وغلياؤها . و «من» هنا . للجنس لا للتبخيص أى من جنس فيح جهنم .

قال المزي : وهو مثل ما روى عن عائشة بإسناد جيد «من أراد أن يسمع حرير الكوثر ، فليجعل إصبعه في أذنيه أى من أراد أن يسمع مثل خرير الكوثر .

المعنى الإجمالى :

روح الصلاة ولبها . الخشوع وإحضار القلب فيها .

لذا ندب للمصل أن يدخل فيها . وقد فرغ من الأعمال المشغلة عنها . وعمل الوسائل المهيئة على الاستحضار فيها .

ولذلك فضل الشارع أن يؤخر صلاة الظهر عند اشتداد الحر إلى وقت
البرد لئلا يشغله الحر والغم ، عن الخشوع ، ويشوش عليه صلاته .

مع ما في ذلك من التسهيل والتيسير ، في حق الذين يخرجون يؤدونها في
المساجد تحت وهج الشمس .

لهذه المعاني الجليلة ، شرع تأخير هذه الصلاة عن أول وقتها . وصار هذا
الحديث مخصصاً للأحاديث الواردة في فضل أول الوقت .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - استحباب تأخير صلاة الظهر في شدة الحر إلى أن يبرد الوقت .
وتنكسر الحرارة .

٢ - أن الحكمة في ذلك ، هو طلب راحة المصلي . ليكون أحضر لقلبه
وأبعد له عن القلق والتشويش .

٣ - أن الحكم يدور مع علته ، فمن وجد الحر في بلد ، وجدت
فضيلة التأخير .

وأما البلاد الباردة - فلفقدها هذه العلة - لا يستحب تأخير الصلاة فيها .

٤ - ظاهر الحديث ، والمفهوم من الحكمة في هذا التأخير . أن الحكم
عام في حق من يؤدي الصلاة جماعة في المسجد ، ومن يؤديها منفرداً في
البيت ، لأنهم يشتركون في حصول التشويش من الحر .

٥ - أنه يشرع للمصلي أن يؤدي الصلاة بعيداً عن كل مشغل عنها
وَمُلَوَّ فيها .

طائفة :

قال شيخنا «عبد الرحمن بن ناصر بن سعد» عند كلام له عند

هذا الحديث :

ولا منافاة بين هذا وبين الأسباب المحسوسة . فإنها كلها من أسباب
الحر والبرد كما في الكسوف وغيره .

فينبى للإنسان أن يثبت الأسباب الغيبية التي ذكرها الشارع ، ويؤمن
بها ويثبت الأسباب المشاهدة المحسوسة .
فمن كذب أحدهما ، فقد أخطأ .

• • •

الحديث العاشر بعد المائة

عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نُصَلِّي مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ ، فَلَمَّا لَمْ يَسْتَطِعْ
أَحَدُنَا أَنْ يُمْكِنَ جِهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ بَسَطَ قُوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ .

المعنى الإجمالي :

كانت عادة النبي ﷺ أن يصلي بأصحابه صلاة الظهر من أيام الحر ،
وحراة الأرض لا تزال باقية ، مما يحمل المصلين على أنهم إذا لم يستطيعوا
أن يمشوا جباههم من الأرض في حال السجود من شدة حراة الأرض ،
أن يسطوا ثيابهم ، فيسجدوا عليها ، لتقيهم حر الأرض .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - أن وقت صلاة النبي ﷺ بأصحابه الظهر في أيام الحر ، هو بعد

انكسار حرارة الشمس وتبقى آثارها في الأرض .

٢ - جواز السجود على حائل من ثوب وغيره عند الحاجة إليه ، من حر ، ويرد ، وشوك ، ونحو ذلك .
وبعض العلماء فصل السجود على الحائل فقال : إن كان منفصلاً عن المصلى جاز ولو بلا حاجة ، بلا كرامة ، وإن كان متصلاً به فيكره إلا مع الحاجة .

التوفيق بين الحديثين :

ظاهر هذين الحديثين المتضمنين التعارض ، ولنا حاول العلماء التوفيق بينهما .

وأحسن ما قيل في ذلك ، ما ذهب إليه الجمهور أن الأفضل في شدة الحر الإبراد ، وأن معنى حديث أنس : أنهم كانوا يبرّدون بالصلاة ، ولكن حرارة الأرض باقية ، لأن بردها يتأخر في شدة الحر كثيراً .
وليس المراد بالإبراد المطلوب ، أن تبرد الأرض ، بل المراد أن تنكسر جِدَّة حرارة الشمس ، وتبرد الأجسام .

• • •

بَابُ قَضَاءِ الصَّلَاةِ

الفائنة وتعجيلها

الحديث الحادي عشر بعد المائة

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،

« مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ وَتَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى : « وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي »
وله « مسلم » : « مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا » .

المعنى الإجمالى :

الصلاة لها وقت محدد في أوله وآخره ، لا يجوز تقديم الصلاة قبله ، كما لا يجوز تأخيرها عنه في حق العاقد .

فإذا نام عن الصلاة ، أو نسيها حتى خرج وقتها ، فقد سقط عنه الإثم لعدم .

وعليه أن يبادر إلى قضائها عند ذكره لها ولا يجوز تأخيرها فإن كفارة ما وقع لها من التأخير ، المبادرة في قضائها ولذا قال تعالى ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ .

فتلاوة النبي ﷺ هذه الآية عند ذكر هذا الحكم ، يفيد أن المراد من معناها أن تقام الصلاة عند تذكرها ذكر ، فتذكرها الله تعالى .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء : هل تجب المبادرة إلى فعلها عند ذكرها ، أم يجوز تأخيرها ؟

فذهب الجمهور من العلماء : إلى وجوب المبادرة ومنهم الأئمة الثلاثة ، أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، وأتباعهم .

وذهب الشافعي إلى استحباب قضائها على الفور ويجوز تأخيرها .

واستدل الشافعي بأنه ﷺ - حين نام هو وأصحابه - لم يصلوها في المكان الذي ناموا فيه ، بل أمرهم ، فافتادوا رواحلهم إلى مكان آخر ، فصلّى فيه ، ولو كان القضاء واجبا على الفور ، لصلوه في مكانهم .

واحتج الجمهور بحديث الباب ، حيث رتب الصلاة على الذكر :

وأجابوا عن استدلال الشافعي بأنه ليس معنى القورية عدم التأخر قليلا لبعض الأغراض التي تكمل الصلاة وتركها ، فإنه يجوز التأخير اليسير لانتظار الجماعة ، أو تكثرها ونحو ذلك .

هذا وقد أطل في هذا وابن القيم رحمه الله في كتاب « الصلاة » وفند الرأي القائل بجواز التأخير .

واختلفوا في تاركها عمداً حتى خرج وقتها : هل يقضيها أم لا ؟

وسألخص من كلام « ابن القيم » في كتاب « الصلاة » قد أطل الكلام

(١) وهذا وجه مناسبة تلاوة الآية بعد ذكر هذه الحال .

على هذا الموضوع .

قد اتفق العلماء على حصول الإثم العظيم الذي يلحق من أخرها لغير
عذر حتى خرج وقتها .

ولكن ذهب الأئمة الأربعة إلى وجوب القضاء عليه مع استحقاقه
العقوبة إلا أن يفضل الله عنه .

وقالت طائفة من السلف والخلف : من تعد تأخير الصلاة عن وقتها من
غير عذر ، فلا سبيل له إلى قضائها أبداً ، ولا يقبل منه ، وعليه أن يتوب
توبة نصوحاً ، فيكثر من الاستغفار وتوافل الصلوات .

استدل موجبو القضاء ، بأنه إذا كان القضاء واجباً على الناس والنائم ،
وهما معلوران ، فيجباه على غير المعلوم العاصي من باب أولى .

وأيضاً ، فإن النبي ﷺ صلى العصر بعد المغرب يوم الخندق هو
وأصحابه ، ومعلوم أنهم كانوا غير نائمين ولا ساهين ، ولو حصل السهو من
بعضهم ، ما حصل منهم جميعاً .

واتصر لوجوب القضاء أبو عمر بن عبد البر .

ومن الناهين إلى عدم القضاء ، الظاهرية ، وشيخ الإسلام وابن
تيمية وابن القيم وقد أطلال في كتاب « الصلاة في سؤي الأدلة » ، ورد
حجج المخالفين .

ومن تلك الأدلة ، المفهوم من هذا الحديث ، فإن منطوقه وجوب
القضاء على النائم والناسي ، وفهمه أنه لا يجب على غيرها ، وأن أوامر
الشرع على قسمين : ١ - مطلقة . ٢ - مؤقتة ، كالجمعة ، ويوم عرفة .

فمثل هذه العبادات ، لا تقبل إلا في أوقاتها ، ومنها : الصلاة المؤخرة
عن وقتها بلا عذر .

وقوله ﷺ : «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَقْرِبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ» ولو كان فعلها بعد المغرب صحيحاً مطلقاً ، لكان مُتْرَكاً ، سواء أدرك ركعة أو أقل من ركعة ، أم لم يدرك شيئاً ، والمقاتلون أُمرُوا بالصلاة في شدة القتال ، كل ذلك حرصاً على فعلها في وقتها ، ولو كان هناك رخصة لأخروها ، ليؤدوها بشروطها وأركانها ، التي لا يمكن القيام بها مع قيام القتال ، مما دل على تقديم الوقت على جميع ما يجب للصلاة ، وما يشترط فيها .

وأما عدم قبول قضائها من المفطر في تأخيرها بعد الوقت ، فليس لأنه أخف من المعلومين ، فإن المعلومين ليس عليهم لائمة .
وإنما لم تقبل منه ، عقوبة له وتغليظا عليه .

وقد بسط - رحمه الله - القول فيها ، فمن أراد استقصاء ذلك ، فليرجع إليه .

وأما كلام شيخ الإسلام في الموضوع ، فقد قال في «الاختيارات» :
(وتارك الصلاة عمداً ، لا يشرع له قضاءه ، ولا تصح منه ، بل يكثر من التطوع وهو قول طائفة من السلف ، كأبي عبد الرحمن صاحب الشافعي ، وداود وأتباعه ، وليس في الأدلة ما يخالف هذا بل يوافقُه^(١) .

وهذا ما أردت تلخيصه في هذه المسألة ، والله أعلم بالصواب .

ما يؤخذ من الحديث من الأحكام :

- ١ - وجوب قضاء الصلاة على النامي والنائم عند ذكرها .
- ٢ - وجوب المبادرة إلى فعلها ، لأن تأخيرها بعد تذكرها ، تقيط فيها .

(١) وإلى هذا الرأي مال الشيخ «صلى الله عليه وسلم» في كتابه «الروضة الندية» .

٣ - عدم الإثم على من أخرها لعلز من نحو نسيان ونوم ، ما لم يفرط في ذلك ، بأن ينام بعد دخول الوقت ، أو أن يعلم من نفسه عدم الانتباه في الوقت فلا يتخذ له سبباً يوقفه في وقتها .
والكفارة المذكورة ، ليست عن ذنب ارتكب ، وإنما معنى هذه الكفارة أنه لا يجزىء عن تركها فعل غيرها ، من إطعام ، وعتي ونحو ذلك ، فلا بد من الإتيان بها .



بَابُ جَوَازِ إِمَامَةٍ^١

المتنفل بالمفترض

الحديث الثاني عشر بعد المائة

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ
كَانَ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ .
ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ فَيُصَلِّي بِهِمْ تِلْكَ الصَّلَاةَ .

المعنى الإجمالي :

كانت منازل بني سُلَيمَة ، إحدى قبائل الأنصار خارج المدينة .
وكان معاذ رضي الله عنه شديد الرغبة في الخير ، فكان يحرص على
شهود الصلاة مع النبي ﷺ ، ثم بعد أن يؤدى الفريضة خلف النبي ﷺ ،
يخرج إلى قومه فيصل بهم تلك الصلاة ، فتكون نافلة بحقه ، فريضة
بحق قومه ، وكان ذلك بعلم النبي ﷺ ، فيقره عليه .

اختلاف العلماء :

اختلف في صحة إمامة المتنفل بالمفترض .

فذهب الزهري ، ومالك ، والحنفية : إلى عدم صحة ذلك ، وهو
المشهور عن الإمام أحمد ، واختاره أكثر أصحابه ، مستلين بقوله ﷺ :

(١) هذه الترجمة من وضعي ، شارج .

وإنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ، متفق عليه ، واختلاف نية المأموم عنه ، اختلاف عليه .

وذهب عطاء ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبو ثور ، وهو رواية قوية عن الإمام أحمد : أنها تصح ، واختارها شيخ الإسلام «ابن تيمية» ، مستدلين بحديث معاذ الذي معنا ، فإنه كان يصلي القريضة خلف النبي ﷺ في مسجده ، ثم يخرج إلى قومه فيصل بهم .

ومن المعلوم أن إحدى صلاتيه نقل ، فلا بد أن تكون الأخيرة لوجوه كثيرة .

منها : أن الأولى التي برئت بها اللمة ، هي صلاته مع النبي ﷺ ومنها : أن ما كان ليكمل صلاته مع النبي ﷺ وفي مسجده هي النافلة ، وصلاته مع قومه في مسجدكم هي القريضة .

وقد أطال «ابن حزم» في نصر هذا القول ، ودحض حجج أصحاب الرأي الأول بما ليس عليه مزيد .

ومن أدلة مصححي صلاة المفترض خلف المتفل : أن النبي ﷺ «صلى بطائفة من أصحابه في صلاة الخوف ركعتين ، ثم سلم ، ثم صلى بالطائفة الأخرى ركعتين ، ثم سلم» . رواه أبو داود . وهو في صلاته الثانية متفل .

وليس في هذا مخالفة للإمام ، لأن المخالفة المنهى عنها في الحديث ، أن يقتدى به في تنقلاته ورفع وخفضه ، فلا يتقدمه ولا يتأخر عنه كثيراً ، وهو ما يفيد الحديث . فإنه - بعد أن قال : «إنما جعل الإمام ليؤتم به» - عقبه ببيان المتابعة المغلوبة فقال : «فإذا كبر فكبروا ولا تكبروا حتى يكبر المخ» ومن التريدين لهذا القول ، شيخنا عبد الرحمن بن ناصر بن سعدى ، رحمه الله .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - جواز إمامة المنتقل بالمفترض ، وأنه ليس من المخالفة المنهية عنها .
- ٢ - جواز إمامة المفترض بالمنتقل بطريق الأولى .
- ٣ - جواز إعادة الصلاة المكتوبة ، لا سيما إذا كان هناك مصلحة ، بأن يكون قارئاً فيؤم غير قارئ ، أو يدخل المسجد بعد أن صلى ، فيدخل معهم ، لئلا تحوم حوله الظنون بكراهته لإمام المسجد ، أو يكون صلى منفرداً فيجد جماعة فصلاته معهم تكمل نقص صلاته الأولى .



بَابُ حُكْمِ سِتْرِ أَحَدِ الْعَاقَتَيْنِ

فِي الصَّلَاةِ

الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ عَشَرَ بَعْدَ الْمِائَةِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا يُصَلُّ^(١) أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ ثَمِيَّةٌ .

المعنى الإجمالي :

المطلوب من المصل أن يكون على أحسن هيئة ، فقد قال تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ .

ولذا فإن النبي ﷺ حثَّ المصل أن لا يصل وعاتقه مكشوفان مع وجود ما يسترهما أو أحدهما به ، ونهى عن الصلاة في هذه الحال وهو واقف بين يدي الله ينجيه .

اختلاف العلماء :

ذهب الإمام وأحمد في المشهور عنه ، إلى وجوب ستر أحد العاتقين في الصلاة ، مع وجوب السترة ، أخلاً بظاهر هذا الحديث الذي معنا .

(١) محطوف الياء ، لأنه نهي .

وبعض أصحابه خص ذلك بالفرض دون النافلة ، فإن صلى بلا سترة ،
لم تصح .

وذهب الجمهور - ومنهم الأئمة الثلاثة - إلى الاستحباب ، وأن النهي
في الحديث ليس للتحريم ، مستدلين بما في الصحيحين عن جابر «وإن
كان ضيقاً أتزر به» وحملوا النهي على التتريه .

الأحكام :

- ١ - النهي عن الصلاة بدون منزع العاتق .
- ٢ - مشروعية سترهما أو أحدهما في الصلاة مع وجود السترة .
- ٣ - استحباب أن يكون المصل على هيئة حسنة .



بَاب مَا جَاءَ فِي الثُّومِ

والبصل ونحوهما

الحديث الرابع عشر بعد المائة

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

« مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا - أَوْ لْيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا - وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ » .

وَأَنِّي يَقْدِرُ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا ، فَسَأَلَ ، فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبُقُولِ ، فَقَالَ : « قُرْبُومًا » - إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ كَانَ مَعَهُ - فَلَمَّا رَأَاهُ تَكْرَهُ أَكْلَهَا قَالَ : « كُلْ فَإِنِّي أَنَا جِي مِنْ لَا تُتَاجِي » .

...

الحديث الخامس عشر بعد المائة

عَنْ جَابِرٍ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

« مَنْ أَكَلَ الْبَصَلَ أَوْ الثُّومَ أَوْ الْكُرَّاثَ فَلَا يَفْرِغُ مَسْجِدَنَا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَّى مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ بَنُو الْإِنْسَانِ » وفي رواية « بَنُو آدَمَ » .

المعنى الإجمالى :

المطلوب أن يكون المصلى على أحسن وأطيب رائحة ، لا سيما إذا كان يريد أداء صلاته فى المجمع العامة .

ولذا أمر النبي ﷺ ، من أكل ثوماً أو بصلاً فينبغي أن يتجنب مساجد المسلمين ، ويؤدى صلاته فى بيته ، حتى تذهب عنه الرائحة الكريهة ، التى يتأذى منها المصلون والملائكة المقربون .

ولما جرى إلى النبي ﷺ بقدر من خضروات ويقول ، فوجد لها ريحاً كريهة ، أمر أن تقرب إلى من حضر عنده من أصحابه ، فلما رأى الحاضر كراهته ﷺ لها ، ظن أنها محرمة ، فأخبره أنها ليست بمحرمة ، وأنه لم يكرهها لأجل حرمتها .

وأمره بالأكل وأخبره أن المانع له من أكلها أنه ﷺ له اتصال مع ربه ، ومناجاة لا يصل إليها أحد ، فيجب أن يكون على أحسن حال ، لدى القرب من ربه ، جل وعلا .

الأحكام من الحديثين :

- ١ - النهى عن إتيان المساجد لمن أكل ثوماً ، أو بصلاً ، أو كراثاً .
- ٢ - يلحق بهذه الأشياء ، كل ذى رائحة كريهة تتأذى منها الملائكة أو المصلون .
- ٣ - كراهة أكل هذه الأشياء لمن عليه حضور الصلاة فى المسجد ، لثلاثته تقوته الجماعة فى المسجد ، ما لم يأكلها حيلة على إسقاط الحضور ، فيحرم .
- ٤ - حكمة النهى عن إتيان المساجد ، لثلاث يؤذى بها الملائكة والمصلين .
- ٥ - النهى عن الإيذاء بكل وسيلة .
- ٦ - أن النهى عن أكل الثوم ونحوه ، ليس لتحريمها ، بل لئلا يضر

النبي ﷺ بأكلها ، فامتناعه عن أكلها لا يدل على التحريم .

فالألة :

قد استدلل بعض العلماء على إباحة أكل هذه الأشياء ، على أن صلاة الجماعة فرض كفاية .

ووجه الدلالة ، أنها لو كانت فرض عين ، لوجب اجتناب هذه الأشياء المانعة من حضور الجماعة في المساجد .

والحق أنه لا وجه لاستدلالهم ، لأن فعل المباحات ، التي يترتب عليها سقوط واجب لا بأس بها . ما لم يتخذ حيلة على إسقاط ذلك الواجب ، كالسفر المباح في رمضان ، فإنه يبيح الفطر في نهار رمضان ، ولا حرج في ذلك مادام أنه لم يسافر ليتوصل به إلى الإفطار .



بَابُ الشَّهَادَةِ

الحديث السادس عشر بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشَّهَادَةَ - كَفَى بَيْنَ كَفْبِهِ -
كَمَا يُعَلِّمُنِي السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ .

« التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » .

وفي لفظ : إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ لِلصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ : « التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ » وذكره إلى آخره .

وفيه « فَلَمْ تَكُنْ إِذَا قَعَلْتُمْ ذَلِكَ قَدْ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ » .

وفيه « فَلْيَتَخَيَّرْ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ » .

المعنى الإجمالي :

يذكر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : أن النبي ﷺ علمه الشَّهَادَةَ ،
التي يقال في جلوس الصلاة الأولى والأخير في الصلاة الرباعية ، والثلاثية ،

وفى الجلوس الأخير فى الصلاة الثنائية ، وأنه عفى عنه بتعليمه ، بحيث جعل يده فى يده ، وفهمه إياه تكريماً وتلقيناً : كإحدى سور القرآن ، وذلك لأهمية هذه التمجيدات والدعوات المباركة .

فقد ابتدأت بتعظيم الله تعالى ، التعظيم المطلق ، وأنه المستحق للصلوات وسائر العبادات ، والطلبات من الأقوال والأعمال والأوصاف .

وبعد أن أتى على الله تعالى ثنى بالدعاء للنبي ﷺ بالسلامة من النقائص والآفات ، وسأل الله له الرحمة والخير ، والزيادة الكاملة من ذلك .

ثم دعا لنفسه والحاضر من الآدميين والملائكة .

ثم عم بدعائه عباد الله الصالحين كلهم . من الإنس ، والجن ، والملائكة أهل السماء والأرض ، السابقين واللاحقين .

ثم شهد الشهادة الجازمة بأنه لا معبود بحق إلا الله ، وأن محمداً ﷺ له صفتان .

إحدهما : أنه متصف بصفة العبودية .

والثانية : صفة الرسالة . وكلا الصفتين ، صفة تكريم وتشريف ، وتوسط بين الفلور والجفاء .

فأللة :

ورد للشاهد صفات متعددة ، ولكن أفضلها وأجمعها ، تشهد ابن مسعود الذى ساقه المصنف . وقد اختاره الإمام أحمد وأبو حنيفة .

وقال الترمذى : عليه العمل عند أكثر أهل العلم ، من الصحابة والتابعين .

وفى وجوب الشهادتين خلاف بين العلماء ، تقدم الكلام على التشهد الأوسط فى حديث عائشة رقم (٨٠) .

بَابُ كَيْفِيَةِ الصَّلَاةِ

على النبي صلى الله عليه وسلم^١

الحديث السابع عشر بعد المائة

عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ : لَقِيتُ كَعْبَ بْنَ
عُجْرَةَ فَقَالَ :

أَلَا أَهْدِي^(٢) لَكَ هَدْيَةً ؟ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
خَرَجَ عَلَيْنَا فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ عَلِمْنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ
عَلَيْكَ ، فَكَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكَ ؟

قال : « قُولُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ،
كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ .
وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ
وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ » .

المعنى الإجمالي :

تقابل عبد الرحمن بن أبي ليل ، أحد أفاضل التابعين وعلمائهم
بكعب بن عجرة أحد الصحابة رضي الله عنه ، فقال كعب : ألا أهدى

(١) هذه الترجمة مما وضعه أنا . اهـ . الشارح .

(٢) يجوز ضم المزة وفتحها ، لأنه يقال : هدبت وأهديت .

لكم هدية ؟ وكان أفضل ما يتهادون به - وهو الحق - مسائل العلم الشرعي
ففرح عبد الرحمن بهذه الهدية الثمينة .

فقال كعب : خرج علينا النبي ﷺ ، فقلنا يا رسول الله ، علمتنا
كيف نسلم عليك ، ولكن كيف نصلي عليك ، فقال : قولوا ، وذكر لهم
صفة الصلاة المطلوبة ، والتي معناها الطلب من الله تعالى أن يصلي على نبيه
محمد وعلى آله ، وهم أتباعه على دينه ، وأن تكون هذه الصلاة في بركتها
وكثرتها ، كالصلاة على أبي الأنبياء إبراهيم وآل إبراهيم ، الذين هم
الأنبياء والصالحون من بعده ، وأن يزيد في الخير لمحمد وآله ، كالبركة التي
حصلت لآل إبراهيم .

فإن الله كبير المحامد ، صاحب المجد ، ومن هذه صفاته ، فهو
قريب العطاء ، واسع النوال .

اختلاف العلماء :

ذهب الإمامان ، الشافعي ، وأحمد ، إلى وجوبها ، ولو تركت لم تصح
الصلاة ، مستدلين بقوله ﷺ حين سأله : كيف نصلي عليك ؟ قال :
قولوا اللهم صل على محمد . الحديث .

وأخرج من ذلك ما أخرجه الحاكم ، وأبو حاتم في صحيحهما :
« كيف نصلي عليك في صلاتنا » الحديث .

وذهب الإمامان ، أبو حنيفة ، ومالك ، وكثير من العلماء : إلى أنها سنة
لقول النبي ﷺ - بعد أن ساق التشهد - : « إذا فعلت هذا ،
فقد قضيت صلاتك » .

الأحكام :

- ١ - وجوب الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير في الصلاة .
- ٢ - أن من حق النبي ﷺ أن ندعوه ونصل عليه ، لأنه لم يصلنا هذا الدين العظيم إلا على يديه .
- ٣ - أنه ﷺ ، علم أصحابه السلام والصلاة عليه .
- ٤ - أن من أسباب علو شأن النبي ﷺ ، ورفع درجاته ، دعاء أمته له ﷺ .
- ٥ - كيف أن السلف يتهاذون مسائل العلم ، ويجعلونها تحفاً قيمة ، وهي أفضل التحف والمدايا .

فائدة :

من المتفق عليه ، أن النبي محمداً ﷺ أفضل الخلق .
وعند علماء البيان أن المشبه أقل رتبة من المشبه به ، لأنه يريد إلحاحه به في الصفة عند التبيين ، فكيف يطلب من الله تعالى أن يصل على محمد وآله ، صلاة كالصلاة على إبراهيم وآله .
حاول الإجابة على هذا الإشكال ، العلماء بعلّة أجوبة .
وأحسنها أن آل إبراهيم عليه السلام ، هم جميع الأنبياء من بعده ، ومنهم نبينا ﷺ وعليهم أجمعين .
فالحنى أنه يطلب للنبي وآله ، صلاة كالصلاة التي لجميع الأنبياء من لدن إبراهيم عليهم الصلاة والسلام .
ومن المعلوم أنها كلها تكون أفضل من الصلاة للنبي ﷺ وحده . والله أعلم .

بَابُ الدَّعَاءِ

بعد التشهد الأخير^١

الحديث الثامن عشر بعد المائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُو :

« اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ » .

وفي لفظ لمسلم « إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ ، يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ ، ثُمَّ ذَكَرْ نَحْوَهُ .

المعنى الإجمالي :

هذه أدعية عظيمة هامة ، لأنها طلب الإعانة من أعظم الشرور وأسبابها . ولهذا عُنِيَ بها النبي ﷺ عناية خاصة .

فكان يدعو بها ، ويأمر بالدعاء بها ، وجعل موضع الدعاء بها ، دُبر الصلوات ، لأنه موطن إجابة .

(١) هذه الترجمة من رضى . اهـ شارح .

وهي تشمل الاستمادة ، من عذاب القبر ، وعذاب النار ، ومن شهوات الدنيا وشبهاتها ، ومن إغواء الشياطين عند الاحتضار ، وقن القبر التي هي سبب عذابه ، ومن قن الدجالين الذين يظهرون على الناس بصورة الحق ، وهم متلبسون بالباطل .

وأعظمهم فتنة ، الذي صحت الأخبار بخروجه في آخر الزمان ، أعادنا الله من الفتن ، ما ظهر منها وما بطن .

الأحكام المأخوذة من الحديث :

- ١ - استحباب هذا الدعاء عقب التشهد الأخير كما هو صريح بتقييده بهذا المكان في صحيح مسلم .
 - ٢ - أن هذه الاستمادة من مهمات الأدعية وجوامعها ، لكون النبي ﷺ حُني بها ، ولاشتمالها على الاستمادة من شروء الدنيا والآخرة وأسبابها ، ولذا أمر بتكريرها في هذه المواطن القاضلة لرجاء الإجابة فيها .
 - ٣ - ثبوت عذاب القبر وأنه حق .
 - ٤ - التحفظ من شبهات الحياة وشهواتها الآثمة ، فإنها سبب الشرور .
 - ٥ - التبصر بدعاة السوء ، وناشرى الإلحاد والفساد .
- فإنهم يخرجون على الناس باسم المصلين المجدين ، وهم - في الحقيقة - الهادمون للفضيلة والدين .

• • •

الحديث التاسع عشر بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِرِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ
رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ : أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَّمَنِي دَعَاءً أَذْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي .

قَالَ : « قُلْ : اَللّهُمَّ اِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا ، وَلَا
يَغْفِرُ الذُّنُوبَ اِلَّا اَنْتَ ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ جَنَدِكَ ،
وَارْحَمْنِي لِأَنَّكَ اَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ » .

المعنى الإجمالي :

طلب أبو بكر الصديق من النبي ﷺ أن يعلمه دعاءً يدعو به
في صلاته .

فأرشده ﷺ أن يدعو بهذا الدعاء النافع ، لأنه اشتمل على الأسباب
النافعة لحصول الإجابة .

فقد انتح بالاعتراف بالظلم الكثير والتقصير ، في جانب حق الله
تعالى ، ثم إفراد الله تعالى بالمغفرة والستر والإحسان . وهذا يتضمن صدق
الالتجاء وحرارة الطلب .

بعد هذه التوسلات النافعة ، طلب منه المغفرة وحده ، لأنه لا يقدر عليها
غيره ، ولا يجزئ بعبثها سواه .

وفي هذا طلب ستر الذنوب ، والسماح عن الزلات .

بعد هذا ، سأله الرحمة ، التي هي الخير الكثير ، وختم هذا الدعاء بالتوسل إليه بصفاته الكريمة ، فإنه ما اتصف بالعبود والرحمة ، إلا ليجود بهما على عباده ، لا سيما المقبلين عليه ، الملتجئين إليه .

الأحكام المستنبطة :

١ - استحباب هذا الدعاء في الصلاة .

٢ - حسن الدعاء وتناسبه .

٣ - أنه ينبغي لكل داع أن يفتح دعاءه بالاعتراف بالعجز والتقصير والظلم ، ثم يثنى على الله تعالى بأنه صاحب الطول والحول ، ثم يقدم حاجته ، ثم يختم دعاءه بشيء مناسب لدعائه من أسماء الله الحسنى وصفاته العليا ، وأن يكون تعرضه لله تعالى ، يناسب المقام الذي يريده .

٤ - فقه الصديق رضي الله عنه ، حيث علم أن الصلاة موطن الإجابة ، فطلب من النبي ﷺ أن يتخير له دعاء لهذا المقام الكريم .

• • •

الحديث العشرون بعد المائة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : مَا صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةً بَعْدَ أَنْ نَزَلَتْ عَلَيْهِ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ، إِلَّا يَقُولُ فِيهَا : « سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي » رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

وفي لفظ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكَبِّرُ
أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ : « سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا
وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي » .

المعنى الإجمالي :

سورة «التصر» نزلت قبيل وفاة النبي ﷺ

فكان نزولها مؤذناً بوفاته ، ولهذا ذكرت عائشة رضي الله عنها ، أنها
حينما نزلت على النبي ﷺ . أخذ يتأولها بالعمل فإن الله سبحانه وتعالى
ذكر فيها أنه إذا حصل فتح مكة ، وصارت بلاداً إسلامية ، وعرف الناس
دين الله وشرائعه ، وأقبلوا عليه راغبين فيه ، غير مكرهين ، هنا قد بلغت -
أيها الرسول الرسالة وأديت الأمانة وفنذت ما أمرك الله به .

فلم يبق إلا أن تختم هذه العبادة الجليلة بالاستغفار ، والتسبيح ،
والاستعداد للقاء الله تعالى .

فكان ﷺ يكبر ذلك في سجوده وركوعه فيقول : «سبحانك
اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي» .

فهذه الكلمات ، جمعت تزيه الله تعالى عن النقائص ، ومع ذكر
محامده .

وبعد هذه التوسلات بهذه النعمت الجليلة ، يطلب منه المغفرة ، فإنه
أهل التقوى وأهل المغفرة .

الأحكام المستنبطة من الحديث :

١ - استحباب الإكثار من هذا الدعاء ، في الركوع والسجود .

- ٢- أن تختتم العبادات - وخصوصاً الصلاة - بالاستغفار . ليتدارك ما حصل فيها من النقص .
- ٣- أن أحسن ما يتوسل به إلى الله في قبول الدعاء ، هو ذكر محامده وتزويده عن النقائص والعيوب .
- ٤- أن المتعبد بهما ، حرص على حفظ عباداته ، فلا ينبغي أن يأمن من الزلل والنقص فيها .
- ٥- فضيلة الاستغفار ، وطلبه في كل حال .



بَابُ الْوُتْرِ

الحديث الحادي والعشرون بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ ، سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ : مَا تَرَى فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ ؟ قَالَ : « مَثْنَى مَثْنَى فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى » .

وأنه كان يقول : « اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَأَ » .

غريب الحديث :

- « مثنى مثنى » تأكيد لفظي ، لا لقصد التكرار ، فإن ذلك مستغاد من الصيغة .

المعنى الإجمالي :

سأل رجل النبي ﷺ وهو يخطب على المنبر ، عن عدد ركعات صلاة الليل ، والفصل فيها ، أو الوصل .

فمن حرصه ﷺ على نفع الناس ، ونشر العلم فيهم ، أجابه وهو في ذلك المكان . فقال : صلاة الليل مثنى مثنى ، يسلم من كل ركعتين ، فإذا خشي المصل طلوع الصبح ، صلى ركعة واحدة فأوترت له ما صلى قبلها من الليل .

ولكون الوتر خاتمة صلاة الليل ، فالأحسن أن يكون صلاة آخر الليل :
هى الوتر .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - يستدل به على أن صلاة الليل ركعتين ، بلا زيادة ولا نقصان .
 - ٢ - أن الوتر يكون آخر صلاة الليل .
 - ٣ - أن وقت الوتر ينتهى بطلوع الفجر .
 - ٤ - الأفضل أن الوتر يكون بعد صلاة شفع .
 - ٥ - أن الوتر يكون آخر الليل لمن وثق من نفسه بالقيام .
 - ٦ - إجابة السائل على مشهد من الناس لتعميم الفائدة .
 - ٧ - استحباب الوتر ، وقد قيل بوجوبه ، والراجع أنه ليس بواجب .
- لكنه من أفضل التطوعات ، لكثرة النصوص فى الأمر به وفضله ، وكون
النبي ﷺ لم يتركه فى حضر ولا سفر .

• • •

الحديث الثانى والعشرون بعد المائة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ
أَوْتَرُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ ،
وَأَوْسَطِهِ وَآخِرِهِ فَأَنْتَهَى وَتَرْتُمُ إِلَى السَّحَرِ .

المعنى الإجمالى :

يدخل وقت الوتر من الفراغ من صلاة العشاء ، وينتهى بطلوع الفجر ،

ولذا فإن النبي ﷺ ، قد أوتر أول الليل ، وأوسطه ، وآخره .
ولكون إيقاعه في آخر الليل أفضل . استقر وتره في السحر ، ليختم به صلاة الليل .

الأحكام :

- ١ - جواز صلاة الوتر في أول الليل ، وأوسطه ، وآخره ، لأن الجميع وقتها .
- ٢ - أن الأفضل أن يكون وتره في آخر الليل ، لمن وثق من نفسه بالقيام .

• • •

الحديث الثالث والعشرون بعد المائة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً ، يُوتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ ، لَا يَجْلِسُ فِي نِيَّةٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا .

المعنى الإجمالي :

تصف عائشة رضي الله عنها ، صلاة النبي ﷺ في الليل ، بأنه يصلي ثلاث عشرة ركعة .

فيصل الثمان الأول ركعتين ركعتين ، ثم يصلي خمسا في سلام واحد . لا يجلس إلا في آخرها ، ويجعلها وتره .

فائدة :

اختلفت الروايات عن عائشة في كيفية صلاة النبي ﷺ .
فقد روى : سبعا ، وتسعا ، وإحدى عشرة ، وثلاث عشرة ، وغير ذلك .
وروى عنها في الصحيحين أنه : ما كان يزيد على إحدى عشرة ركعة .
وأحسن ما يجمع بينهما ، أن الرواية بعلم الزيادة على إحدى عشرة ركعة
هو الأغلب من صلاته ، وقد يزيد وقد ينقص ، حسب النشاط وعدمه ،
أو لقصد التعليم وبيان الجواز .

الأحكام المستنبطة من الحديث :

- ١ - أن النبي ﷺ قد يجعل صلاته في الليل ثلاث عشرة ركعة ،
من دون ركعتي الفجر .
- ٢ - وأنه يوتر في بعض الأحيان من صلاته ، بخمس ركعات ،
لا يجلس إلا في آخر ركعة منها .
- ٣ - أن المراد ، يكون صلاة الليل مثنى مثنى في غير الوتر .
فإنه ﷺ ، قد يصل سبعا ، لا يجلس إلا في آخرها ، وقد يصل
خمسا ، لا يجلس إلا في آخرها ، وقد يصل تسعا يشهد في الثامنة منها
بلا سلام ، ثم يصل التاسعة ، ويشهد ، ويسلم .

• • •

بَابُ الذِّكْرِ عَقِبَ الصَّلَاةِ

للدعاء والاستغفار بعد الصلاة ، حِكْمٌ عظيمة ، وفوائد جليلة من إظهار التقصير والمجز عن إكمالها ، وترقيع الخلل الواقع فيها ، وعقب الصلاة من مواطن استجابة الدعاء .

كما أنه دليل على الرغبة وعدم الملل ، حيث إنه كالحال المرتحل بين العبادات ، مع ما في الدعاء من زيادة الحسنات ، وتكفير السيئات ، ورفع الدرجات .

• • •

الحديث الرابع والعشرون بعد المائة

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالدُّعَاءِ
يَحِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ .. كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا
تَمِيعَتُهُ .

وفي لفظ : « مَا كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ » متفق عليه .

المعنى الإجمالي :

يذكر عبدالله بن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا يرفعون أصواتهم بالتكبير بعد انصرافهم من الصلاة ، ولذا فإنه كان يعرف انقضاء صلاتهم برفع أصواتهم به .

الأحكام المأخوذة من الحديث :

- ١ - استحباب الذكر بعد الصلاة ، لما فيه من الفوائد الجلية والمتابعة للنبي ﷺ .
 - ٢ - أن يرفع الذاكر صوته بالذكر ، لفعله ﷺ ، وفعل أصحابه معه .
 - ٣ - يحتمل أن يكون ابن عباس صغيراً لم يحضر الجماعة ، فسمع صوتهم بالتهليل وهو خارج المسجد .
- ويحتمل أنه يحضر الجماعة ، ولكن الصفوف بعيدة ، وليس هناك مُبَلِّغ ، فكان لا يعلم بانقضاء صلاة النبي ﷺ إلا بسماع التهليل .

• • •

الحديث الخامس والعشرون بعد المائة

عَنْ وَرَّادٍ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ سُعْبَةَ قَالَ : آمَلَى عَلَيَّ الْمُغِيرَةُ ابْنُ سُعْبَةَ فِي كِتَابٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ فِي ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ :

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ

الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ : اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِيَا أَعْطَيْتَ ،
وَلَا مُبْطِلِي لِيَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْتَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ .
ثُمَّ وَقَلْتُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى مُعَاوِيَةَ ، فَسَمِعْتُهُ يَأْمُرُ النَّاسَ
بِذَلِكَ .

وفي لفظ « كَانَ يَنْهَى عَنْ قِبَلٍ وَقَالَ . وَلِإِصْصَاعَةِ الْمَالِ ،
وَسَكْرَةِ السُّؤَالِ .

وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقُوقِ الْأُمَهَاتِ ، وَوَادِ الْبَنَاتِ وَمَنْعِهِ
وَمَهَاتٍ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

غريب الحديث :

دبر كل صلاة : أى آخرها ، والمراد بعد السلام .
مكتوبة : أى مفروضة ، والمراد الصلوات الخمس .
ولا ينفع ذا الجد منك الجد : الجد - بفتح الجيم - ومعناه ، الحفظ
والفنى .

أى لا ينفع صاحب الحفظ والفنى منك غناه وحظه .
وواد البنات : دفتهن وهن حيات .
وكان بعض العرب يفعل ذلك فى الجاهلية إما خوفاً من العار ، أو الفقر .
ومنع وهات - أى بخلى بالمال عن الإنفاق فى وجهه المشروعة وحرص
شديد على جمعه .

وعقوق الأمهات : قال فى « المحكم » عقوقٌ والده يعقه عقاً وعقوقاً ، شق
طاعته ، وقد يعم بلفظ العقوق ، جميع الرحم .

عن قيل وقال : الأشهر فتح اللام في وقيل، على الحكاية .
 مانع ومعطى - الرواية فيهما الفتح ، وحققهما النصب ، كحكم
 المضاف .
 ولكن خرج على إجراء القول إجراء المفرد .

المعنى الإجمالى :

كتب معاوية بن أبى سفيان - إلى المغيرة بن شعبة وكان أميره على
 الكوفة أن اكتب لى بحديث سمعته من رسول الله ﷺ ، فكتب إليه
 المغيرة رضى الله عنهما بهذا الحديث ، الذى جمع أنواع التوحيد والثناء على
 الله ، وإثبات التصرف والقهر بيد الله . كما اشتمل على حكم نبوية جليلة .
 فذكر المغيرة رضى الله عنه ، أن النبى ﷺ - بعد الفراغ من الصلاة
 المكتوبة - يوحى الله بِنَفْسِهِ كل معبود سواه ، ويثبت العبادة لله وحده ،
 لأنه الواحد الذى ليس له شريك فى ملكه وعبادته ، وأسمائه وصفاته ،
 وأن التدبير كله بيده .

فلا مانع لما أعطى ، ولا معطى لما منع ، ولا ينفى صاحب الحظ ،
 والنفى ، حظه وغناه ، منه شيئاً .
 ثم أخبر المغيرة معاوية رضى الله عنهما ، بأنه ينهى عن هذه الخصال
 اللميمة .

فينهى عن لُغو الحديث ، والكلام فيما لا ينفع ، وعن إضاعة المال
 الذى جعله الله قياماً للناس فى الطرق التى لا تعود بفائدة دينية أو دنيوية ،
 وعن كثرة السؤال لمن عنده من المال ما يكفيه . وكذلك التعت والجدل فى
 المسائل العلمية .

كما ينهى عن عقوق الأمهات ، اللاتى يجب برُّهن وإكرامهن ، لما

لهم من الفضل الكبير .

وعن هذه العادة السيئة التي هي دفن البنات وهن حيات ، لسوء الظن بالله تعالى ، وخشية الفقر إذا شاركهم في طعامهم .

وهذه عادة تدل على القسوة والشح ، وعدم الثقة بالله الرزاق لكافة المخلوقات .

وينهى عن الشح والبخل بما عنده في طرق الخير ، والحرص الشديد على جمع المال ، والنهم في تحصيله من أى طريق .

الأحكام المأخوذة من الحديث :

١ - استحباب هذا الدعاء عقب الصلوات المكتوبات .

٢ - اشتمل هذا الدعاء على توحيد الله ونفى الشريك معه ، وإثبات الملك المطلق ، والحمد الكامل والقدرة التامة له سبحانه وتعالى ، كما أن فيه توحده بالتصرف والقهر ، وأن كل شيء بيده ، فقد جمع توحيد الإلهية والربوبية ، والأسماء والصفات .

٣ - النهى عن هذه الخصال اللئيمة ، لما تشتمل عليه من مفساد دينية ودنيوية .

٤ - إذا عرف المؤمن أن الله هو المعطى المانع ، فيوجب له التعلق التام بالله تعالى ، وصرف النظر عن غيره .

٥ - مسارعة الصحابة رضي الله عنهم إلى تنفيذ سنة النبي ﷺ فإن معاوية رضي الله عنه لما بلغه هذا الدعاء ، أمر الناس بالعمل به .



الحديث السادس والعشرون بعد المائة

عَنْ شُعْبَةَ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ
هِشَامٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ
فُقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا:
يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ^(١) بِالدرجاتِ العُلى ،
وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ .

قَالَ : وَمَا ذَلِكَ ؟ قَالُوا : يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي ، وَيَصُومُونَ
كَمَا نَصُومُ وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا نَتَصَدَّقُ ، وَيُعْتِقُونَ وَلَا نُعْتِقُ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَفَلَا أَعْلَمْتُكُمْ شَيْئًا
تُذَرُّكُمْ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ وَتَسْبِقُونَ مَنْ بَعْدَكُمْ وَلَا يَكُونُ
أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكُمْ إِلَّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ ؟ » قَالُوا :
بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ .

قَالَ : « تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ ، وَتُحَمِّلُونَ ، ذُبُرٌ^(٢) كُلُّ
صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً » .

قَالَ أَبُو صَالِحٍ : فَرَجَعَ فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ

(١) الدُّثُورُ : - جمع «دثر» وهو المال الكثير .

(٢) ذُبُرٌ : - ظرف ، وثلاثاً مصدر . وقد تنازعهما كل من «سبحون» و«تكبرون»
و«تحملون» .

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَمِيعَ إِخْوَانُنَا^(١)
أَهْلُ الْأَمْوَالِ بِمَا فَعَلْنَا فَفَعَلُوا مِثْلَهُ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « ذَلِكَ فَضْلُ
اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ » .

قَالَ عُمِّي: فَحَدَّثْتُ بَعْضَ أَهْلِ يَهْدَا الْحَدِيثِ فَقَالَ:
وَتَمَّتْ لَنَا قِصَّةُ: تُسَبِّحُ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتُكَبِّرُ اللَّهُ
ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَتَحْمَدُ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ .

فَرَجَعْتُ إِلَى أَبِي صَالِحٍ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: قُلْ:
« اللَّهُ أَكْبَرُ وَتُسَبِّحَانِ اللَّهُ وَالتَّحْمُدُ لَهُ ، حَتَّى تَبْلُغَ مِنْ جَمِيعِهِنَّ
ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

المعنى الإجمالي :

يشمل هذا الحديث الجليل على أن فقراء الصحابة رضى الله عنهم .
شعروا بسبق إخوانهم الأغنياء بالأعمال الصالحة ، بفضل قيامهم بحقوق
أموالهم الشرعية فغبطوهم وتمنوا لو كان لهم من العمل مثل أولئك الأغنياء .
فجاؤوا إلى النبي ﷺ يشكون مصيبتهم في فقد الأجر ، فأرشدهم
إلى هذا الذكر ، الذى ينالون به أكثر مما فاتهم من العبادات المالية .

(١) من قوله : قال أبو صالح إلى آخر الحديث ، لم يذكره البخارى ، وقد روى مسلم
هذه الزيادة مرسلة لم يستدها أبو صالح .
لكن جاءت متصلة لى «مسلم» مع سائر الحديث من وجه آخر .

فلما قاموا بهذا الذكر ، سمعهم الأغنياء ففعلوا مثلهم .
فجاء الفقراء مرة أخرى ، يشكون حلقهم ، بأن الفضيلة التي اختصوا بها
وأرادوا أن يعوضوا بها نقص العبادات المالية فعلها الأغنياء ، فأصبحوا
يشاركونهم في العبادات القلبية والبدنية ، ويمتازون عليهم في العبادات المالية .
فقال ﷺ : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، فهو الذي يقسم الأرزاق
والهداية ، حسب حكمته ، وهو الحكيم العليم .

الأحكام المأخوذة من الحديث :

١ - رغبة الصحابة رضي الله عنهم الشديدة في الخير ، وتنافسهم
بالأعمال الصالحة .

فالفقراء ، شق عليهم حرمانهم من العبادات المالية ، والأغنياء لم
يكفوا بغناها عن مشاركة الفقراء في كل أبواب الخير .

٢ - الحديث يدل على فضل التقى الشاكر على الفقير الصابر .
وهذه مسألة طويلة الخلاف ، بين العلماء .

٣ - أن الإنفاق في سبيل الخير سبب رفع الدرجات .
فالدني عليه الصلاة والسلام ، أقر الفقراء على ما للأغنياء من هذه الرفعة .
بسبب إنفاقهم .

٤ - فضل هذا الذكر المذكور في هذا الحديث ، حيث كان سبباً في
سبق من يقوله في أدبار الصلوات في التواب ، وأنه لا يلحقه أحد ، إلا من
عمل مثل عمله .

٥ - أن الهداية والرزق بيد الله ، فهو الذي يقسمها بين عباده ، فينبغي
أن يرضى بقسمة الله تعالى .

٦ - مشروعية هذا الدعاء ، بعد الصلوات المكتوبات ، كما ورد في
بعض الروايات تعيينه بالمكتوبة ، وأن يكون بهذه الصيغة .

بَابُ الْخَشُوعِ فِي الصَّلَاةِ

الخشوع في الصلاة ، هوروحها وَلَبَّهَا وَيَكْتَرُ ثَوَابُهَا أَوْ يَقِلُّ ، حسبما عقله المصلى منها ، ولذا أثنى الله تعالى على الذين هم في صلاتهم خاشعون بأنهم الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون .

ولاحضار القلب في الصلاة ، أسباب :

منها : الاستعاذة من الشيطان ، وتدبر قراءة الصلاة ، وأنواع الذكر فيها .

ومنها : جعل السترة ، وجعل النظر موضع السجود ، كما أن دخول الإنسان فيها بعد الفراغ من المشغلات عنها ، كالنوم ، وشهوة الطعام والشراب ، من أقوى أسباب إحضار القلب .

ولذا نهى عن الصلاة حال حضور الطعام ، أو مدافعة الأخبيثين . لأن في ذلك مشغلة عن الصلاة .

وذهب الجمهور من العلماء إلى صحة صلاة من غلبت على صلاته الوسواس .

وذهب أبو حامد الغزالي ، وابن الجوزي ، إلى بطلانها .



الحديث السابع والعشرون بعد المائة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ ، هَذَا أَعْلَامٌ ، فَتَنَظَرَ إِلَى أَعْلَامِهَا تَنْظَرَةً ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : « اذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ ، وَأَتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةٍ أَبِي جَهْمٍ ، فَلَمَّا أَهْلَتْهُنَّ أَفْأَ عَنْ صَلَاتِي .

: غريب الحديث :

- ١ - خميصة لها أعلام : كساء مربع مخطط بألوان مختلفة .
- ٢ - الأنبيجانية : كساء غليظ ، ليس له أعلام ، وهي بفتح الهجزة ، وسكون النون ، وكسر الباء الموحدة ، وبعد الألف نون مكسورة ، بعدها ياء مشددة ، ثم تاء التانيث . منسوبة إلى بلد تسمى أنبجان .
- ٣ - أفأ : - يعنى الآن .

المعنى الإجمالي :

أهدى «أبوجهم» إلى النبي ﷺ ، خميصة لها أعلام .
وكان من مكارم أخلاقه ﷺ أنه يقبل الهدية جبراً لخطر المهدي ،
فقبلها ﷺ منه ، وصل بها .

(١) تنبيه :

لم أجد مناسبة لوضع هذا الحديث في باب الذكر فطلب على ظني أن المؤلف أتى به لبيان الخشوع ، ولكن لم يجعل ترجمة ، فكثير من مواضع الكتاب .
لذا جعلنا له هذه الترجمة التي تناسبه ، لتبين المراد من إيراده .

ولكنها ذات أعلام يتعلق بها النظر ، أَلَهُتَهُ ﷺ عن كامل الحضور
 في صلاته ، وهو ﷺ كامل ، لا يصدر عنه من الأعمال إلا الكامل .
 فأمرهم أن يعيدوا هذه الخميصة المعلمة إلى المهدي «أبي جهم» .
 وحتى لا يكون في قلب «أبي جهم» شيء من رد الهدية ، وليطمئن
 قلبه ، أمرهم أن يأتوه بكساء أبي جهم ، الذي لم يعلم .
 وهذا من كمال هديه ﷺ .

الأحكام المستنبطة من الحديث :

- ١- مشروعية الخشوع في الصلاة ، وفعل الأسباب الجالبة له ،
 والابتعاد عن كل ما يشغل في الصلاة .
- ٢- أن اشتغال القلب بالسير ، لا يقدح الصلاة .
- ٣- كراهة تزويق المساجد ، وتقشها ، والكتابة فيها ، لما يجلبه من
 اشتغال المصلين في النظر إليها .
- ٤- فيه جواز لبس الملابس المعلمة للرجال .
- ٥- وفيه استحباب قبول الهدية ، جبراً لقلب المهدي ، وتودُّدًا إليه .
- ٦- وفيه أنه لا بأس من رد الهدية لسبب ، ولكن مع بيان السبب
 لصاحبها ، حتى لا يقع في قلبه شيء .
- ٧- وفيه حسن أخلاق النبي ﷺ ، حيث ردَّ عليه الكساء المعلم ،
 وطلب الكساء الذي ليس فيه أعلام ، ليعلمه أنه غير مترفع عن هديته .

بَابُ الْجَمْعِ

بين الصلاتين في السفر

لما كان السفر مظنة المشقة ، رخص فيه الشارع بعض الرخص في العبادات ، تيسيراً على عباده ورحمة بهم .

ومن تلك الرخص ، إباحة الجمع للمسافر ، الذي ربما أدركه وقت الصلاة وهو جادٌ في سفره .

فأبيح له أن يجمع صلاتي الظهر والعصر في وقت إحداهما ، وبين المغرب والعشاء ، في وقت إحداهما أيضاً .

وهذا كله من سماحة الشريعة المحمدية ويسرها ، وفضلا من الله تعالى ، لئلا يجعل علينا في الدين من حرج .

• • •

الحديث الثامن والعشرون بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ إِذَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ سَيْرٍ ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ^(١) .

(١) هذا لفظ البخاري دون مسلم ، كما قاله عبد الحق في الجمع بين الصحيحين ونبه عليه ابن دقيق العيد ، وأطلق المصنف إخراجهما عليهما نظراً إلى أصل الحديث على عادة المحدثين ، فإن مسلماً أخرج من رواية ابن عباس الجمع بين الصلاتين في الجملة من غير اعتبار ولقط بعينه ، وهو المقتضى عليه .

المعنى الإجمالى :

كان من عادة النبي ﷺ إذا سافر للجهاد في سبيل الله ، أو ليحج ويحرم ، وجدّه به السير في سفره ، جمع بين الظهر والعصر ، إما تقديماً ، أو تأخيراً ، وجمع بين المغرب والعشاء ، إما تقديماً ، أو تأخيراً ، يراعى في ذلك الأوفق به ويعن معه من المسافرين ، فيكون سفره سبباً في جمعه الصلاتين ، في وقت واحد ، لأن الوقت صار وقتاً للصلاتين .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في الجمع . فذهب كثير من الصحابة والتابعين إلى جواز الجمع تقديماً وتأخيراً وهو مذهب الشافعى ، وأحمد ، والثوري ، مستدلين بأحاديث عن ابن عباس ، وابن عمر ، ومنها حديث معاذ «أن النبي ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر صلاة الظهر حتى يجمعها إلى العصر ، يصليها جميعاً ، وإذا ارتحل بعد زيف الشمس ، صلى الظهر والعصر جميعاً ثم سار . وكان إذا ارتحل قبل المغرب ، أخر المغرب حتى يصلها مع العشاء ، وإذا ارتحل بعد المغرب يعجل العشاء فصلاها مع المغرب» رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذى .

وقد صحح بعض الأئمة هذا الحديث ، وتكلم فيه البعض الآخر ، وأصله في مسلم بدون جمع التقديم .

وذهب أبو حنيفة وصاحباؤه ، والحسن ، والنخعى : إلى عدم جواز الجمع . فتأولوا أحاديث الجمع بأنه جمع صوريٌّ .

وصفته - عندهم - أن يؤخر الظهر إلى آخر وقتها فيصلها ، ثم يصل بعدها العصر في أول وقتها ، وكذلك المغرب والعشاء .

وهذا تصف وخلاف المفهوم من لفظ الجمع ، الذى معناه جعل

الصلاتين في وقت إحداهما ، ويصكر عليه أيضاً ثبوت جمع التقديم وهو ينافي هذه الطريق في التأويل .

وذهب ابن حزم ، ورواية عن مالك : أنه يجوز جمع التأخير دون التقديم .

وأجابوا عن الأحاديث ، بما قاله بعض العلماء من المقال فيها .

واختلفوا أيضاً في حكم الجمع .

فذهب الشافعي وأحمد والجمهور ، إلى أن السفر سبب في جمع التقديم والتأخير ، وهو رواية عن مالك .

وذهب مالك في المشهور عنه إلى اختصاص الجمع بوقت الحاجة .
وهي ما إذا جدَّ به السير . واختارها شيخ الإسلام «ابن تيمية» وقواه «ابن القيم» في «المحلى» .

وذهب أبو حنيفة إلى عدم جواز الجمع إلا في عرفة ومزدلفة ، للنسك لا للسفر .

واستدل الجمهور بأحاديث الجمع المطلقة عن تقييد السفر بنازل أو جاز في السير ، ومنها حديث معاذ المتقدم .

أما دليل الإمام مالك ، وشيخ الإسلام ، وابن القيم ، فحديث ابن عمر أنه كان إذا جدَّ به السير ، جمع بين المغرب والعشاء ويقول : «إن النبي ﷺ كان إذا جدَّ به السير جمع بينهما» .

ولكن عند الجمهور زيادة دلالة في أحاديثها يحسن قبولها .

ولأن السفر موطن مشقة في التزول والسير ، ولأن رخصة الجمع ما جعلت إلا للتسهيل فيه .

و«ابن القيم» في «الهدى» جعل حديث معاذ ونحوه من أدلته ، على أن رخصة الجمع لا تكون إلا في وقت الجِدِّ في السير .
أما رأى أبى حنيفة فمردود بالنسبة الصحيحة الصريحة .

فوالله :

الأول : ما ذكره المؤلف في الجمع لأجل السفر وهناك أعذار غير السفر تبيح الجمع .

منها : المطر . فقد روى «البخارى» أن النبي ﷺ «جمع بين المغرب والعشاء في ليلة مطيرة» .

وكذلك المرض . فقد روى «مسلم» أن النبي ﷺ «جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، من غير خوف ولا مطر» وفي رواية «من غير خوف ولا سفر» .

وليس هناك إلا المرض ، وقد ثبت جواز الجمع للمستحاضة ، وهو نوع من مرض .

الثانية : أن السفر الذي يباح فيه الجمع ، قد اختلف العلماء في تحديده .

فجعلته الإمامان . الشافعى ، وأحمد ، يومين قاصدين ، يعنى ستة عشر فرسخاً .

واختار الشيخ تقي الدين أن كل ما يسمى سفرأ . طال أو قصر . أباح فيه الجمع . وأنه لا يتقربمدة . وهو مذهب الظاهرية . ونصره صاحب المغنى .

(١) الفرسخ أربعة أميال والميل كيلونصف كيلومتر .

فتكون مسافة القصر بالفرسخ ستة عشر . وبالأميال أربعة وستين ميلا . وبالكيلو ستة وتسعين كيلومتراً .

وقال «ابن القيم» في «المهدي» : «وأما ما يرى عنه من التحديد باليوم .
أو اليومين ، أو الثلاثة ، فلم يصح عنه منها شيء البتة» .
الثالثة : عند جمهور العلماء ، أن ترك الجمع أفضل من الجمع . إلا
في جَمْعِي حرفة ومزدلفة ، لما في ذلك من المصلحة .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - جواز الجمع بين صلاتي الظهر والعصر ، وبين صلاتي المغرب والعشاء .
- ٢ - عموم الحديث يفيد جواز جمع التقديم والتأخير . بين الصلاتين .
وقد دلت عليه الأدلة كما تقدم .
- ٣ - ظاهره أنه خاص بما إذا جدد به السير ، وتقدم الخلاف في ذلك
وأدلة العلماء فيه .
- ٤ - يدل الحديث وغيره من الأحاديث : أن الجمع يختص بالظهر مع
العصر ، والمغرب مع العشاء ، وأن القجر لا تجمع إلى شيء منها .

• • •

بَابُ قَصْرِ الصَّلَاةِ

فِي السَّفَرِ

القصر : هو للمصلوات الرباعية ، وهن الظهر ، والعصر والعشاء .
وليس له سبب إلا السفر ، لأنه من رخصه التي شرعت رحمة بالمسافر ،
وشفقة عليه .

• • •

الحديث التاسع والعشرون بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : صَحِبْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَانَ لَا يَزِيدُ فِي السَّفَرِ عَلَى
رَكْعَتَيْنِ ، وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ كَذَلِكَ ^(١) .

المعنى الإجمالي :

يذكر عبدالله بن عمر أنه صحب النبي ﷺ في أسفاره ، وكذلك

(١) هذا لفظ البخاري ، ولفظ مسلم أكثر ولزيد ،
وخلاصة زيادة مسلم أن ابن عمر صلى بركته في السفر ، الظهر ركعتين ، فرأى أناساً
يتخلون فقال : لو كنت مسيحاً لأتممت صلاتي .
ثم ذكر أنه صحب النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان ، فكانوا لا يزيدون في السفر ،
على ركعتين .

صحب أباً بكر وعمر وعثمان في أسفارهم .

فكان كل منهم يقصر الصلاة الرباعية إلى ركعتين ، ولا يزيد عليهما .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في القصر : هل هو واجب أو رخصة ، يستحب إثباتها ؟

فذهب الأئمة الثلاثة ، مالك ، والشافعي ، وأحمد إلى جواز الإتمام ،
والقصر أفضل .

وذهب أبو حنيفة ، إلى وجوب القصر ، ونصره ابن حزم وقال : إن
فرض المسافر ركعتان .

وأدلة المجتهد للقصر ، مداومة النبي ﷺ عليه في أسفاره . وأجيب بأن
القول لا يدل على الوجوب عند الجمهور .

واستدلوا أيضاً بحديث عائشة في الصحيحين «فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكَعَتَيْنِ
فَأُثِرَتْ صَلَاةُ السَّفَرِ وَأُثِمَتْ صَلَاةُ الْحَضَرَةِ» .

وأجيب عنه بأجوبة ، أحسنها أن هذا من كلام عائشة ، ولم يرفع إلى
النبي ﷺ ، وعائشة لم تشهد زمان فرض الصلاة .

أما أدلة الجمهور على عدم وجوب القصر فقرأ تعالى : «لَيْسَ عَلَيْكُمْ
جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ» فَتَقَى الْجَنَاحَ فَيُفِيدُ أَنَّهُ رِخْصَةٌ ، وليس عزيمة .
وبأن الأصل الإتمام ، والقصر إنما يكون من شيء أطول منه .

وبحديث عائشة : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْصِرُ فِي السَّفَرِ وَيَتِمُّ وَيُسْطَرُّ
وَيَصُومُ» رواه الدارقطني وقال : إسناده حسن .

وقد أجيب عن أدلة الجمهور بأن الآية وردت في قصر الصفة في صلاة

الخوف ، وبأن الحديث متكلم فيه ، حتى قال شيخ الإسلام «ابن تيمية» :
هذا حديث كذب على النبي ﷺ .

قلت : الأولى للمسافر أن لا يدع القصر ، اتباعاً للنبي ﷺ ، وخروجاً
من خلاف من أوجبه . ولأنه الأفضل عند عامة العلماء .

وشيخ الإسلام «ابن تيمية» نقل عنه في «الاختيارات» كراهة الإتمام .
وذكر أنه نقل عن الإمام أحمد التوقف في صحة صلاة المقيم .

الأحكام المستنبطة من الحديث :

- ١ - مشروعية القصر في الصلاة الرباعية في المفردى ركعتين .
- ٢ - وأن القصر هو سنة النبي ﷺ ، وسنة خلفائه الراشدين في أسفارهم .
- ٣ - وأن القصر عام في سفر الخلع والجهاد . وكل سفر طاعة .
وقد ألحق العلماء الأسفار المباحة ، وبعضهم لم يجز القصر في سفر المعصية
والصحيح أن الرخصة عامة ، يستوى فيها كل أحد .
- ٤ - لطف المولى بخلقه ، وسماحة هذه الشريعة المحمدية ، حيث
سهّل عبادته على خلقه .

- فإنه لما كان السفر مظنة المشقة ، رخص لهم في نقص الصلاة .
وإذا زادت المشقة بقتال العدو ، خفف عنهم بعض الصلاة أيضاً .
- ٥ - السفر في هذا الحديث مطلق ، لم يقيد بالطويل ، والأحسن أن
يبقى على إطلاقه فيترخص في كل ما سُمي سفرًا .
- أما تقييده بعله معينة ، أو بفراسخ محدودة ، فلم يثبت فيه شيء .

بَابُ الْجُمُعَةِ

يوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع ، وقد خص الله به المسلمين . وأصل
عنه من قبلهم من الأمم ، كرماء منه وفضلاً على هذه الأمة .

ولهذا اليوم خصائص من العبادات ، وأعظمها هذه الصلاة التي هي
أكد القروض وكذلك استحباب قراءة سورتي «السجدة» و«الإنسان» في
صلاة فجرها ، وسورة «الكهف» في يومها ، وكثرة الصلاة على النبي ﷺ .
والاغترسال ، والذهاب إليها مبكراً ، والاشتغال بالذكر والدعاء ، لأن في
ذلك اليوم ساعة استجابة ، لا يرد فيها الدعاء ، كما أن للصلاة فيه
خصائص لا توجد في غيرها من الاجتماع ، والتأكيد على إتيانها ، وشرط
الاستيطان والإقامة في صلاتها ، وتقديم الخطبتين عليها ، والجهري قراءتها .
وتحريم البيع والشراء بعد النداء لها .

وقد أفرد لها الشيخ «ابن القيم» فصلاً مطولاً .

• • •

الحديث الثلاثون بعد المائة

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَجُلًا
تَمَارَوْا فِي مِثْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مِنْ أَيِّ
عُودٍ هُوَ ؟

فَقَالَ سَهْلٌ : مِنْ طَرَفِ الْأَغَابَةِ ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ عَلَيْهِ فَكَبَّرَ وَكَبَّرَ النَّاسُ وَرَأَاهُ وَهُوَ
عَلَى الْمِنْبَرِ ، ثُمَّ رَفَعَ فَزَلَّ الْقَهْقَرَى حَتَّى سَجَدَ فِي أَصْلِ الْمِنْبَرِ ،
ثُمَّ حَادَ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ آخِرِ صَلَاتِهِ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ .
« يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا لِتَتَعَلَّمُوا بِي وَلِتَعَلَّمُوا
صَلَاتِي » .

وفي لفظ : « فَصَلَّ وَهُوَ عَلَيْهَا ثُمَّ كَبَّرَ عَلَيْهَا ، ثُمَّ
رَفَعَ وَهُوَ عَلَيْهَا ثُمَّ زَلَّ الْقَهْقَرَى » رواه البخاري .

تهريب الحديث :

- ١ - تماروا : أى تجادلوا ، من أى شئ المنبر؟ أويكون من «المرية» ،
وهى الشك .
- ٢ - طرفاء الغابة - الطرفاء شجر يشبه الأثل ، إلا أن الأثل أعظم منه .
ويناية الأرض السبخة ، كأرض المدينة المنورة .
- الغابة : الشجر الملتصق ، والمراد به هنا ، موضع فى عوالى المدينة ، يقع
منها غرباً .
- ٣ - القهقرى : أى رجح على خلف و«القَهْقَرَى» اسم مقصور .
- ٤ - ولتعلموا صلاتى - هو بتشديد اللام الثانية ، وأصله «وتعلموا» ،
بتأئين .

المعنى الإجمالى :

تباحث أناس فى منبر النبي ﷺ ، من أى عود هو؟

فكان سهل بن سعد أعلم أهل زمانه ، لأنه آخر من مات من الصحابة بالمدينة فجاءوا إليه ليعين لهم ، ويزيل مشكلهم فأخبرهم أنه من طواف الغابة .
 وثبتت له خبره قال لهم : لقد رأيت رسول الله ﷺ قام عليه للصلاة ، فكبر وكبر الناس وراءه ، وهو على المنبر ، ثم ركب ونزل منه ، ورجع على خلف حتى سجد في أصل المنبر ، ثم عاد فطلع عليه ، وما زال هكذا يطلع عند القيام وينزل منه عند السجود حتى فرغ من صلاته ، ثم انصرف وأقبل على الناس فقال ﷺ مرشداً لهم إلى أنه ما فعل هذا الفعل من الطلوع على المنبر والنزول ، إلا ليروا صلاته فيتعلموا منه ويقتدوا به .

الأحكام المستنبطة من الحديث :

١ - تباحث التابعين في العلم ، وآدابهم في الرجوع إلى العلماء الذين أعلمهم من قبلهم .

٢ - جواز ارتفاع الإمام عن المأمومين في الصلاة للحاجة ، كتعليمهم كيفية الصلاة .

فإن لم يكن حاجة ، فيكره ، لما روى أبو داود عن حذيفة : أن النبي ﷺ قال : «إذا أم الرجل القوم ، فلا يقوم في مقام أرفع من مكانهم» .

٣ - جواز الحركة التي لمصلحة الصلاة ، فلا تضر الصلاة .

٤ - وجوب اتباع النبي ﷺ ، وأن أفعاله من سننه التي تتبع ، ويحافظ عليها .

٥ - وفيه حسن تعليمه ﷺ ، فإنه جمع بين القول والفعل ، الذي يصور لهم به حقائق الأشياء .

(١) ويحتمل أنه أراد بتعليمهم كيفية صلاة النبي ﷺ ، مع أنه لم يأت لما ذكر لا في الجدل ولا في السؤال ، أراد أن يبين أنه ينبغي لهم أن يتأخروا ويتنافسوا في مثل هذه المواضع النافعة ، ولا يكون نقاشهم وجدالهم فيما ليس به فائدة ، كما من أي شيء كان المنبر ؟ اهـ . شارح .

الحديث الحادي والثلاثون بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ » رواه البخاري .

المعنى الإجمالي :

الاجتماع لصلاة الجمعة ، مشهد عظيم ، ومجمع كبير من مجامع
المسلمين ، حيث يأتون لأدائها من أنحاء البلد ، التي يسكنونها .
ومثل هذا المحفل ، الذي يظهر فيه شعار الإسلام ، وأبهة المسلمين ،
يكون الآتي إليه على أحسن هيئة ، وأطيب رائحة ، وأنظف جسم .
لذا ، أمر النبي ﷺ أن يغتسلوا عند الإتيان لها ، ولئلا يكون فيهم
أوساخ وروائح ، يؤذون بها المصلين والملائكة الحاضرين ، لسماع
الخطبة والذكر .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في غسل الجمعة .

فذهب الظاهرية إلى أنه واجب ، مستدلين بحديث «غُسْلُ يَوْمِ
الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ» . متفق عليه .

وذهب الجمهور إلى استحبابه ، وأنه غير واجب . مستدلين بحديث
الحسن ، عن سمرة : أن النبي ﷺ ، قال : «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبُهِتَ

وَرِيْعَتٌ وَمَنْ اغْتَسَلَ فَاغْتَسَلَ أَفْضَلُ رَوَاهُ الْخَمْسَةُ .

وأجابوا عن الحديث الذي استدل به الظاهرية ، بأنه يفيد تأكيد السنة .
وأن معنى «الواجب» في الحديث ، الحق ، كما يقول أحد لأحد : لك
على حق واجب .

وأن ذلك في أول الإسلام ، يوم كان الصحابة يلبسون الثياب الثقيلة
الخشنة ، ويعرقون ، فتظهر منهم الرائحة الكريهة .
فلما وسع الله عليهم ، ولبسوا خفيف الثياب ، نسخ الحكم من
الرجوب إلى الاستحباب .

والحق أن هذه أجوبة غير ناهضة لتأويل الحديث عن ظاهره .

ولذا قال «ابن القيم» في «المدهى» : «وجوبه أقوى من وجوب الوتر ،
وقراءة البسملة في الصلاة ، وجوب الوضوء من مس النساء ومس الذكر ،
وجوب الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير» . اهـ .

وقال شيخ الإسلام «ابن تيمية» : «يجب الغسل على من له عرق ،
أوريج ، يتأذى به غيره .

فالأولى لمن ذهب إلى الجمعة أن لا يدع الغسل ، لأنه قد اتفق على
مشروعيته وأدلة وجوبه قوية ، والاحتياط أحسن وأولى .

الأحكام المأخوذة من الحديث :

١ - ظاهر الحديث ، وجوب الغسل لصلاة الجمعة ، وقدم الخلاف
في ذلك وأدلته .

٢ - وفيه دليل على أن الغسل يكون للصلاة ، ويقدم عليها وهو
الصحيح ، لأنه مقصود لها ، لا لبعدها ، خلافاً للظاهرية الذين يرون أن

الغسل يكفي ، ولو بعد الصلاة .

٣ - فيه دليل على أن الأفضل أن يكون الغسل قبيل الذهاب إلى صلاتها .

٤ - من حكمة مشروعية هذا الاغتسال ، يستدل على أنه ينبغي للإنسان أن يأتي إلى مواطن العبادة والصلاة على أحسن حال وأجمل هيئة ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ .
٥ - أن مشروعية الغسل لمن أراد إتيان الصلاة ، أما غيره ، فلا يشرع له الغسل .

• • •

الحديث الثاني والثلاثون بعد المائة

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ : « أَصَلَيْتَ يَا فُلَانُ ؟ » قَالَ : لَا . قَالَ : « قُمْ فَأَرْكَعْ رُكْعَتَيْنِ » .

وفي رواية « فَصَلْ رُكْعَتَيْنِ » رواه البخاري .

المعنى الإجمالي :

دخل رجل المسجد النبوي والنبي ﷺ يخطب الناس ، فجلس لسمع الخطبة ، ولم يصل تحية المسجد ، فما منعه تذكيره واشتغاله بالخطبة عن تعليمه ، بل خاطبه بقوله : « أَصَلَيْتَ يَا فُلَانُ ؟ » في طرف المسجد قبل أن أراك ؟

قال : لا . فقال : « قم فاركع ركعتين » .

قال ذلك بمشهد عظيم يُعَلِّمُ الرجل في وقت الحاجة ، وليكون التعليم عامًّا مشاعاً بين الحاضرين .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء فيمن دخل المسجد والخطيب يخطب : هل يصل تحية المسجد ، أم يجلس وينصت للإمام ؟

فذهب الشافعي ، وأحمد ، وأصحاب الحديث إلى أن المشروع له الصلاة . مستدلين بهذا الحديث ، وبحديث : « إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب ، فليركع ركعتين » .

وذهب مالك ، وأبو حنيفة ، إلى أنه يجلس ولا يصل .

مستدلين بقوله تعالى : ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ وحديث : « إذا قلت لصاحبك : أنصت يوم الجمعة فقد لغوت » .

وأجاب المستحبون للصلاة عن الآية بأجوبة :

منها : أن هذين الحديثين مخصصان لها ، على فرض إرادة الخطبة بها ، وكذلك مخصصان للحديث الأمر بالإنصات .

وأجاب أبو حنيفة ، ومالك عن حديث الباب بأجوبة وأهية ، لا يركن إليها في عدم الأخذ بهذين الحديثين الصحيحين الصريحين .

الأحكام :

١ - مشروعية خطبتي الجمعة ، وأن هذا من شعارها الذي يلزم الإتيان

- ٢ - استحباب ركعتي تحية المسجد وتأكيدها ، لكون النبي ﷺ أمر بالإتيان بها حتى في هذه الحال .
- ٣ - إن الجلوس الخفيف لا يذهب وقتها وسنيتها ، لأن الرجل جلس ، فأمره النبي ﷺ أن يقوم ويصلي .
- ٤ - جواز الكلام حال الخطبة للخطيب ، ومن يخاطبه .
- ٥ - أن النبي ﷺ لا يسكت على خطأ يراه في أى حال .
- ٦ - أن لا يزيد في الصلاة على ركعتين ، لأنه لا بد من الإنصات للخطيب .

• • •

الحديث الثالث والثلاثون بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ وَهُوَ قَائِمٌ ، يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا يَجْلُوسُ .

المعنى الإجمالى :

كان النبي ﷺ يخطب الناس يوم الجمعة خطبتين ، يوجههم فيهما إلى الخير ، ويذجرهم عن الشر .

وكان يأتي بالخطبتين وهو قائم على المنبر ، ليكون أبلغ في تعليمهم ووعظهم ، ولما في القيام من إظهار قوة الإسلام وأبهته .

فإذا فرغ من الخطبة الأولى : جلس جلسة خفيفة لستريح . فيفصل الأولى عن الثانية . ثم يقوم فيخطب الثانية .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - وجوب الخطبتين في الجمعة قبل الصلاة ، وأنهما شرطان لصحتها . وهو مذهب عامة العلماء .
- ٢ - استحباب القيام في الخطبتين - ومذهب الشافعي وجوب القيام مع القدرة .
- ٣ - استحباب الجلوس اليسير بين الخطبتين .

فائدة :

قال ابن دقيق العيد : وهذا اللفظ الذي ذكره المصنف لم أقف عليه بهذه الصيغة في الصحيحين .

وقال ابن حجر في «فتح الباري» : وللسائى والدارقطنى من هذا الوجه «كان يخطب خطبتين قائماً ، يفصل بجلوس» . وغفل صاحب «العمدة» فعزا هذا اللفظ للصحيحين .

قلت : وبهذا يتبين أن الحديث لم يرد في الصحيحين بهذا اللفظ ، وإنما ورد بلفظ آخر ، وهو من حديث ابن عمر «كان رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة قائماً ، يجلس ثم يقوم ، كما يفعلون اليوم .

• • •

الحديث الرابع والثلاثون بعد المائة

عَنْ أَبِي مُرَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ » .

غريب الحديث :

لغا : كفزا يغزو ، أتى بقول ساقط ، ليس فيه فائدة .

المعنى الإجمالى :

من أعظم شعار الجمعة الخطبتان ، ومن آداب المستمع ، الإنصات
فيهما للخطيب ليتدبر المواعظ ، ويؤمن على الدعاء .

ولذا حذر النبي ﷺ من الكلام ، ولو بأقل شيء فإن من نهى صاحبه
عن الكلام ولو بقوله : « أنصت » والإمام يخطب فقد لغا حيث أتى بمناف
لسماع الخطبة .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - وجوب الإنصات للخطيب يوم الجمعة .
- ٢ - تحريم الكلام وأنه منافٍ للمقام .
- ٣ - تحريم الكلام في حال سماع الخطبة ولو كان قليلا .
- ٤ - يستثنى من هذا من يخاطب الإمام أو يخاطبه الإمام ، كما تقدم في قصة الذى دخل المسجد ولم يصل ، وكما في قصة الأعرابى الذى شكى إلى النبي ﷺ القحط .

• - استثنى بعض العلماء من كان لا يسمع الخطيب يُعَلِّمُ ؛ فإنه لا ينبغي له السكوت بل يشتغل بالقراءة أو الذكر ؛ وهو وجيه .
أما من لا يسمعه لصمم ، فلا ينبغي أن يشتغل من حوله بالجهر بالقراءة .
ويكون ذلك بينه وبين نفسه .

• • •

الحديث الخامس والثلاثون بعد المائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَلْبًا أَقْرَنَ ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً . فَمَازَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ » .

غريب الحديث :

راح : تأتى بمعنى السير في آخر النهار ، كما تأتى بمعنى مطلق الذهاب .
وهو المراد هنا ، ولذا أريد بها الذهاب في أول النهار لصلاة الجمعة .
دجاجة : بفتح الدال وكسرهما ، يقع على الذكر والأنثى . والجمع دجاج ، ودجاج . « حضرت الملائكة » : بفتح الصاد وكسرهما ، لفتان .

المعنى الإجمالى :

يبين النبي ﷺ فضل الاغتسال والتبكير إلى الجمعة . ودرجات الفضل في ذلك .

فذكر أن من اغتسل يوم الجمعة قبل الذهاب إلى الصلاة . ثم ذهب إليها في الساعة الأولى . فله أجر من قرب بدنة وتقبلت منه .

ومن راح بعده في الساعة الثانية فكأنما أهدي بقرة .

ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً ذا قرنين . وغالباً يكون أفضل الأكباش وأحسنها .

ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة .

ومن راح في الساعة الخامسة . فكأنما قرب بيضة .

فإذا خرج الإمام للخطبة والصلاة . انصرفت الملائكة الموكلون بكتابة القادمين إلى سماع الذكر ، فمن أتى بعد انصرافهم ، لم يكتب من المقرين .

الاستنباطات :

١ - فيه فضل الغسل يوم الجمعة . وأن يكون قبل الذهاب إلى الصلاة

٢ - وفيه فضل التبكير إليها من أول ساعات النهار .

٣ - الفضل المذكور في هذا ، مترتب على الاغتسال والتبكير جميعاً .

٤ - أن ترتيب الثواب . على المجيء إليها .

٥ - أن البدنة أفضل من البقرة في الهدي ، وكذلك البقرة أفضل

من الشاة .

٦ - أن الكبش الأقرب أفضل من غيره من سائر الغنم في الهدي

والأضحية .

٧- أن الصدقة مقبولة وإن قلَّتْ ، حيث جعل إهداء البيضة مقياساً في الثواب .

٨- أن الملائكة على أبواب المساجد ، يكتبون القادمين . الأول فالأول ، في المجيء إلى صلاة الجمعة .

٩- وأنهم ينصرفون بعد دخول الإمام لسماع الذكر . فلا يكون للآتي بعد انصرافهم ثواب التذكير .

١٠- تقسم هذه الساعات الخمس من طلوع الشمس إلى دخول الإمام بنسبة متساوية .

١١- القادمون في ساعة من هذه الساعات الخمس ، يتفاوتون في السبق أيضاً فيختلف فضل قربانهم باختلاف صفاته .

١٢- أن فضل الناس مرتب على أعمالهم بالجمعة وغيرها ﴿وَإِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ فَلَا حَسَبَ وَلَا نَسَبَ وَلَا نَسَبَ .

• • •

الحديث السادس والثلاثون بعد المائة

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « كُنَّا نَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ثُمَّ تَنَصَّرَفُوا وَلَيْسَ لِلْجِبَّانِ ظِلٌّ نَسْتَظِلُّ بِهِ » .

وفي لفظ : كُنَّا نَجْمَعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ ، ثُمَّ نَرْجِعُ فَنَتَّبِعُ النَّبِيَّ .

(١) كنا نجتمع : بفتح الجيم وتشديد الميم المكسرة ، أي نقيم الجمعة .

المعنى الإجمالى :

يذكر «سلمة بن الأكوع» رضى الله عنه أنه كان من عادة صلاتهم مع النبي ﷺ الجمعة : أنهم كانوا يصلون مبكرين ، بحيث إنهم يفرغون من الخطبتين والصلاة ، ثم ينصرفون إلى منازلهم ، وليس للحيطان ظل يكفى لأن يستظلوا به .

والرواية الثانية : أنهم كانوا يصلون الجمعة مع النبي ﷺ إذا زالت الشمس ، ثم يرجعون .

اختلاف العلماء :

اتفق العلماء على أن آخر وقت صلاة الجمعة هو آخر وقت صلاة الظهر .
واختلفوا في ابتداء وقتها .

فذهب الأئمة الثلاثة : إلى أن وقتها يبتدىء بزوال الشمس كالظهر .
مستدلين على ذلك بأدلة .

منها : ما رواه البخارى عن أنس قال : «كان رسول الله ﷺ يصل الجمعة حين تميل الشمس» .

وذهب الإمام أحمد في المشهور عنه : إلى دخول وقتها بقدر وقت دخول صلاة العيد ، واستدل على ذلك بأدلة .

ومنها : الرواية الأولى في حديث الباب .

ومن أدلته ما أخرجه مسلم وأحمد من حديث جابر : «أن النبي ﷺ كان يصل الجمعة ، ثم نذهب إلى جمالنا فريحها ، حين تزول الشمس» .
وللمجهور تأويلات في مثل هذه الأحاديث بعيدة .

والحق ما قاله «الشوكاني» في «نيل الأوطار» : «ولا ملجئ» إلى التأويلات المتعصفة ، التي ارتكبتها الجمهور .

واستدلّاهم بالأحاديث القاطعة ، بأن النبي ﷺ صلى الجمعة بعد الزوال ، لا ينهى الجواز قبله .

قلت : الأولى والأفضل ، الصلاة بعد الزوال ، لأنه الغالب من فعل النبي ﷺ ، ولأنه الوقت المجمع عليه بين العلماء ، إلا أن يكون ثم حاجة . من حر شديد ، وليس عندهم ما يستظلون به ، أو يريدون الخروج لجهاد قبل الزوال . فلا بأس من صلاتها قبل الزوال .

الأحكام المستنبطة من الحديث :

١ - مشروعية التذكير في الجمعة مطلقاً ، سواء كانوا في شتاء . أو صيف ويكون «حديث الإبراء» خاصاً بالظهر .

٢ - ظاهر الحديث ، جواز صلاة الجمعة قبل الزوال ، حيث كانوا يصلون ، ثم ينصرفون ، وليس هناك ظل يستظل به ، وهو الصحيح كما تقدم .

• • •

الحديث السابع والثلاثون بعد المائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ « أَلَمْ تَنْزِيلُ السَّجْدَةِ ، فِي الثَّانِيَةِ ، — هَلْ آتَى عَلَى الْإِنْسَانِ »
رواه البخاري .

المعنى الإجمالى :

كان من عادة النبي ﷺ أن يقرأ فى صلاة الفجر يوم الجمعة «آلم تنزيل» وهى آتى على الإنسان لما اشتملت عليه من ذكر خلق آدم . وذكر المعاد وحشر العباد ، وأحوال القيامة الذى كان وسيكون فى يوم الجمعة ، تذكيراً بتلك الحال عند مناسبتها .

وهكذا ينبى أن يذكر كل شىء عند مناسبتها ، ليكون أعلق بالأذهان . وأحضر للقلوب ، وأوعى للأسماع .

الأحكام :

- ١ - استحباب قراءة هاتين السورتين فى صلاة فجر يوم الجمعة .
- ٢ - ظاهر الحديث ، المداومة عليهما من النبي ﷺ ، لإتيان الراوى بصيغة «كان» .

ولكن يحمل على الغالب ، فنبى تركهما فى بعض الأحيان ، لئلا يعتقد الجهال وجوبهما ، وتركهما لهذا المعنى يكون مستحباً .

• • •

بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

سمى عيداً لأنه يعود ويتكرر ، والأعياد قديمة في الأمم ، لكل مناسبة كبيرة يجعلون عيداً يُعْمِلُونَ فيه تلك الذكرى ، ويظهرون فيه أنواع الفرح والسرور .

ولكنها أعياداً من تلقاء أنفسهم ، فإن مظهرها يكون مادياً بحثاً .

وأمد الله أمة محمد ﷺ بعيد الفطر ، وعيد النحر . يتوسعون فيهما بالمباحات ، ويتقربون إلى ربهم بالطاعات ، شكراً لله تعالى على ما أنعم عليهم به ، من تسجيل صيام رمضان في الفطر ، وسؤال قبوله ، وعلى ما يسر لهم من أداء المناسك ، والتقرب بيهيمة الأنعام في عيد الأضحي .

وشرع لهم الاجتماع للصلاة في هذين العيدين ، ليتعارفوا ويتواصلوا ، وَيُخَيِّئَهُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ، فَيُتَّحَى ، وَيَتَّقَى .

وتحقق هذه الاجتماعات الإسلامية من المصالح الدينية والدنيوية . ما يدل على أن الإسلام هو الدستور الإلهي ، الذي أنزله لإسعاد البشرية .

• • •

بَابُ الْعِيدَيْنِ

الحديث الثامن والثلاثون بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ .

المعنى الإجمالى :

كان من عادة النبي ﷺ وخلفائه الراشدين ، أن يصلوا بالناس صلاة العيد ، فى الفطر والأضحى ، ويخطبوا ، ويقدموا الصلاة قبل الخطبة .
ففيه تقديم الصلاة على الخطبتين ، وثائق بقية أحكامه فى الأحاديث بعده .

• • •

الحديث التاسع والثلاثون بعد المائة

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : خَطَبَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْأَضْحَى بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَالَ : « مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَنَسَكَ نُسُكَنَا فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَا نُسُكَ لَهُ . »

قَالَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نَبَارٍ — خَالَ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ — :
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَسَكْتُ شَانِي قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَعَرَفْتُ أَنَّ
الْيَوْمَ يَوْمٌ أَكُلُهُ وَشَرِبُهُ وَأَحْبَبْتُ أَنْ تَكُونَ شَانِي أَوَّلَ مَا
يُذْبَحُ فِي بَيْتِي ، فَذَبَحْتُ شَانِي وَتَغَدَّيْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الصَّلَاةَ .
قَالَ : شَأْنُكَ شَأْنُ لَحْمٍ .

قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَلَمَّا عِنْدَنَا عَنَاقًا وَهِيَ أَحَبُّ إِلَيْنَا
مِنْ شَاتَيْنِ ، أَفْتَجْزِي عَنِّي ؟ قَالَ : « نَعَمْ وَلَكِنْ تَجْزِي عَنْ
أُحَدٍ بِعَدْلِكَ » أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .

غريب الحديث :

نَسَكٌ : النسك ، الذبيح ، والنسيكة الذبيحة ، ويأتي لمعانٍ مجازية .
ولكن المراد هنا ما ذكرنا .
وجمع «النسيكة» نسك ، بضم السين . وأما سكونها فهو للعبادة .
عَنَاقًا : العناق ، الأثني من ولد المعز ، لم تتم الحولي ، وهو يفتح العين .
شَرِبَ : بضم الشين ، ويجوز فتحها .

المعنى الإجمالي :

خطب النبي ﷺ في يوم عيد الأضحى قبل صلاتها .
فأخذ يبين لهم أحكام الذبيح في ذلك اليوم ووقته ، فذكروا أنه من صلى
مثل هذه الصلاة ، ونسك مثل هذا النسك ، اللذان هما هديه ﷺ ،
فقد أصاب النسك المشروع .

أما من ذبح قبل صلاة العيد ، فقد ذبح قبل دخول وقت الذبح فتكون ذبيحته لحماً ، لا نُسكاً مشروعاً مقبولاً .

فلما سمع أبو بردة خطبة النبي ﷺ قال : يا رسول الله : إني نسكت شاتي قبل الصلاة ، وعرفت أن اليوم ، يوم أكل وشرب ، وأحببت أن تكون شاتي أول ما يلذع في بطني ، فذبحت شاتي ، وتغذيت قبل أن آتي الصلاة .

فقال ﷺ : ليست نسيكتك مشروعة ، وإنما هي شاة لحم .

قال يا رسول الله : إن عندي عناقاً مربأة في البيت ، وغالية في نفسي ، بحيث إنها أحب إلينا من شاتين ، أفنجزىء عني إذا أرخصتها في طاعة الله ونسكتها ؟ .

قال ﷺ : «نعم» ولكن هذا الحكم لك وحلك من سائر الأمة ، فلا تجزىء عنهم من المعز ما لم تتم سنة .

الاستبانات :

١ - فيه تقديم الصلاة على الخطبة في صلاة العيد ، وأن هذا هو سنة النبي ﷺ .

٢ - وفيه أن من حضر الصلاة والذكر ، ثم ذبح بعد الصلاة ، فقد أصاب السنة ، وحظي بالاتباع .

وأما من ذبح قبل الصلاة ، فإن نسكه غير مقبول وغير مجزىء .

٣ - وفيه أن حضور الصلاة من علامات قبول النسك .

٤ - وأن وقت الذبح يدخل بانتهاء الصلاة .

فمن ذبح قبله فلا يجزىء عنه ، ولو كان جاهلاً ، كالصلاة قبل دخول وقتها .

٥ - وفيه أن يوم العيد يوم فرح وسرور ، وأكل ، وشرب : إذا أريد

بذلك إظهار معنى العيد ، فهو عبادة .

٦ - أنه لا يجزئ في الهدى والأضاحى من المعز ، إلا ماتم له سنة .

٧ - تخصيص النبي ﷺ أبا بردة بإجزاء العناق ، فهو له من دون سائر الأمة .

٨ - إن المأمورات لا يندر فيها بالجهل ، بخلاف المهيئات . وهذه قاعدة عامة نافعة .

• • •

الحديث الأربعون بعد المائة

عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ :
صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ سَخَبَ ثُمَّ
ذَبَحَ وَقَالَ : « مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ أُخْرَى
مَكَانَهَا ، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ . »

الغريب :

البجل : بفتح الباء والجيم منسوب إلى قبيلته (بجيلة) .

فليذبح بسم الله : أى قالاً : بسم الله ، بدليل رواية (فَلْيَذْبَحْ عَلَى
اسْمِ اللَّهِ) .

المعنى الإجمالى :

ابتدأ النبي ﷺ يوم النحر بالصلاة ، ثم ثنى بالخطبة ، ثم ثلث بالذبح
وقال - مبيناً بالفعل والقول - :

من ذبح قبل أن يصلي . فإن ذبيحته لم تجزى . فليذبح مكانها
أخرى ، ومن لم يذبح فليذبح بسم الله . مما دل على مشروعية هذا الترتيب
الذى لا يجزىء غيره ، وعلى ذكر اسم الله عند الذبح . ومعنى الحديث تقدم .

• • •

الحديث الحادي والأربعون بعد المائة

عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْعِيدِ ، قَبْدًا بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ
بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ ، ثُمَّ قَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى بِلَالٍ ، فَأَمَرَ بِتَقْوَى
اللَّهِ وَحَثَّ عَلَى طَاعَتِهِ ، وَوَعَّظَ النَّاسَ وَذَكَرَهُمْ ، ثُمَّ مَضَى
حَتَّى آتَى النِّسَاءَ فَوَعَّظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ فَقَالَ يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ :
« تَصَدَّقْنَ فَإِنَّكُنَّ أَكْثَرُ حَاطِبِ جَهَنَّمَ » .

فَقَامَتِ امْرَأَةٌ مِنْ سِطَةِ النِّسَاءِ سَفْعَاءَ الْخُلْدَيْنِ فَقَالَتْ :
لَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟

قَالَ : « لَا تَكُنَّ تُكْثِرِينَ الشَّكَاةَ وَتَكْفُرِينَ الْعَشِيرَ » .

قَالَ : فَجَعَلَنَ يَتَصَدَّقْنَ مِنْ حُلِيِّهِنَّ : بُلْقِينَ فِي قُوبِ
بِلَالٍ مِنْ أَقْرَاطِهِنَّ وَخَوَاتِيمِهِنَّ . رواه مسلم .

الغريب :

سِطَةُ النِّسَاءِ : بكسر السين وفتح الطاء المخففة . أى جالسة وسطهن .

سفهاء الخلدتين : قال في المحكم : السفع السواد والشحوب .
الشكاة : هي بفتح الشين والمد ، بمعنى الشكاية ، وهي الشكوى .
أقراطهن : هو جمع «قِرط» بكسر القاف وهو ما يعلق بشحمة الأذن .

المعنى الإجمالي :

صلى النبي ﷺ بأصحابه صلاة العيد بلا أذان لما ولا إقامة فلما فرغ من الصلاة خطبهم فأمرهم بتقوى الله بفعل الأوامر واجتناب النواهي ولزوم طاعة الله في السر والعلانية ، وأن يتذكروا وعد الله ووعيده ليتعظوا بالرهبة والرغبة ، ولكون النساء في معزل عن الرجال بحيث لا يسمعن الخطبة .
وكان حريصاً على الكبير والصغير ، رؤوفاً بهم . مشفقاً عليهم .

اتجه إلى النساء ، ومعه بلال ، فرعظهن ، وذكرهن ، وخصهن بزيادة موعظة وبيان لهن أنهن أكثر أهل النار ، وأن طريق نجاتهن منها الصدقة لأنها تطفئ غضب الرب .

فقامت امرأة جالسة في وسطهن وسألته عن سبب كونهن أكثر أهل النار ، ليتداركن ذلك بتركه فقال :

لأنكن تكثرن الشكاة والكلام المكروه ، وتبحدن الخير الكثير إذا قصر عليكن المحسن مرة واحدة .

ولما كان نساء الصحابة رضى الله عنهم سباقات إلى الخير وإلى الابتعاد عما يغضب الله ، أعلنن بتصدقن بحليهن الذي في أيديهن ، وأذانهن .
من الخواتم والقروط ، يلقين ذلك في حجر بلال ، محبة في رضوان الله وابتغاء ما عنده .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - البداية بصلاة العيد قبل الخطبة ، وتقدم .
- ٢ - أنه ليس لصلاة العيد أذان ولا إقامة .
- ٣ - استحباب كون الخطيب قائما .
- ٤ - أن يأمر الخطيب بتقوى الله تعالى ، التي هي جماع فعل الأوامر وترك النواهي مجملا ، ثم يفصل من ذلك ما يناسب المقام .
- ٥ - تذكيرهم بلزوم التقوى والطاعة لله ، بذكر الوعد والوعيد .
- ٦ - أفراد النساء بموعظة ، إذا كنَّ بميدات لا يسمعن الوعظ ، أو كنَّ محتاجات لتذكير يخصهن .
- ٧ - كون النساء يخرجن في صلاة العيد في عهد النبي ﷺ .
- ٨ - أن يتنحَّين عن الرجال ولا يخالطنهم في المساجد ولا غيرها .
- ٩ - كون النساء أكثر الناس دخولا في النار بسبب شتمهن وسبهن ، وبسبب كفرهن نِعَمَ الأزواج والمحسنين إليهن .
- ١٠ - إن الكلام الفاحش وكفر النعم ، سبب في دخول النار .
- ١١ - إن الصدقة من أسباب النجاة من عذاب الله تعالى .
- ١٢ - مخاطبة نساء الصحابة للنبي ﷺ فيما يهمهن أمره .
- ١٣ - فقه نساء الصحابة وفهمهن ، لأن هذه المتكلمة لما قال لهن النبي ﷺ : «إِنَّهُنَّ أَكْثَرُ أَهْلِ النَّارِ فَهَمَّتْ أَنْ هَذَا لَيْسَ ظُلْمًا مِنْ اللَّهِ ، وَحَاشَاءَ ، وَإِنَّمَا بِسَبَبِ الذُّنُوبِ ، فَسَأَلَتْ عَنْ هَذَا السَّبَبِ الْمَوْجِبَ لِهَذَا .
- ١٤ - مبادرتهن إلى فعل الخير ، حيث أُمِرْنَ إلى الصدقة رغبة ورهبة من الله .
- ١٥ - إن المرأة تصدق من مالها بغير إذن زوجها .

• • •

الحديث الثاني والأربعون بعد المائة

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ نُسَيْبَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ :
أَمَرَنَا - تَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ نُخْرِجَ فِي الْعِيدَيْنِ
الْعَوَاقِقَ وَذَوَاتِ الْخُلُودِ وَأَمَرَ الْخَيْضَ أَنْ يَغْتَرِلْنَ مُصَلَّيَ
الْمُسْلِمِينَ .

وفي لفظ : كُنَّا نُوْمَرُ أَنْ نُخْرِجَ يَوْمَ الْعِيدِ ، حَتَّى نُخْرِجَ
الْبَكْرَ مِنْ خُدْرِهَا ، وَحَتَّى نُخْرِجَ الْخَيْضَ فَيُكَبِّرْنَ بِتَكْبِيرِهِمْ
وَيَدْعُوْنَ بِدُعَائِهِمْ يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَطَهْرَتَهُ .

غريب الحديث :

العواقق : جمع «عاقق» المرأة الشابة أول ما تبلغ .
ذوات الخلود : جمع «خلد» وهو جانب من البيت ، يجعل عليه
سترة ، يكون للجارية البكر .

المعنى الإجمالي :

يتم عيد الفطر والأضحى من الأيام المفضلة ، التي يظهر فيها شعار
الإسلام وتتجلى أخوة المسلمين باجتماعهم وقراءتهم ، كل أهل بلد يلتزمون
في صعيد واحد إظهاراً لوحدةهم ، وتآلف قلوبهم ، واجتماع كلمتهم على
نصرة الإسلام ، وإعلاء كلمة الله .

فيحل بهم من الطاف الله ويتزل عليهم من بركاته ، ويشملهم برحمته
ما يليق بجلاله وجوده وإحسانه .

لذا أمر النبي ﷺ وحض على الخروج ، حتى على الفتيات المخدرات ،
والنساء الحيف ، على أن يكن في ناحية عن المصلين ، ليشهدن الخير ودعوة
المسلمين فينلن من خير ذلك المشهد ، ويعصيهن من بركته ، ما هن في
أمس الحاجة إليه ، من رحمة الله ورضوانه ، وتوالى رضوانه وإحسانه .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في حكم صلاة العيد .

فذهب الإمام «أحمد» في المشهور عنه إلى أنها فرض كفاية ، إذا قام
بها من يكتفى سقطت عن الباقي .

ودليل على هذا القول : أنها صلاة لم يشرع لها أذان ولا إقامة ، فلم
تجب على الأعيان .

وحديث الأعرابي الآتي ، يدل على أنه لا يجب فرض عين إلا الصلوات
الخمس .

وذهب «مالك» و«الشافعي» في المشهور عند أصحابه إلى أنها سنة مؤكدة .

ودليلهم على هذا ، حديث الأعرابي الذي ذكر له النبي ﷺ أن عليه
خمس صلوات فقال : هل على غيرهن ؟ وقال : لا ، إلا أن تطوع .

وذهب «أبو حنيفة» وروى عن الإمام «أحمد» واختاره شيخ الإسلام
«ابن تيمية» إلى أنها فرض عين .

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحِرْ﴾ ﴿قَدْ أَفْلَحَ
مَنْ تَرَكَى . وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ في بعض أقوال المفسرين أن المراد

بالصلاة في هاتين الآيتين ، صلاة العيد . وأمره بخروج العواتق والمخدرات ،
: وأمرهم بصلاتها من الغد حين لم يعلموا برؤية الهلال إلا بعد انتهاء وقتها .

والأمر في كل هذه الأدلة يقتضى الوجوب ، وكذلك مداومته عليها
وخلفائه من بعده .

أما حديث الأعرابي ، فليس فيه ما يدل على عدم وجوبها لأن سؤاله
للنبي ﷺ وإجابته إياه بصدد ما يتكرر في اليوم والليلة من الصلوات
المفروضة ، لا ما يكون عارضاً لسبب ، كصلاة العيدين اللتين هما
شكر الله تعالى على تولى نعمه الخاصة ، بصيام رمضان وقيامه ، ونحر البدن ،
وأداء المناسك .

وشيخ الإسلام وابن تيمية يميل إلى وجوبها على النساء ، لظاهر حديث
هذا الباب .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - وجوب صلاة العيد حتى على النساء في ظاهر الحديث .
- ولعله مستحب في حقهن ويكون أمرهن من باب الحض على فعل الخير .
- ٢ - وجوب اجتناب الحائض المسجد لئلا تلوثه .
- ٣ - أن مصلى العيد له حكم المساجد .
- ٤ - أن الحائض غير ممنوعة من الدعاء وذكر الله تعالى .
- فضل يوم العيد وكونه مرجو لإجابة الدعاء ، وسماع النداء من
العلي الأعلى .

• • •

بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

الكسوف والخسوف ، يطلق الأول على ذهاب ضوء الشمس أو بعضه .

والثاني على ذهاب ضوء القمر أو بعضه في الغالب والقمصيح .

وللكسوف والخسوف أسباب عادية حسية ، تدرك بعلم حساب سير الشمس والقمر ، كما أن لهما أسباباً معنوية خفية ، وكل من هذه الأسباب الحسية والمعنوية إلهي .

فنعندما تقتضى الحكمة الإلهية تغير شيء من آيات الله الكونية ، كالكسوف والخسوف والزلازل ، ليوثق الناس من الغفلة عن عبادته ، أو ليزجرهم عن ارتكاب مناهيه ، يقدر الأسباب الحسية العادية ليتغير هذا النظام الكوني . من ذهاب نور أحد النيرين ، أو ثوران البراكين .

ليعلم العباد أن وراء هذه الأكوان العظيمة مدبراً قديراً ، بيده كل شيء ، ومحيط بكل شيء .

فهو قادر على أن يعاقبهم بآية من آياته الكونية ، كما أهلك الأمم السابقة بالصواعق والرياح والطوفان .

كما أنه قادر على أن يسلبهم نور الشمس والقمر ، فيظلموا في أرضهم يعمهون فتلوى أشجارهم ، وتجف أنهارهم ولينبهم على أن الكون في قبضته . فيهربوا جثابه ، ويخافوا عقابه .

ولكننا قد أصبحنا في زمن المادة وطمعنا بها ، فصار الناس لا يدركون من تغير هذه الآيات إلا المعاني المادية ، ونسوا ، أوجهلوا ، المعاني المعنوية من التحذير من عقاب الله ، وتذكير نعمه . فإنا لله وإنا إليه راجعون .

الحديث الثالث والأربعون بعد المائة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ الشَّمْسَ خَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَبَعَثَ مُنَادِيًا يُنَادِي : الصَّلَاةَ جَامِعَةً ، فَاجْتَمَعُوا . وَتَقَدَّمَ فَكَبَّرَ وَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رُكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ .

الغريب :

خسفت : جاوز فيه فتح الخفاء والسين وضم الخاء وكسر السين .
الصلاة جامعة : نصب الأول على الإغراء ، والثاني على الحال ، وفيها غير هذا الإعراب ، ولكن هذا هو الأول .

المعنى الإجمالى :

خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فبعث منادياً في الشوارع والأسواق ينادى الناس (الصلاة جامعة) ليصلوا ويدعوا الله تبارك وتعالى أن يغفر لهم ويرحمهم وأن يديم عليهم نعمه الظاهرة والباطنة .
واجتمعوا في مسجده ﷺ وتقدم بلا إقامة ، فكبر وصلى ركعتين في سجدة ، وركعتين في سجدة كما يأتي تفصيل ذلك في حديث عائشة رضي الله عنها .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - وجود خسوف الشمس على عهد رسول الله ﷺ .

- ٢ - استحباب الصلاة عند الخسوف .
 ٣ - مشروعية الاجتماع لها لأجل التضرع والدعاء ، والمبادرة بالتوبة والاستغفار لأن سبب ذلك الذنوب .
 ٤ - أنه ليس لها أذان ، وإنما ينادى لها : « الصلاة جامعة » .
 ٥ - إن صلاة الكسوف أربع ركعات ، وأربع سجعات ، ويأتى تفصيل ذلك وكيفيته إن شاء الله تعالى .

• • •

الحديث الرابع والأربعون بعد المائة

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ، عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عَبْدَاهُ ، وَلَمْ نَهْمَا لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَلِذَا رَأَيْتُمُ مِنْهُمَا شَيْئًا فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَنْكَشِفَ مَا بَكُمْ . »

المعنى الإجمالى :

بين ﷺ أن الشمس والقمر من آيات الله الدالة على قدرته وحكمته . وأن تغير نظامهما الطبيعى ، لا يكون لحياة العظماء أو موتهم كما يعتقد أهل الجاهلية .

وإنما يكون ذلك لأجل تخويف العباد ، ولنت نظرهم إلى تجديد التوبة والإنابة إلى الله .

ولذا أرشدكم أن يفرغوا إلى الصلاة والدعاء ، حتى ينكشف ذلك ، ويتجلى . والله في كونه أسرار .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - مشروعية الصلاة والدعاء عند الكسوف والخسوف ، رجوعاً إلى الله .
- ٢ - إن انتهاء الصلاة يكون بالتجلى فإن انتهت قبل التجلى تصرعوا ودعوا ، حتى يزول ذلك ، حيث لم يرد في إعادتها شيء .
- ٣ - ظاهر الحديث أنهم يصلون ، ولو صادف وقت نهي وهو الصحيح . لأنها من ذوات الأسباب التي تصل عند وجود سببها مطلقاً .
- وتقدم الخلاف في هذه الصلاة وظالهما في «باب المواقف» .
- ٤ - إن الحكمة في إيجاد الكسوف أو الخسوف ، هو تخويف العباد ، وإنذارهم بعقاب الله تعالى ، ولا ينال هذا وجود أسباب عادية ، وتقدم في مقفمة الباب .

• • •

الحديث الخامس والأربعون بعد المائة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَامَ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّاسِ فَأَطَالَ الْقِيَامَ ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرَّكْعَةَ ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ،

ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ
سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ ، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُخْرَى مِثْلَ مَا
فَعَلَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ انْجَلَتْ الشَّمْسُ ،
فَخَطَبَ النَّاسَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ :

« إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا تَنْحِفَانِ
لِمَوْتٍ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ . فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَأَذْهَبُوا اللَّهَ
وَكَبِّرُوا وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا » .

ثم قال « يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ : وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ غَيْرٍ مِنْ اللَّهِ
سُبْحَانَهُ مِنْ أَنْ يَزْنِيَ عَبْدُهُ أَوْ تَزْنِي أَمَتُهُ . يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ،
وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَصَحِحْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا » .
وفي لفظ ، فَأَسْتَكْمَلَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ .

الغريب :

أغير : يجوز فيه الرفع على أن (ما) تميمية ، والنصب على جعلها
حجازية .

و(من) زائدة مؤكدة في الوجهين .

و«أغيره» أفعل تفضيل من «الفيرة» - بالفتح - وهي في الأصل :
تغير يحصل من الحمية والأنفة ، وثبتتها لله إثباتاً يليق بجلاله .

المعنى الإجمالي :

خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فقام فصل بالناس فأطال القيام ، بحيث قلدر بقراءة سورة «البقرة» ثم ركب فأطال الركوع ، ثم قام فقال : «سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد» فقرأ قراءة طويلة دون الأولى . ثم ركب فأطال الركوع ، وهو أدنى من الركوع الأول ثم سمع وحمد . ثم . جدد وأطال السجود ثم فعل في الركعة الثانية مثل الأولى حتى استكمل أربع ركعات وأربع سجعات ، ثم انصرف من الصلاة ، وقد انجلت الشمس ، فخطب الناس ، فحمد الله وأثنى عليه .

وحيث قد صادف ذلك اليوم الذي حصل فيه الخسوف موت ابنه «إبراهيم» فقال بعضهم : كسفت لموت إبراهيم ، جرياً على عادتهم أنها لا تكسف إلا لموت عظيم أو حياة عظيم .

أراد النبي ﷺ - من نصحه وإخلاصه في أداء رسالته . ونفع الخلق - أن يزيل ما علق بأذهانهم من هذه الخرافات ، التي لا تستند لا إلى نقل صحيح ، ولا عقل سليم .

فقال في خطبته : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينخسفان لموت أحد ولا لحياته ، وإنما يجريهما الله تعالى بقدرته يُعْرِفُ بهما عباده ، ويدكرهم نِعَمَهُ .

فاذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى الله تعالى تائبين منيبين ، وادعوا ، وصلوا ، وكبروا ، وتصدقوا .

ثم أخذ ﷺ يفصل لهم شيئاً من معاصي الله الكبار ، التي توجب غضبه وعقابه .

ويقسم في هذه الموعظة - وهو الصادق المصطفى - يا أمة محمد .

والله ، ما من أحد أغير من الله سبحانه أن يزي عبده ، أو تزي أمته .

ثم بين أنهم لا يعلمون عن عذاب الله إلا قليلا ، ولو علموا ما علمه ﷺ لأغلغهم الخوف والقرى ، ولضحكوا سرورا قليلا ، وليكثروا وغتموا كثيرا .

ربنا أجرنا من عذابك ، وارحمتنا برحمتك ، التي وسعت كل شيء ،
ووالدينا ، ومشايخنا ، وأقاربنا ، والمسلمين أجمعين ، آمين .

تنبيه :

تلاحظ أن في صفة صلاة الكسوف تفصيلا لا يوجد في الحديث الذي
معنا . وقد أغلغته من الرواية الأخرى عن عائشة الموجهة في الصحيحين
أيضا لتكمل القالة .

تنبيه آخر :

وردت صلاة الكسوف على كيفية متعددة .

منها الأربعة للصلاة مجملا .

ومنها ركعتان ، ومنها أربع ركعات ، ومنها ست ركعات ، ومنها
ثمان ركعات ، ومنها عشر ركعات .

وفي كل هذه الوجوه ، لم يرد إلا أربع سجعات رويت هذه الأوجه
المتعددة مع أن الخسوف لم يقع إلا مرة واحدة في زمن النبي ﷺ لذا رجح
الأئمة الكبار «إخفقون» ، حديث عائشة الذي معنا على غيره من الروايات
وهو أربع ركعات ، وأربع سجعات ، وما عداها فقد ضعفه الأئمة
«أحمد» و «البخاري» و «الشافعي» ، وشيخ الإسلام «ابن تيمية» يضعف
ما يخالف حديث عائشة ..

اختلاف العلماء :

- اختلف العلماء : هل لصلاة الكسوف خطبة مستحبة أم لا ؟
فذهب الخطبية ، والمالكية ، والحنابلة إلى أنه ليس لها خطبة .
وقبض الشافعي ، وإسحاق ، وكثير من أهل الحديث : إلى استحبابها
لهذه الأحاديث .
والأرجح ، التفصيل . وهو أنه ، إن احتجج إلى الخطبة وإلى موعظة
الناس وتبيين أمرهم ، استحبت كفضل النبي ﷺ لما قال الناس : كسفت
لموت إبراهيم .
وإن لم يكن ثم حاجة ، فليس هناك إلا الدعاء ، والاستغفار ، والصلاة .

الأحكام المستفادة من الحديث :

- ١ - وجود خسوف الشمس على عهد رسول الله ﷺ .
- ٢ - مشروعية الصلاة ، والجمهورية على أنها سنة مؤكدة .
- ٣ - الإتيان بالصلاة على الوصف المذكور في هذا الحديث وقد فصلناها بالشرح .
- ٤ - مشروعية التطويل بقيامها ، وركوعها ، وسجودها .
- ٥ - كون كل ركعة أقل من التي قبلها ، دفعا للضجر والسآمة .
- ٦ - أن يكون ابتداء وقت الصلاة من الكسوف ، وانتهاءها بالتجلى .
- ٧ - مشروعية الخطبة إذا دعت الحاجة إليها .
- ٨ - ابتداء الخطبة بحمد الله ، والثناء عليه ، لأنه من الأدب .
- ٩ - بيان أن الشمس واقعة من آيات الله الكونية ، الدالة على قدرته وحكمته .

١٠- كون الكسوف يحدث لتخويف العباد ، وتحذيرهم عقاب الله تعالى .

وقد قلنا : إن هذا لا ينال الأسباب العادية .

١١- إزالة ما علق بأذهان أهل الجاهلية من الكسوف والخسوف ، وانقضاض الكواكب ، أن هذه التفسيرات ، لموت العظماء أو لحياتهم .
١٢- الأمر بالدعاء ، والصلاة ، والصدقة ، عند حدوث الكسوف أو الخسوف .

١٣- إن فعل هذه العبادات ، تقي من عذاب الله وعقابه .

١٤- تحذير النبي ﷺ من الزنا ، وأنه من الكبائر ، التي يغار الله تعالى عند ارتكابها .

١٥- إثبات صفة الغيرة لله تعالى ، إثباتاً يليق بجلاله .

١٦- شدة ما ادخر الله من العذاب ، الذي لا يعلمه الناس ، ولو علموه لاشتد خوفهم وقلقهم .

١٧- إن الله سبحانه وتعالى يطلع نبيه ﷺ على علوم من الغيب ، لا تحتمل الأمة علمها .

• • •

الحديث السادس والأربعون بعد المائة

عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : خَسَفَتِ
الشمسُ على زمانٍ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم فقامَ
فرعاً يخشى أن تكون الساعة ، حتى أتى المسجدَ فقامَ فصلّاً
بأطولِ قيامٍ وركوعٍ وسجودٍ ، ما رأيتهُ يفعلُهُ في صلاةٍ
قط . ثم قال :

« إن هذه الآيات التي يرسلها الله تعالى لا تكون لِموتٍ
أحدٍ ولا لحياةٍ ، ولكن الله يرسلها يُخَوِّفُ بها عباده . فإذا
رَأَيْتُمْ مِنْهَا كَيْفَاً فَأَفْرُغُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَعَائِهِ وَأَسْتَغْفِرِيهِ . »

الغريب :

١ - أن تكون الساعة : - يجوز في «الساعة» الرفع ، على أن تكون
تامة ، والنصب على أنها ناقصة .

٢ - «فأفرغوا» - بفتح الزاي . قال في «المجمل» : فرغت ، وأفزعي
أي لجأت وأغاثني .

وقال المبرد في «الكامل» : الفزع في كلام العرب على وجهين : أحدهما
ما تستعمله العامة ، يريدون به الذعر . والآخر ، الالتجاء والاستصراخ .

المعنى الإجمالي :

كان من عادة النبي ﷺ إذا حصل تغير في العوالم الكونية ، من ربيع

شديدة ، أو رَعَدَ قاصف ، أو كسوف أو خسوف ، حصل عنده خوف من عذاب الله تعالى أن يحلَّ في هذه الأمة ما حلَّ في الأمم السابقة من أهلك بالصواعق أو الريح أو الطوفان .

ولما لما حصل محسوف الشمس ، قام فزعاً ، لأن معرفته الكاملة بربه . أوجبت له أن يصيرته كثير الخوف ، شديد المراقبة .

فدخل المسجد ، فصل بالناس صلاة الكسوف ، فأطال فيهم إطالة لم تعهد من قبلُ إظهاراً للتوبة والإنابة .

فلما فرغ المصطفى من مناشدته ربه ومناجاته ، توجه إلى الناس يعظهم . وبين لهم أن هذه الآيات يرسلها الله عبرة لعباده ، وتذكيراً وتخويفاً . ليبادروا إلى الدعاء ، والاستغفار ، والذكر ، والصلاة .
وتقامت أحكام هذا الحديث بالذي قبله .

• • •

بَابُ الاسْتِسْقَاءِ

صلاة الاستسقاء من ذوات الأسباب التي تشرع عند وجود سببها
كالكسوف ، وصلاة الجنازة .

وسببها : - تضرر الناس بالقمح من انقطاع الأمطار ، أو تغرق الآبار ،
أو جفاف الأنهار .

• • •

الحديث السابع والأربعون بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ الْمَازِنِيِّ قَالَ : خَرَجَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَسْقِي ، فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقَيْلَةِ يَلْشَوُ ،
وَتَحَوَّلَ رِدْأَهُ لَمْ يَمْ صَلِّ رَكْعَتَيْنِ جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ ، وَفِي لَفْظٍ :
أَتَى الْمُصَلَّى ^(١) .

اللفظ الإجمالي :

لما أجدت الأرض في عهد النبي ﷺ ، خرج بالناس إلى الصحراء ،
ليطلب السقيا من الله تعالى .

فتوجه إلى القبلة ، مظنة قبول الدعاء ، وأخذ يدعو الله أن يغيث
المسلمين ، فيزيل ما بهم من قحط .

(١) هذا من أفراد البطلان . كما قال النووي ، في شرح مسلم .

وتفادلاً بتحويل حالهم من الجذب إلى الخصب ، ومن الضيق إلى السعة ،
حول ردهم من جانب إلى آخر ، ثم صلى بهم صلاة الاستسقاء ركعتين ،
جهر فيهما بالقراءة لأنها صلاة جامعة .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - مشروعية صلاة الاستسقاء ، وأجمع العلماء على استحبابها إلا
أبا حنيفة فإنه يرى أن الاستسقاء ، يشرع بمجرد الدعاء ، وخالفه أصحابه .
- ٢ - أنه يشرع لها خطبة ، تشتمل على ما يناسب الحال ، من الاستغفار ،
والتضرع ، والدعاء ، والتزجر عن المظالم ، والأمر بالتوبة .
- ٣ - أن تكون الخطبة قبل الصلاة ، وقد ورد في بعض الأحاديث .
فقى مسند الإمام أحمد أنه يبدأ بالصلاة قبل الخطبة ، وهو مذهب
جمهور العلماء من الشافعية والحنابلة وغيرهم .
- ٢ : - وعكسها . ٣ : - وجواز الأمرين .
- ٤ - استقبال القبلة عند الدعاء ، لأنها مظنة الإجابة .
- ٥ - مشروعية تحويل الرداء أثناء الدعاء ، تفادلاً بتحويل حالهم ، من
القمط والجذب ، إلى الرخاء والخصب .
- ٦ - الجهر في صلاة الاستسقاء بالقراءة ، وهذا شأن كل صلاة تكون
جامعة ، كالجمعة ، والعيد ، والكسوف .
- ٧ - أن تكون صلاتها في الصحراء ، لتسع للناس ، وليبرزوا بضعفهم
وعجزهم أمام الله تعالى ، ماذنين يد الافتقار والذل .

• • •

الحديث الثامن والأربعون بعد المائة

عن أنس بن مالك : أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ بَابٍ كَانَ تَحْتَ دَارِ الْقَضَاءِ ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمٌ يَخُطِّبُ .

فَاسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمًا ثُمَّ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ فَادْعُ اللَّهَ يُعِشْنَا .

قَالَ : فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ : « اللَّهُمَّ أَعِشْنَا ، اللَّهُمَّ أَعِشْنَا ، اللَّهُمَّ أَعِشْنَا » .

قَالَ أَنَسٌ : فَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قُرْحَةٍ وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سُلْعٍ مِنْ بِلْتٍ وَلَا دَارٍ .

قَالَ : فَطَلَعَتْ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ التُّرْسِ ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ ، انْتَشَرَتْ ثُمَّ أَمْطَرَتْ .

قَالَ : فَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سَبِيحًا .

قَالَ : ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُتَلِيَةِ ، وَرَسُولُ اللَّهِ قَائِمٌ يَخُطِّبُ فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ ، فَادْعُ اللَّهَ يُنْصِلِكُنَا . قَالَ : فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ ثُمَّ

قَالَ ، « اللَّهُمَّ حَوَّالَيْنَا وَلَا عَاقِلَيْنَا ، اللَّهُمَّ عَلَى الْأَكَامِ وَالظَّرَابِ
وَيُطْلُونِ الْأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ » قَالَ : فَأَقْلَعَتْ وَتَحَرَّجَتْ
كَمَشِي فِي الشَّمْسِ .

قَالَ شَرِيكَ ، فَسَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ : أَمَوَ الرَّجُلُ
الْأَوَّلُ ؟ قَالَ : لَا أَذْرِي .

الظَّرَابُ : الجبال الصغار . و « الْأَكَامِ » جمع « أَكَمَة » وهي أهل
من الرابية ودون الهضبة و « دار القضاء » : دار عمر بن الخطاب رضي
الله عنه . سميت بذلك ، لأنها بيعت في قضاء دينه .

الغريب :

دار القضاء : دار لعمر بن الخطاب ، بيعت لقضاء دينه بعد وفاته ،
غربي المسجد .

يفئنا : هو بالجزم .

ولا قرعة : « القرعة » القطعة الرقيقة من السحاب ، يفتح الشاف والواو
والعين .

سأل : يفتح السين وسكون اللام ، جبل بقرب المدينة ، في جانبها الغربي .
الترس : صفيحة مستديرة من حديد ، يَتَّقُونَ بِهَا في الحرب ، ضَرَبَ
السيوف .

الأكام والظراب : « الأكام » التلوي و « الظراب » الرطوب الصغار ،
ومفرد « الأكام » أكمة . و « الظراب » جمع « ظَرِب » يفتح الظاء وكسر الراء .

ما رأينا الشمس سبتاً : يعنى أسبوتاً . من باب تسمية الشيء ببعضه
ويروى : سبتاً بفتح السين وكسرهما .
بمسكها : بالجزم .

المعنى الإجمالى :

كان النبي ﷺ قائماً يخطب فى مسجده يوم الجمعة ، ودخل رجل .
فاستقبله النبي ﷺ ثم قال : يا رسول الله - مبيئاً للنبي عليه الصلاة
والسلام ، ما فيهم من الشدة والضيق ، بسبب انحباس المطر الذى جعل
معيشتهم عليه ، وطلب منه الدعاء لهم بفريج هذه الكربة - هلكت
الحيوانات من عدم الكلاً ، وانقطعت الطرق ، حيث هزلت الحيوانات
التي نساغر عليها .

ولكنك القريب من الله تعالى . مستجاب الدعاء ، ادعُ الله أن يغيثنا .
فبالغيث يزول عنا الضرر ، ويرتفع القحط .

فرفع النبي ﷺ يديه ثم قال : اللهم أغثنا ثلاث مرات ، كعادته
فى الدعاء ، والتفهم فى الأمر المهم .

وبعد أنهم لم يروا فى تلك الساعة فى السماء من سحب ولا ضباب إلا
أنه فى أثر دعاء المصطفى ﷺ ، طلعت من وراء جبل «سلع» قطعة
صغيرة ، فأغلقت توضع .

فلما توسلت السماء ، توسعت وانتشرت ، ثم أمطرت ، وما زال مطر
عليهم سبعة أيام .

حتى إذا كانت الجمعة الثانية ، دخل رجل ، ورسول الله ﷺ قائم
يخطب الناس ، فقال - مبيئاً أن دوام المطر ، حبسَ الحيوانات فى أماكنها
عن الرعى ، حتى هلكت ، وحبس الناس عن الضرب فى الأرض والذهاب

والإياب في طلب الرزق - فادع الله أن يمسكها عنا .

فرفع يديه ﷺ ثم قال ما معناه : اللهم إذا قدرت بحكمتك استمرار هذا المطر ، فليكن حول المدينة لا عليها ، ليضطرب الناس في معاشهم ، وتسير بهائمهم إلى مراعيها ، وليكون نزول هذا المطر في الأماكن التي ينفعها نزوله ، من الجبال ، والروابي ، والأودية ، والمراعى .

وأقلمت السماء عن المطر فخرجوا من المسجد يمشون ، وليس عليهم مطر . فصلوات الله وسلامه عليه .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - مشروعية الخطبة قائماً وإباحة مكالة الخطيب ، وتقدم في الجمعة هذا البحث .

٢ - مشروعية الاستسقاء في الخطبة ، واقتصار عليها أبوحنيفة ، بدون صلاة .

والجمهور على أن الاستسقاء يكون بصلاة خاصة ، وخطبة الجمعة . وفي الدعاء وحده .

٣ - رفع اليدين في الدعاء ، لأن فيه معنى الافتقار ، ونحرى معنى الإعطاء فيها .

٤ - معجزة من معجزات النبي ﷺ ، الدالة على نبوته ، فقد استجيب دعائهم في الحال ، في جلب المطر ورفعه .

٥ - إن فعل الأسباب لطلب الرزق ، من الدعاء ، والضرب في الأرض ، لا ينافي التوكل على الله تعالى .

٦ - استحباب الدعاء بهذا الدعاء النبوي في طلب الغيث .

٧ - جواز الاستصحاء عند الضرر بالمطر .

٨ - جواز طلب الدعاء ممن يقطن فيهم الصلاح والتقوى ، وهذا التوسل جائز .

وقد قسم شيخ الإسلام «ابن تيمية» التوسل إلى ثلاثة أقسام ، اثنان جائزان .

الأول : طلب دعاء الله من الحي الذي يقطن فيه الخير .

والثاني : التوسل بفعل الأعمال الصالحة ، وهو مشروع مطلوب .

أما الثالث فممنوع ، وهو التوسل بإمام أحد من المخلوقين ، حياً أو ميتاً ، فهذا لا يجوز ، لأنه من وسائل الشرك .

• • •

بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

ليس لها سبب إلا الخوف حضراً أو سفيراً ، وهي ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع . وقد وردت بصفات متعددة ، وكلها جائزة .

ولكن حيث علمنا أنها شرعت رحمة بالمصلين في هذه الشدة ، وتخفيفاً عنهم ، فإن الأنسب للمصلين أن يختاروا من هذه الوجوه الواردة أنسبها للمقام .

ويختلف ذلك باختلاف جهة العدو وقربه ، وبعده ، وشدة الخوف ، أو خفته .

• • •

الحديث التاسع والأربعون بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ :
صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْخَوْفِ فِي
بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي تَقْبِي فِيهَا الْعَنُودُ ، فَقَامَتْ طَائِفَةٌ مَعَهُ ،
وَطَائِفَةٌ يُلَازِمُ الْعَنُودُ ، فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رُكْعَةً ثُمَّ ذَهَبُوا ،
وَجَاءَ الْآخَرُونَ فَصَلَّى بِهِمْ رُكْعَةً ، وَقَضَتِ الطَّائِفَتَانِ رُكْعَةً
رُكْعَةً .

المعنى الإجمالي :

صلّى النبي ﷺ صلاة الخوف بأصحابه في بعض حروبه مع المشركين

حينما التقى المسلمون بعدوهم من الكفار وخافوا من شَنِّ الغارة عليهم عند اشتغالهم بالصلاة .

فقسم النبي ﷺ الصحابة طائفتين ، طائفة قامت معه في الصلاة . وطائفة وجاه العدو ، يحرسون المصلين .

فصلى بالتى معه ركعة . ثم ذهبوا وهم في صلاتهم .

وجاءت الطائفة التى لم تصل ، فصلى بها ركعة ثم سلم النبي ﷺ .

فقامت الطائفة التى معه أخيراً فقضت الركعة الباقية عليها ، ثم ذهبوا للحراسة ، وقضت الطائفة الأولى الركعة التى عليها أيضاً .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - مشروعية صلاة الخوف عند وجود سببها ، حضراً أو سافراً . تخفيفاً على الأمة ومعوذة لهم على جهاد الأعداء ، وأداء للصلاة في جماعة وفي وقتها المحدد .

٢ - الإتيان بها على هذه الكيفية التى ذكرت في الحديث ، مع زيادة تفصيلات في هذه الوجهة ذكرتها في الشرح الإجمالي ، استردتها من بعض طرق هذا الحديث .

٣ - إن الحركة الكثيرة لمصلحة الصلاة ، أو للضرورة ، لا تبطل الصلاة .

٤ - الحرص الشديد على الإتيان بالصلاة في وقتها ومع الجماعة ، حيث سمح بأدائها على هذه الصفة محافظة على ذلك .

٥ - أخذ الأهبة ، وشدة الحذر من أعداء الدين ، الذين يفتنون الفوائل للمسلمين .

• • •

الحديث الخمسون بعد المائة

عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُوْمَانَ عَنْ صَالِحِ بْنِ خُوَاتِمٍ بْنِ جُبَيْرٍ عَمَّنْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ ذَاتِ الرَّقَاعِ صَلَاةَ الْخَوْفِ : أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ وَطَائِفَةٌ وَجَّاهُ الْعُلُوَّ ، فَصَلَّى بِالنَّوِيْنَ مَعَهُ رُكْعَةً ، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا فَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ ، ثُمَّ انْصَرَفُوا فَصَفُّوا وَجَّاهُ الْعُلُوَّ ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ .

الرجل الذي صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هو سهل بن أبي حشمة .

الغريب :

ذات الرقاع : هى غزوة غزا النبى ﷺ فيها «خطفان» ونازلهم بعالية «نجد» بين المدينة و«القصيم» وتوافقوا ولم يحصل قتال .
قيل : سميت بذلك ، لانتقاب أرجلهم من الحفى ، فلفوها بالخرق .

المعنى الإجمالى :

فى هذا الحديث يكون العدو فى غير جهة القبلة ، لأن منازلهم فى شرق المدينة ، ولذا صفت طائفة ، ووقفت الأخرى فى وجه العدو الذى جعله المصلون خلفهم .

فصلى النبي ﷺ ركعة بالدين معه ، ثم قام بهم إلى الثانية فثبت فيها قائماً ، وأتموا لأنفسهم ركعة ، ثم سلموا ، وانصرفوا وجاء العلو . وجاءت الطاقة الأخرى فصلى بهم الركعة الباقية ، ثم ثبت جالساً وقاموا فأتموا لأنفسهم ركعة ، ثم سلم بهم .

الاستبانات :

- ١ - فيه ما تقدم من مشروعية صلاة الخوف وتأكد صلاة الجماعة . وأخذ الخبر من أعداء الدين .
 - ٢ - الإتيان بالصلاة على هذه الكيفية وهى مناسبة ، حيث العلوى غير جهة القبلة ، كالتى قبلها ، فكلاهما فى ذات الرقاع إلا أنهما فى وتين ، فاختلفا .
 - ٣ - وفيه مخالفة لصلاة الأمان ، وهى تطويل الركعة الأخيرة على الأولى ، وأن المأمومين الذين فاتهم شيء من الصلاة أتموه قبل سلام الإمام .
 - ٤ - وفيه مفارقة المأموم لإمامه لئلا هذا العلو .
- وقد ورد فيما هو أخف من ذلك كالذى صلى مع ومعاذه فلما أطل القراءة ، انفرد وأتم لنفسه ، لكونه صاحب حاجة ، ولم يأمره النبي ﷺ بالإعادة .

• • •

الحديث الحادي والخمسون بعد المائة

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ :
شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْخَوْفِ :

قَصَصْنَا صَفَّيْنِ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْعَدُوَّ
بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ ، فَكَبَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَبَّرْنَا
بِجَمَاعٍ ثُمَّ رَكَعَ وَرَكَعْنَا بَجَمَاعٍ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ
وَرَفَعْنَا بَجَمَاعٍ ، ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ ،
وَقَامَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السُّجُودَ وَقَامَ الصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ ، انْحَدَرَ
الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ وَقَامُوا ، ثُمَّ تَقَدَّمَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ
وَتَأَخَّرَ الصَّفُّ الْمُتَقَدِّمُ . ثُمَّ رَكَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَرَكَعْنَا بَجَمَاعٍ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَرَفَعْنَا بَجَمَاعٍ ، ثُمَّ
انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ - الَّذِي كَانَ مُؤَخَّرًا فِي
الرُّكْعَةِ الْأُولَى - فَقَامَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ .

فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السُّجُودَ وَالصَّفِّ
الَّذِي يَلِيهِ ، انْحَدَرَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ فَسَجَدُوا ، ثُمَّ
سَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَلَّمْنَا بَجَمَاعٍ .
قال جابر : كَمَا يَصْنَعُ حَرُّسُكُمْ هَؤُلَاءِ بِأَمْرَائِكُمْ .

ذكره « مسلم » بتمامه .

(١) في هذا الحديث وهان : الأول : أن البخاري لم يخرج له ولا شيئاً منه ، وإنما
أخرج عن جابر في خروجه وذات الرقاع ، وليس فيه صفة الصلاة ، فحين أنه ليس طرفاً منه ،
وإنما حمله على ذلك ، كونه من حديث جابر في الجملة .

وذكر البخاري طرفاً منه ، وأنه صلى صلاة الخوف مع النبي صلى الله عليه وسلم في الغزوة السابعة ، غزوة " ذات الرقاع " .

المعنى الإجمالي :

هذه الكيفية المفصلة في هذا الحديث عن صلاة الخوف . مناسبة للحال التي كان عليها النبي ﷺ وأصحابه حين ذاك . من كون العدو في جهة القبلة .

ويرويه في حال القيام والركوع . وقد أمنوا من كمين يأتي من خلفهم .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - صلاة الخوف على هذه الصفة المذكورة . لوجود الحال المناسبة . وانتفاء المحاذير المنافية .

٢ - الحراسة - هنا - وقعت في حال السجود فقط . لأنهم في غيره يرون العدو كلهم .

٣ - قوله : والعدو بيننا وبين القبلة مفهومه أنه لو كان العدو في غير القبلة ، لصلوا على غير هذه الصفة ، كما تقدم في صفتها في الحديثين السابقين وغيرهما .

وتقدم أن لتعدد وجوهها فوائد ، منها مراعاة حال العدو ، وجهاته .

٤ - وفيه بيان حسن القيادة ، وتدريب الجيوش وإبعاده عن المخاوف . ومفاجآت الأعداء ، واتخاذ الاحتياطات في ذلك .

الرمح الثاني قوله : في الغزوة السابعة ولفظ البخاري وفي غزوة السابعة يعني في غزوة السنة السابعة وقصد البخاري الاستشهاد به على أن ذات الرقاع بعد خيبر . لكن جمهور أهل السيرة خالفوه .

٥ - وفيه بيان العدل ، وأنه مما تحلّى به النبي ﷺ في جميع أحواله .
فقد عدل بينهم بالحراسة ، فجعلهم يتناوبون فيها .
وعدل بينهم بالصلاة ، فكل من الطائفتين صلت معه ركعة .
وعدل بينهم في قيامهم في الصف الذي يليه . وهكذا شأنه في جميع
أمره ﷺ .

٦ - وفيه أن الحركة المطلوبة ولو كثرت ، لا تُخل في الصلاة كالتقدم
إلى المكان الفاضل ونحو ذلك .

وتقدم حكم الحركة وأقسامها في حديث قصة حمل النبي ﷺ
وأمامته في الصلاة ، وهو الحديث (الواحد والتسعون) .

• • •

كِتَابُ الْجَنَازِ

الجنائز : جمع «جَنَازَة» بالفتح . والكسر أفصح . اسم يطلق على الميت وعلى السرير مع الميت .

وللميت أحكام كثيرة ، ذكروا هنا منها . الصلاة وما يتعلق بها . من التنفيل والتكفين ، والدفن وغيرهما .

أما الحقوق المالية : فتأتي في الوصايا والفرائض .

وحيث إن الكتاب مختصر ، لم يأتي المصنف بكل ما تدعو الحاجة إليه من الأحاديث المتعلقة بالميت ، فإننا نذكر نبذة من الفوائد التي صحت بها الأحاديث .

فمن حق المريض على إخوانه المسلمين عيادته ، وإدخال السرور .

فإذا كان في حال خطره ، يذكر بالتوبة ، وقضاء الديون ، والتوصية .
لا سيما فيما يجب عليه بيانه ، ويكون ذلك بلطف ، لا يشعر معه بتخوفه من دُنُوِّ أجله ، ويتأكد على المريض ذلك ، وأن يخرج من المظالم .
ويستغفر عن المعاصي وأن يحسن ظنه بالله تعالى .

فإذا حضره الموت ، سُنُّ لمن حضره تلقيه الشهاداتين بلطف . وتوجيهه إلى القبلة .

فإذا مات غمضت عيناه ، ولينت مفاصله ، وأسرع بتجهيزه ، مالم يكن في تأخيرهِ مصلحة .

وتنسيل الميت ، وتكفينه ، وحمله ، والصلاة عليه ، ودفنه . فروض كفاية ، إذا قام بها من يكفي ، تسقط عن الباقيين ، شأن كل فرض كفاية .

فإن ترك ، صار الإثم على من علم حاله ، وقدر على ذلك ، ثم تركه .
وصفة الصلاة عليه أربع تكبيرات ، بعد الأولى الفاتحة ، وبعد الثانية
الصلاة على النبي ﷺ ، وبعد الثالثة الدعاء للميت ، وبعد الرابعة سكنة
لطيفة ، ثم السلام .

• • •

بَابُ فِي الصَّلَاةِ

على الغائب وعلى القبر^١

الحديث الثاني والخمسون بعد المائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَعَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ وَتَخَرَّجَ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا .

الحديث الثالث والخمسون بعد المائة

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ ، فَكُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي أَوْ الثَّلَاثِ .

الغريب :

النجاشي : بفتح النون على المشهور ، قال في النهاية : والصواب تخفيف الياء اسمه «أصحمة» توفي في رجب ، سنة تسع ، رضى الله عنه .

(١) المؤلف لم يفصل كتاب الجنائز . وإنما أنا الذى فصلته فى هذه الأبواب الآتية لمزيد الفائدة . اهـ . شارح .

المعنى الإجمالى :

النجاحش ملك الحبشة له يد كريمة على المهاجرين إليه من الصحابة ، حين ضيقت عليهم قريش فى مكة ، ولم يسلم أهل المدينة فأكرم وفادتهم . ثم قاده حسن نيته ، واتباعه الحق ، وطرحه الكبر ، أن أسلم ، فمات بأرضه ، ولم ير النبي ﷺ .

فلاحسانه إلى المسلمين ، وكبر مقامه ، وكونه بأرض لم يصل عليه فيها أخبر النبي ﷺ أصحابه بموته فى ذلك اليوم الذى مات فيه ، وخرج بهم إلى المصل ، فصف بهم ، وكبر عليه أربع تكبيرات ، شفاعة له عند الله تعالى .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء فى الصلاة على الغائب .

فذهب أبو حنيفة ومالك : إلى أنها لا تشرع . وجوابهم على هذه الأحاديث أنها خاصة بالنبي ﷺ .

وذهب الشافعى ، والمشهور عند أصحاب الإمام وأحمد أنها مشروعة فله الأحاديث الصحيحة ، والخصوصية تحتاج إلى دليل ، وليس هنا دليل .

وتوسط شيخ الإسلام «ابن تيمية» فقال : إن كان الغائب لم يصل عليه ، صلى عليه كهذه القضية ، وإن كان قد صلى عليه ، فقد سقط الفرض بذلك عن المسلمين .

وهو مروى عن الإمام وأحمد وصححه «ابن القيم» فى الملهى ، لأنه توفى فى زمن النبي ﷺ أناس من أصحابه غائبين ، ولم يثبت أنه صلى على أحد منهم .

ونقل شيخ الإسلام «ابن تيمية» عن الإمام أحمد أنه قال : إذا مات

رجل صالح ، صَلَّى عليه . واحتج بقصة « النجاشي » .

وقد رجح هذا التفصيل شيخنا « عبد الرحمن آل سعدى » وعليه العمل في « نجده » فإنهم يعملون على من له فضل على المسلمين . ويتركون من غداه .

الاستنباطات :

١ - مشروعية الصلاة على الميت . لأنها شفاعة ودعاء من إخوانه المصلين .

٢ - مشروعية الصلاة على الغائب ، وتقدم أن الحديث ليس على إطلاقه ، بل يخص بها من له فضل وإحسان عام على الإسلام والمسلمين .

٣ - الصلاة على الميت في مصلى العيد ، إذا كان الجمع كثيراً .

٤ - التكبير في صلاة الجنازة أربع ، وتقدم في أول الباب ما يقال بعد كل واحدة منهن .

٥ - فضيلة كثرة المصلين وكونهم ثلاثة صفوف .

لما روى أصحاب السنن أيضاً : « ما من مؤمن يموت فيصل عليه أمة من المسلمين ، يلفون أن يكونوا ثلاثة صفوف ، إلا غُفِرَ له » .

٦ - الإخبار بموت الميت للمصلحة في ذلك ، من تكبير المصلين . وإخبار أقاربه فإن ذلك ليس من النعمي المنهي عنه في قوله ﷺ : « يا أيكم والنمي ، فإن النمي عمل الجاهلية » .

وذلك أنهم يأخذون ينادون عليه في المحلات العالية بأنواع المدائح الصحيحة والمكذوبة ، وفيه مفسد من وجوه كثيرة .

• • •

الحديث الرابع والخمسون بعد المائة

عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى قَبْرِ بَعْدَ مَا دُفِنَ : فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا .

المعنى الإجمالي :

قد جُيِّلَ النبي ﷺ على محاسن الأخلاق ، ومن ذلك ما اتصف به من الرحمة والرأفة ، فما يكاد يَفْقِدُ أحداً من أصحابه حتى يسأل عنه ، ويتفقد أحواله .

فقد سأل عن صاحب هذا القبر ، فأخبروه بوفاته ، فأحب أنهم أخبروه ليصلى عليه ، فإن صلاته سكنٌ للميت ، ونود يزيل الظلمة التي هوفها ، فصلّى على قبره كما يصلى على الميت الحاضر .

الأحكام :

١ - مشروعية الصلاة على القبر ، ولا يلتفت إلى من منه ، يَرُدُّهُ النصوص بلا حجة .

وقيده بعض العلماء ، بعملة شهر ، وبعضهم حتى يئتي جسده ، وبعضهم جوّزه أبداً .

٢ - أن الصلاة على القبر ، مثل الصلاة على الميت الحاضر .

٣ - ما كان عليه النبي ﷺ من الرحمة والرأفة ، وتفقد أصحابه .

• • •

بَابُ فِي الْكُفَنِ

الحديث الخامس والخمسون بعد المائة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثَوَابٍ يَمَانِيَّةٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ ، لَيْسَ فِيهَا قِمِصٌ وَلَا عِمَامَةٌ .

الغريب :

أثواب يمانية : نسجت في اليمن ، فنسبت إليه ، فتوح إياه في الأفضح ، سحولية : بيض نقية ، ولا تكون إلا من قطن . والنسبة إلى السحل . إما إلى البياض والتقاء ، وإما إلى القصار الذي يبيضها بنفسه . وبعضهم جعلها نسبة إلى قرية في اليمن .

المعنى الإجمالي :

ستره الميت أعظم من ستره الحي وأولى بالعناية ، ولذا فإن النبي ﷺ أُدرج في ثلاث لفائف بيض ، ولم يجعل له قميص ولا عمامة .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - كفن النبي ﷺ بثلاثة أثواب .

٢ - أنه لم يقمص ، ولم يجعل له عمامة .

٣ - استحباب البياض والنظافة في الكفن .

٤ - أن هذه الحال هي أكمل حال لتكفين الميت ، لأن الله تعالى ، هدى أصحاب نبيه إلى أكمل حال يريد لها ، وكما عرفوا ذلك من سنته أيضاً .

٥ - وفيه جوائز الريادة في الكفن ، على اللقافة الواحدة ، ولو وجد من يعارض في ذلك من وارث أو غيرهم .

فائدة :

المستحب في كفن الرجل أن يكون ثلاث لقائف ، والمرأة في خمسة أثواب ، إزار، وخمار، وقميص ، ولقافتين . والواجب أن يستر جميع بدن الميت .

• • •

بَابُ فِي صِفَةِ تَغْسِيلِ الْمَيِّتِ

وتشيع الجنائز

الحديث السادس والخمسون بعد المائة

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ تُؤْتَفَتُ ابْنَتُهُ زَيْنَبُ ، فَقَالَ :
« اغْسِلْنَهَا بِثَلَاثٍ أَوْ خَمْسٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، إِنْ رَأَيْتَ
ذَلِكَ ، بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَأُفُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ
كَأُفُورٍ فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَأَذِّنِي . »

فَلَمَّا فَرَعْنَا أَذْنَاهُ . فَأَعطَانَا جَفْوَهُ فَقَالَ : « أَشْعِرْنَاهَا
لِيَّاهُ ، تَعْنِي إِزَارَهُ . »

وفي رواية « أَوْ سَبْعًا » وقال : لِبُذْنَانِ بِمَيَامِينِهَا وَمَوَاضِعِ
الْوُضُوءِ مِنْهَا « وَأَنَّ أُمَّ عَطِيَّةَ قَالَتْ : وَجَعَلْنَا رَأْسَهَا ثَلَاثَةَ
قُرُونٍ . »

الغريب :

رَأَيْنَ ذَلِكَ : بكسر الكاف ، لأن المخاطبة أنثى .

سدر : هو شجر النبق ، والذي يفضل به ورقه بعد طحنه .

كافور : نوع من الطيب ، من خواصه أنه يصلب الجسد .

آذنى : أى أعلمنى .

حقوه : الحقو بفتح الحاء وكسرهما . موضع شد الإزار ، توسعوا فيه فأطلقوه على الإزار نفسه .

أشعرنها إياه : الشعار ، بالكسر ، ما يلى الجسد من الثياب ، ومعناه : اجعلن إزارى مما يلى جسدها .

بميامنها : الميامن : -- جمع «ميمنة» بمعنى اليمين ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾ .

المعنى الإجمالى :

لما نويت «زينب» بنت النبي ﷺ ورضى الله عنها . دخل النبي ﷺ على غاسلاتها : وفيهن «أم عطية الأنصارية» ليعلمهن صفة غسلها ، لتخرج من هذه الدنيا إلى ربها . طاهرة نقية فقال :

اغسلنها ثلاثاً . أو خمساً . ليكون قطع غسلهن على وتر أو أكثر من ذلك . إن رأيتهن أنها تحتاج إلى الزيادة على الخمس .

وليكون الغسل أتقى . والجسد أصلب . اجعلن مع الماء سدرأ . وفى الأخيرة كافورا . لتكون مطيبة بطيب يمد عنها الهوام ، ويشد جسدها . ووصاهن أن يبدأن بأعضائها الشريفة . من الميامن . وأعضاء الوضوء . وأمرهن - إذا فرغن من غسلها على هذه الكيفية - أن يعلمنه .

قلما فرغن وأعلمته . أعطاهن إزاره الذى باشر جسده الطاهر . ليشعرنها إياه . فيكون بركة عليها فى قبرها .

الاستنباطات :

- ١ - وجوب غسل الميت المسلم . وأنه فرض كفاية .
- ٢ - إن المرأة لا يغسلها إلا النساء ، وبالعكس . إلا ما استثنى من المرأة مع زوجها ، والأمة مع سيدها . فلكل منهما غسل صاحبه .
- ٣ - أن يكون بثلاث غسلات . فإن لم يكف . فخمس . فإن لم يكف ، زيد على ذلك . وقيد بعض العلماء الزيادة إلى السبع .
- وبعد ذلك إن كان ثمَّ خارج . سد المحل الذي يخرج منه الأذى .
- ٤ - أن يقطع الفاسل غسلاته على وتر . ثلاث ، أو خمس . أو سبع .
- ٥ - أن يكون مع الماء سدر . لأنه ينقى ، ويصلب جسد الميت .
- ٦ - أن يطيب الميت مع آخر غسلاته ، لثلاث يذبحه الماء .
- ويكون الطيب من كافور ، لأنه - مع طيب رائحة - يشد الجسد .
- فلا يسرع إليه الفساد .
- ٧ - البداءة بغسل الأعضاء الشريفة . وهي : الميامن ، وأعضاء الوضوء .
- ٨ - صفر الشعر ثلاث صفائر ، وجعله خلف الميت .
- ٩ - التبرك بآثار النبي ﷺ ، وهذا شيء خاص به . فلا يتعداه إلى غيره من العلماء والصالحين ، لأمر كثيرة .
- منها : أن هذا الأمر لا يلحقه أحد فيه ، لما بينه وبين غيره من الجون الشاسع .
- ثانياً : أن هذه الأشياء توقيفية ، لا تشرع إلا بشرع . ولا يوجد من الأدلة ما يُعَدُّها إلى غيره .
- ثالثاً : إن الصحابة يعلمون أن أبا بكر أفضل الأمة . ولم يرد أنهم فعلوا معه ما يفعلونه مع النبي ﷺ ، من التسابق على ماء وضوئه . ونحوه .
- رابعاً : إن التبرك بغيره وسيلة إلى الفلأ الذي هو وسيلة الشرك .

خامساً : إنه فتنة لمن تبرك به . وطريق إلى تعظيمه نفسه . الذى فيه هلاكه .

• • •

الحديث السابع والخمسون بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : يَنْتَمَا رَجُلٌ وَأَقِفٌ بِمَرْقَةٍ إِذْ وَقَعَ عَنْ رِاحِلَتِهِ فَوَقَصَتْهُ - أَوْ قَالَ : فَأَوْقَصَتْهُ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِغِيلُوهُ بِمَاءٍ وَبَسِطِي ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ ، وَلَا تُحَنِّطُوهُ ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ فَلَئِنَّهُ يُنْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا » .

وفي رواية : « وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ »^(١) .

قال المصنف رضي الله عنه : الوقص ، كسر العنق .

المعنى الإجمالى :

ينما كان رجل من الصحابة واقفاً في عرة على راحلته في حجة الذراع محرماً إذ وقع منها ، فانكسرت عنقه فات .

(١) هذه الرواية لمسلم فقط . فكان ينبغي التنبه عليها .

قال البيهقي : وذكر الوجه وهم من بعض الرواة في الإسناد . ولئن الصحيح لا تنظر رأسه كما أخرجه البخاري . وذكر الوجه غريب .

فأمرهم النبي ﷺ أن يغسلوا كفيه من سائر الملقى . بماء . وسدر .
ويكفونه في إزاره وردائه ، اللذين أحرم بهما .

وحيث إنه محرم بالحج وآثار العبادة باقية عليه ، فقد نهاهم النبي ﷺ
أن يُغَيِّبُوا وَأَنْ يَغْلُوا رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ .

وذكر لم الحكمة في ذلك ، وهي أنه يبعث الله على ما مات عليه ، وهو
الثلة . التي هي شعار الحج .

الاستنباطات :

- ١ - وجوب تغسيل الميت ، وأنه فرض كفاية .
- ٢ - جواز اغتسال المحرم ، كما ثبت ذلك من حديث أبي أيوب .
- ٣ - الاعتناء بنظافة الميت وتنقيته . حيث أمرهم أن يجعلوا مع الماء
سدرًا .
- ٤ - إن تغير الماء بالطاهرات ، لا يخرج الماء عن كونه مطهرًا لغيره .
إلى كونه طاهرًا بذاته غير مطهر لغيره ، كما هو المشهور في مذهب وأحمد .
بل الصحيح أنه يبقى طاهرًا بذاته مطهرًا لغيره كما هو مذهب الجمهور ،
وإحدى الروایتين عن الإمام وأحمد .
- ٥ - وجوب تكفين الميت ، وأن الكفن مقدم على حق الغريم ،
والوصى ، والوارث .
- ٦ - تحريم تغذية رأس وجه الميت المحرم . ووجهه للأثني .
ويؤخذ من قوله : (يبعث ملياً) من قياس الأولوية ، أن ذلك يحرم
في حق المحرم الحي .
- ٧ - تحريم الطيب على المحرم . حياً أو ميتاً ، ذكراً أو أنثى ، لأنه
ترثه ، وهو منافع للإحرام .

٨- إن المحرم غير ممنوع من مباشرة الأشياء التي ليس فيها طيب كالسُنَّير ، والأُشْتَان ، والصابون الذي لم يطيب ، ونحوهما .

٩- جواز الاقتصاد في الكفن على الإزار والرداء .
وبهذا يعلم أنه يكفي للميت لفافة واحدة ، لأن الإزار والرداء بقدر اللفافة .

١٠- فضل من مات محرماً ، وأن عمله لا ينقطع إلى يوم القيامة .
حين يبعث عليه .

١١- إن من شرع في عمل صالح - من طلب علم أو جهاد - أو غيرها من نيته أن يكمله ، فمات قبل ذلك - بلغت نيته الطيبة : وجرى عليه ثمرته إلى يوم القيامة .

• • •

الحديث الثامن والخمسون بعد المائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ فَإِنْ تَكَ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ تَكَ سَوَى ذَلِكَ فَسَرُّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ »
رواه البخاري .

المعنى الإجمالي :

الإنسان من روح وجسد ، وفضله وشره ، ونفعه ، وثمرته في روحه .
فإذا ما فارقت روحه جسده ، بقي بلا نفع ، ولا فائدة في بقاءه بين ظَهْرَانِيٍّ أمله جيفة بل كلما مكثت تشو منظرها وتمفن ريحها .

لذا أمر الشارع الحكيم بالإسراع في تجهيزها . من التفتيل : والصلاة .
والحمل ، والدفن .

وأرشدكم إلى حكمة الإسراع بها ، وذلك أنها إذا كانت صالحة .
فإنها ستقدم إلى الخير والفلاح ، ولا يفتنى تعريقها عنه . وهي تقول :
قَلَمُونِي قَلَمُونِي ، وإن كانت سوى ذلك ، فهي شريئكم . فينبى أن
تأرقوه ، وتريحوا أنفسكم من عناءه وشاهدته ، فتخففوا منه بوضعه في قبره .

الاستباضات :

- ١ - استجاب الإسراع بتجهيز الميت في حمله . لكن بغير سرعة
يحصل معها ضرر على الجنازة ، أو على المشيعين .
- ٢ - يقيد الإسراع بما إذا لم يكن الموت فجأة يفتنى أن يكون إغماء .
فينبى أن لا يدفن حتى يتحقق موته ، أو يكون في تأخير مصلحة . من
كثرة المصلين ، أو حضور أقاربه . ولم يُخشَ عليه الفساد .
- ٣ - فيه طلب مصاحبة الأخيار ، والابتعاد عن الأشرار .

* * *

بَابُ فِي مَوْقِفِ الْإِمَامِ

من الميت

الحديث التاسع والخمسون بعد المائة

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّيْتُ وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفَاسِهَا ، قَامَ وَسَطُهَا .

الغريب :

وسطها : يأسكان السين في الرواية .
ولتفرق بين ما سكنت فيه ، وما حركت ، ما قاله «الجوهري» : إن ما صلحت فيه «مين» سكنت وما لا يصلح فيه ، فتحت .
يقال : جلست وسط القوم . بالسكون ، وجلست وسط الدار ، بالفتحة .

المعنى الإجمالي :

صلى «سمرة بن جندب» وراء النبي ﷺ حين صلى على امرأة ماتت في نفاسها ، قام وسطها وذلك ليسترها عن أعين المصلين أثناء وضعها أمامهم ، قبل أن يتخذ لمن المحقة فوق السرير . والله أعلم .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - الصلاة على الجنائز ومشروعيتها .
- ٢ - إن موقف الإمام من المرأة يكون وسطها . سواء ماتت من نفاس أو غيره .
- ٣ - إن النساء وإن حازت الشهادة بموتها في نفاسها . فيصل علىها فلا تأخذ حكم شهيد للمعركة .
- ٤ - علل بعضهم بأن الحكمة في الوقوف وسط المرأة أنه أستر لها من الناس .

ثالثة :

موقف الإمام من الرجل إزاء رأسه . لا يرى الترمذى رحمه الله تعالى أنساً صلى على رجل فقام عند رأسه ثم صلى على امرأة فقام حيال وسط السرير . فقال العلامة ابن زياد : هكنا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قام على الجنائز مفاطك منها ، ومن الرجل مفاطك منه ؟ قال : نعم .

وإذا اجتمع جناز ، فيكفيهن صلاة واحدة . فإن كانوا نوعاً واحداً ، قدم إلى الإمام أفضلهم بعم أو تقي . أو سن . وإن كانوا رجالاً ونساءً ، قدم الرجال على النساء . والصلاة على الجنائز شفاعة من المصلين للميت . فينبغي إخلاص الدعاء ، وإحضار القلب ، لعل الله أن يتجاوز عنه ويمحو عنه ذنوبه ، عند خروجه من الدنيا .

• • •

بَابُ فِي تَحْرِيمِ التَّخِطِّ

بِالْفِعْلِ وَالْقَوْلِ

الحديث الستون بعد المائة

عَنْ أَبِي مُوسَى - عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَرَى مِنَ الصَّالِقَةِ وَالْحَالِقَةِ
وَالشَّاقِقَةِ .

قال المصنف : الصالقة ، التي ترفع صوتها عند المصيبة .

» » »

الحديث الحادي والستون بعد المائة

عَنْ "عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُلُودَ وَشَقَّ
الْجُيُوبَ وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ » .

الفريب :

- ١ - الصالقة : التي ترفع صوتها عند المصيبة ، بالتؤح والمويل .
 - ٢ - الحالقة : التي تحلق شعرها ، أو تنزع من شدة الجزع والملع .
-
- (١) كان الحديث رقم ١٦٢ حسب ترتيب المصنف هو ١٦٤ ولكن قلناه إلى هنا .
لأن معناه هو معنى الحديث الذي معه ، وشرحتهما جميعاً - اهـ . الشارح .

- ٣ - الشاقة : التي تشق جيبيها أو ثوبها تَسْخُطاً على قضاء الله .
 ٤ - دعوى الجاهلية : وهى النياحة . ومثله الندبة كما «ياستداه» .
 و«انقطاع ظهراه» وكل قول ينهى عن السخط والجزع من قدر الله تعالى وحكمته .

المعنى الإجمالى :

لله ما أخذ ، وله ما أعطى وفى ذلك الحكمة التامة . والتعريف الرشيد .
 ومن عارض فى هذا ومانعه فكأنما يعترض على قضاء الله وقدره الذى هو عين المصلحة والحكمة وأساس العدل والصلاح .
 ولذا فإن النبي ﷺ ذكر أنه من تَسْخُطَ وجزع من قضاء الله فهو على غير طريقته المحموده ، وسنة المنشودة . حيث قد انحرفت به الطريق إلى ناحية الذين إذا مسهم الشر جزعوا وهلعوا ، لأنهم متعلقون بهذه الحياة الدنيا فلا يرجون بصرهم على مصيبتهم ثواب الله ورضوانه .
 فهو يرى من ضعف إيمانهم فلم يحتملوا وقع المصيبة حتى أخرجهم ذلك إلى التسخط القوي بالنياحة والندب ، أو القلى كتف الشعور .
 وشق الجيوب ، إحياء لسنة الجاهلية .
 وإنما أولياؤه الذين إذا أصابتهم مصيبة ، سلموا بقضاء الله تعالى .
 وقالوا : «إِنَّا لِلّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ» . أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَبُونَ .

الاستنباطات :

- ١ - تحريم التسخط من أقدار الله الموقلة ، وإظهار ذلك بالنياحة أو الندب أو الحلق أو الشق أو غير ذلك كَحَثَى التراب على الرأس .

- ٢ - تحريم تقليد الجاهلية بأمرهم إلى لم يقرهم الشارع عليها .
ومن جعلتها دعوهم الباطلة عند المصائب .
- ٣ - إن هذا الفعل وهذا القول من الكبائر . لأن النبي ﷺ تَبَرَأَ
مَنْ عَمِلَ ذَلِكَ . ولا يتبرأ إلا من فعل كبيرة .
- ٤ - لا بأس من الحزن والبكاء . فهو لا ينافي الصبر على قضاء الله .
وإنما هو رحمة جعلها الله في قلوب الأقارب والأحباء .
- والنبي ﷺ حزن وذرفت عيناه وقال : لا تقول إلا ما يرضى الرب .
وبعضهم استحب البكاء .
- والعلماء والمعارفين في هذا الباب . آراء يلعبون فيها حسبما تُوجَّحُ
إليهم نزعاتهم الدينية .

فالدنان :

الأولى : الإيمان بالله تعالى ، وحسن رجاء بربه وثوبته . ظل ظليل
يأوي إليه كل من لقته سمائم الحياة المحرقة . فإنه يجد فيه الراحة والأنس
والأمن . لما يرجوه من ثواب الله تعالى وجزيل عطائه للمصابرين .
فترخص عنده الحياة وتسهل عليه الأمير ولذا قيل : من عرف الله
هانت عليه مصيبته .

والنبي ﷺ قال وعَجَبَ للمؤمن ، إنَّ أمره كله عجب ، إن أصابته
سراء فشكر ، كان خيراً له ، وإن أصابته ضراء ، فصبر ، كان خيراً له ،
وليس ذلك إلا للمؤمن .

ولذا نجد في زمنا - والعياذ بالله - كثرة حوادث الانتحار ممن لم يدخل
الإيمان في قلوبهم ، فيقتلون أنفسهم ويعجلون بأرواحهم إلى النار ، لأنهم
لم يستروحوا هذا الظل الذي يجعله المؤمن يربه ، الواصل بوعده .

بل عند آفة الأسباب يثنون أعمارهم : حيث لا يفكرون بأنهم -
يصجلهم للزرى - يتقلون إلى عذاب أشد مما هم فيه . وأنهم كالمستجد من
الرمضاء بالنار .

ولم يجدوا القلب المؤمن الراضى الذى تهون عنده المصائب بجانب ما عند
الله من الجزاء الكريم .

الثانية : مذنب أهل السنة والجماعة ، أن المسلم لا يخرج من دائرة
الإسلام بمجرد فعل المعاصى وإن كثرت ، كقتل النفس بغير حق .

ويوجد كثير من النصوص الصحيحة تفيد بظاهاها خروج المسلم من
الإسلام لفعله بعض الكبائر ، وذلك كهلمين الحليئين وليس منا من ضرب
الخلود وشق الجيوب الخ .

وأن النبي ﷺ (يرى من الصالحة والخالقة) ومثل ولا يؤمن أحدكم
حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه ويحدث «والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن ،
والله لا يؤمن . من لا يأمن جاره بواقعه وحديث «لا يزى الزانى حين يزى
وهو مؤمن» وغير هذا كثير .

اختلاف العلماء :

واختلف العلماء فى المراد منها .

فمنهم من رأى السكوت عنها . وأن تمر كما جاءت . وذلك أنه يراد
بها الزجر والتخريف ، فتبقى على تهويلها وتخويلها . ومنهم من أولها .

وأحسنهم تأويلاً ما قاله شيخ الإسلام «ابن تيمية» من أن الإيمان نوهان
١ : نوع يمنح من دخوله النار ٢ : نوع لا يمنح من الدخول ، ولكن يمنح
من الخلود فيها .

فمن كمل إيمانه وصار على طريق النبي ﷺ وهدية الكامل ، فهو
الذى منه إيمانه من دخول النار .

وقال رحمه الله : إِنَّ الأشياء لها شروط وموانع ، فلا يتم الشيء إلا
باجتماع شروطه وانتفاء موانعه .

مثال ذلك إذا رتب العذاب على عمل ، كان ذلك العمل موجباً
لمحصل العذاب ما لم يوجد مانع يمنع من حصوله .

وأكبر الموانع ، وجود الإيمان ، الذى يمنع من الخلود فى النار .

• • •

الحديث الثانى والستون بعد المائة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ ، لَمَّا اشْتَكَى النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ بَعْضُ نِسَائِهِ كَنِيْسَةً رَأَتْهَا بِأَرْضِ
الْحَبَشَةِ يُقَالُ لَهَا « مَارِيَةُ » وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَأُمُّ حَبِيبَةَ
أَنْتَا أَرْضُ الْحَبَشَةِ فَلَذَكَرْتَا مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرِهَا فِيهَا ، فَرَفَعَ
رَأْسَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ :

« أُولَئِكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ
مَسْجِداً ثُمَّ صَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوْرَ ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ
عِنْدَ اللَّهِ » .

(١) وتصاویر : - معطوف على «حسنها» مجزوء بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع
من الصرف لصيغة متعنى الجمع .

الغريب :

تصاوير : منصوب غير منون ، لأنه لا ينصرف .

المعنى الإجمالي :

كانت وأم سلمة وأم حبيبة من المهاجرات إلى أرض الحبشة ، قبل أن يتزوجها رسول الله ﷺ .

فلما كان في مرضه الذي توفي فيه ﷺ ، ذكرنا له ما رأته من كنيسة في مهاجرهما الأول ، وما فيها من حسن الزخرفة والتصوير ، فلم يشغله مرضه عليه الصلاة والسلام عن أن يبين ما في عملهم في كتابتهم . وفي موتاهم من المحاذير .

لذا رفع رأسه وقال : إن هؤلاء الذين تذكران من كتابتهم وتصويرهم كانوا يتعدون الحدود ، ويغلون في موتاهم ، فإذا مات الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً ، وصوّروا تلك الصور .

وحيث إن عملهم هذا منافي للتوحيد ، الذي هو أوجب الواجبات . وأن ضرره لا يقتصر على ما عليه بل يتعداهم إلى من سواهم من المفرودين الجاهلين ، فالفاعلون شر الخلق عند الله تعالى .

الاستنباطات :

١ - تحريم البناء على القبور ، وأنه من التشبه بالمشركين ، ومن وسائل الشرك .

٢ - تحريم التصوير لدى الروح ، لا سيما لأهل الصلاح الذي يخشى من صورهم الفتنة .

٣- إن من عمل هذا - فهو من شر خلق الله لما في عمله من المحاذير
الكثيرة والعواقب السيئة عليه وعلى غيره .
٤- فيه كمال نصيح النبي ﷺ الذي لم يصرفه عن الموعظة ما يقاسيه
من الألم .

• • •

الحديث الثالث والستون بعد المائة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ :
« لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَلَوْا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ
مَسَاجِدَ » .
قالت ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَأُبْرِزَ قَبْرُهُ . غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ
يُتَّخَذَ مَسْجِدًا .

المعنى الإجمالي :

كانت عائشة رضي الله عنها . هي التي مرضت النبي ﷺ . مرضه
الذي توفى فيه . وهي الحاضرة وقت قبض روحه الكريم .
فذكرت أنه في هذا المرض الذي لم يقم منه . خشى ﷺ أن يتخذ
قبره مسجداً . يصل عليه . فتجر الحال إلى عبادته من دون الله تعالى .
فقال :

ولعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، يحذر
من عملهم .

ولذا علم الصحابة رضي الله عنهم مراده . فدخلوا في داخل حجرة
عائشة .

ولم يقتل عنهم . ولا عن من يعلمهم من السلف . أنهم قصدوا قبره
الشريف ليدخلوا إليه فيصلوا ويدعوا عنده .

حتى إذا تبدلت السنة بالبدعة ، وصارت الرحلة إلى القبور . حفظ الله
نبيه مما يكره أن يفعل عند قبره . فصانه بثلاثة حجب متينة . لا يتنى لأى
متدع أن يتخذ خللا .

الاستباطات :

١ - النهى الأكيد . والتحريم الشديد . من اتخاذ القبور مساجد .
وقصد الصلاة عندها .

٢ - إن هذا من فعل اليهود والنصارى . فمن فعله فقد اتقى أثرهم .
وترك سنة محمد عليه الصلاة والسلام .

٣ - إن الصلاة عند القبر ، سواء كانت بمسجد أو بغير مسجد . من
وسائل الشرك الأكبر .

٤ - إن الله تعالى صان نبيه عليه الصلاة والسلام عن أن يُعملَ الشرك
عنده ، فأعلم أصحابه ومن بعدهم ، أن يصونوا .

٥ - إن هذا من وصاياہ الأخيرة التي أعلها لآخر أيامه لتحفظ .

• • •

الحديث الرابع والستون بعد المائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ .

قيل : وما القيراطان ؟ قال : « مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ » .
وله « مسلم » « أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ جَبَلِ أُحُدٍ » .

المعنى الإجمالى :

الله تبارك وتعالى لطيف بعباده ، ويريد أن يهيئ لهم أسباب الغفران .
لا سيما عند مفارقتهم الدنيا ، التى هى دار العمل ، إلى دار يطوى فيها
سجل أعمالهم .

ولذا فإنه حضُّ على الصلاة على الجنازة وشهودها ، لأن ذلك شفاعة
يسبب لها الرحمة .

فجعل لمن صلى عليها قيراطاً من الثواب ، ولمن شهدتها حتى تدفن
قيراطاً آخر . وهذا مقدار من الثواب عظيم ومعلوم قدره عند الله تعالى .

فلما خُفِيَ على الصحابة - رضى الله عنهم - مقداره ، قرَّبه النبي ﷺ
إلى أفهامهم . بأن كل قيراط مثل الجبل العظيم .

الامتناعات :

- ١ - الفضل العظيم في الصلاة على الجنازة وتشيعها حتى تدفن .
 - ٢ - أنه يحصل للمصل والمشيّع ، حتى تدفن ، ثواب لا يعلم قدره إلا الله تعالى .
 - ٣ - أن في الصلاة على الميت ، وتشيع جنازته ، إحساناً إلى الميت ، وإلى المصل والمشيّع .
 - ٤ - فضل الله تعالى على الميت ، حيث حض على تكثير الشفعاء له بأجر من عنده .
 - ٥ - إن نسبة الثواب بنسبة الأعمال التي يقوم بها العبد .
- حيث إنه جعل للمصل قيراطاً ، وللمصل والمشيّع ، قيراطين .

• • •

كِتَابُ الزَّكَاةِ

الزكاة - في اللغة ، النماء والتطهير .

وفي الشرع - حق واجب في مال خاص : - وهو بهيمة الأنعام .
والخارج من الأرض ، والتقدان ، وعروض التجارة ، لطائفة مخصوصة ،
وهم الأقسام الثمانية المذكورون في سورة «التوبة» ، في وقت خاص ،
وهو تمام الحَوْلِ .

وسميت في الشرع زكاة ، لوجود المعنى اللغوي فيها ، وهو تنمية المال .
وتطهير صاحبه .

وهي أحد أركان الدين . وقد ثبت بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ،
والقياس الصحيح يقتضيها .

ولوجوبها شروط ، أهمها الإسلام ، فلا تجب على كافر ، وإن كان
يخاطب عنها في الآخرة ، ويعذب على تركها .

وثانها - ملك النصاب ، ويأتى بيان مقداره إن شاء الله تعالى .

وثالثها - مَضَى الحَوْلِ إلا في الخارج من الأرض ، فحَوْلُهُ حصوله ،
كما يأتى .

وهي من محاسن الإسلام ، الذي جاء بالمساواة ، والتراحم ، والتعاطف
والتعاون ، وقطع دابر كل شر يهدد الفضيلة والأمن والرخاء ، وغير ذلك من
مقومات البقاء لصالح الدنيا والآخرة .

فقد جعلها الله طهرة لصاحبها من رذيلة البخل ، وتنمية حسية ومعنوية
من آفة النقص ، ومساواة بين خلقه بما خولهم من مال ، وإعانة من الأغنياء

لإخوانهم الفقراء ، الذين لا يقدرّون على ما يقيم أودهم من مال . ولا قوة على عمل . وتحقيقاً للسلام ، الذى لا يستقر بوجود طائفة جائعة ، ترى للمال المحرومة منه . وتأليفاً للقلوب ، وجمعاً للكلمة حينما وجود الأغنياء على الفقراء بنصيب من أموالهم . وبمثل هذه الشرائع الكريمة يعلم :

أن الإسلام هو دين العدالة الاجتماعية ، الذى يكفل للفقير العاجز العيش والقوت ، وللفقير حرية التملك مقابل سعيه وكده .

وهذا هو المذهب المستقيم الذى به عمار الكون ، وصلاح الدين والدنيا . فلا شيوعية متطرقة ، ولا رأسمالية ممسكة شاحنة .

• • •

الحديث الخامس والستون بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ :

« إِنَّكَ مَتَّانِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَأَذْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ » .

فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ .

فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَاءِهِمْ قَرْدُ عَلَى فُقَرَائِهِمْ .

فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ ، فَلْيَاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ .
وَأَتَتْ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَلِئِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ .

المعنى الإجمالي :

بعث النبي ﷺ معاذ بن جبل رضي الله عنه إلى اليمن ، داعياً ومعلماً ، وقاضياً ، فينبى له ﷺ صفة الدعوة والحكمة الرشيدة .

فأخبره - أولاً - عن حال القادم عليهم ، لأن لكل أناس خطاباً يلائمهم .

فأخبرهم أنهم أهل كتاب ، عندهم علم وحجج يجادلون بها ، ليأخذ لهم الأهبة .

ثم أمره أن يدعوهم بالأهم فالأهم .

فأهم شيء ، الشهاداتتان . لأنهما الأساس ، الذي لا يقوم بناء بدونه .

فلا تصح العبادات إن لم يوجد الإقرار قلباً وقالباً بهما .

ثم أخبره إذا أطاعوه بهما ، أن يدعوهم إلى أهم العبادات وهي الصلوات الخمس المكتوبة .

ثم بين لهم - بعد التزام الصلاة - فريضة الزكاة التي هي قرينة الصلاة ، وهي العادة المالية بعد العادة البدنية ، وأن القصد منها ، المواساة بين المسلمين ، ولذا فإنها تتخذ من الأغنياء ، قدر حل الفقراء .

ثم بين له ما لهم من حق الإنصاف والعدل . بعد التزامهم بأداء الزكاة . وهي أن لا يأخذ الزكاة من الكرام الطيبات ، بل يأخذ من الوسط ، لأن مبنائها على المواساة .

وحيث إن للساعي سلطة ، يخشى أن يستغلها في ظلم الرعية حذر من الظلم ، لتلا يدعو عليه المظلوم الذي تجدد دعوته أبواب السماء مفتحة ، حتى تصل الى الحكم العدل ، فيتصف لصاحبها الذي طلب حقه منه ، وهو مجيب دعوة المضطرين .

الأحكام المأخوذة من الحديث :

- ١ - الاستعداد بالحجج والعلم ، لمجادلة أعداء الدين ، وردّ شبههم الباطلة .
- ٢ - تعلم وتعليم حسن الدعوة إلى الله تعالى ، لتكون الدعوة بالحكمة .
- ٣ - الدعوة إلى الله ، تكون بالأهم فالأهم .
- ٤ - إن أهم شيء هو التوحيد ، لأنه الأساس الذي لا تصح العبادات بدون .
- ٥ - إن الصلوات الخمس تأتي في المرتبة الثانية ، لأنها عمود الدين .
- ٦ - إن الزكاة تأتي في الدرجة الثالثة .
- ٧ - إنه لا ينتقل من دعوة إلى أخرى ، حتى يطاع في الأولى .
- ٨ - إن الزكاة مواساة ، لأنها تؤخذ من الأغنياء لتعطى الفقراء .
- ٩ - إنه لا يحل للساعي أن يأخذ من الجيد العلي ، بل يأخذ الوسط إلا إذا سمح بذلك رب المال ، بلا حياء ولا إكراه ، فالحق له وقد بذله .
- ١٠ - أن يخشى الساعي من ظلم الناس ، فإن ظلمهم سبب في دعائهم عليه الذي لا يرده الله تعالى ، لأنه طلب العدل والحكم ، والله أعدل العادلين ، وأحكم الحاكمين .
- ١١ - مشروعية بحث الإمام السعة لجبي الزكاة .
- ١٢ - في الاختصار على الصلوات الخمس ، دليل على عدم وجوب الوتر .

١٣ - جواز صرف الزكاة لصنف واحد من الأصناف الثمانية .
 ١٤ - قوله «على قرائتهم» استدلل به على عدم جواز نقل الزكاة من بلد إلى آخر.

والصحيح جواز نقلها ، لا سيما مع المصلحة ، بأن يكون له أقارب فقراء في غير بلد المال ، أو إعانة على جهاد أو علم .
 وكان النبي ﷺ يبعث عماله على الصدقة فيأتون بها المدينة ليفرقها فيها وهو إحدى الروايات عن الإمام أحمد . والمشهور من مذهبه ، الأول .

• • •

الحديث السادس والستون بعد المائة

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

« لَيْسَ فِيمَا ذُوْن خُمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ ، وَلَا فِيمَا ذُوْن خُمْسٍ ذَوْدٌ صَدَقَةٌ ، وَلَا فِيمَا ذُوْن خُمْسٍ أَوْسُقٌ صَدَقَةٌ » .

الغريب :

أواق : الأوقية تعادل أربعين درهما ، ويأق ضبط النصاب بالعملة الحاضرة إن شاء الله .

ذود : الذود ، ليس له مفرد من لفظه ، ويطلق على الثلاث من الإبل إلى العشر .

أوسق : - «الوسق» بفتح الواو على المشهور . وأصله في اللغة الحمل .

والمراد به هنا ، ستون صاعاً بالصاع النبوي . ويأتي تحديد النصاب في مكيالنا الحاضر .

الغنى الإجمالي :

الزكاة ، مواساة بين الأغنياء والفقراء ، ولذا فإنها لا تؤخذ ممن ماله قليل ، لا يعد به غنياً .

فالشارع جعل أدنى حد لمن تجب عليه . وأما من دونه . فإنه فقير لا يؤخذ منه شيء .

فصاحب القضة ، لا تجب عليه حتى يكون عنده خمس أواق ، وكل أوقية أربعون درهماً ، فيكون نصابه منها متى درهم .

وصاحب الإبل لا تجب عليه الزكاة حتى يكون عنده خمس فصاعداً ، وما دون ذلك ليس فيها زكاة .

وصاحب الحبوب والثمار ، لا تجب عليه حتى يكون ما عنده خمسة أوسق ، و«الوسق» ستون صاعاً ، فيكون نصابه ثلاثمائة صاع .

الاستثناءات :

١ - وجوب الزكاة فيمن عنده الأنصبة المذكورة ، أو شيء منها .

٢ - عدم وجوبها ، فيمن قصر ماله عن هذه التحديدات .

٣ - إذا بلغت القضة متى درهم ، ففيها ربع عشرها ، وإذا بلغت الإبل خمساً ، ففيها شاة ، والعشر شاتان ، والخمسة عشر ، ثلاث شياه ، والعشرون أربع شياه .

فإذا بلغت خمساً وعشرين ، ففيها بنت مخاض من الإبل ، وما بين ذلك وقص ، ليس فيه زكاة ، ثم تؤخذ في أسنان الإبل كما فصل في حديث أنس .

وإذا بلغت الحبوب والثمار خمسة أوسق ، وهو ثلاثمائة بالصاع النبوى .
فإذا كانت تسقى بكلفة ، كالسواقى والمكائن ، ففيها نصف العشر .
وإن كانت تسقى بلا كلفة كالأنهار والعيون الجارية على وجه الأرض ،
ومثله «الارتوازى» الذى يفيض مائه على وجه الأرض ، ففيها العشر .

بيان مقدار زكاة التقدين

فى عملتنا الحاضرة

نصاب الذهب عشرون مثقالاً إسلامياً ، والمثقال وثلاثون مثقال ، بوزن ،
«جنيه إنجليزى» أو «جنيه سعودى» .

فيكون نصاب الذهب فيهما اثنتى عشرة جنيهاً سعودياً أو إنجليزياً لأن
وزنهما واحد .

ونصاب الفضة ، مئتا درهم ، وبالريال «الفرنسى» اثنان وعشرون
ريالاً ، وبالريال العربى السعودى ، خمسة وخمسون ريالاً .

بيان مقدار زكاة الحبوب والثمار

فى مكيالنا الحاضر

نصاب الحبوب والثمار خمسة أوسق ، والوسق ستون صاعاً نبوياً .
فيكون النصاب بالصاع النبوى ثلاثمائة صاع .

والصاع النبوى أقل من الكيلة الحجازية والصاع التجدى بالخمس
وخمس الخمس .

فيكون مقدار نصاب زكاة الحبوب والثمار بالصاع التجدى والكيلة
الحجازية ، مئتين صاعاً وثمانية وعشرين صاعاً ، ومثله الكيلة . والله أعلم

الحديث السابع والستون بعد المائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

« لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِيهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ » .
وفي لفظ ^(١) « إِلَّا زَكَاةَ الْفِطْرِ فِي الرَّقِيقِ » .

المعنى الإجمالي :

تقدم أن الزكاة ، مبناها على المساواة والعدل ، لذا أوجبها الله تعالى في أموال الأغنياء الثامية والمعدلة للنماء ، كالخارج من الأرض ، وعروض التجارة .

أما الأموال التي لا تنمو - بل باقية للقنية والاستعمال - فهذه ليس فيها زكاة على أصحابها .

وذلك كركبه ، من فرس ، وبعير ، وسيارة ، وكذلك عبده المعد للخدمة ، وفرشه وأوانيّه المعدة للاستعمال .

لكن يستثنى من ذلك زكاة الفطر للعبد ، فإنها تجب مع أنه لم يعد للتجارة ، لأنها متعلقة بالبدن لا بالمال .

الاستنباطات :

١ - إن الزكاة لا تجب في العبد الذي للخدمة ، والفرس المعد للركوب

(١) هذا اللفظ من أفراد «مسلم» .

- ٢ - إن زكاة الفطر واجبة للعبد مطلقاً ، سواء كان للخدمة أو للتجارة .
- ٣ - إن كل ما أعد للاستعمال والاقتناء ، لا تجب فيه الزكاة ، لأنها مبنية على المساواة وإذا لم يَنْمُ المال ، أكلته الزكاة فيتضرر صاحبه .
- ٤ - ما تقدم من كون الزكاة لا تجب إلا في المال النامي ، هو مأخذ الذين لا يوجبون الزكاة في الْحُلِيِّ المعد للاستعمال ، وهو مأخذ جيد .
- ولكن ورد في الذهب والفضة نصوص توجب قوة القول بوجوب الزكاة في الْحُلِيِّ مطلقاً ، لذا فالاحتياط بإخراج الزكاة عنه .
- ٥ - يمثل هذه المقارنات الشرعية بين حق الفقير والغنى ، تعلم سماحة هذه الشريعة وعدل أحكامها ، ونظرها في أحوال الناس بعين المصلحة العامة ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ ؟

• • •

الحديث الثامن والستون بعد المائة

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

« الْمَجْمَاءُ جُبَارٌ ، وَالْيَثْرُ جُبَارٌ ، وَالْمَعْلِينُ جُبَارٌ ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ » .

الجُبَارُ : الهدر الذي لا شيء فيه . والعجماء : الدابة البهيم .

الغريب :

الْمَجْمَاءُ : بفتح الميم ، وإسكان الجيم ، مملودة - وهي البهيمة . سميت «عجماء» لأنها لا تتكلم .

جبار : بضم الجيم ، يعنى هدر ، لا ضمان فيه .
الركاز : بكسر الراء ، وتخفيف الكاف ، آخره زاي : هو دفن الجاهلية .

المعنى الإجمالى :

يبين النبي ﷺ الأشياء التى يحصل منها تلف خارج عن قدرة الإنسان وتسببه وإهماله ، وأنه ليس عليه - من جراء إتلافها - شيء .
وذلك كالبهيمة التى لم يفرط فى إرسالها ، ولم يكن متصرفاً فيها فتتلف زرعاً أو تضر أحداً بعضاً أو ضرب يديها ، أو تنفع برجلها .
وكذلك لو أمره بدون إكراه له ، أو تغريبه ، بتزول فى بئر ، أو عمل .
فلا ضمان على الأمر ، لأنه لم يحصل منه تعد ولا تقربط .
أما لو أكرمه على ذلك ، أو كان يعلم أن فى هذه الأشياء ونحوها خطراً فغره ولم يعلم بذلك ، فإن عليه الضمان .
ثم ذكر أن من وجد كثيراً قليلاً أو كثيراً ، فعليه إخراج خمسه . لأنه حصله بلا كلفة ولا تعب .
فشكراً لله تعالى ومواساة لإخوانه المسلمين ، يجب عليه أن يخرج منه الخمس ، لأنه كالقوى الذى يحصل من مال الكفار بلا كلفة .

الاستنباطات :

- ١ - أنه لا ضمان فى البهيمة إذا لم يكن صاحبها متصرفاً فيها ، أو لم يرسلها ليلاً .
فإن تسبب صاحبها بما أتلفت ، أو أرسلها ليلاً فأفسدت على الناس زرعهم ، فعليه الضمان .

فقد قيد العلماء إطلاق هذا الحديث بأدلة أخرى ، بضمان المتسبب ، وهو مذهب الجمهور .

٢ - أنه لا ضمان فيما أتلفت بثرو أو معدنه إذا لم يكن مكرها النازل أو العامل أو عالماً بأن في ذلك خطراً ففرو ولم يعلمه .

فإن أكره أحداً على التزول في بئر ، أو الصعود لشجرة أو نحو ذلك ، أو لم يكرهه ، ولكن فيه خطرو لم يعلمه ، فعليه الضمان ، لأن التلف حصل بسبب إكراهه ، أو من تغريره .

٣ - أنه يجب إخراج الخمس مما وجد من الكنوز ، قليلاً كان الموجود ، أو كثيراً :

٤ - خصه بعض العلماء بما عليه علامة كفار ، بأن يكون من زمن الجاهلية .

٥ - أن يخرج الخمس من حين يجده ، كما هو ظاهر الحديث .

٦ - الظاهر من الحديث ، أنه يخرج منه لا من قيمته ، سواء كان من ذهب ، أو فضة ، أو نجاس ، أو حديد ، أو غير ذلك .

٧ - بهله الميزات يعلم أن شبهه بالفى أقرب من شبهه بالزكاة .

ولذا قال كثير من العلماء : إن مصرفه مصرف الفى ، يصرف في المصالح العامة ، لا مصرف الزكاة الذى يجعل في الأقسام الثمانية .

* * *

الحديث التاسع والستون بعد المائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ قَبِيلَ ١ مَتَعَ ابْنُ جُمَيْلٍ ، وَتَحَالُدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، وَالْعَبَّاسُ عَمُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا يَنْقِمُ ابْنُ جُمَيْلٍ إِلَّا أَنْ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وَأَمَّا تَحَالُدٌ فَلَمْ يَكُنْ تَغْلِيْمُونَ خَالِدًا ، فَقَدْ احْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَفِيهِ عَلِيٌّ وَمِثْلُهَا . »

ثُمَّ قَالَ : « يَا عُمَرُ ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنُوهُ أَيْبُهُ . »

الغريب :

ما ينقم إلا أن كان فقيراً فأغناه الله « ينقم » بكسر القاف : معناه ، ما ينكر وهذا السياق معناه عند البلاغيين ، تأكيد الملح بما يشبه النعم وهو من لطيف الكلام .

أعتاده : مفرد وعتاده بفتح العين والأعتاده آلات الحرب من السلاح وغيره . « صنوأييه » : هذا تشبيه للأخوين فأكثر من أب واحد ، وهم

(١) القتال وهو السامى الذى جمع الصدقة ، والحديث فى الصحيحين واللفظ لمسلم .

فروعه ، كالنخلتين فأكثر ، تفرقان من أصل واحد ، و «الصنوء» بكسر الصاد ، هو المثل .

ابن جميل : بالجيم سماه بعضهم «حسين» وبعضهم «عبدالله» .

المعنى الإجمالي :

بعث النبي ﷺ عمر بن الخطاب رضى الله عنه لجباية الزكاة كمادته في بث السعاة . فجاء عمر إلى العباس بن عبد المطلب ، وخالد بن الوليد ، وابن جميل . يريد منهم الزكاة ، فمنعوا أدامها .

فجاء عمر إلى النبي ﷺ يشتكى هؤلاء الثلاثة .

فقال ﷺ : أما ابن جميل ، فليس له من العلف منعها إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله ، فقابل نعمة الله كفراً ، وشكره نكراً .

وأما خالد فإنكم تظلمونه بقولكم منع الزكاة وقد احتبس أذراعه وأعتاده في سبيل الله ، فليس عليه فيهن زكاة .

وذلك إما لأنه وقفها . والوقف ليس فيه زكاة .

وإما لأنه جعلها أدوات قنية يستعملها في الجهاد : والأشياء التي للقنية ليس فيها زكاة . لأنها في الأموال النامية بالتجارة وغيرها .

وأما العباس . فقد تحملها ﷺ عنه .

ويحتمل أن ذلك لمقامه ومزنته . ويدل عليه قوله : «أما علمت أن عمّ الرجل صيرّأبيه ؟» .

وإما لأنه قدم زكاته لعامين فقد تسلمها النبي ﷺ .

ويدل عليه ما ورد بسند ضعيف عن ابن مسعود : «أن النبي صلى الله عليه وسلم تعجل من العباس صدقته ستين» .

الاستنباطات :

- ١ - مشروعية بعث الإمام السُّلَّةَ لجباية الزكاة .
- ٢ - جواز شكوى من امتنع من الزكاة إلى من يجبره على أدائها .
ومثله في الشكوى كل ممتنع عن واجب ، أو فاعل لمحرور .
- ٣ - فيج من جحد نعمة الله عليه شرعاً ، وعقلاً .
- ٤ - أن الأشياء الموقوفة في سبيل الله ، أو المدة للاستعمال ، ليس فيها زكاة .
- ٥ - جواز توقيف الأشياء الموقوفة .
- ٦ - أما الاعتذار عن العباس ، فيحتمل إفادة جواز تعجيل الزكاة .
ويحتمل إفادة جواز تحمل الزكاة عن وجبت عليه .
ويبعد أن يمنع العباس الزكاة لغيره .
- ٧ - تعظيم العمل ، وكبير حقه .

• • •

الحديث السبعون بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ الْمَازِنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :
لَمَّا آفَاءَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ « حُنَيْنٍ »
قَسَمَ فِي النَّاسِ وَفِي الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ، وَلَمْ يُعْطِ الْأَنْصَارَ شَيْئًا .
فَكَأَنَّهُمْ وَجَدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ ، إِذْ لَمْ يَصْنِبْهُمْ مَا أَصَابَ النَّاسَ ،
فَنَظَرُوا فِيهِمْ فَقَالَ :

« يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ ، أَلَمْ أُجِدْكُمْ صُلَاحًا فَهَذَا كُمْ اللَّهُ ؟ »

وَكُنْتُمْ مُتَفَرِّقِينَ فَأَلْفَكُمُ اللَّهُ بِى ؟ وَعَالَةً فَأَغْنَاكُمُ اللَّهُ بِى ؟ » .

كُلَّمَا قَالَ شَيْئًا ، قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ آمَنُ .

قال : « مَا يَمْنَعُكُمْ أَنْ تَجِيبُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ »

قالوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ آمَنُ ،

قال : لَوْ شِئْتُمْ لَقُلْتُمْ : جِئْنَا بِكَذَا وَبِكَذَا ، أَلَا تَرَوْهُمْ
أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالشَّاةِ وَالْبَعِيرِ ، وَتَذْهَبُونَ بِالنَّبِيِّ إِلَى رِحَالِكُمْ ؟
لَوْلَا الْهِجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنْ الْأَنْصَارِ ، وَلَوْ سَلَكَ النَّاسُ
وَادِيًا أَوْ شِعْبًا ، لَسَلَكَتْ وَادِيِ الْأَنْصَارِ وَشِعْبَهَا .

الْأَنْصَارُ شِعَارٌ . وَالنَّاسُ دِثْلٌ . إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي
أَثَرَهُ ، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْخَوَاصِرِ » .

الغريب :

حنين : واد بين مكة والطائف ، بالقرب من «الشرائع» المعروفة .
حصل فيه وقعة بين النبي ﷺ وبين «هوازن» ومعهم «ثقيف» في
شوال من السنة الثامنة من الهجرة ، ولا يزال معروفًا بهذا الاسم ، وفيه عين
تسمى «عين حنين» .

المؤلفة قلوبهم : هم قوَّة يُتَلَفُونَ عَلَى الْإِسْلَامِ ، يَاعْطَاهُمْ مِنَ الْغَنَائِمِ
أَوْ الصَّدَقَاتِ ، لِيَتِمَّكَنَ الْإِسْلَامُ مِنْ قُلُوبِهِمْ ، أَوْ لِيَكُونَهُمْ زُعَمَاءَ ذَوِي نَفُوذٍ
وَأَتْبَاعٍ يَسْلَمُونَ بِإِسْلَامِهِمْ ، أَوْ لِيُدْفَعُوا بِجَاهِهِمْ وَقُوَّتِهِمْ عَنِ الْإِسْلَامِ .

عالة : فقراء :

أَمَّنْ : أفعل تفضيل ، معناه أكثر مئة علينا وأعظم .

شعار : هو الثوب الذى يلى الجسد ، وهو بكسر الشين المعجمة .

دثار : هو الثوب الذى فوق الشعار ، وهو بكسر الدال المهملة .

أثرة : بفتح الهمزة والثاء ، والأثرة الاستئثار بالشئ المشترك .

ومعناه : أنه سيأتى من يستأثر بالدنيا عنكم مع حاكم فيها . فاصبروا .

المعنى الإجمالى :

التقى المسلمون بالمشركين فى «حين» فكانت الهزيمة على المشركين .

فغنى المسلمون أموالهم .

وكان قد صحب النبي ﷺ فى هذه الغزاة ، قوم من سادات العرب ،

الذين أسلموا ولما يدخل الإيمان فى قلوبهم .

فأعطاهم ﷺ من الغنيمة عطية جَزَلَةٌ لِيَأْتِلَهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ فَيَنْكفَ -

بسبب ذلك - شركبير عن الإسلام ، وليرغبوا فى الإسلام ، فيدخل

معهم عشائرهم .

ولم يعط الأنصار شيئاً منها ، اتكالاً إلى ما زين الله به قلوبهم من

الإيمان ، الذى لا يزيده عطاء الدنيا ، ولا ينقصه الحرمان منها .

ولكن محبة ما أبيع لهم منها ، وما حصلوه بسيرتهم وجهادهم ، أوجد

فى قلوبهم شيئاً ، حيث يرون غنائمهم تقسم على غيرهم ، ولا يعطون منها .

ولم يفتنوا للحكمة الرشيدة المقصودة .

فلما علم النبي ﷺ ما فى قلوبهم جميعهم فخطبهم وقال :

يا معشر الأنصار ، ألم أجدكم ضلّالاً فهداكم الله بي ؟ وكنتم متفرقين

فألفكم الله بي ، وعالة فأغناكم الله بي ؟

وكلما قال شيئاً قالوا : الله ورسوله آمن .

فلما ذكرهم نعمته التي جاءتهم على يده من الهداية التي هي أعظم مطلوب ، والألفة بعد حروبهم الصاخبة ، وشاجراتهم المهلكة ، ونعمة الألفى بالغنائم ، وعمار أسواق المدينة . بالتجارة وزراعتها . نتيجة ، لكونها صارت عاصمة الإسلام بعد الفقر ، الذي كانوا فيه أيام الجاهلية .

ومن كرم خلقه ﷺ وجهه للعدل ، أن ذكرهم بما لهم من أياذ يفيض على الإسلام والمسلمين ، حيث آووا المهاجرين ، ونصروهم بعد أن عاداهم وتجهّم لهم أقرب الناس إليهم ، وأخرجوهم من ديارهم وأموالهم . فوجدوا عندهم الإيواء والنصرة ، وكرم الضيافة ، حتى أنسوهم - بمواساتهم - بلادهم وأهلهم .

ثم أراد ﷺ أن يسليهم عن حطام الدنيا ، بما فيه خير الدنيا والآخرة فقال : ألا ترضون أن يذهب الناس بالشاة والبعير ، وتذهبوا برسول الله ﷺ إلى رحالكم ؟

فما كان منهم «رضى الله عنهم» إلا أن رضوا وأعينهم مفروقة بدموع الفرح بهذا الفوز الكبير والبخشارة العظمى ، و بدموع الندم والعتب على أنفسهم وتلاق أرواحهم الصافية بروح نبيهم الطاهرة .

ثم أراد النبي ﷺ أن يطمئن قلوبهم ، ويشرح صدورهم . ويعلمن على الناس فضائلهم ومناقبهم الكريمة ، لِمَا لهم من فضل السبق بالإيمان والإيواء والنصرة لرسول الله ودين الله فقال :

لولا الهجرة لكنتُ امرأً من الأنصار ، ولوسلك الناس وادياً أو شِعْباً .
لسلكت وادى الأنصار وشعبها ، الأنصار شعار بالنسبة للرسول والدين .
والناس من ورائهم ، دثار ، فهم أولى به .
ويهنه الموعظة البليغة ، والشرف العظيم ، الذي نوه به في حق الأنصار .

علموا وعلم غيرهم من الناس أن النبي ﷺ لم يحرمهم من الفنائم ويُعطِيها من هودونهم إيماناً وسابقة وفضلاً ، إلا اتكالا على ما وقر في قلوبهم من الإيمان الراسخ ، وإثارة الآخرة على الدنيا .

ثم ذكر علامة من علامات النبوة ، وهي أنه سيستأثر بالدنيا عليهم غيرهم ، فلا يهيجهم ذلك ، ويثير حفاظ نفوسهم ، فإن متاع الدنيا قليل وليصبروا حتى يلاقوه على الخوض . فإن الصبر الجميل من أسباب وروده مع النبي ﷺ .

اللهم ألعننا بهم ووالدينا ومشايخنا وأقاربنا والمسلمين . برحمتك وفضلك يا أرحم الراحمين ويا أكرم الأكرمين .

الاستنباطات :

- ١ - إعطاء المؤلفة قلوبهم من الفتيمة ، بحسب رأى الإمام واجتهاده .
- ٢ - جواز حرمان من وثق بدينه ، تبعاً للمصلحة العامة .
- ٣ - أن الرغبة في الأشياء الدنيوية لا تغل بإيمان الراغب وإخلاصه ، إذا كان لم يعمل لأجل الدنيا فقط . فالتى ﷺ لم يؤثروهم على رغبتهم .
- ٤ - مشروعية الموعظة والحلقة في المناسبات وتبيين الحق .
- ٥ - أن القائد ، والأمير ، وأصحاب الولايات ، لا يتصرفون في الشؤون العامة ، من غير أن يبينوا للرعية مقصدهم فيها .
- ٦ - كون النبي ﷺ رحمة وبركة على الأمة ، لا سيما الأنصار .
- ٧ - ما للأنصار رضي الله عنهم من فضل الإيمان والنصرة لله ورسوله ، أوجب استئثارهم بالنبي عليه السلام ، كما أوجب محبته لهم وتقديبهم على غيرهم .
- ٨ - علامة من علامات النبوة ، فإن ما ذكره مما سيقع على الأنصار ، وقع من بعض الملوك الذين لم يعرفوا لهم حرمة وسابقة .

٩ - أن الصبر الجميل على المصائب ، من أسباب ورود الخوض مع
النبي ﷺ .

فائدة :

لم يظهر لي مناسبة واضحة لإيراد المؤلف هذا الحديث في كتاب الزكاة .
ولعله أراد أن يبين أن النبي ﷺ في آخر أيام رسالته ، وبعد ما أعز
الله الإسلام وقواه ، أعطى المؤلف قلوبهم من الغنيمة .

فيقاس على الغنيمة أن يعطوا من الزكاة خلافاً لمن يرى من العلماء سقوط
نصيبهم من الزكاة بعد أن أعز الله الإسلام ، كآبي حنيفة وأصحابه .

والصحيح ، جواز إعطائهم تأليفاً لهم إذا دعت الحاجة إلى ذلك وهو
المشهور من مذهب الإمام وأحمد ، وهو من مفردات مذهبه .

وليس عند المسقطين لسهمهم ، ما يعارضون به فعل النبي ﷺ وآية
إبراءه التي هي من آخر القرآن نزولاً .

• • •

بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

نسبت إلى «الفطرة» من باب نسبة المسبب إلى سببه ، وقد أجمع العلماء على وجوبها ، وشرعها الله تعالى لحكم عظيمة وفوائد كثيرة .

منها : - أنها طهارة للصائم . وشكر لله تعالى على أن منّ عليه بتكميل صيام شهر رمضان ، وشكراً له أيضاً على أن متعه بدوران الحول عليه ، ونعمه تتوالى عليه ، التي أعظمها نعمة الإسلام والایمان .

ومنها : - أنها مواساة بين الفقراء والأغنياء ، إذا أعطوهم شيئاً من أموالهم اختنوا في ذلك اليوم عن الاشتغال بطلب قوتهم ، وترفعوا عن مذلة السؤال في يوم يجب لكل الناس فيه التظاهر بالفتى ، ويشاركونهم في الأفراح المباحة - والله لطيف بعباده وهو الحكيم الخبير .

الحديث الحادي والسبعون بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : قَالَ قَرَضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ - أَوْ قَالَ : رَمَضَانَ - عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ ، صَاعاً مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ .

قال : فَتَدَلَّ النَّاسُ بِهِ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ .

وفي لفظ : أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ .

الحديث الثاني والسبعون بعد المائة

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ، كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : صَاعاً مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ ، أَوْ صَاعاً مِنْ زَبِيبٍ .

فَلَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةُ وَجَاءَتِ السَّمَرَاءُ قَالَ : أَرَى مُدّاً مِنْ هَذِهِ يَغْلِيلُ مُدَّيْنِ^١ .

قال أبو سعيد ، أَمَا أَنَا فَلَا أَزَالُ أَخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أَخْرِجُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

الغريب :

الأنط : مثلث الهززة ، وهو يعمل من اللبن المخيض ، وأحسنه ما كان من لبن الفم .

المعنى الإجمالي :

أوجب النبي ﷺ صدقة الفطر على جميع المسلمين الذين تفضل عن قوتهم في ذلك اليوم ، كبيرهم ، وصغيرهم ، ذكرهم وأنثاهم ، حرمهم

(١) لا جاءت الحنطة السمراء من الشام وكثرت في الحجاز ، قال معاوية : أرى أن مدّاً من الحنطة الشامية يغلل مدّين من سائر الحبوب ، وخالفه من خالفه ، للاجتماع .

وعبدهم ، أن يخرجوا صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير .

فلما وردت على المدينة الحنطة السمراء في زمن معاوية ، وقدم المدينة حاجاً ، قال : أرى أن مُدّاً من الحنطة عن مدين من غيرها ، لجودتها ونفعها .

فأما أبو سعيد الخدري رضي الله عنه فهو يقول : كنا نعطيا في زمن النبي ﷺ صاعاً من طعام ، والطعام - عندهم - هو الحنطة ، وكذلك صاعاً من أقط ، وصاعاً من زبيب فلا أزال أخرج الصاع من الحنطة وغيرها كما كنت أخرجها في عهد النبي ﷺ ، إيثاراً للتباعد .

وليحصل بالصدقة الإغناء المطلوب ، أمر أن تؤدي إلى الفقير قبل خروج الناس إلى الصلاة .

الاستنباطات :

١ - وجوب زكاة الفطرة وهو إجماع المسلمين لقوله : (فرض) .

٢ - أن تخرج عن كل مسلم صغير أو كبير ، ذكر أو أنثى ، حر أو عبد .

٣ - أنها لا تجب عن الجنين ، واستحب كثير من العلماء إخراجها عنه .

فقد ورد عن الصحابة أنه كان يجيبهم إخراجها عن الحمل . وكان عثمان يخرجها عن الحمل أيضاً .

٤ - ظاهر الحديث ، تحديد الإخراج من الأشياء المذكورة

والمشهور من مذهب الإمام أحمد : أنه لا يجزئ غير هذه الأشياء مع وجود شيء منها .

واختار شيخ الإسلام ابن تيمية جواز إخراجها من قوت بلده ، ولو

قدر على الأصناف المذكورة ، وهو رواية عن الإمام «أحمد» وقول أكثر العلماء .

وأفضل هذه الأصناف وغيرها من أنواع الأطعمة ، أنفعها للمتصدق عليه ، لأنه الذي يحصل به الإغناء المطلوب في ذلك اليوم .

٥ - ظاهر حديث أبي سعيد ، أن الواجب صاع ، سواء كان من الحنطة أو من غيرها .

وهو مذهب «مالك» و «الشافعي» و «أحمد» والجمهور .

وزهب أبو حنيفة ، إلى أنه يجزئ من الحنطة نصف صاع ، وابن القيم يميل في «الهدى» إلى تقوية أدلته . واختار هذا القول شيخ الإسلام «ابن تيمية» وقال : - «هو قياس قول أحمد في الكفارات» .

قلت : والأحوط ، المذهب الأول .

٦ - والأفضل إخراجها فجر يوم العيد قبل الصلاة ، وهو قول فقهاء المذاهب الأربعة .

فإن أخرجها بعد الصلاة فعند الحنابلة يكره يوم العيد ويحرم بعده عند الحنابلة ، وعند غيرهم من جماهير الفقهاء .

وعند «ابن حزم» تحريم تأخيرها عن الصلاة لما روى البخاري : -
«وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤْتَى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ» .

ولا روى أبو داود وابن ماجه ﴿فَمَنْ آذَاكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، فَيَسْأَلُكَ رِزْقًا مَقْبُولَةً وَمَنْ آذَاكَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَيَسْأَلُكَ صَدَقَةً مِنَ الصَّدَقَاتِ﴾ . والحق أن أبا محمد أسعدهم بإصابة الدليل والقول به .

٧ - وهل يجوز تقديمها قبل ليلة العيد ؟

ذهب أبو حنيفة : إلى جواز تقديمها لحيولٍ أو حولين ، قياساً على زكاة المال .

وذهب «الشافعي» إلى جواز تقديمها من أول رمضان .

وذهب «مالك» إلى أنه لا يجوز تعجيلها مطلقاً ، كالصلاة قبل وقتها .

وذهب الحنابلة إلى جواز تعجيلها قبل العيد بيومين . لما روى البخاري : ﴿كَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمٌ أَوْ يَوْمَيْنِ﴾ يريد بذلك الصحابة . ولأنه لا يحصل الإغناء في ذلك اليوم إلا إذا قدمت للفقير بنحو يوم أو يومين ، ليعدها ليوم العيد ، ولأنه إذا أخرها إلى قبيل الصلاة يخشى أن لا يجد صاحبها الذي يستحقها فيقوت وقتها المطلوب .

ولهذه الاعتبارات الصحيحة فإن شيخنا العلامة «عبد الرحمن بن ناصر آل سعدى» رحمه الله تعالى ، يرى استحباب تقديمها بيوم أو يومين .

• • •

كِتَابُ الصِّيَامِ

أصله في اللغة : الإمساك .

وفي الشرع : الإمساك عن المفطرات مع النية ، من طلوع الفجر إلى غروب الشمس .

وصيام شهر رمضان ، هو الركن الثالث من أركان الإسلام .

والصيام من أفضل العبادات ، لأنه يجتمع فيه أنواع الصبر الثلاثة
١ : - الصبر على طاعة الله ٢ : - والصبر عن معاصي الله ٣ : -
والصبر على أقدار الله المأثلة .

ولأن الله تعالى نسب الصوم إلى نفسه ، ووعد بالجزاء عليه من قبلك
سبحانه .

ولأنه يربط بين الرب وبين عبده ، فهو من أعظم الأمانات .

أما حكمه وأسراره فليس في مقدور هذه النبذة المختصرة أن تبين ذلك .
وإنما أشير إلى قليل من كثير ، ليعلم القارئ شيئاً من أسرار الله في
شرعه ، فيزداد إيماناً و يقيناً في وقت تزعزعت فيه العقائد ، وتضعضع فيه
الإيمان . فإننا لله ، وإنا إليه راجعون .

فمن تلك الحكم السامية ، عبادة الله ، والخضوع له ، ليكون الصائم
مُقْبِلًا على الله تعالى ، خاضعاً خاشعاً بين يديه ، حيناً ينكر سلطان الشهوة .
فإن القوة تفرى بالطغيان والبطور **كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ** . أن رآه
استغنى

فليعلم أنه ضعيف فقير ، بين يَدَيِ اللَّهِ حينما يرى ضعفه وعجزه فينكر في نفسه الكبير والعظمة ، فيستكين لربه ، ويلين لخلقه .

ومنها ، حكم اجتماعية ، من اجتماعهم على عبادة واحدة ، في وقت واحد ، وصبرهم جميعاً ، قويم وضعيفهم ، شريفهم ووضيعهم ، غنيهم وفقيرهم ، على معاناتها وتحملها ، مما يسبب رُبْطَ قلوبهم وتآلف أرواحهم ، ولم كلمتهم .

وليس شيء أقوى من هذه الإرادة المثبتة ، التي لا تحكمها أقوى الدعايات . كما أنه سبب عطف بعضهم على بعض ، ورحمة بعضهم بعضاً ، حينما يُحِسُّ الْغَنَى أَلَمْ الْجُوعَ وَلَذَعَ الظَّمَا .

فيتذكر أن أخاه الفقير يعاني هذه الآلام دَهْرَهُ كله ، فيجود عليه من ماله بشئ يزيل الضنائن والأحقاد ، ويحل محلها المحبة والوئام ، وبهذا يتم السَّكَمُ بين الطبقات .

ومنها ، حكم أخلاقية تَرْبِيَّةٌ ، فهو يعلم الصبر والتحمل ، ويقوى العزيمة والإرادة ، وَيُتَمَرَّنُ على ملاقاتة الشدائد وتذليلها ، والصعاب وتبويتها . ومنها حكم صحية ، فإن للعدَّة بيت الداء ، والحمية رأس الدواء .

ولا بد للعدَّة أن تأخذ فترة استراحة واستجمام ، بعد تعب توالى الطعام عليها ، واشتغالها بإصلاحه .

هذه نُبْدٌ يسيرة تشير إلى شئ من حكم الله تعالى وأسراره .

واستقصاء ما يحيط به العقل البشري يحتاج إلى تصانيف مستقلة ، وفضلاً عما لا يعلمه إلا الله تعالى من الأسرار الحكيمة الرشيدة .

• • •

الحديث الثالث والسبعون بعد المائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

« لَا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ، إِلَّا رَجُلًا كَانَ يَصُومُ صَوْمًا ، فَلْيَصُومْهُ » .

الغريب :

لا تَقْدَمُوا : بفتح التاء والذال ، على حلف تاء المضارعة ، حيث أصله لا تتقدموا .

المعنى الإجمالي :

الشارح الحكم يريد التمييز بين العبادات والعادات ، ويريد أن يميز بين فروض العبادات ونوافلها ليحصل الفرق بين هذا وهذا .

لذا فإنه نهى عن تقدم شهر رمضان بصيام يوم أو يومين أو نحو ذلك ليكون مفطراً مستعداً لصيام شهر رمضان ، إلا من كان له عادة من صوم يوم الخميس أو الاثنين أو قضاء تضاييق وقته ، أو نذر لزمه ، فليصمه لأنه تعلق بسببه . بخلاف نفل الصيام المطلق فأقل أحكامه الكراهة .

الاستنباطات :

١ - النهى عن تقدم رمضان بصيام يوم أو يومين .

٢- الرخصة في ذلك لمن صادف قبل رمضان له عادة صيام ،
كيوم الخميس والاثنين .

٣- من حكمة ذلك - والله أعلم - تمييز فرائض العبادات من
نوافلها ، والاستعداد لرمضان بنشاط ورغبة ، وليكون الصيام شعاره المميز به .

• • •

الحديث الرابع والسبعون بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ ، سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا ،
وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطِرُوا ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ » .

الغريب :

غم عليكم : استر عليكم بحاجب ، من غم وغيره (غم) بضم الغين
المعجمة ، وتشديد اللهم .

فاقدروا له : يعنى قدروا له في الحساب ، فأكملوا عدة شعبان ثلاثين
يوماً .

وقيل : معناه «اقدروا» ضيقوا ، بأن يضيق على شعبان ، فيجعل تسعاً
وعشرين يوماً .

وعلى هذين التفسيرين ، حصل الخلاف الآتي .
ويجوز الضم والكسر في (دال) - اقدروا له .

المعنى الإجمالى :

أحكام الشرع الشريف نبنى على الأصل ، فلا يعدل عنه إلا بيقين .
ومن ذلك أن الأصل بقاء شعبان ، وأن الذمة بريئة من وجوب الصيام ،
ما دام أن شعبان لم تكمل عدته ثلاثين يوماً ، فيعلم أنه انتهى ، أو يرى
هلال رمضان ، فيعلم أنه دخل .

ولذا فإن النبي ﷺ ، أناط صيام شهر رمضان ، وفطره بروية
الهلال .

فإن كان هناك مانع من غيم ، أو قتر ، أو نحوهما ، أمرهم أن يقدروا
حسابه .

وذلك بأن يتموا شعبان ثلاثين ، ثم يصوموا . لأن هذا بناء على أصل
«بقاء ما كان على ما كان» .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في حكم صيام يوم الثلاثين من شعبان إذا كان في
مغيب الهلال غيم ، أو قتر ، أو نحوهما من الأشياء المانعة لرؤيته .

فالمشهور في مذهب الإمام «أحمد» الذى قال كثير من أصحابه :
إنه مذهبه - هو وجوب صومه من باب الظن والاحتياط ، واستدلوا على
ذلك بقوله : «فاقدروا له» وفسروها بمعنى : ضيقوا على شعبان ، فقدروه
تسعة وعشرين يوماً .

وهذه الرواية عن الإمام «أحمد» من المفردات ، وهى مروية عن جملة
من الصحابة ، منهم أبو هريرة ، وابن عمر ، وعائشة ، وأسماء .

وذهب جمهور العلماء ومنهم الأئمة الثلاثة «أبو حنيفة» و «مالك» و

و «الشافعي» إلى أنه لا يجب صومه ، ولو صامه عن رمضان لم يجزئه .

واختار هذا القول ، شيخ الإسلام «ابن تيمية» وقال : المقولات الكثيرة المستفيضة عن أحمد ، على هذا .

وقال صاحب «الفروع» : لم أجد عن أحمد صريح الوجوب ولا أمر به ولا يتوجه إضافته إليه .

واختار هذه الرواية من كبار أئمة المذهب «أبو الخطاب» و «ابن عقيل» .

ودليل هذا القول ما رواه الشيخان عن أبي هريرة مرفوعاً «صُومُوا لِرُؤُوسِهِمْ وَأَطْعَمُوا لِرُؤُوسِهِمْ ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا» .

وهذا الحديث وأمثاله يبين أن معنى «فاقدروا له» يعني قدروا حساباً يجعل شعبان ثلاثين يوماً .

وقد حقق «ابن القيم» هذا الموضوع في كتابه (الهدى) ونصر قول الجمهور ، ورد غيره ، وبين أنه لم يثبت عن أحد من الصحابة قول صريح ، إلا عن ابن عمر الذي مذهبه الاحتياط والتشديد .

واختلفوا فيما إذا رُوي الهلال بيلد ، فهل يلزم الناس جميعاً الصيام أو لا ؟

فالمشهور عند الإمام «أحمد» وأتباعه ، وجوب الصوم على عموم المسلمين في أقطار الأرض ، لأن رمضان ثبت دخوله ، وثبتت أحكامه ، فوجب صيامه ، وهو من مقررات مذهب أحمد ، وهو مذهب أبي حنيفة أيضاً .

وذهب بعضهم إلى عدم وجوبه ، وأن لكل أهل بلد رؤيتهم ، وهو مذهب القاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله ، وإسحاق .

لما روى كريب : قال قدمت الشام ، واستهل رمضان وأنا بالشام ،

فراينا الهلال ليلة الجمعة .

ثم قدمت المدينة في آخر الشهر ، فسألني ابن عباس ، ثم ذكر الهلال فقال : متى رأيتم الهلال ؟ فأخبرته .

فقال : لكننا رأيناه ليلة السبت ، فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه .

قلت : ألا تكفى برؤية معاوية وصيامه ؟ .

فقال : لا . « هكذا أمرنا رسول الله ﷺ » رواه مسلم .

وذهب الشافعي في المشهور عنه إلى التخصيل .

وهو أنه ، إن اختلفت المطالع ، فلكل قوم حكم مطلعمهم .

وإن اتفقت المطالع ، فحكمهم واحد في الصيام والإفطار ، وهذا اختيار شيخ الإسلام «ابن تيمية» .

الاستنباطات :

١ - أن صيام شهر رمضان معلق برؤية الهلال للناس أو لبعضهم .

٢ - وكذلك الفطر معلق بذلك .

٣ - أنه إن لم ير الهلال لم يصوموا إلا بتكميل شعبان ثلاثين يوماً .

وكذلك لم يفطروا إلا بتكميل رمضان ثلاثين يوماً .

٤ - أنه إن حصل غيم أو قتر ، قدروا عدة شعبان ، تمام ثلاثين يوماً .

٥ - أنه لا يصام يوم الثلاثين من شعبان ، مع الغيم ونحوه .

الحديث الخامس والسبعون بعد المائة

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكََةً » .

الغريب :

سحور : بفتح السين ، ما يتسحر به ، وبضمها ، الفعل .
والبركة مضافة إلى كل من الفعل وما يتسحر به جميعاً .

المعنى الإجمالي :

يأمر النبي ﷺ بالتسحر ، الذي هو الأكل والشرب وقت السحر ، استعداداً للصيام ، ويذكر الحكمة الإلهية فيه ، وهي حلول البركة ، والبركة تشمل منافع الدنيا والآخرة .

فمن بركة السحور ، ما يحصل به من الإعانة على طاعة الله تعالى في النهار .

فإن الجائع والظامئ ، يكسل عن العبادة .

ومن بركة السحور أن الصائم إذا تسحر ، لا يمل إعادة الصيام ، خلافاً لمن لم يتسحر ، فإنه يجد حرجاً وشقة يتقلان عليه العود إليه .

ومن بركة السحور ، الثواب الحاصل من متابعة الرسول عليه الصلاة والسلام .

ومن بركته أيضاً ، أن المتسحر يرقم في آخر الليل ، فيذكر الله تعالى ، ويستغفره ، ثم يصلي صلاة الفجر جماعة .

بخلاف من لم يتسحر . وهذا مشاهد .

فإن عدد المصلين في صلاة الصبح مع الجماعة في رمضان أكثر من غيره من أجل السحور .

ومن بركة السحور ، أنه عبادة ، إذا نوى به الاستعانة على طاعة الله تعالى ، والمتابعة للرسول ﷺ ، وقته في شرعه حكم وأسرار .

الاستنباطات :

١ - استحباب السحور وامتنال الأمر الشرعي بفعله .

٢ - لما يحصل فيه من البركة ، فلا ينبغي تركه .

• • •

الحديث السادس والسبعون بعد المائة

عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ قَابِثٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
قَالَ : تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَامَ
إِلَى الصَّلَاةِ .

قال أنس : قُلْتُ لَزَيْدٍ : كَمْ كَانَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالسُّحُورِ ؟
قال : قَدَرُ ثَمْنِينَ آيَةً .

الغريب :

الأذان : يريد الإقامة .

وبين ذلك ما في الصحيحين عن أنس عن زيد قال : تسحرنا مع رسول الله ﷺ ، ثم قمنا إلى الصلاة .
قلت : كم كان بينهما ؟ قال : قدر خمسين آية .

المعنى الإجمالى :

يروى أنس بن مالك ، عن زيد بن ثابت رضى الله عنهما : أن زيدا تسحر مع رسول الله ﷺ فكان من سته ﷺ أن يتسحر قبيل الصبح .
ولذا فإنه - لما تسحر - قام إلى صلاة الصبح ، فسأل أنس زيدا :
كم كان بين الإقامة والسحر ؟ قال : قدر خمسين آية .

الاستنباطات :

- ١ - أفضلية تأخير السحر إلى قبيل الفجر .
 - ٢ - المبادرة بصلاة الصبح ، حيث قربت من وقت الإمساك .
 - ٣ - أن وقت الإمساك هو طلوع الفجر ، كما قال الله تعالى :
وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْغَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْغَيْطِ الْأَسْوَدِ
مِنَ الْفَجْرِ .
- وبهذا نعلم أن ما يجعله الناس من وقتين ، وقت للإمساك ، ووقت لطلوع الفجر ، بدعة ما أنزل الله بها من سلطان ، وإنما هي وسوسة من الشيطان ، ليلبس عليهم دينهم ، وإلا فإن السنة المحمدية أن الإمساك يكون على أول طم الفجر .

• • •

الحديث السابع والسبعون بعد المائة

عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ . ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ .

المعنى الإجمالى :

كان النبي ﷺ يجمع في الليل ، وربما أدركه الفجر وهو جنب لم يغتسل ، ويتم صومه ولا يقضى .

وهذا الحكم في رمضان وغيره ، وهذا مذهب جمهور العلماء ، ولم يخالفهم إلا قليل ممن لا يمتد بخلافهم ، وقد حكى بعضهم الإجماع على هذا القول .

الاستنباطات :

- ١ - صحة صوم من أصبح جنباً ، من جماع في الليل .
 - ٢ - يقاس على الجماع الاحتلام بطريق الأولى ، لأنه إذا كان مرنحاً فيه من المختار ، ففيه أولى .
 - ٣ - أنه لا فرق بين الصوم الواجب والنفل ، ولا بين رمضان وغيره .
 - ٤ - جواز الجماع في ليالى رمضان ، ولو كان قبيل طلوع الفجر .
- وأخذ بعضهم جواز الصيام من الجنب من قوله تعالى : ﴿ أَجِلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّقْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ لأن الآية تقتضى جواز الجماع في ليل الصيام كله . ومن جملة ، الجزء الذى قبيل الفجر .

٥ - فضل نساء النبي ﷺ وإحسانهن إلى الأمة .
 فقد نقلن عن النبي ﷺ من العلم الشيء الكثير النافع ، لا سيما
 الأحكام الشرعية المتزيلة التي لا يطلع عليها إلا هن من أعمال النبي ﷺ .
 فرضى الله عنهن وأرضاهن .

• • •

الحديث الثامن والسبعون بعد المائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ قَالَ ،
 مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ فَإِنَّمَا
 أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ .

المعنى الاجمالي :

بنيت هذه الشريعة على اليسر والسهولة ، والتكليف بقدر الطاقة ،
 وعدم المؤاخذة بما يخرج عن الاستطاعة أو الاختيار .
 ومن ذلك أن من أكل أو شرب ، أو فعل مفطراً غيرهما في نهار
 رمضان أو غيره من الصيام ، فليتم صومه ، فإنه صحيح ، حيث إن هذا
 ليس من فعله المختار ، وإنما هو من الله الذي أطعمه وسقاه .

اختلاف العلماء :

الجمهور من العلماء على أن الأكل والشرب من النامى لا يفسد الصيام .

والخلاف بينهم في الجماع : هل له حكم الأكل والشرب بعدم الإفساد أم لا ؟ .

فذهب الإمام أحمد وأتباعه إلى أن الجماع مفسد للصيام ، ولو كان من الجاهل أو النامى .

وإذا شُكِّن في نهار رمضان فهو موجب للكفارة ، وهو من مفردات مذهب أحمد .

ودليلهم على ذلك مفهوم الحديث الذى اقتصر على الأكل والشرب دون الجماع ، مما يدل على مخالفته لهما .

ولأن النسيان في الجماع بعيد ، بخلاف الأكل والشرب .

وذهب الأئمة ، أبو حنيفة ، والشافعى ، وداود ، وابن تيمية وغيرهم ، إلى أنه لا يفسد الصيام . واستدلوا على ذلك بما يأتى :

أولاً : لما روى الحاكم من حديث أبى هريرة رضى الله عنه ومن أفطر في رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة .

قال ابن حجر : «وهو صحيح» . والإفطار عام في الجماع وغيره .

ثانياً : العمومات الواردة في مثل قوله تعالى : ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ و «عفا لأمتى عن الخطأ والنسيان وما استكروها عليه» .

ثالثاً : إن المخالفين في صحة الصوم يوافقون على سقوط الإثم عنه .

وإذا كان معلوماً فإن العذر شامل ، ولا وجه للتفريق .

وأجابوا عن دليل الحنابلة بأن تعليق الحكم في الأكل والشرب ، من باب تعليق الحكم باللقب ، فلا يدل على نفيه عما عداه .

الاستنباطات :

- ١ - صحة صوم من أكل أو شرب أو جامع ناسياً .
- ٢ - أنه ليس عليه إثم في أكله وشربه ، لأنه ليس له اختيار .
- ٣ - معنى إطعامه من الله تعالى وسقيه ، أنه وقع من غير اختيار ، وإنما الله الذي قدر له ذلك بنسيانه صيامه .

• • •

الحديث التاسع والسبعون بعد المائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : يَبْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلَكْتُ . فَقَالَ : « مَا أَهْلَكَ ؟ » أَوْ مَا لَكَ ؟ قَالَ : وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي ، وَأَنَا صَائِمٌ « وَفِي رَوَايَةٍ : أَصَبْتُ أَهْلِي فِي رَمَضَانَ » .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُخَفِّفُهَا ؟ » قَالَ : لَا .

قَالَ : « فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ؟ » قَالَ : لَا . قَالَ : « فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا ؟ » قَالَ : لَا . قَالَ : فَسَكَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

فَبَيْنَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ إِذْ أَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ ، وَالْعَرَقُ : الْمِكْتَلُ .

قال : « أَيْنَ السَّائِلُ ؟ » قَالَ : أَنَا . قَالَ : « مُحَلِّدٌ هَذَا
فَتَصَدَّقْ بِهِ » فقال : أَعْلَى أَفْقَرَمَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَوَاللَّهِ مَا
بَيْنَ لَابَتَيْهَا « يَرِيدُ الْحَرَّتَيْنِ » أَهْلُ بَيْتِ أَفْقَرٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي .
فَفَضَحَكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ ،
ثُمَّ قَالَ : « أَطْعِمْنَاهُ أَهْلَكَ » . الْحَرَّةُ : الْأَرْضُ ، تَرَكَّبَهَا
حجارة سود .

الغريب :

بهرق ، وهو المكمل : «العرق» يفتحان : هو الزنبيل ، يعمل من
سعف النخل ، وقدرها - هنا - بما يسع خمسة عشر صاعاً .
اللابة : هي الحرة : وهي الأرض التي تملؤها حجارة سود .
والمدينة النبوية بين حرتين ، شرقية وغربية .

المعنى الإجمالي :

جاء سلمة بن صخر البياضي إلى النبي ﷺ خائفاً فقال : هلكت .
فقال له : ما أهلكك ؟ قال : إنه وقع على امرأته وهو صائم في نهار
رمضان فلم يعفّه رسول الله ﷺ . وقال : هل تجد رقبة تعتقها كفارة
لما وقع منك ؟ قال : لا . قال : فهل تستطيع صيام شهرين متتابعين ؟
قال : لا ، وهل أصابني ما أصابني إلا من الصيام ، لأن به شيقاً لا يقدر
معه على ترك الجماع وهو نوع مرض .

قال : فهل تجد طعام متين مسكيناً ، لكل مسكين مثله من بُرٍ أو غيره ؟

قال : لا .

فسكت عنه النبي ﷺ وكث ، وإذا بأحد من الصحابة - على عادتهم - جاء إلى النبي ﷺ بزنبيل من تمر ، يسع خمسة عشر صاعاً ليصدق به النبي ﷺ ، فقال : أين السائل ؟ فقال : أنا . فقال : خذ هذا التمر فتصدق به ليكون كفارة على ما اقررت من الإثم .

فما كان من الرجل الذي جاء خائفاً مبهوتاً - بعد أن وجد عند رسول الله ﷺ الأمن والطمأنينة - إلا أن طمع في فضل الله تعالى ، على يد أرحم الناس بالناس ، فقال : أتصدق به على أققر مني يا رسول الله ؟ ثم أقسم أنه ليس في المدينة أحد أققر منه لما يراه من شدة الضيق عليه . عند ذلك تعجب النبي ﷺ من حاله ، كيف جاء خائفاً يلتمس السلامة فرجع آمناً ، معه ما يطعمه أهله ، ثم أذن له بإتقائه على أهله .

فصلوات الله وسلامه عليه .

اختلاف العلماء :

يرى عامة العلماء ، وجوب الكفارة على من جامع متعمداً .. واختلفوا في التامس ، وتقدم أن الصحيح أنه ليس عليه كفارة . واختلفوا : هل وجوب الكفارة على التخيير أو الترتيب ؟ .

فذهب مالك ، وأحمد في إحدى الروايتين عنهما : إلى أنها على التخيير لما في الصحيحين عن أبي هريرة وأن رجلاً أفطر في رمضان فأمره

النبي ﷺ أن يكفر بعتق رقبة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكيناً وأوجب تخييره .

وذهب الجمهور من العلماء ، كالشافعي وأبي حنيفة ، والمشهور من مذهب أحمد ، والثوري ، والأوزاعي : إلى أنها على الترتيب ، مستدلين بحديث الباب وجعلوا حديث التخيير مجملاً ، يبينه حديث الترتيب ليحصل العمل بهما جميعاً .

ولو أخذ بحديث التخيير لم يمكن العمل بحديث الترتيب مع أن كليهما صحيح .

واختلفوا هل تسقط الكفارة مع العجز عنها ، كما هو المشهور من مذهب الإمام أحمد ، وهو أحد قولي الشافعي ، لأن النبي ﷺ رخص للرجل أن يطعم أترأه ، ولو كان كفارة عنه ما جاز ذلك .

وذهب الجمهور إلى أنها لا تسقط بالإعسار ، لأنه ليس في الحديث ما يدل على ذلك ، بل ظاهره عدم سقوطها لأنه لما سأله عن أنزل درجات الكفارة - وهي الإطعام وقال : لا أجد - سكت ولم يبرئ ذمته منها ، والأصل أنها باقية بقياساً لهذه الكفارة على سائر الكفارات والديون ، من أنها تسقط بالإعسار :

أما الترخيص له في إطعامه أهله ، فقد قال بعض العلماء : إن المكفر إذا كفر عنه غيره ، جاز أن يأكل منه ويطعم أهله .

الأحكام المأخوذة من الحديث :

١ - أن الرطه في نهار رمضان من الفواحش المهلكات ، لأن النبي ﷺ أقره على قوله : «هلكت» ولو لم يكن كذلك ، لهُون عليه الأمر .

- ٢ - إن الواطىء يجب عليه كفارة ، وهى على الترتيب ، عتق رقبة ، فإن لم يجد ، فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع ، فإطعام ستين مسكيناً .
- ٣ - أن الكفارة لا تسقط مع الإعسار ، لأن النبي ﷺ لم يسقطها عنه بفقره ، وليس فى الحديث ما يدل على السقوط .
- ٤ - جواز التكفير عن الغير ولو من أجنبى .
- ٥ - أن له الأكل منها وإطعامها أهله ما دامت مخرجة من غيره .
- ٦ - ظاهر الحديث أنه لا فرق فى الرقبة بين الكافرة والمؤمنة ، وبهذا أخذ الحنفية .
- والصحيح الذى عليه الجمهور : أنه لا بد من إيمانها ، ويكون الحديث مقيداً بالنصوص التى فيها كفارة القتل ، فإنه ذكر فيها الإيمان .
- ٧ - حسن خلق النبي ﷺ ، وكرم الوفاة عليه حيث جاءه هذا الرجل خائفاً وجللاً ، فراح قرحاً ، معه ما يطعم منه أهله .
- ٨ - أن من ارتكب معصية لا حد فيها ، ثم جاء تائباً نادماً ، فإنه لا يعزر .

بَابُ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ

كل هذه الأحكام المبصرة السمحة تحقيق لقوله تعالى : ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ وقوله : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ .

فلما كان السفر - غالباً - فيه مشقة وصعوبة ، وأنه قطعة من العذاب ، خفف فيه .

ومن تلك التخفيفات ، الرخصة في الفطر في نهار رمضان .
وهي رخصة مستحبة ، لقوله ﷺ : «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّعَةِ» .
وهي رخصة ، تم الذي يناله بالسفر مشقة ، وغيره ممن تكون أسفارهم راحة وممتعة ، لأن الحكم للغالب .

وبمثل هذه الأحكام اللطيفة نعلم مدى ما تسايره هذه الشريعة الكريمة من تخفيف ورحمة ولامعة للأوقات والظروف ، ومطابقة الناس بقدر ما يستطيعون .

رضينا بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد ﷺ نبياً .

• • •

الحديث الثامن بعد المائة .

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ حَمْرَةَ بِنْتَ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ ،
قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَأَصُومُ فِي السَّفَرِ (وكان
كثير الصيام) .

قال : « إِنْ شِئْتَ فَصُمْ ، وَإِنْ شِئْتَ فَأُفْطِرْ » .

المعنى الإجمالي :

علم الصحابة رضي الله عنهم أن الشارع الرحيم ، ما رخص في الفطر
في السفر إلا رحمة بهم وإشفاقاً عليهم .

فكان حمزة الأسلمي عنده جُلْدٌ وقوة على الصيام ، وكان محباً للخير ،
كثير الصيام رضي الله عنه .

فسأل رسول الله ﷺ : «أصوم في السفر؟

فخبره النبي ﷺ بين الصيام والفطر ، فقال : « إِنْ شِئْتَ فَصُمْ ،
وَإِنْ شِئْتَ فَأُفْطِرْ » .

الاستنباطات :

١ - الرخصة في الفطر في السفر ، لأنه مظنة المشقة .

٢ - التخيير بين الصيام والفطر ، لمن عنده قوة على الصيام .

وسياق - إن شاء الله - الخلاف في حكم الصيام في السفر ، في
الحديث رقم [١٨٤] فانتظره .

الحديث الحادي والثمانون بعد المائة

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَغِيبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ ، وَلَا الْمُفْطِرُ
عَلَى الصَّائِمِ .

المعنى الإجمالي :

كان الصحابة يسافرون مع النبي ﷺ ، فيفطر بعضهم ، ويصوم
بعضهم ، والنبي ﷺ يقرم على ذلك ، لأن الصيام هو الأصل والفطر
رخصة ، والرخصة ليس في تركها إنكار ، ولذا فإنه لا يعيب بعضهم على
بعض في الصيام أو الفطر .

الاستنباطات :

- ١ - جواز الفطر في السفر .
- ٢ - إقرار النبي عليه الصلاة والسلام أصحابه على الصيام والفطر في
السفر ، مما يدل على إباحة الأمرين .

• • •

الحديث الثاني والثلثون بعد المائة

عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي حَرٍّ شَدِيدٍ ، حَتَّى
إِنْ كَانَ أَحَدُنَا لَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ ، وَمَا فِينَا
صَائِمٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ
رَوَاحَةَ .

المعنى الإجمالى :

خرج النبي ﷺ بأصحابه في رمضان ، في أيام شديدة الحر .
فإن شدة الحر ، لم يصم منهم أحد إلا النبي ﷺ ، وعبد الله بن
رواحة الأنصارى رضى الله عنه .

فهما نَحْمَلَا الشدة وصاما ، مما دل على جواز الصيام في السفر حتى
مع المشقة التي لا تصل إلى حَدِّ التهلكة .

• • •

الحديث الثالث والثلثون بعد المائة

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ ، فَرَأَى زِحَامًا ، وَرَجُلًا قَدْ
كُلَّلَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : « مَا هَذَا ؟ » قَالُوا : صَائِمٌ . قَالَ : « لَيْسَ
مِنْ الْبِرِّ ، الصَّيَّامُ فِي السَّفَرِ » .

وفي لفظ مسلم «عَلَيْكُمْ بِرِخْصَةِ اللَّهِ الَّتِي رَخَّصَ لَكُمْ»

المعنى الإجمالي :

كان رسول الله ﷺ في أحد أسفاره ، فرأى الناس متراحمين ورجلا قد ظلل عليه ، فسألم عن أمره . قالوا : إنه صائم وبلغ به الظمأ هذا الحد . فقال الرحيم الكريم ﷺ : إن الصيام في السفر ليس من البر ، ولكن عليكم برخصة الله التي رخص لكم . فهو لم يرد منكم بعبادته تعذيب أنفسكم .

الاستبانات :

- ١ - جواز الصيام في السفر . وجواز أخذ الرخصة بالفطر .
- ٢ - أن الصيام في السفر ليس برأ ، وإنما يجرى ويسقط الواجب .
- ٣ - أن الأفضل إتيان رخص الله تعالى ، التي خفف بها على عباده .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في صوم رمضان في السفر . فشدد بعض السلف ، كالزهري ، والنخعي : وذهبوا إلى أن صيام المسافر لا يجرى عنه ، وهو مروي عن عبد الرحمن بن عوف ، وأبي هريرة ، وابن عمر ، وهو مذهب الظاهرية . وذهب جماهير العلماء ، ومنهم الأئمة الأربعة ، إلى جواز الصيام والفطر .

واحتج الأولون بقوله تعالى : ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ إِذْ أَنْزَلَ فِيهِ الْقُرْآنَ وَلَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ إِذْ أَنْزَلَ فِيهِ الْقُرْآنَ﴾ .

ووجهه : أن الله لم يفرض الصوم إلا على من شهد ، وفرض المريض والمسافر ، في أيام آخر .

وما رواه مسلم عن جابر : أن النبي ﷺ خرج في عام الفتح في رمضان ، فصام حتى بلغ كراع الغميم ، فصام الناس ، ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه ، ثم شرب ، فقيل له بعد ذلك : إن بعض الناس قد صام ، فقال : «أولئك العصاة ، أولئك العصاة» فنسخ قوله «أولئك العصاة» لصيامه .

وما رواه البخاري عن جابر : «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَّامُ فِي السَّعَةِ» . واحتج الجمهور بحجج قوية ، منها أحاديث الباب .

الأول : حديث حمزة الأسلمي : «إِنْ شِئْتَ فَصُمْ ، وَإِنْ شِئْتَ فَافْطِرْ» .

الثاني : حديث أنس : «كُنَّا نَسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَصِبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ» .

والثالث : حديث أبي الرداء ، فيه صيام رسول الله ، وعبد الله بن رواحة .

وأجابوا عن أدلة الأولين بما يأتي :

أما الآية : فالذي أُتِرَتْ عليه ، صام بعد نزولها ، وهو أعلم الخلق بمعناها فيحتم أن معناها خير ما ذكرتم .

وأكثر العلماء ذكروا أن فيها مَقْلَبًا تقديره «فاًفطر» .

أما قول : «أولئك العصاة» فهي واقعة عين لأناس شقَّ عليهم الصيام ،

فأفطر هو عليه الصلاة والسلام ليقنطوا ، فلم يفعلوا فقال : «أولئك العصاة» لعدم اقتدائهم به عليه الصلاة والسلام .

وأما حديث «ليس من البر الصيام في السفر» فعناه أن الصيام في السفر ليس من البر الذي يتسابق إليه ويتنافس فيه .

فقد يكون الفطر أفضل منه ، إذا كان هناك مشقة ، أو كان الفطر يساعد على الجهاد ، والله يحب أن تؤتى رخصه ، كما يكره أن تؤتى معاصيه .

والجمهور الذين يرون جواز الصيام في السفر ، اختلفوا ، أيهما أفضل ، الصيام أم الفطر ؟ .

فذهب الأئمة الثلاثة ، أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، : إلى أن الصيام أفضل لمن لا يلحقه مشقة .

وذهب الإمام أحمد إلى أن الفطر في رمضان أفضل ولو لم يلحق الصائم مشقة وكلفة .

ويقول باستحباب الفطر أيضا ، سعيد بن المسيب ، والأوزاعي وإسحاق .

استدل الأئمة الثلاثة بأحاديث :

منها : ما رواه أبو داود عن سلمة بن المحيق ، عن النبي ﷺ قال :

«من كانت له حُمُولَةٌ يَأْوِي إِلَى شَيْعٍ ، فليصم رمضان حيث أدركه» .

و «الحُمُولَةُ» بالضم : الأحمال التي يسافر بها صاحبها .

أما أدلة الحنابلة ، فمنها حديث «ليس من البر الصيام في السفر» متفق عليه .

وحديث «إن الله يحب أن ترقى رخصه» .

فائدة :

أما مقدار السفر الذى يباح فيه الفطر وقصر الصلاة ، فقد اختلف العلماء فى تحديده .

والصحيح أنه لا يقيد بهذه التحديدات التى ذكروها ، لأنه لم يرد فيه شيء عن الشارع .

فالمرجع أطلق السفر ، فطلقه كما أطلقه .

فأعذ سراً ، أبيع فيه الرخص السفرية ، وتقدم بأبسط من هذا فى صلاة أهل الأعداء .

• • •

الحديث الرابع والثمانون بعد المائة

عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ ، فَبَيْنَا الصَّائِمُ وَمِنَّا الْمُفْطِرُ .

قال : فَزَلْنَا مَنَزِلًا فِي يَوْمٍ حَارٍّ وَأَكْثَرْنَا ظِلًّا صَاحِبُ الْكِسَاءِ وَمِنَّا مَنْ يَتَّقِي الشَّمْسَ بِيَدِهِ .

قال : فَسَقَطَ الصُّوْمُ وَقَامَ الْمُفْطِرُونَ ، فَضَرَبُوا الْأُيُتَةَ وَسَقَمُوا الرُّكَّابَ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « ذَهَبَ الْمُفْطِرُونَ الْيَوْمَ بِالْأَجْرِ » .

المعنى الإجمالي :

كان الصحابة مع النبي ﷺ في أحد أسفاره ، فبعضهم مفطر ، وبعضهم صائم .

والنبي ﷺ يُبَيِّرُ كلاً منهم على حاله .

فنزّلوا في يوم حارٍ لِيَسْتَرِيحُوا بعد عناء السفر وحرِّ الهاجرة .

وكانوا - رضى الله عنهم - متقشفين ، لا يمدُّ أكثرهم ما يُظَلُّه من الشمس ، إلا أن يضع يده على رأسه أو أن يضع كساءه فوق عود أو شجرة فيستظل به .

فلما نزّلوا في هذه الهاجرة ، سقط الصائمون من الحر والظما فلم يستطيعوا العمل .

وقام المفطرون ، فضربوا الأبنية ، وسقوا الإبل ، وخلعوا إخوانهم الصائمين .

فلما رأى النبي ﷺ فعلهم وما قاموا به من خدمة الجيش شجّعهم ، وبَيَّن فضلهم وقال : «ذهب المفطرون بالأجر» .

الاستنباطات :

١ - جواز الإفطار والصيام في السفر ، حيث إن النبي ﷺ أقرهم .

٢ - ما عليه الصحابة رضى الله عنهم من رقة الحال في الدنيا ، ولم يمنعهم من ارتكاب الصواب في الجهاد في سبيل الله تعالى .

٣ - فضل خدمة الإخوان والأهل ، وأنها من الدين ومن الرجولة التي سبقنا فيها ، صفوة هذه الأمة ، خلافاً لفعل كثير من المترفعين المتكبرين .

٤ - أن الفطر في السفر أفضل ، لا سيما إذا اقترن بذلك مصلحة

من التَّقْوَى . على الأعداء ونحوه .

٥ - حثُّ الإسلام على العمل وترك الكسل ، حيث جعل للعامل نصيباً كبيراً من الأجر ، وفضله على المنقطع للعبادة .
وأين هذه من الناعقين الذين يرونه ديناً عائقاً عن التقدم والرقى ؟!
قبحهم الله ، حيث رموه قبل أن يفهموه .

• • •

الحديث الخامس والمانون بعد المائة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ يُكُونُ عَلَيَّ
الصَّوْمُ فِي رَمَضَانَ فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَ إِلَّا فِي شَعْبَانَ^(١)

المعنى الإجمالى :

تذكر عائشة رضي الله عنها أنه يكون عليها الصوم قضاءً من رمضان .
ولعبة النبي ﷺ لها وحسن أدبها في مراعاته ومعاشرته ، تؤثر صيامها
إلى شعبان ، حيث كان ﷺ يكثر الصيام فيه ، فيعلم ذلك ويقررها
عليه .

الاستنباطات :

- ١ - جواز تأخير قضاء رمضان إلى شعبان مع العذر .
- ٢ - أن الأفضل التمجيل مع غير العذر . فعائشة رضي الله عنها ،
قد بينت عجزها في ذلك .

(١) زاد مسلم في صحيحه بذلك لمكان رسول الله ﷺ .

٣- أنه لا يجوز تأخير القضاء إلى رمضان الآخر .
 واختلف العلماء في وجوب الكفارة مع التأخير إلى دخول رمضان الآخر .

٤- حسن عشرة عائشة رضي الله عنها . رزق الله نساءنا القدوة بها .

• • •

الحديث السادس والثمانون بعد المائة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

« مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ ، صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ » .

وأخرجه أبو داود وقال : « هذا في التذرُّع خاصة ، وهو قول أحمد بن حنبل ^(١) » .

المعنى الإجمالي :

الدينون التي على الأموات يجب قضاؤها ، سواء كان الله تعالى كائزكاة والصيام ، أو للآدميين ، كالدينون المالية .

وأول من يتولى ذلك ، هم ورثته ، ولذا قال عليه السلام : « من مات وعليه صيام ، صام عنه وليه » .

(١) قال ابن دقيق العيد : ليس هذا الحديث مما اتفق الشيخان عليه .
 وليس كما قال ابن دقيق العيد ، فقد أخرجه البخاري وسلم جميعاً ، كما أنه عليه
 عبد الحق في «الجمع بين الصحيحين» والمجد في «المتقى» .

الاستنباطات :

- ١ - ظاهر الحديث وجوب قضاء الصيام عن الميت ، سواء كان نذراً ، أو واجباً بأصل الشرع ، خلافاً لتقييد أبي داود .
- ٢ - أن الذي يتولى الصيام ، هو وليه .
- والمراد به الوارث الذي انتفع بمخلفاته .
- فن مقتضى القيام بواجبه قضاء ديون الله عنه .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء فيمن مات وعليه صوم هل يقضى عنه ؟ على ثلاثة أقوال أحدها : لا يقضى عنه بحال ، لا في النذر ولا في الواجب بأصل الشرع .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي في الجديد .

الثاني : يصام عنه النذر دون الواجب بأصل الشرع .

وهذا مذهب الإمام أحمد ، وأبي عبيد ، والليث ، وإسحاق ، وابن القيم .

الثالث : - أنه يصام عن الميت النذر والواجب بأصل الشرع .

وهو قول أبي ثور وأصحاب الحديث ، ونصره ابن حزم ، ورد قول من خالفه ، وجماعة من محدثي الشافعية ، وهو قول الشافعي في القديم ، وعلق القول به على صحة الحديث .

قال البيهقي : ولو وقف الشافعي على جميع طرق الأحاديث وتظاهرها ، لم يخالفها إن شاء الله .

واختار هذا القول شيخنا «عبد الرحمن السعدي» وقال : إنه اختيار

شيخ الإسلام «ابن تيمية» في جميع انديون التي على الميت لله ،
للأدميين ، أوجبها على نفسه ، أو وجبت بأصل الشرع .
استدل المانعون - مطلقاً - بأدلة .

منها : - قوله تعالى : ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ .

وما روى عن ابن عباس «لا يُصلُّ أحد عن أحد ، ولا يصوم أحد عن
أحد» .

وروى عن عائشة ، نحو ما روى عن ابن عباس ، وهما راويان لحديثي
الصيام عن الميت ، وخالفاهما ، فاتبع رأيهما لا روايتهما ، لأنهما أعلم
بمعنى الحديث .

واستدل المجوزون للقضاء - مطلقاً - بحديث الباب ، فإنه عام ،
وبحديث ابن عباس الآتي بعد هذا الحديث وهو : «جاء رجل إلى النبي
ﷺ فقال يا رسول الله ، إن أمي ماتت وعليها صوم شهر ، أفأقضيه عنها ؟»
فقال : «لو كان على أمك دين أكننت قاضيه عنها ؟» قال نعم . قال :
«فدين الله أحق أن يقضى» وهو عام في كل صوم ، سواء كان نلراً أو غيره .
أما المفصلون ، وهم الذين يرون القضاء في النلر دون الواجب بأصل
الشرع ، فيرون أن حديث الباب ، وحديث ابن عباس الذي بعده ، مقيدان
بالرواية الثانية عن ابن عباس المذكورة في هذا الباب .

ونصر «ابن القيم» هذا القول في كتابيه «أعلام الموقعين» و «تهذيب
السنن» وقال : إنه أجدل الأقوال ، وعليه يدل كلام الصحابة .

وقال : وتعليل حديث ابن عباس الذي قال فيه : «لا يصوم أحد عن
أحد ويطعم عنه» مراده في الفرض الأصلي .

وأما النلر فيصام عنه ، وما روى عن عائشة في إفتائها في التي ماتت

وعليها صوم : أنه يطعم عنها ، إنما هو في القرض لا في النذر .

وبهذا يظهر اتفاق الروايات في هذا الباب ، وهو مقتضى الدليل والقياس ، لأن النذر ليس واجباً بأصل الشرع . وإنما أوجبه العبد على نفسه ، فصار بمنزلة الدين الذي استدانه .

ولهذا شبهه النبي ﷺ بالدين ، في حديث ابن عباس .

ثم قال أيضاً : وسر الفرق أن النذر التزام المكلف لما شغل به ذمته لا أن الشارع ألزمه به ابتداء ، فهو أخف حكماً مما جعله الشارع حقاً له عليه ، شاء أم أبى ، واللزمة تسع المقدور عليه ، والمعجوز عنه .
بخلاف واجبات الشرع فإنها على قدر طاقة البدن . ١ هـ . ملخصاً منه .

فائدة :

قضاء وليه عنه من باب الاستحباب عند جماهير العلماء ما عدا الظاهرية فقد أوجبوه .

وقالت الحنابلة : إن كان الميت خلف تركة ، وجب القضاء ، وإلا استحب وقالوا : إن صام غير الوارث أجزأه .

• • •

الحديث السابع والثمانون بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ : أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا ؟

قال : « لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ ذَنْبٌ أَكُنْتَ قَاضِيَةً عَنْهَا ؟ »

قال : نعم . قال : « فَذَنْبُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى » .

وفي رواية : جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذَرٍ ،
أَفَأَصُومُ عَنْهَا ؟

قال ، « أَفَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ ذَنْبٌ فَقَضَيْتِهِ ، أَكَانَ
يُؤَدِّي ذَلِكَ عَنْهَا ؟ »

قالت : نعم . قال : « فَصُومِي عَنْ أُمِّكَ » .

المعنى الإجمالي :

وقع في هذا الحديث روايتان ، والظاهر من السياق ، أنهما واقعتان
لا واقعة واحدة .

فالأولى : - أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فأخبره أن أمه ماتت وعليها
صوم شهر فهل يقضيه عنها .

والرواية الثانية : أن امرأة جاءت إليه ﷺ فأخبرته أن أمها ماتت
وعليها صوم نذر : فهل تصوم عنها ؟

فأفتاهما جميعاً بقضاء ما على والديهما من الصوم ، ثم ضرب لهما مثلاً
يقرب لهما المعنى ، ويزيد في التوضيح .

وهو : أنه لو كان على والديهما دين لأدّى ، فهل يقضيه عنهما ؟
فقالا : نعم .

فأخبرهما أن هذا الصوم دين الله على أبيهما ، فإذا كان دين الآدمي يقضى ، فدين الله أحق بالقضاء .

الاستنباطات :

١ - عموم الرواية الأولى تفيد أن الصيام يقضى عن الميت ، سواء كان نلراً . أو واجباً أصلياً .

٢ - الرواية الثانية تدل على قضاء الصيام المنذور عن الميت .

٣ - الظاهر أنهما واقعتان لرجل وامرأة ، فتبقى كل منهما على مدلولها ، ولا تفيد الأولى بالثانية ، بل تبقى على عمومها .

٤ - عموم التعليل الذى فى الحديث يشمل الديون التى لله ، والنسبة للخلق ، والواجبة بنذر ، والواجبة بأصل الشرع ، بأنها كلها تقضى عن الميت ، وهذا ما حكاه شيخنا «عبد الرحمن آل سلعى» عن «نقى الدين بن تيمية» رحمهما الله تعالى .

٥ - فيه إثبات القياس ، الذى هو أحد أصول الجمهور فى الاستدلال . وقد ضرب لهما النبى عليه الصلاة والسلام المثل بما هو معهود لهما ، ليكون الفهم أبلغ ، ولتقربهما من أذهانهما ، فإن تقرب البعيد بالقرب ، يسهل إدراكه وفهمه .

• • •

الحديث الثامن والثمانون بعد المائة

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «لَا يَزَالُ النَّاسُ بُخَيْرٌ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ وَأَخْرَجُوا السُّحُورَ» .

المعنى الاجمالي :

الشارع الحكيم بحث على تمييز العبادة ووقتها عن غيره ؛ ليتبين النظام والطاعة ، في امثال أوامره ، والوقوف بها عند حدودها .

ولذا فإنه لما جعل غروب الشمس هو وقت إفطار الصائم ، حثَّ على مبادرة الفطر عند أول ذلك الوقت ، وأخبر : أن الناس لا يزالون بخير ، ما عجلوا الفطر ، لأنهم - بذلك - يحافظون على السنة .

فإذا أخروا الفطر فهو دليل على زوال الخير عنهم لأنهم تركوا السنة التي تعود عليهم بالنفع الديني وهو المتابعة ، والدينوي ، الذي هو حفظ أجسامهم وتقويتها بالطعام والشراب . اللذين تتوق أنفسهم إليهما .

الاستنباطات :

١ - استحباب تعجيل الفطر إذا تحقق غروب الشمس برؤية ، أو خبر ثقة .

٢ - أن تعجيل الفطر ، دليل على بقاء الخير عند من عجله ، وزوال الخير ممن أجله .

٣ - الخير المشار إليه في الحديث ، هو اتباع السنة ، مع أنه من محبوبات النفوس .

٤ - الحديث من معجزات النبي ﷺ .

فإن تأخير الإفطار عمل به الشيعة ، الذين هم إحدى الفرق الضالة . وليس لهم قنوة في ذلك إلا اليهود ، الذين لا يفطرون إلا عند ظهور النجوم .

• • •

الحديث التاسع والثمانون بعد المائة

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَهُنَا ، وَأَذْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَهُنَا ، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ .

المعنى الاجمالي :

تقدم أن وقت الصيام الشرعي ، من طلوع الفجر إلى غروب الشمس . ولذا فقد أفاد النبي ﷺ أمته : أنه إذا أقبل الليل من قبل المشرق ، وأدبر النهار من قبل المغرب - بغروب الشمس - فقد دخل الصائم في وقت الإفطار الذي لا ينبغي له تأخير عنه ، بل يعاب بذلك ، امتثالا لأمر الشارع ، وتحقيقاً للطاعة ، وتمييزاً لوقت العبادة عن غيره ، وإعطاء للنفس حقها ، من منّ الحياة المباحة .

الاستنباطات :

- ١ - استحباب تعجيل الفطر ، إذا تحقق غروب الشمس .
- ٢ - أنه لا بد من وجود إقبال الليل الذي يقارنه إديار النهار للإفطار . فإن مجرد الظلمة من قبل المشرق مع وجود الشمس ، ليس معناه إقبال الليل .

فإن إقبال الليل حقيقة ، مقارن لإديار النهار ، فهما متلازمان .

- ٣ - قوله : « فقد أفطر الصائم » يحتمل معنيين :

أ - إما أنه أفطر حكماً بدخول وقت الإفطار ولو لم يتناول مفطراً ،

ويكون الحث على تعجيل الفطر في بعض الأحاديث معناه الحث على فعل الإفطار حساً ليوافق المعنى الشرعى .

ب - وإما أن يكون دخل في وقت الإفطار ، كما تقول : أنجد ، لمن دخل «نجد» ، وأنهم لمن دخل «تهامة» ويكون الحث على تعجيل الفطر على بابه وهذا أولى . ويؤيده رواية البخارى «فقد حل الإفطار» .

٤ - ينبغي على هذين المعنيين حكم الوصال .

فإن قلنا : معنى «فقد أفطر الصائم» أفطر حكماً ، فالوصال باطل ، لأنه لا يمكن .

وإن قلنا : معناه فقد دخل في وقت الفطر ، فيكره مع اقترانه بالنهوى عن الوصال .

• • •

بَابُ أَفْضَلِ الصِّيَامِ وَغَيْرِهِ

الحديث التسعون بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْوِصَالِ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ تُوَاصِلُ .

قال : « إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ ، إِنِّي أُطْعَمُ وَأُسْقَى » .

ورواه أبو هريرة ، وعائشة ، وأنس بن مالك رضي الله عنهم .

وله « مسلم » عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :
« فَأَيُّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ إِلَى السَّحْرِ ^(١) » .

المعنى الإجمالي :

الشريعة الإسلامية سمحة ميسرة ، لا عَنَتَ فيها ولا مشقة .

ومشرعها الحكيم ، يكره القُلُوَّ والتعمق ، لأن في ذلك تعذيباً للنفس وإرهاقاً لها ، والله لا يكلف نفساً إلا وسعها .

ولأن التيسير والتسهيل أبقى للعمل وأسلم من السأم والملل ، وفيه العدل

(١) حديث أبي سعيد من أفراد البخاري ، ورواه المصنف حيث نسبها إلى مسلم كما نبه عليه « عبد الحق » والمجلد « والمحافظة » . وأحد حديث كل من ابن عمر - وأبي هريرة ، وعائشة ، في الصحيحين .

الذى وضعه الله فى الأرض ، وهو إعطاء الله ما طلبه من العبادة ، وإعطاء النفس حاجتها من مقوماتها .

لهذا نهى النبي ﷺ عن الوصال فى الصيام ، وهو ترك ما يفسد بالنهار عمداً ، فى ليالى الصيام .

وكان ﷺ - لما أعطاه الله ما لم يعطه غيره - يواصل الصيام .

فقال الصحابة : إنك تواصل ، ولنا فيك قدوة . وذلك قبل أن يعلمهم بميزته عليهم .

فقال : إني لست مثلكم ، لأني أبيت يطعمني ربي ويسقيني ، وليس لكم هذا ، فتقوون على الوصال .

وما دتم راغبين فى الوصال ، فمن وجد من نفسه قوة عليه ، ورغبة فيه فليواصل إلى السحر ، لأنه تأخير لعشائه ، فيكون طعامه فى ليالى الصيام وجبة واحدة ، ومن حكم الصيام ، التخفف من الطعام .

الغريب :

اختلفوا فى الطعام والشراب المذكورين على قولين :
أحدهما : - أنه طعام وشراب حتى تمسكاً باللفظ .

والثانى : - أنه ما يفيض على قلبه من لذىذ المناجاة والمعارف ، فإن توارد هذه المعانى الجليلة على القلب ، تشغله عن الطعام والشراب والغنى عنهما . ولو كان طعاماً حسيماً لم يكن مواصلاً ، ولم يقل : «لست كهيتكم» وقد بسط القول فيه «ابن القيم» فى الهدى .

واختلفوا فى حكم الوصال على ثلاثة أقوال : محرم ، ومكروه ، وجائز مع القدرة .

فذهب إلى جوازه مع القدرة ، عبد الله بن الزبير ، وبعض السلف

كعبد الرحمن بن أبي نعم ، وإبراهيم بن زيد التيمي ، وأبى الجوزاء .
 وذهب إلى تحريمه ، الأئمة الثلاثة ، أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي
 وذهب إلى التفصيل في ذلك ، الإمام أحمد ، وإسحاق . فجاءت إلى
 السحر ، مع أن الأولى تركه تحقيقاً لتعجيل الإفطار ، ومكروه بأكثر من
 يوم وليلة .

استدل المجيزون بأنه ﷺ واصل بأصحابه يومين ، فهو تقرير لهم
 عليه ، ولو كان حراماً ، لم يقرهم ، وبأن عائشة قالت : «نهى رسول الله
 ﷺ عن الوصال رحمة بهم» .

فتبيهم عنه كنبيهم عن قيام الليل ، خشية أن يفرض عليهم ، ولم ينكر
 على من بلغه أنه فعله ، ممن لم يشق عليه .
 فإذا كان الموصل لم يرد التشبه بأهل الكتاب ، ولا رغب عن السنة
 في تعجيل الفطر لم يمنع من الوصال .

واستدل المحرمون بنبيه ﷺ ، وألنهي يقتضى التحريم .
 وأما مواصلته بهم ، فلم يقصد به التقرير ، وإنما قصد التنكيل ، كما
 هو في بعض ألفاظ الحديث .

فحين نهاهم فلم يتنبها بل ألحوا في الطلب ، واصل بهم لتأكيد النهي
 والزجر ، وبيان الحكمة في نهيهم ، وظهور الفسدة التي نهاهم لأجلها ،
 فبعد بيان هذا يحصل منهم الإقلاع عنه وهو المطلوب .

وأما قول عائشة : «نهى عن الوصال رحمة بهم» فلا يمنع أن يكون النهي
 للتحريم ، بل يؤكد ، فإن من رحمته لهم أن حرمه عليهم ، وكل الأوامر
 والنواهي الشرعية مبنية على الرحمة والشفقة .

وأما التفصيل الذي اختاره «أحمد» فذكر «ابن القيم» أنه أعدل
 الأقوال ، لحديث أبي سعيد «لا تواصلوا ، وأيكم أراد أن يواصل ، فليواصل
 إلى السحر» رواه البخاري .

فهو أعدل الوصال وأسهله ، لأنه - في الحقيقة - آخر عشاءه .
والصائم له - في اليوم والليلة - أكلة ، ولكن الأحسن والأولى ، ترك
الوصال مطلقاً ، ولو لم يكن فيه إلا ترك تعجيل الإفطار المرغب فيه لكفى .

الاستنباطات :

- ١ - تحريم الوصال باليومين فأكثر .
- ٢ - جوازه للقادر عليه إلى السحر ، وتركه أولى .
- ٣ - رحمة الشارع الحكيم الرحيم بالأمة ، حيث حرم عليهم ما يضرهم .
- ٤ - النهي عن الغلو والتعمق بالدين ، فإن هذه الشريعة سمحة
مقسطة ، تعطى الرب حقه ، والبذن حقه .
- ٥ - أن الوصال من خصائص النبي ﷺ ، لأنه الذي يقدر عليه
وحده ، ولا يلحقه أحد في هذا المقام .
- ٦ - تقدم أن معنى الطعام والشراب للنبي ﷺ ، هو لذة المناجاة
وسرور النفس الكبيرة بقاء محبوبها ، وله شواهد في الناس ، تقرب معناه .
فإن الإنسان إذا شغلت نفسه بشيء يسره ، نسى الطعام والشراب ،
وأغناه الفرح والسرور عن الحاجة إليهما .
- وهذا المعنى ، هو الذي يحصل لخليل الرحمن وحبيبه ، محمد صلوات
الله وسلامه عليه .
- ٧ - أن غروب الشمس وقت للإفطار ، ولا يحصل به الإفطار - كما
تقدم - وإلا لما كان للوصال معنى إذا صار مفطراً بغروب الشمس .
- ٨ - فيه ثبوت الخصائص للنبي ﷺ ، وتكون مخصصة لقوله تعالى :
وَلَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ .

• • •

الحديث الحادي والتسعون بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَخْبَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنِّي أَقُولُ : وَاللَّهِ لَا أَصُومَنَّ النَّهَارَ وَلَا قَوْمَنَّ اللَّيْلَ مَا عِشْتُ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنْتَ الَّذِي قُلْتَ ذَلِكَ ؟
فَقُلْتُ لَهُ : قَدْ قُلْتُهُ يَا بَنِي آدَمَ وَأُمِّي .

قَالَ : « فَلَا تَكْ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ فَصُمْ وَأَفْطِرْ ، وَتَمِّمْ وَتَمِّمْ ، وَصُمْ مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بِعَشْرِ أَمْثَلِهَا ، وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ النَّهْرِ » .

قُلْتُ : إِنِّي لِأُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ .

قَالَ : « فَصُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمَيْنِ » قُلْتُ : لِأُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ .

قَالَ : فَصُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا فَذَلِكَ صِيَامُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَهُوَ أَفْضَلُ الصِّيَامِ » .

فَقُلْتُ : إِنِّي لِأُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . فَقَالَ : « لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ » .

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ : « لَا صَوْمَ فَوْقَ صَوْمِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَطْرَ النَّهْرِ فَصُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا » .

المعنى الاجمالي :

جمل معنى هذا الحديث : أن النبي ﷺ أخبر أن عبد الله بن عمرو أقسم على أن يصوم فلا يفطر ، ويقوم فلا ينام كل عمره ، فسأله : هل قال ذلك ؟ فقال : نعم .

فقال : إن هذا يشق عليك ولا تحتمله ، وأرشده إلى الطريق المثل وهي أن يصوم بعض الأيام ، ويفطر بعضها ، ويقوم بعض الليل ، وينام بعضه ، وأن يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ، ليكون كمن صام الدهر .

فأخبره أنه يطبق أكثر من ذلك ، وما زال يطلب الزيادة من الصيام حتى انتهى إلى أفضل الصيام ، وهو صيام داود عليه السلام ، وذلك أن يصوم يوماً ، ويفطر يوماً .

فطلب المزيد لرغبته في الخير رضي الله عنه . فقال : لا صوم أفضل .

الاستبانات :

١ - رغبة عبد الله بن عمرو بن العاص في الخير وقوته فيه ، حيث أقسم على صيام الدهر وقيام كل الليل .

٢ - معرفة النبي ﷺ مدى القدرة على العمل وعاقبته ، حيث أخبره أنه لا يستطيع ذلك ، بمعنى أنه سيشق عليه ، وقد كان .
فإن عبد الله تمنى في آخر أيامه أنه لو قام مع النبي ﷺ على عمل يديه ويقدر عليه .

٣ - تقدير النبي ﷺ العمل بقدرة صاحبه ، حيث قصر عبد الله أولاً على ثلاثة أيام من كل شهر ، فلما طلب المزيد ورأى النبي ﷺ فيه الرغبة والقدرة ، قال : «فصم يوماً وأفطر يومين» .

فلما أظهر الرغبة في طلب الزيادة ، أرشده إلى أفضل الصيام فقال : «فصم يوماً وأفطر يوماً» .

٤ - أن آخر حد للصيام الفاضل ، هو صيام يوم ، وفطر يوم ، وهو صيام داود عليه السلام .

٥ - كراهة صيام الدهر ، لأنه مخالفة لقوله عليه الصلاة والسلام «صم وأفطر» ولحديث «لا صام من صام الأبد» .

٦ - سماحة هذه الشريعة ، حيث يكره فيها التعمق والتنطع ، ويطلب فيها القصر والبسر ، لأنه أنشط على العمل ، وأدوم عليه .

• • •

الحديث الثاني والتسعون بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ :
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ أَحَبَّ الصِّيَامِ
إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ ، وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ . كَانَ
يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُومُ ثُلُثَهُ وَيَنَامُ سُلُثَهُ ، وَكَانَ يَصُومُ
يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا » .

المعنى الاجمالي :

كما تقدم سماحة هذه الشريعة ويسرها ، فإن الذي خلق الثقلين لعبادة أحب أن يعبدوه بما يسهل عليهم بلا كلفة ولا مشقة .

فإن أحب الصيام إليه والصلاة ، ما كان النبي داود عليه الصلاة والسلام يتعبد بهما ، وذلك أنه كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ، وكان ينام النصف الأول من الليل ، ليقوم نشيطاً خفيفاً على العبادة ، فيصلي ثلثه ،

ثم ينام سلسه الأخير ليكون نشيطاً لعبادة أول النهار ، وهذه الكيفية هي التي رغبها المشرع الحكم .

الاستنباطات :

- ١ - إن صيام يوم وفطر يوم ، هو أفضل الصيام بما فيه صيام الدهر .
 - ٢ - إن نوم النصف الأول من الليل ، وقيام ثلثه ، ثم نوم سلسه ، أفضل القيام ، لما فيه من أخذ النفس حاجتها من الراحة أولاً ، ثم القيام وقت التزول الإلهي ، ثم نوم السلسه الأخير ليكون أنشط لصلاة الصبح وأذكاره .
 - ٣ - إن العبادة قسط وعدل ، فلا يتغفل عن عبادته ، ولا يغفل فيها ، لأن لربك عليك حقاً ، ولأهلك عليك حقاً ، فأت كل ذي حق حقه .
 - ٤ - إن الله تبارك وتعالى يتعبدك بأنواع كثيرة من العبادات .
- فإذا أوغلت في نوع منها ، تركت الباقي ، فينبغي إبقاء شيء من القوة لسائر العبادات .

كما أن العادات التي على الإنسان من معاشره أهله ، وزياره أصدقائه ، وطلبه الرزق في الدنيا ، ومحادثة أولاده ونومه ، إذا نوى بذلك الأجر وأداء الحقوق ، كانت هذه العادات عبادات . ففضل الله واسع ، وبره كبير .

• • •

الحديث الثالث والتسعون بعد المائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَوْصَانِي خَلِيلِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِثَلَاثٍ : صِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَرَكْعَتَيْنِ الضُّحَى ، وَأَنْ أَوْزَرَ قَبْلَ أَنْ آتَانَا .

المعنى الاجمالى :

اشتمل هذا الحديث الشريف على ثلاث وصايا نبوية كريمة :

الأولى : الحث على صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، لأن الحسنه بعشر ، فتصير الثلاثة الأيام كمن صام الشهر كله .

والأفضل أن تكون الثلاثة ، الثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر . كما ورد في بعض الأحاديث ، وفي تخصيصها بهذه الأيام فوائد طبية .

الثانية : أن يصل الصبحى ، وأقلها ركعتان ، لا سيما في حق من لا يصل من الليل ، كأبى هريرة الذى اشتمل بدراسة العلم أول الليل .

وأفضل وقتها ، ارتفاع الصبحى حين ترمض الفصال ، كما في بعض الأحاديث .

الثالثة : أن من لا يقوم آخر الليل ، فليوتر قبل أن ينام ، لا يفوت وقته . وكانت هذه الوصية في حق أبى هريرة وأمثاله ، ممن ينامون عن الوتر آخر الليل .

الاستنباطات :

- ١ - استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر . والأولى أن تكون الثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر .
 - ٢ - استحباب صلاة الصبحى والمواظبة عليها لمن لم يقم لصلاة الليل ، لئلا تفوته صلاة الليل والنهار .
 - ٣ - الوتر قبل النوم في حق من يغلب على ظنه أنه لا يقوم آخر الليل .
- أما من غلب على ظنه القيام ، فيؤخره إليه ، وإن فاته نوماً ونسياناً ، فالمستحب أن يقضيه .

٤ - أن هذه الأحكام الثلاثة المذكورة ، من وصايا النبي ﷺ الغالية ،
التي يعنى بها ويحرص عليها ، لأنها عظيمة النفع ، جليلة القدر .

• • •

الحديث الرابع والتسعون بعد المائة

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ : سَأَلْتُ جَارِيَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ :
أَنْهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ؟
قَالَ : نَعَمْ :

وزاد مسلم (وَرَبُّ الْكَعْبَةِ) .

• • •

الحديث الخامس والتسعون بعد المائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا يَصُومَنَّ أَحَدُكُمْ يَوْمَ
الْجُمُعَةِ ، إِلَّا أَنْ يَصُومَ يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ » .

المعنى الاجمالي :

لما كان يوم الجمعة عيد الأسبوع ، كما أن عيد الفطر وعيد الأضحى ،
عيدا السنة والعيد فيه الفرح وإظهار السرور ، وفيه إعلان شكر الله على

نعمه ، وطلبه المزيد ، كان الأولى في هذا اليوم أن يكون الإنسان مفطراً ،
ليقوى على أداؤها .

فشرح إفتار يوم الجمعة ، ولكن يبيحه ، ويزيل كراهة صومه . أن يقرن
إليه صوم قبله أو بعده ، أو يكون في ضمن صوم معتاد . لئلا يظن العامة
أيضاً تخصيص يوم الجمعة بزيادة عبادة على غيره ، فيعتدونها - لفضل ذلك
اليوم - واجبة .

الاستنباطات :

- ١ - النهى عن صوم يوم الجمعة .
 - ٢ - جواز صومه إذا قرن بصيام قبله أو بعده ، أو كان في صوم معتاد .
 - ٣ - يحمل النهى في صومه على التثنية . لأن النبي ﷺ كان يصومه
في جملة صومه الذي يصوم .
- ورخص بصومه إذا قرن بغيره ، ولو كان حراماً ما صم ، كعيد الفطر
والنحر .

• • •

الحديث السادس والتسعون بعد المائة

عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ ، وَاسْمُهُ سَعْدُ بْنُ عُبَيْدٍ ، قَالَ :
شَهِدْتُ الْعَبْدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ :
هَذَانِ يَوْمَانِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صِيَامِهِمَا :
يَوْمٌ يُفْطَرُكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ ، وَالْيَوْمُ الْآخِرُ الَّذِي تَأْكُلُونَ
فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ .

المعنى الاجمالي :

عيد الفطر وعيد النحر ، هما العیدان الإسلامیان ، اللذان جعلهما الشارع الحكيم الكرم یتومی فرح وسرور ، وبهجة وجور ، یأتی فیهما المسلمون أنواع المتع المباحة من الأكل والشراب واللباس والزينة وغيرهما .

وقد حرم صومهما ، لأن الفطر هو تحلیل الصیام ، كالسلام للصلاة ، ولأن الأضحی یم الأكل من الضحایا والهدایا ، التي أمر الله تعالى بالأكل منهما .

فالخلق فی هذین الیومین أضياف الله ، فلیقبلوا ضیافته ، ولیفطروا فیهما .

الاستنباطات :

١ - تحریم صوم یومی الفطر والأضحی .

٢ - أن الصوم فیهما لا ینقصد ، فلا یصح ، سواء كان لقضاء أو نفل أو نذر خلافاً لشذوذ الحنفیة الذین یرون صحة صوم العید ، إذا نذره ، والجمهور علی خلاف ذلك .

٣ - حکمة النهی عن صومهما ، ما أشار إلیه فی الحدیث ، من أن عید الفطر هو الیوم الذی انتهى بدخوله شهر رمضان ، فلتتمیز ولتعرف حدود الصوم الواجب بالفطر .

كما نهى عن صیام یوم أو یومین قبله ، تمیزاً له عن غیره .
وأما الأضحی ، فلأنه یوم النسلک الذی أمر بالأكل منه ، فلیأدر إلی امتثال أمره ، بالتناول من طیبات رزقه ، فلیس من الأدب واللیاقة ، الإعراض عن ضیافة الكرم .

• • •

الحديث السابع والتسعون بعد المائة

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ : النَّحْرِ ، وَالْفِطْرِ
وَعَنِ اسْتِمَالِ الصَّمَا وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ
وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ .
أخرجه « مسلم » ، « إمامه » ، وأخرج « البخاري » الصوم فقط ^(١)

المعنى الاجمالي :

نهى النبي ﷺ في هذا الحديث ، عن صيام يومين ، عن لبستين ،
وعن صلاتين .

فأما اليومان المحرم صومهما ، فيوم الفطر ، ويوم النحر ، وتقدم شيء
من حكمة تحريم الصيام فيهما .

وأما اللبستان ، فاستمال الثوب الأصم ، الذي ليس له منافذ ، فإن لبسه
يضر بالصحة ، لعدم المنافذ الموهوبة فيه ، ولأنه عنوان الكسل والبطالة ،
فلبسه يشل الحركة والعمل المطلوبين .

وأما الاحتباء بثوب واحد ، فلأنه يخشى مع تلك الحال ، انكشاف
العورة .

(١) الحق أن البخاري أخرجه بتمامه في هذا الباب ، وكأن المصنف لم ينظره إلا في
باب ستر العورة ، فإنه ذكر طرفاً منه بدون ذكر الصوم والصلاة .

وأما الصلاتان ، فالصلاة بعد صلاة الصبح ، والصلاة بعد صلاة
المصر .

فإن الوقتين اللذين بعدهما ، وقتا نهى ، وقد تقدم الكلام عليهما .

الاستبانات :

- ١ - النهى عن هذه الأشياء المعهودة في الحديث .
- ٢ - النهى عن صيام العيدين ، وعن الصلاة بعد الصبح والمصر ،
من باب التحريم .
- والنهي عن اللبسين ، للكرامة ، ما لم يغلب على الظن انكشاف العورة ،
فيحرم .
- ٣ - مراعاة الشارع مصالح العباد في كل شيء .

• • •

الحديث الثامن والتسعون بعد المائة

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ
سَبْعِينَ خَرِيفًا » .

المعنى الاجمالي :

الصيام من العبادات البدنية الشاقة ، والجهد من العبادات المالية
والبدنية .

فمن قوى عليهما جميعاً ، فقام بهما في آن واحد ، فهذا من الذين تركوا راحة الحياة والتلذذ بنعيمها ، طلباً فيما عند الله تعالى من النعيم ، وهرباً من عذابه الأليم ، فجزاؤه عند الله تعالى أن يبعده بصوم اليوم الواحد في سبيل الله عن النار سبعين سنة .

وإبعاده عن النار ، يقتضى تقريبه من الجنة ، إذ ليس هناك إلا طريق للجنة وطريق للسعير .

الاستنباطات :

١ - فضل الصيام في الجهاد في سبيل الله تعالى ، وما يترتب عليه من الثواب العظيم .

٢ - يقيد استحباب الصيام في سبيل الله ، بما إذا لم يضعفه عن الجهاد . فإن أضعفه فالمستحب له تركه ، لأن الجهاد من المصالح العامة ، والصوم مصلحة قاصرة على صاحبه ، وكلما عمت مصلحة العبادة ، كانت أولى .

بَابُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ

الحديث التاسع والتسعون بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ . فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُتَحَرِّبًا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ .

• • •

الحديث المائتان

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْوَيْلَةِ^(١) مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ .

(١) لفظة «الْوَيْلَةُ» ليست متفقاً عليها ، كما يروى في المصنف ، بل هي من أفراد البخاري .

الغريب :

- ١ - ليلة القدر : ليلة مباركة من ليالي رمضان سميت «ليلة القدر» لعظم قدرها وشرفها . وقيل : لأن للطاعات فيها قدراً ، والمعنيان متلازمان .
- ٢ - العشر الأواخر : يعنى الليالي العشر الأخيرة من شهر رمضان . لأن لها فضلاً ومزية .
- ٣ - قد تواطأت : أصله أن يطاء الرجل برجله مكان وطء صاحبه . فنقلت هنا إلى معنى موافقة رؤيا الرجل ، لرؤيا صاحبه .

المعنى الاجمالى :

ليلة القدر ، ليلة شريفة عظيمة ، فيها نضاعف الحسنات ونكفر السيئات ، وتقدر الأمور .

ولما علم الصحابة رضى الله عنهم فضلها وكبير منزلتها ، أحبوها الاطلاع على وقتها .

ولكن الله سبحانه وتعالى - بحكمته ورحمته بخلقه - أخفاها عنهم ليطول تلمسهم لها فى الليالى ، فيكثروا من العبادة التي تعود عليهم بالنفع .

فكان الصحابة يرونها فى المنام ، واتفقت مراثيهم على أنها فى العشر الأواخر من شهر رمضان .

يقال النبى ﷺ : أرى رؤياكم قد تواطأت فى العشر ، فمن كان متحريراً لها ، فليتحررها فى العشر الأواخر ، خصوصاً فى أوتار تلك العشر ، فإنها أرجى .

وأرجاها وأكثرها علامات ودلالات هى ليلة سبع وعشرين من رمضان . فليحرص على رمضان ، وعشره الأخير أكثر ، ليلة سبع وعشرين أبلغ . وقتنا الله لنفحاته الكريمة .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في تعيين ليلة القدر ، وحكى فيها الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» سبعة وأربعين قولاً .

وقد قصد بذلك المشاركة في إيمانها وتعميقها ، ولكنه رجح منها أنها في أوتار العشر الأخيرة من رمضان .

وقال الإمام أحمد : أرجاها ليلة سبع وعشرين . وهذا القول أرجحها دليلاً .

الاستنباطات :

١ - فضل ليلة القدر ، لما ميزها الله تعالى من ابتداء نزول القرآن ، وتقدير الأمور ، وتنزيل الملائكة الكرام فيها .

فصارت في العبادة عن ألف شهر ، لمزيد المضاعفة .

٢ - أن الله تبارك وتعالى - من حكمته ورحمته - أخضاها ليُجِدَّ الناس في العبادة ، طلباً لها ، فيكثر ثوابهم .

٣ - أنها في رمضان في العشر الأخير ، أقرب . خصوصاً ، ليلة سبع وعشرين .

٤ - أن الرؤيا الصالحة حق ، يعمل بها إذا لم تخالف القواعد الشرعية . فإن النبي ﷺ جعل نواطق رؤياهم على أنها في العشر الأخير ، دليلاً على كونها فيها .

٥ - استجاب طلبها ، والتعرض فيها لفحات الله تعالى .

فهى ليلة مباركة تضاعف فيها الأعمال ، ويستجاب فيها الدعاء ، ويسمع النداء .

والمحروم ، من حرم طلبها والتعرض لرحمة الله في مظانها .

الحديث الواحد بعد المائتين

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَسَطِ مِنْ رَمَضَانَ فَأَعْتَكَفَ عَامًا حَتَّى ^(١) إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ - وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي يَخْرُجُ مِنْ صَبِيحَتِهَا مِنْ أَعْتِكَافِهِ - قَالَ :

مَنْ أَعْتَكَفَ مَعِيَ فَلْيَعْتَكِفْ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ . فَقَدْ أُرِيتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ ثُمَّ أُنْسِيْتُهَا ، وَقَدْ رَأَيْتُنِي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ مِنْ صَبِيحَتِهَا فَالْتِمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ ، وَالْتِمِسُوهَا فِي كُلِّ وَتَرٍ .

قَالَ : فَمَطَرَتِ السَّمَاءُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ ، وَكَانَ الْمَسْجِدُ عَلَى عَرِشِهِ فَوَكَّفَ الْمَسْجِدُ ، فَأَبْصَرَتْ عَيْنَايَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى جَبْهَتِهِ آثَرُ الْمَاءِ وَالطِّينِ مِنْ صُبْحِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ .

(١) قوله : حتى إذا كانت ... إلخ : لم يخرجوه وسلم وإنما هو في بعض روايات البخاري .

الغريب :

فى العشر الأوسط : قياسه الوسطى لأن العشر مؤنثة ، وتوجيه صحته أنه أراد اليوم .
فوكف المسجد : أى قطر من سقفه ، ومنه : وكف الدمع .
أريت هذه الليلة ثم أنسيها : معناه أخبرت فى موضعها ثم نسيت كيف أخبرت لحكمة إلهية لا أنه رآها عياناً .

المعنى الإجمالى :

كان النبى ﷺ يعتكف فى العشر الوسطى من شهر رمضان ابتغاء ليلة القدر وتحريراً لمصادقتها لأنه يظن أنها فى تلك العشر .

فاعتكف علماً - كعادته - حتى إذا كانت ليلة إحدى وعشرين ، وهى الليلة التى يخرج فى صبيحتها من اعتكافه ، علم أن ليلة القدر فى العشر الأواخر ، فقال لأصحابه :

من اعتكف معى فى العشر الوسطى ، فليواصل اعتكافه وليعتكف العشر الأواخر .

فقد رأيت فى المنام هذه الليلة وأنسيها وقد رأيتنى فيها فى المنام أسجد فى ماء وطين ، وهى رؤيا حق ولم يأت تأويلها ، فلا بد أنها أمامكم فى العشر الأواخر فالتمسوها فيها .

فصدق الله رؤيا نبيه ﷺ . فطرت السهاء تلك الليلة .

وكان مسجده ﷺ مبنياً كهيئة العريش ، عمده من جلوع النخل ، وسقفه من جريدتها ، فوكف المسجد من أثر المطر ، فسجد ﷺ صبيحة إحدى وعشرين ، فى ماء وطين .

الاستنباطات :

- ١ - كون النبي ﷺ يمتكف العشر الوسطى ، طلباً لليلة القدر ، قبل علمه أن وقتها في العشر الأواخر .
- ٢ - هذا الحديث من أدلة الذين يرونها في ليلة إحدى وعشرين .
- ٣ - يدل هذا الحديث على أنها في العشر الأواخر ، وفي أوتارها أكد .
- ٤ - أن الرؤيا حق لا سيما رؤيا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام .
- ٥ - صفة مسجد النبي ﷺ في زمنه ، وكونه عريشاً قد سقف بالجرید الملبد بالطين ، وحيطانه بمسببان النخل ، وسواريه بنبوع النخل . فعمارهم المساجد ، بالطاعة فيها ، لا بالتشديد والزخرفة .

• • •

بَابُ الْإِعْتِكَافِ

الاعتكاف : في اللغة ، لزوم الشيء وجس النفس عليه ، ومنه قوله تعالى : ﴿يَتَكَفَّوْنَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾ أى يلازمونها ويقيمون عليها .

وهو في الشرع : والمقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة لطاعة الله .

أما حكمه : فقد أجمع العلماء على مشروعيته ، وأجمعوا أيضاً على أنه مستحب ليس بواجب .

وأما حكمته وفائدته : - فقد قال «ابن القيم» في «المهدي» : لما كان صلاح القلب واستقامته على طريق سيره إلى الله تعالى متوقفاً على جمعيته على الله ولم شعثه بإقباله بالكلية على الله تعالى ، شرع الاعتكاف الذي مقصوده وروحه ، عكوف القلب على الله تعالى وجمعيته عليه ، والخلوة به ، والانتقطاع عن الاشتغال بالخلق والاشتغال به وحده سبحانه ، بحيث يصير ذكره والإقبال عليه في محل هموم القلب وخطراته ، فيستول عليه بلها ويصير المهم كله به ، والخطرات كلها بذكره ، والتفكر في تحصيل مراضيه وما يقرب منه ، فيصير أنسه بالله ، بدلاً عن أنسه بالخلق ، فيعده بذلك لأنسه به يوم الرحمة في القبور ، حين لا أنيس له ولا ما يفرح به سواه . فهذا مقصود الاعتكاف الأعظم .

وذكر عقيب الصيام لمناسبتين : -

الأول : أن جملة الكلام على الصيام سيتناول صيام شهر رمضان ، وهو الذي يتأكد استحباب الاعتكاف فيه ، لما يرجى فيه من ليلة القدر .

الثانية : اتفاق العلماء على مشروعية الصيام مع الاعتكاف ، لأن تمام قطع العلائق عن الدنيا يكون بالصيام .

وقد اشترط كثير من العلماء لصحة الاعتكاف ، الصيام .

• • •

الحديث الثاني بعد المائتين

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى . ثُمَّ اِعْتَكَفَ أَرْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ .

وفي لفظ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْتَكِفُ فِي كُلِّ رَمَضَانَ ، فَلَمَّا صَلَّى الْغَدَاةَ ، جَاءَ مَكَانَهُ الَّذِي اِعْتَكَفَ فِيهِ . »

المعنى الاجمالي :

كان النبي ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان ، طلباً لليلة القدر ، بعد أن علم أنها في تلك العشر ، واستمر يعتكفون كل رمضان ، حتى توفاه الله تعالى .

ثم اعتكف أرواؤه رضي الله عنهم ، من بعده يطلبون ما طلب .

وإذا صلى الصبح دخل معتكفه ، وهو ما يحتج به من المسجد ، للخلوة وقطع العلائق عن الخلق .

الاستنباطات :

- ١ - مشروعية الاعتكاف ، وأنه من سنة النبي ﷺ ، التي يحرص عليها .
- ٢ - فائدته وثمرته : هي أن يقطع المعتكف علاقته عن الدنيا وما فيها ، ويخلو بربه ، ويتلذذ بمناجاته ، وجمعه نفسه وخواطره وأفكاره ، عليه وعلى عبادته .
- ٣ - أن اعتكاف النبي ﷺ استقر - أخيراً - على العشر الأواخر من رمضان ، لما يُرجى فيهن من ليلة القدر .
- ٤ - أن الاعتكاف سنة مستمرة لم تنسخ ، حيث قد اعتكف أزواجه ﷺ بعده .
- ٥ - أن وقت دخول المعتكف ، يكون بعد صلاة الصبح .
- ٦ - أنه لا بأس من أن يحتجز المعتكف ما يخلو به إذا لم يضيق على المصلين .
- ٧ - يؤخذ من معنى الاعتكاف ، ومن مقصده أن المعتكف يمتنع الجماع ودواعيه ، والخروج من معتكفه لغير حاجة ، وأعمال الدنيا من المعاصيات والصنائع ونحوها ، وأن يُقِلَّ من مخالطة الناس لغير اجتماع في ذكر أو قرآن ، لأن هذه الأشياء وأشباهها ، منافية للاعتكاف .

• • •

الحديث الثالث بعد المائتين

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّهَا كَانَتْ تُرَجِّلُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ حَائِضٌ ، وَهُوَ مُتَّكِفٌ فِي الْمَسْجِدِ ، وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا ، يُتَاوَلِمَا رَأْسَهُ .

وفي رواية : « وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِلْحَاجَةِ الْإِنْسَانِ .
وفي رواية : أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : إِنِّي كُنْتُ لَا أَدْخُلُ الْبَيْتَ
إِلَّا لِلْحَاجَةِ وَالْمَرِيضِ فِيهِ ، فَمَا أَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا وَأَنَا مَارَةٌ
الترجيل ، تسرح الشعر .

المعنى الاجمالي :

اليهود يشددون في أمر الحائض فيجتنبون منها ما أباحه الله ، من المباشرة
والمضاجعة ، بل يمتزلونها ويرونها رجساً .

والتنصاري على تقيضهم ، فلا يتحاشون عنها ، بل يعاملونها معاملة
الطاهرة .

أما الإسلام دين السباح واليسر ، ودين العدل والتوسط ، فبإرهاها طاهرة
في بدنها وعرقها وثوبها . فالمؤمن . لا ينجس ، لا حيا ولا ميتاً .

فلا بأس من مباشرتها للأشياء الرطبة واليابسة . بل لا بأس من أن
يباشرها زوجها بما دون الفرج .

أما الجماع فيحرمه لما فيه من الخيث ، الذي يعود بالضرر على المجمع
وهل الولد إن قُبِرَ ولد في ذاك الجماع .

لذا كانت عائشة رضي الله عنها تصلح رأس النبي ﷺ وهي حائض .

فكان اعتكافه لا يمنعه من ترجيل شعره ، وتنظيف بدنه ، وكان لا يخرج
من المسجد لذلك ، بل يتناول رأسه وهو في المسجد وهي في بيتها .

فقد كان اعتكافه بمنه من الخروج إلا لما فيه حاجته من طعام أو
شراب ، أو قضاء حاجة ونحو ذلك .

فالاغتكاك لزوم المسجد . والخروج ينافيه ، لذا حكّت عائشة عن نفسها أنها لا تدخل البيت إلا لحاجةٍ إذا اعتكفت .

ومن اهتمامها بسرعة الرجوع ، يكون المريض في طريقها فلا تقف لتواسيه ، بل تسأل عنه وهي في طريقها بالذهاب أو الإياب ، إلى المسجد .

الاستباضات :

- ١ - أن الاعتكاف لا يمنع من ترجيل الشعر وغسله وأنواع التنظيف .
- ٢ - أنه لا بأس من ملامسة الحائض ومباشرتها للأشياء .
- ٣ - أن الاعتكاف لا يكون إلا في المسجد .
- ٤ - أن المعتكف لا يخرج من المسجد إلا لحاجة ، كالطعام والشراب .
- ٥ - أن إخراج بعض البدن من المسجد ، لا يعد خروجاً .
- ٦ - أن ، الحائض لا تمكث في المسجد ، لتلا تلوثه .
- ٧ - أن من خرج لقضاء حاجة فليعُدْ إليه سريعاً ، ولا يشتغل بغير حاجته التي أباحت له الخروج .
- ٨ - أن لمس المرأة لغير شهوة ، لا يضر في الاعتكاف .

• • •

الحديث الرابع بعد المائتين :

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً
« وفي رواية : يَوْمًا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » .

قال : « فَأَوْفِ بِتَلَدِكَ » ولم يذكر بعض الرواة « يوماً ،
ولا ليلة » .

المعنى الإجمالى :

نذر عمر بن الخطاب فى الجاهلية أن يعتكف يوماً وليلة فى المسجد
الحرام ، فسأل النبى ﷺ عن حكم نذره .
فلما كان مطالباً بوفائه ، سواء عقده فى حال كفره أو إسلامه ، أمره أن
يؤتى بنذره ، لأنه وإن كان عقده مكروهاً إلا أن الوفاء به واجب .

الاستنباطات :

- ١ - وجوب الوفاء بالنذر ، ولو عقد فى حال الكفر .
- ٢ - إذا عين لاعتكافه المسجد الحرام تعييناً ، فإن عين ما دونه من
المساجد أجزأه عنها ، وكل مسجد فاضل يحزى عما دونه بالفضل .
- ٣ - أن الاعتكاف يجب بالنذر ، ويلزم الوفاء به .
- ٤ - ورد فى الحديث نذر وليلاء وورد « يوماً » وورد مطلقاً .
فمن أخذ برواية الليل أجزأه الاعتكاف بدون صوم .
ومن جعل المراد بالليل أو اليوم ما يشملهما جميعاً ، اشترط الصوم فى
الاعتكاف ، وهما قولان للعلماء ، والأحوط الصيام معه .

• • •

الحديث الخامس بعد المائتين

عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُجَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعْتَكِفًا فِي الْمَسْجِدِ ، فَأَتَتْهُ أَزْوَاجُ نِسَائِهِ ، فَحَدَّثَتْهُ . ثُمَّ قُمْتُ لِأَنْقَلِبَ فَقَامَ مَعِيَ لِيَقْلِبَنِي . وَكَانَ مَسْكُنُهَا فِي بَيْتِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ .

فَمَرَّ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْرَعَا فِي الْمَشْيِ .

فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (عَلَى رَسُولِكُمَا ، إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُجَيْبٍ) .

فَقَالَا ، سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ .

فَقَالَ : إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ جَعَسَى الدَّمَ ، وَلَئِنْ خُفْتُ أَنْ يَقْدِفَ فِي قُلُوبِكُمَا كَمَرًا (أَوْ قَالَ : شَيْئًا) .

وَفِي رِوَايَةٍ : إِنَّهَا جَاءَتْ تَزُورُهُ فِي اعْتِكَافِهِ فِي الْمَسْجِدِ ، فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ ، فَتَحَدَّثَتْ عِنْدَهُ سَاعَةً ثُمَّ قَامَتْ ، تَنْقَلِبُ ، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهَا يَقْلِبُهَا . حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ بَابَ الْمَسْجِدِ عِنْدَ بَابِ أُمِّ سَلَمَةَ ، ثُمَّ ذَكَرَهُ بِمَعْنَاهُ .

الغريب :

حُيٍّ : بضم الحاء .

ليقلبنى : بفتح الياء وسكون القاف ، ليردنى ويرجعنى إلى منزلى .
فى بيت أسامة : نسب البيت إلى أسامة ، إما لأنه سكنه قبلها ، أو أن
بيتها وبيت أسامة فى حوش واحد ، كما هى عادة أهل المدينة إلى الآن .
على رسلكما : بكسر الراء ، أى على هيتكما ، أى تمهلا ولا تسرعا .
قالا : سبحان الله ، تسييح ورد مورد التعجب .

المعنى الإجمالى :

كان النبى ﷺ معتكفاً فى العشر الأواخر من رمضان .
وكان ينقطع فى معتكفه عن الناس إلا قليلا للمصلحة .
ولذا فإن زوجه صفية رضى الله عنها زارته فى إحدى الليالى فحدثته
ساعة ، ثم قامت إلى بيتها .
فلما جبلة الله عليه من كرم الأخلاق واللفظ العظيم ، وجبر القلوب ،
قام معها ليشيعها ويؤنسها من وحشة الليل .
وفى أثناء سيره معها ، مرّ رجلان من الأنصار ، فاستحيا أن يسايرا
النبى ﷺ ومعه أهله ، فأسرعا فى مشيهما .
فقال لهما : تمهلا ولا تسرعا ، فإن التى معى زوجى صفية .
فتسجبا وكبرا عليهما ذلك وقالا : سبحان الله ! كيف نظن يا رسول الله
أننا نظن شيئا ؟

فأخبرها أنه لم يظن بهما ذلك ، وإنما أخبرهما أن الشيطان حريص على
إغواء بنى آدم ، وله قدرة عليهم عظيمة بحيث أنه يجرى منهم مجرى الدم من

لطف مداخله ، وَخَفِيَ مسالكه . أعاذنا الله منه ، بحمايته آمين .

الاستباطات :

١ - مشروعية الاعتكاف ، لا سيما في العشر الأواخر من رمضان .

٢ - أن المهادنة اليسيرة لا تنافي الاعتكاف ، خصوصاً لمصلحة ،
كتأنيس الأهل .

٣ - وفيه حسن خلقه ولطفه ، حيث أنسها ، ثم قام ليشيعها إلى بيتها .
فكلدا ينبئ أن يتحلل المسلمون بمثل هذه الأخلاق النبوية الكريمة .

٤ - وفيه أنه ينبئ أن يزيل الإنسان ما يلحقه من تهمة ، لئلا يظن به
شيئاً هو يرى منه .

٥ - أن الشيطان له قدرة وتمكن قَوِيٌّ من إغواء بني آدم ، فهو يجري
منهم مجرى اللحم . فينبئ التحرز مما يسبب التهمة .

قال ابن دقيق العيد : وهذا متأكد في حق العلماء ، ومن يقتدى بهم .
٦ - وفيه شفقة النبي ﷺ على أمته .

فإنه يعلم من ظاهر الحال أن الرجلين لم يظننا شيئاً ، وإنما علم كيد
الشيطان الشديد ، فخاف عليهما أن يوسوس لهما بشيء يكون سبب
هلاكهما .

٧ - قال بعض العلماء : ومنه ينبئ للحاكم أن يبين للمحكوم عليه
وجه الحكم ، إذا كان خافياً عليه ، نفيًا للتهمة .

٨ - جواز خلوة المعتكف بزوجته ومحدثها ، إذا لم يُرَ ذلك شهوته
المنافية للاعتكاف .

• • •

كِتَابُ الْحَجِّ

الحج : - لغة ، القصد : شرعا : - القصد إلى البيت الحرام ، لأعمال مخصوصة ، في زمن مخصوص .

وابتدأ المصنف بـ « الصلاة » لأنها أهم أركان الدين بعد الشهادتين .

وتتبع بـ « الزكاة » لأنها قرينتها في آيات القرآن الكريم .

وثالث بـ « الصيام » ، لكونه يجب كل سنة ، ويطبقه ويقوم به الجمهور من المسلمين .

وأخبر « الحج » لأنه لا يجب إلا مرة في العمر ، ولا يجب إلا على القادرين ، وهم أقل من العاجزين .

وقد ثبت بالكتاب ، والسنة ، وإجماع الأمة ، فرضه معلوم من الدين بالضرورة .

وفرض سنة تسع من الهجرة ، ولم يحج النبي ﷺ إلا مرة واحدة ، ستة عشر ، بعد أن طهر البيت من آثار الشرك .

أما فضله فقد وردت فيه النصوص الكثيرة الصحيحة ومنها [الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة] .

أما حكمه وأساره ، فأكثر من أن تحصى ، ولا يوفيا - بيانا - إلا التصانيف المستقلة في الأسفار المطولة ..

ولئلم ينبذ منها ليقف القارئ على قل من كثر من أسرار شريعته الرشيدة وأهدافها الحميدة ، فیری أن له دينا يهدف - بعبادته إلى صلاح الدين والدنيا .

فهذا المؤتمر الإسلامى العظم ، وهذا الاجتماع الخاشد ، فيه من المنافع الدينية والدنيوية والثقافية والاجتماعية والسياسية ، ما يفوت الحصر والعدّ .

أما الدينية ، فما يقوم به الحاج من هذه العبادة الجليلة ، التى تشتمل على أنواع من التذلل والخضوع ، بين يدى الله تعالى .

فنها تقمح الأسفار وإنفاق الأموال ، والخروج من ملاذ الحياة ، بخلع الثياب واستبدالها بإزار ورداء ، حاسر الرأس ، وترك الطيب والنساء ، وترك الترفه بأخذ الشعور والأظفار ثم التثقل بين هذه المشاعر .

كل هذا بقلوب خاشعة ، وأعين دامعة ، وألسنة مكبرة مليية .

قد حدا بهم الشوق إلى بيت ربهم ، ناسين - فى سبيل ذلك - الأهل والأوطان والأموال ، والنفس والنفيس ، فما ترى ثوابهم عند ربهم ؟

أما الثقافية ، فقد أمر الله بالسير فى الأرض ، للاستبصار والاعتبار .

ففيه من معرفة أحوال الناس ، والاتصال بهم ، والتعرف على شئون الوفود ، التى تمثل أصقاع العالم كله ، ما يزيد الانسان بصيرة وعلمًا ، إذا تحالط بعلمائهم ، واتصل بنبائهم ، فيجد لكل علم وفن ، طائفة تمثله .

أما الاجتماعية والسياسية ، فإن الحج مؤتمر عظيم ، يضم وفوداً متنوعة العلوم ، مختلفة الثقافات ، متباينة الاتجاهات والزعات ، فإذا كل حزب بحزبه ، وكل طائفة بشيبتها ، وشلوا «لجان الحكومة الواحدة» ودرسوا وضعهم الغابر والحاضر والمستقبل ، ورأوا ما الذى أخرهم ، وما الذى يقدمهم ، وما هى أسباب الفقرة بينهم ، وما أسباب الائتلاف والاجتماع ، وتوحيد الكلمة . وبحسوا شئونهم الدينية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، على أساس المحبة والوثام ، وبروح الرحلة والالتزام .

أصبحوا يداً واحدة ضد عدوهم ، وقوة مرهوبة فى وجه المعتدى عليهم .

وبهذا يصير لهم كيان مستقل خاص ، له مميزاته وأهدافه ومقاصده .
يسمى صوته ويصغى إلى كلمته ، ويحسب له ألف حساب .
وبهذا يعود للمسلمين عزهم ، ويرجع إليهم سؤددهم ، وينتون دولة
إسلامية ، دستورها كتاب الله سنة رسوله ، وشعارها ، العدل والمساواة ،
وهدفها ، الصالح العام . وغايتها ، الأمن والسلام .

حيثئذ توجه إليهم أنظار الدنيا ، وتسلم الزمام بأيديهم . فَيَقْوُصُونَ مجالس
يُنِيَّتْ على الظلم والَبَغْيِ ، وينتِن على أفاضها ، العدل والإحسان .

وبهذا يقر السلام ، ويستتب الأمن ، وتتجه المصانع التي تصنع
للموت الذريع ، أسلحة الدمار والغراب ، إلى أن تختَرِج المعدات التي تساعد
على التدمير والتصنيع ، وإخراج خيرات الأرض ، فتحقق حكمة الله بخلقه ،
حيث يحل الخصب والرخاء ، والأمن والسلام ، مكان الجذب والغلاء ،
والخوف والدماء .

ولكن لا بد لكمال تحقق أعمال هذا «المؤتمر» من لغة موحدة ،
يفهمون بها .

وأولى اللغات بذلك «لغة القرآن» .

كما أنه لا بد من التنظيم ، والتنسيق ، والرعاية من الحاكمين .
وإذا علمت ثمرات هذه الاجتماعات الإسلامية ، فهمت جيداً - أيها
المسلم المؤمن - أن لك ديناً عظيماً ، جليل القدر ، يقصد منها - بعد عبادة
الله - صلاح الكون واتساقه ، لأن الاجتماع هو أعظم وسيلة لجمع الأمة
وتوحيد الكلمة .

ولذا فإنه عُيِّنَ بالاجتماعات عناية عظيمة ، تحقيقاً للمقاصد الكريمة .

فترض على أهل المحلة ، الاجتماع في مسجدهم ، كل يوم خمس

مرات . .

وفرض على أهل البلد عامة ، الاجتماع للجمعة في كل أسبوع .
وفرض على المسلمين الاجتماع في كل عام .
وهذا موضوع خطير طويل ، نكتفى منه بهذه الإشارة .
نسأل الله تعالى أن يُعَلِّمَ كلمته ، ويظهر دينه ، وينصر أوليائه ، ويدل
أعداءه . إنه قوي عزيز .

• • •

باب المواقيت

المواقيت : - جمع ميقات . وهي زمانية ومكانية .

فالزمانية ، أشهر الحج ، شوال ، وذو القعدة ، وعشر من ذى الحجة .

والمكانية : - ما ذكرت في هذين الحديثين .

وجعلت هذه المواقيت تعظيماً لليت الحرام ، وتكريماً ، لبأى إليه
الحجاج والزوار من هذه الحدود ، معظمين خاضعين خاشعين .

ولذا حرم ما حوله من الصيد ، وقطع الشجر ، لأن في ذلك استحقاقاً
بحرمته ، وحطاً من كرامته .

والله سبحانه وتعالى ، جملة مثابة للناس وأمنأ ، ورزق أهله من
الثمرات ، لعلهم يشكرون .

• • •

الحديث السادس بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَفَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ (ذَا الْحَلِيقَةِ) ،
وَأَهْلَ الشَّامِ ، الْجُبَّةَ ، ، وَأَهْلَ بَجْدٍ ، وَرَفَّتْ لِلنَّازِلِينَ ، وَلَأَهْلِ
الْبَحْرِ ، يَلْمَلَمُ ، وقال : « مَنْ لَمْ يَنْزِلْ ، وَلَمْ يَأْتِ حَلِيقَةً مِنْ
غَيْرِ أَهْلِيهَا ، يَمْنُ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ
فَمِنْ حَيْثُ أَتَى ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ ، » .

الحديث السابع بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

« يُهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ « ذِي الْحَلِيفَةِ » وَأَهْلُ الشَّامِ مِنْ « الْجُحْفَةِ » وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ « قَرْنِ الْمَنَازِلِ » .

قال عبد الله : وَبَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « وَيُهْلُ أَهْلُ الْبَيْتِ مِنْ يَلَمَّ » .

الغريب وبيان المواقيت المكانية :

ذو الحليفة : - بضم الحاء وفتح اللام ، تصغير «الحلقة» واحدة «الحلفاء» نبت معروف .

والمراد - هنا - ميقات أهل المدينة في الإحرام . وتسمى الآن «آبار على» وتبعد عن مكة بالمراحل ١٠٥ وبالفراسخ ٨٠ وبالأميال ٢٤٠ وبالكيلومترات ٤٣٠ .

الجبحة : - بضم الجيم وإسكان الحاء المهمله ، وفتح الفاء : قرية ، بينها وبين البحر الأحمر ١٠٥ كيلو وهي الآن خراب . ويحرم الناس من «رايح» لأنها قرية قبل حذائها بقليل .

وتبعد عن مكة بالمراحل ٥٥ وبالفراسخ ٤٠ وبالأميال ١٢٠ وبالكيلوات ٢٠١ ويحرم منها أهل «مصر» و «الشام» و «المغرب» ومن وراءهم من أهل الأندلس ، والروم ، والتكرود .

يلعلم : - بفتح الياء المثناة التحتية ، فلام : بعدها مهم أخرى : اسم لا يتصرف وهو جبل من جبال تهامة .

وتبعد عن مكة بالمرحله^١ ٢٠ وبالفراسخ ١٦٠ ، وبالأميال ٨٠ ، وبالكيلوات ٨٠ .

ويحرم منه أهل اليمن ، وأهل جافة ، وأهل الهند والصين .
قرن : - بفتح القاف ، وسكون الراء ، يسمى قرن المنازل و قرن الثعالب .

و قرن له معان ، أحدها : - أعلى الجبل ، ويسمى هذا الهرم الآن السيل الكبير .

ويبعد عن مكة بالمرحله ٢٠ وبالفراسخ ١٦٠ ، وبالأميال ٨٠ ، وبالكيلوات ٨٠ .

ويحرم منه أهل الطائف ، وأهل نجد ، نجد اليمن ، ونجد الحجاز ، وأهل الكويت .

وهي قرية عامرة بسوقها .

تكميل :

المواقيت الأربعة المتقدمة ، ثبت توقيتها عن النبي ﷺ .

وهناك ميقات خامس ، اختلف فيمن وقته ، فقد قيل : إنه النبي ﷺ كما في أبي داود ، والنسائي .

وقيل : إنه عمر بن الخطاب ، كما في البخاري .

ولا يبعد أن يكون النبي ﷺ وقته ولم يعلم عمر ، ثم وقته ، فوافق توقيت توقيت النبي ﷺ .

(١) المرحلة : هي مسيرة يوم وليلة بسير الإبل المحملة بالأثقال . سيراً متتابعاً . ويقدر بها الحرب الأوائل . فلحقها عنهم العلماء .

ولا غرابة ، فهو الملقب للصواب - وهذا الميقات الخامس هو :-
 ذات عرق :- بكسر العين وسكون الراء ، بعدها قاف . سمي بذلك
 لأن فيه عرقاً وهو «الجبل الصغير» ويسمى الآن «الضريبة» بفتح الضاد ،
 وكسر الراء بعدها ياء ، ثم باء . وهي الحد الفاصل بين «تهامة» و «نجد»
 وقد أجمع المسلمون على أنها ميقات .
 وتبعد عن مكة ، بالمراحل «٢» وبالفراسخ «١٦» وبالأميال «٤٨»
 وبالكيلوات «٨٠» .

ويحرم منه أهل العراق ، وبلاد إيران ، وساج الشرق كله .

المعنى الاجمالي :

لهذا البيت الحرام ، التكريم ، والتعظيم ، والتقديس ، والإجلال .
 ومن آثار ذلك أن جعل له حدوداً ، لا يتجاوزها قاصده ، بحج ، أو
 عمرة إلا وقد أحرم وأتى في حال خشوع وخضوع ، وتقديس وإجلال ، عبادة
 لله واحتراماً لهذا البيت المطهر .

ومن رحمة الله بخلقه ، أنه لم يجعل لهم ميقاتاً واحداً في إحدى جهاته ،
 بل جعل لكل جهة محرماً وميقاتاً ، لئلا تلحقهم المشقة بقصدتهم ميقاتاً ليس
 في طريقهم ، حتى جعل ميقات من داره دون المواقيت مكانه الذي هو فيه ،
 حتى أهل مكة يحرمون بالحج من مكة ، فلا يلزمهم الخروج إلى الحل ،
 كضلعهم بالعمرة .

الاستنباطات :

١ - جعل هذه الأمكنة المذكورة مواقيت ، لا يحل لمن أراد نسكاً
 تجاوزها بدون إحرام .

٢ - أن ميقات من دين المواقيت من مكانه الذي هو ساكن فيه .

٣ - أن ميقات أهل مكة منها ، وهذا في الحج .

أما العمرة ، فلا بد من الخروج إلى الحل بإجماع العلماء .

٤ - يدل قوله : « من أراد الحج والعمرة أن من أراد دخول مكة لغير حج أو عمرة ، بل لتجارة ، أو زيارة قريب ونحوه ، أنه لا يجب عليه الإحرام .

وفي هذه المسألة خلاف بين العلماء ، ويأتي تحقيقه قريباً إن شاء الله تعالى .

٥ - رحمة الله تعالى بخلقه ، حيث جعل لكل جهة ميقاتاً يكون في طريق سالكه إلى مكة ، سواء كان من أهل تلك الجهة أو لا .
ولو جعل الميقات في جهة واحدة ، لكشَقُّ على من لم يأت منه مشقة كبيرة .

٦ - في تقدير النبي ﷺ هذه المواقيت وتحديدها ، معجزة من معجزاته الدالة على صدق نبوته .

فقد حددوها ، ووقَّتها ، وأهلها لم يسلموا ، إشعاراً منه بأن أهل تلك الجهات سيسلمون ، ويحجون ، ويحرمون منها ، وقد كان ، والله الحمد والمنة .

٧ - تعظيم هذا البيت وتقديسه ، حيث جعل له هذا الحمى ، الذي لا يتجاوز من قصده بنسك ، إلا وجاء منه معظماً ، مكرماً ، غاشعاً ، غاشعاً ، بهذه الهيئة الخاصة .

اختلاف العلماء :

أجمع العلماء على مشروعية الإحرام لمن أراد دخول الحرم ، سواء كان دخوله لنسك أو غيره .

وأجمعوا على وجوب الإحرام لمن أراد دخوله للنسك .

واختلفوا في وجوبه على من أراد الدخول لغير نسك ، كدخوله لتجارة ، أو سكن ، أو غير ذلك .

فذهب الأئمة الثلاثة : أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد : إلى وجوب الإحرام على من دخله ، سواء كان لنسك أو غيره ، مستدلين بقوله ﷺ في مكة : « إِنَّمَا حَرَّمَ يُحْرِمُ اللَّهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي ، وَإِنَّمَا أُجِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ ، ثُمَّ عَادَتْ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ » .

واستدلوا بحديث ابن عباس عن النبي بلفظ : « لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مَكَّةَ إِلَّا مُحْرِمًا » . قال ابن حجر : إسناده جيد .

وذهب الإمام الشافعي في المشهور عنه : إلى جواز الدخول بلا إحرام لمن لم يرد الحج أو العمرة ، وهو مذهب الظاهرية ، ونصره ابن حزم في « المحلى » وهو رواية عن الإمام أحمد ، اختارها شيخ الإسلام « ابن تيمية » وأبو البقاء بن عقيل ، قال ابن مفلح ، في الفروع : وهي ظاهرة .

واستدلوا على ذلك بقوله في هذا الحديث : « فَنِ ارَادَ الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ » .

وأجابوا عن الدليل الأول : للموجبين بأن الحديث ليس له دخل في الإحرام ، وإنما هو في تحريم القتال في مكة .

وأجابوا عن حديث ابن عباس ، بأنه موقوف من طريق النبي ولا يحتاج به فيما عداها من الطرق .

قائمة :

ما ذكر من الخلاف ، في حق غير المتردد إلى الحرم لجلب الحطب أو

الفاكهة ونحوهما ، أو له بستان في الحل يتردد عليه ، أو له وظيفة أو عمل في مكة ، وأهله في «جدة» أو بالعكس .

فهؤلاء ونحوهم ، لا يجب عليهم الإحرام عند عامة العلماء ، فيما أُطْلِغْتُ عليه من كلام فقهاء المذاهب ، إلا ما ذهب إليه أبو حنيفة من التحريم على كل داخل إلى مكة بغير إحرام . والعمل على خلافه .

• • •

بَابُ مَا يَلْبَسُهُ الْمُحْرَمُ

من الثياب

ذكر المؤلف رحمه الله تعالى في هذا الباب أربعة أحاديث .

الأول والثاني : في بيان ما يلبسه المحرم من الثياب ، وما يجتنبه .

والثالث : في بيان التلبية ، وسأفرده بباب .

والرابع : في بيان حكم سفر المرأة بلا محرم ، وسأفرده بباب أيضاً ، ليتبين من تعدد التراجم ما في الأحاديث من الأحكام .

والمؤلف أخذ الترجمة من السؤال ، الذي في الحديث

• • •

الحديث الثامن بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَجُلًا قَالَ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ . مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟

قال صلى الله عليه وسلم : « لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ ، وَلَا
الْعَمَامَةَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ ، وَلَا الْبُرَانِسَ ، وَلَا الْخِفَافَ إِلَّا
أَحَدًا لَا يَجِدُ تَحْتَهُ قَلْبِيْلًا يَلْبَسُ خُفَّيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ
الكَعْبَيْنِ ، وَلَا يَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ أَوْ وَرْسٌ » .

ولبخاري : « وَلَا تَنْتَقِبُ الْمَرْأَةُ ، وَلَا تَلْبَسُ الْقُفَّازَيْنِ » .

الغريب :

السراويل : يذكر ويؤث ، وهو مفرد على صيغة الجمع ، وجمعه السراويلات ، وهى لفظة أعجمية عُرِبَتْ .

البرانس : جمع بُرنس ، ثوب رأسه منه ، ملترق به ، لباس للنساء فى صدر الإسلام .

الخفاف : جمع «خف» ، وهو ما يلبس فى الرجل ، ويكون إلى نصف الساق .

أما الجورب ، فاعطى الكمين ، وحكهما واحدا ، ويأتى إن شاء الله .
ورس : بفتح الواو ، وإسكان الراء ، نبت أصفر ، يصبغ به الثياب ، وله رائحة طيبة .

ولا تتعجب ، الانتخاب : هو أن تُخَمَّر المرأة وجهها - أى تغطيه بالخمار - وتجعل لعينها خرقين تنظر منهما .

القفازين : شئ يعمل للبدن ، من خرق ، أو جلود ، أو غيرها .
يقبها من البرد وغيره ، على هيئة ما يحمله حاملو البراة والصقور .
الكمين : العظامان التائتان عند مفصل الساق .

المعنى الإجمالى :

قد عرف الصحابة رضى الله عنهم أن للإحرام هيئة تخالف هيئة الإحلال .

ولذا سأل رجلُ النبی ﷺ عن الأشياء المباحة ، التى يلبسها المحرم .
وحيث إن اللائق أن يكون السؤال عن الأشياء التى يمتنها ، لأنها معدودة قليلة ، وتلك محدودة ليس لها نهاية ولا غاية ، حيث الأمر كذلك . وقد أُعْطِيَ ﷺ جوامع الكلم ، أجابه ببيان الأشياء التى يمتنها المحرم ويبقى

ما عداها على أصل الحال ، وبهذا يحصل العلم الكثير .

فأخذ عليه السلام بُعدُ عليه ما يحرم على الرجل المحرم ، من اللباس ، منها بكل نوع منه ، على ما شابهه من أفرادهِ ، فقال :

لا يلبس القميص ، وكل ما فصلٌ وَخِيطَ على قدر البدن ، ولا العمام ، والبرانس ، وكل ما يغطي به الرأس ، متصلاً بثوب ونحوه ، أو منفصلاً ، ولا السراويل . وكل ما غطى به ولو عضواً ، كالقفازين ونحوهما ، مخيطاً أو مُخِيطاً ، ولا الخفاف ونحوهما ، مما يجعل بالرجلين ساترين للكميين ، من قطن أو صوف ، أو جلد أو غيرها .

فمن لم يجد وقت إحرامه ثملين ، فَلْيَلْبَسْ الخفين وَلْيَقْطَعْهُمَا من أسفل الكمين ، ليكونا على هيئة الثملين .

ثم زاد عليه السلام فوائد لم تكن في السؤال ، وإنما المقام يقتضيها . فبين ما يحرم على المحرم مطلقاً من ذكر وأُنْثى ، فقال :

ولا يلبس شيئاً من الثياب ، أو غيرها مَخِيطاً أو غير مخيط ، إذا كان مطيباً بالزعفران أو الورد ، منبأً بذلك على اجتناب أنواع الطيب .

ثم بين ما يجب على المرأة ، من تحريم تغطية وجهها وإدخال كفها فيما يسترهما ، فقال :

«ولا تنتقب المرأة ، ولا تلبس القفازين» .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - إن السؤال ينبغي أن يكون متوجهاً إلى المقصود علمه .

٢ - إنه ينبغي للمسئول إذا رأى السؤال غير ملائم أن يعدله ويقمه إلى المعنى المطلوب ، ويضرب صفحاً عن السؤال ، كقوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ

عَنِ الْأُجَلَاءِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ۖ

٣- إن الأشياء التي يحتنها المحرم من الملابس ، قليلة معدودة .
وأما الأشياء المباحة فهي الكثيرة ، التي تعرف بالجد لأنها على أصل الإباحة .

ولهذا المعنى صرف النبي ﷺ ، سؤال السائل عن ما يليه المحرم ، إلى بيان ما لا يليه .

٤- تحريم هذه الأشياء الملبوسة خاصة بالرجل .

وأما المرأة ، فيباح لها لبس المخيط وتغطية الرأس .

٥- منها القميص . ونبه به على ما في معناه ، من كل بُسْ جُرْلَ على قدر البدن ، مخيطاً أو مُحِيطاً .

٦- ومنها «البرانس» و «العمامة» ونبه بهما على كل ما يَغْطِي به الرأس أو بعضه ، من مَحِيطٍ أو مُحِيطٍ ، ومن معناد ونادر . فيدخل القلائس ، والطلواق ونحوهما .

٧- ومنها «الْخُفَّان» وما في معناهما من كل ساتر للكعبين ، من مخيط أو محيط ، سواء كان من جلد ، أو صوف ، أو قطن ، أو غيرها .

٨- إذا لم يجد نعلين ونحوهما مما لا يستر الكعبين ، فَلْيَتَرَخَّصْ بلبس الخفين ولكن لِيَقْطَعْهُمَا من أسفل الكعبين ، ليكونا في معنى النعلين .

ويأتى في الحديث الذي بعد هذا ، اختلاف العلماء في ذلك ، وبيان الراجح منه ، إن شاء الله .

٩- تحريم «الورس» و «الزعفران» وما في معناهما من أنواع الطيب ، على الذكر والأنثى لكل محرم .

١٠- تحريم تغطية المرأة وجهها ، لأن إحرامها فيه . وتحريم لبس القفازين ، على الذكر والأنثى .

١١- هذه القائلة والتي قبلها ، لم تكن في سؤال السائل .

ولكن لما ظن النبي ﷺ جهل السائل بها ، بقرينة السؤال ، زادها النبي ﷺ لبيان العلم وقت الحاجة إليه ، وعند مناسبتها .
 ١٢ - لهذا اللباس الخاص بالمهرم ، حِكْمٌ وأسرار كثيرة .
 ومنها : - أن يكون في حال خشوع وتضرع ، بعيداً عن الترفه وزينة الدنيا ، وليتذكر بهذا اللباس حال الموت ، فيكون أقرب إلى المراقبة .

قائلة :

المراد بالنهي عن لبس الخفيف والمحيط ، هو اللبس المعتاد . أما ارتداؤهما ونحوه ، فلا بأس .

• • •

الحديث التاسع بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ : مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ . وَمَنْ لَمْ يَجِدْ لِأَزَارٍ فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ (للمحرم) .

المعنى الإجمالي :

كان النبي ﷺ يخطب الحجيج بعرفات في حجة الوداع ، ويبين أحكام المناسك .

وكان المسلمون في ذلك الوقت ، في ضيق من الدنيا .

فَيَكُنْ لَهُمْ أَنْ لَا يَجِدَ نَعْلَيْنِ يَلْبِسُهُمَا فِي إِحْرَامِهِ ، فَلَيْسَ بِهِمَا خَفَيْنِ
وَلَوْ سَتَرَا الْكَمِيْنِ .

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَاراً ، فَلَيْسَ السَّرَاوِيلُ وَلَا يَشْقُهُ ، تَخْفِيفاً مِنَ الشَّارِعِ ،
وَرِخْصَةً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، الَّتِي لَا يَكْلَفُ تَقْساً إِلَّا وَسْمَهَا .

مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١ - الخطبة في عروة لبيان أحكام الحج وآداب المناسك .
- ٢ - أَنَّهُ بَنِي تَذْكِيرَ النَّاسِ فِي كُلِّ وَقْتٍ بِمَا يَنْسَبُ .
- ٣ - أَنَّ مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ ، فَلَيْسَ الْخَفَيْنِ .
- ظَاهِرُهُ ، بَلَا قَطْعٍ لَهَا ، وَيَأْتِي الْخِلَافُ فِيهِ .
- ٤ - أَنَّ مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَاراً ، فَلَيْسَ السَّرَاوِيلُ .
- وَلَا فُتْيَةٌ مَعَ لِبَسِ الْخَفَيْنِ وَالسَّرَاوِيلِ فِي هَذِهِ الْحَالِ .
- ٥ - سَمَاحَةُ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ وَيَسْرُهَا ، حَيْثُ لَا يَكْلَفُ تَقْساً إِلَّا وَسْمَهَا .

اِخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ ، وَالتَّوَلُّقُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ :

اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ . فِي حُكْمِ الْمَحْرَمِ ، الَّتِي لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ وَوَجَدَ خُفَّيْنِ .
فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ قَطْعُهُمَا مِنْ أَسْفَلِ الْكَمِيْنِ ؟ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ أَثِمَ وَطَنَى ، أَمْ
أَنَّهُ يَبَاحُ لَهُ لِبَسُهُمَا بَلَا قَطْعٍ وَلَيْسَ عَلَيْهِ فُتْيَةٌ ؟ .

فَلَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، وَبَنَاهُمُ الْأَكْثَرُ الثَّلَاثَةَ ، أَبُو حَنِيفَةَ ،
وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَالتَّوَيْسِيُّ وَإِسْحَاقُ : إِلَى الْأَوَّلِ . مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ ابْنِ
عُمَرَ السَّابِقِ . وَإِنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَقْطَعْهُمَا مِنْ أَسْفَلِ الْكَمِيْنِ ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ
يَقْتَضِي الرِّجُوبَ ، فَيَحْمِلُ عَلَيْهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَلَى قَاعِدَةِ وَحْمَلِ
الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمُتَعَدِّهِ .

وذهب الإمام أحمد في المشهور عنه : إلى الثاني ، ويروى أيضاً عن عليّ ، وقال به عطاء وعكرمة . مستدلين بحديث ابن عباس الذي معنا .

وأجابوا عن حديث ابن عمر بأجوبة ، أحسنها أنه منسوخ بحديث ابن عباس ، الذي خطب به في عرفات بينما حديث ابن عمر قاله في المدينة قبل حجة الوداع .

وأيدوا قولهم في النسخ بما يأتي :

١ - أنه أطلق لبس الخفين بلا قطع بـ «عرفات» ، على مشهد من أم لم تحضر كلامه في المدينة ، فليس عندهم علم من الحديث الأول ليحملوا هذا عليه ، فما كان يسكت عما يجهلون .

٢ - أن حديث ابن عباس في عرفات وهو وقت الحاجة ، وتأخير البيان عنها ممتنع .

٣ - لم يذكر في حديث ابن عمر السراويل ، وذكره في حديث ابن عباس ولم يأمر بفتقه مع أنه لا يوجد شيء يحمل عليه ، مما دل على أنه أراد من الخفين والسراويل ، مطلق اللبس بلا قطع ولا فتق .

٤ - أن القطع نسخ تخفيفاً وإصلاحاً عن الإفساد بإتلاف المال .

ونظائر هذه التخفيفات كثيرة في الشرع .

• • •

بَابُ التَّسْبِيَةِ

الحديث العاشر بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ . لَبَّيْكَ لَا
شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ . إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ . لَا
شَرِيكَ لَكَ .»

قال ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يُزِيدُ^(١) فِيهَا : لَبَّيْكَ . لَبَّيْكَ
وَتَسْعَدُ بِكَ وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ .

الغريب :

لبيك : مصدر محذوف العامل ، جاء على صيغة التثنية ، ولم يقصد به
التثنية وإنما قصد به التكثير .

واختلفوا في معناه ، لاختلافهم في مأخذه .

فهو هل هو الإجابة بعد الإجابة ، أو الانقياد ، أو الإقامة في المكان
وملازمته أو الحب بعد الحب ... الخ . ولا منافاة بينها بل هي متلازمة .
إن الحمد : بكسر الهمزة وفتحها ، والكسر أجود وأشمل معنى ، لأن
الفتح معناه تعليل الإجابة بسبب الحمد والنعمة فقط ، والكسر

(١) زيادة وابن عمر ليست في البخاري بل أخرجهما مسلم خاصة ، كما نبه
عليه عبد الحق .

للاستئناف ، فيفيد الإجابة المطلقة عن الأسباب .
سعديك ، القول في تصريح لفظه ، مثل القول في وليك ومعناه
مساعدة في طاعتك بعد مساعدة .
الربغاء : يقال بالمد والقصر ، فإن مدت فُتَحَّتِ الراء وإن قصرت
ضُمَّتْ .

المعنى الإجمالى :

التلية : شعار الحج وعنوان الطاعة والمحبة ، والإقامة والاستجابة
الدائمة إلى داعي الله تعالى .

وهي تحتوى على أفضل الذكر من التزام عبادة الله وإجابة دعوته ،
ومطاعته في كل الأحوال مقترن ذلك بحبته ، والخضوع والتذلل
بين يديه ، ومن إفراده بالوحدانية المطلقة : عن كل شريك في إلهيته
وربوبيته وسلطانه ، كما تحتوى على إثبات كل المحامد له .

وبإثباتها تخفى عنه النقائص مع إسناد النعم كلها إليه ، دقيقها
وجليلها ، ظاهرها وباطنها ، كما تحتوى على إثبات الملك المطلق .

فهو المتصرف القاهر الذى قبضته كل شيء ، ولا يتازعه أحد في
ملكه ، بل الجميع خاضع له ، دليل بين يديه .

وإثبات هذه الصفات العليا ، التى فيها الثناء على الله ، وإثبات المحامد
والوحدانية والتصرف ، تفيد وصفه - جل وعلا - بها مفردة ، كما أن
اجتماعها يفيد معنى زائداً يلىق بجلاله الذى هو أهله ، وذلك كمال ناشئ
عن اقتران صفة بصفة .

فكونه مالكا ، كمال ، وكونه الحمد له ، كمال . واجتماعهما ، كمال
زائد على الكمالين . فله الصفات العليا والمحامد الكاملة .

وإثبات هذه الصفات ، توجب للعبد إفراذه بالعبادة والمحبة ، والتوجه والإقبال ، والخوف والرجاء ، وغير ذلك من متعلقات العبد بربه ومولاه .

الاستنباطات :

١ - مشروعية التلبية في الحج والعمرة ، ويأتى الخلاف : هل هي واجبة أو مستحبة ؟ إن شاء الله .

٢ - الأفضل أن تكون بهذه الصيغة فقط للاتباع ، ولا تحويه هذه الجمل من المعانى العظيمة ، ولا فيها من صفات الله تعالى الجليلة . فإن زاد فلا بأس .

٣ - أن التلبية شعار الحج كالتكبير شعار الصلاة فيستحب الإكثار منها ، لا سيما عند الانتقال من منسك إلى آخر ، وارتفاع على نشر ، أو هبوط في منخفض ، أو التقاء الحجيج ، أو فعل محظور . لأن فيها التذكير على الإقامة . على طاعة الله والاستجابة لداعيه .

٤ - تقدم في المعنى الإجمالى ما تحويه التلبية من أنواع الذكر ، من الإقامة على طاعته ، وإثبات الوجدانية المطلقة له ، وإثبات المهادم وإسناد النعم إليه ، والإقرار بملكه وقهره ، وسلطانه المطلق . فهي محتوية على توحيد الإلهية والربوبية ، والأسماء والصفات .

٥ - ما دامت التلبية شعار الحج ، فينبغى رفع الصوت بها للرجال . أما المرأة فتخفض صوتها خشية الفتنة بهذه المادة الجليلة .

اختلاف العلماء :

أجمع العلماء على مشروعية التلبية في الحج ، لأنها شعاره .

واختلفوا : هل هى ركن ، أو واجب ، أو سنة ؟

فذهب إلى أنها سنة ، الإمامان ، الشافعى ، وأحمد . ودليلهم أنها ذكر كسائر الأذكار ، لا يجب بتركها شيء .

وذهب مالك وأصحابه ، إلى أنها واجبة ، يَأْتُم تاركها ، ويصح حجه ،
وعليه ذم تركه إياها .

وذهب أبو حنيفة ، والنووي ، وأهل الظاهر ، وعطاء ، وطاوس ،
وعكرمة إلى أنها رُكْنٌ ، لا يصح الحج بدونها .

ودليل هؤلاء ، أنها شعار الحج ، كما أن تكبيرة الإحرام ، وتكبير
الانتقالات ، شعار الصلاة ، وأن النبي ﷺ لم يُخَلَّ بها ، وكان يقول :
«خَلُّوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» وهي من أعظم المناسك ، وفي الحديث : «أَتَانِي
جِبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ» وهي التلبية .
والأمر يقتضي الوجوب .

قلت : وهذا قول جيد ، وحجته قوية ، وقد التزمها - والله الحمد -
المسلمون جميعاً ، فلا نجد محرماً إلا وهو يقوفاً في نسكه مرات ، فن
مُحِلٌّ وَمُكْبِّرٌ .

• • •

بَابُ سَفَرِ الْمَرْأَةِ بِدُونِ مُحَرِّمٍ

الحديث الحادي عشر بعد المائتين

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مُحَرَّمٍ .
وفي لفظ^(١) للبخاري : « لَا تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ إِلَّا بِمَعَ ذِي مُحَرَّمٍ »

المعنى الإجمالي :

المرأة مظنة الشهوة والطمع ، وهي لا تكاد تقي نفسها لضغفها ونقصها .
ولا يفار عليها مثل محارمها ، الذين يرون أن النيل منها نيل من شرفهم وعرضهم .

والرجل الأجنبي حينما يخلو بالأجنبية ، يكون معرضاً لفتن الشيطان وسواسه .

لهذه المحاذير ، التي هي وسيلة في وقوع الفاحشة وانتهاك الأعراض ، حُرِّمَ الشارع على المرأة أن تسافر يوماً ، أو يوماً وليلة ، إلا ومعها ذو محرم ،

(١) قوله وفي لفظ للبخاري ... إلخ يومهم افتراء البخاري به ، وليس كذلك ، بل أخرجه مسلم أيضاً .

وهو من تحرم عليه بنسب ، كأب ، وابن ، وأخ ، وعم ، ونخال .
أو سبب ، كزوج ، وابن زوج ، وأبى زوج .
أو رضاع ، كأبها ، وأخها منه .
وناشدها الشارع في إيمانها بالله واليوم الآخر .
إن كانت تحافظ على هذا الإيمان وتنفذ مقتضياته ، أن لا تسافر إلا مع
ذى محرم .

اختلاف العلماء :

وهي تكفى عن الاستباطات ، لأنها تحتوى عليها :
هذه علاقات نجملها ولا نطيل بتفصيلها ، ههنا نص الحديث
الصحيح .
قد اختلفوا : هل المرأة مستطيمة الحج بدون المحرم ، إذا كانت ذات
مال ؟ أم أن وجود المحرم شرط في الاستطاعة ؟ .
الصحيح : أنه لا يحل خروجها بدون محرم لأى سفر ، فتكون معذورة
غير مستطيمة .
واختلفوا في الكبيرة ، التي لا تميل إليها النفس : هل تسافر بدون
محرم ، أم لا بد من المحرم ؟ .
الصحيح الأخير . لأن الحديث عام في كل امرأة ، ولا يخلو الأمر
من محذور ، فلكل ساقطة لاقطة .
واختلفوا : هل يكفى أن تكون مع رقعة أمينة ، أو تسافر مع امرأة
مسلمة ثقة أم لا ؟ .
الصحيح أنه لا بد من المحرم ، لمعوم الحديث ، ولأن غير المحرم ونظيره
مفقودان .

واختلفوا في تحديد السفر ، تبعاً لاختلاف الأحاديث .
فنها «يوم» و «يومان» و «ثلاث ليال» و «ليلة» و «بريد» .
والأحوط أن يؤخذ بأقلها ، لأنه لا يتناقى ما فوقه ، ويكون ما فوقه قضايا
عين ، حسب حال السائل . والله أعلم .

ظاهرة محزنة :

إذا قارنت حال المسلمين اليوم بهذه النصوص الصحيحة ، والآداب
العالية ، والغيرة الكريمة ، والشهامة النبيلة ، والمحافظة على الفروج والأعراض
وحفظ الأنساب ، وجدت كثيراً من المسلمين قد نبأوا دينهم وراءهم ظهرياً ،
ومرقوا منه ، وصار التصون والحياء ضرباً من الرجعية والجمود .
أما الانحلال الخُلقيُّ ، وخلع رداء الحياء والعفاف ، فهو التقدم
والرُّقى . فإنا لله وإنا إليه راجعون .

• • •

باب العِدَّة

الحديث الثاني عشر بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ ، قَالَ : جَلَسْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْفِدْيَةِ فَقَالَ : نَزَلَتْ فِي تَخَاصُّعٍ ، وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةٌ :

مُحِلَّتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْقَمَلُ يَنْتَازِرُ عَلَى وَجْهِي فَقَالَ :

« مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى — أَوْ : مَا كُنْتُ أَرَى الْجُهْدَ بَلَغَ مِنْكَ مَا أَرَى . . : أَتَجِدُ شَاةً ؟ » فَقُلْتُ : لَا ، قَالَ : فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ .

وفي رواية : أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُطْعِمَ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ ، أَوْ يُهْدِيَ شَاةً ، أَوْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ .

لغة الحديث^١ :

نزلت في : يعنى الآية وهى قوله تعالى ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَلْيَدْبِرْ مِنْ حَيْثُ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ تَسْكٌ﴾ .

حملت : - بالبناء للمجهول .

ما كنت أرى : - بضم الهمزة ، بمعنى «أظن» .

ما أرى : - بفتح الهمزة ، بمعنى «أشاهد» .

الجهد : - بفتح الجيم «المشقة» ، وبضمها بمعنى «الوسع» و «الطاقة» والمراد - هنا - الأول .

الفرق : بفتح الفاء والراء ، مكياى يسع ثلاثة أصح نبوية .
وتقدم فى الزكاة تحرير الصاع النبوى ومكاييلنا الحاضرة والمقارنة بينهما .

المعنى الإجمالى :

رأى^٢ النبى ﷺ «كعب بن عجرة» فى «الحديبية»^٣ وهو محرم .

وإذا القمل يتناثر على وجهه من المرض ، والأساخ المتسببة من المرض .

وكان ﷺ بالمؤمنين رؤوفاً رحيماً ، فرّق لحاله وقال : ما كنت أظن أن المشقة بلغت منك هذا المبلغ ، الذى أراه ، فأنزل الله تبارك وتعالى : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ الخ الآية .

(١) هذا التعبير أجمع من التعبير «غريب الحديث» لكن حل الأخير ، من باب تسمية الكل باسم البعض ، وهو يستعمل صحيحه .

(٢) عبرت بلفظ «رأى» لأنه ورد فى بعض ألفاظ الحديث : أن النبى ﷺ مر به ، وفى بعضها : أنه حمل إليه . والقبضة واحدة .

(٣) ورد فى بعض ألفاظ الحديث ، أن ذلك فى «الحديبية» .

فسأل النبي ﷺ : هل يجد أفضل ما يفدى به وهو الشاة ؟
 فقال : لا ، فقال : إذا لم تجد الشاة فأنت مخير بين صيام ثلاثة أيام ،
 أو إطعام ستة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع من بر ، أو غيره ،
 ويكون ذلك كفارة عن حلق رأسه ، الذي اضطر إليه في إحرامه ، من أجل
 ما فيه من هوام ، وفي الرواية الأخرى ، غيره بين الثلاثة .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - جواز حلق الشعر للمحرم مع الضرر ببقائه ، ويفدى .
- ٢ - تحريم أخذ الشعر للمحرم بلا ضرر ، ولو فدى .
- ٣ - أن الأفضل في الفدية ، ذبح شاة ، وتقسيمها على الفقراء .
 فإن لم يجد ، فصيام ثلاثة أيام ، وإطعام ستة مساكين ، لكل مسكين
 نصف صاع .
- وفي الرواية الأخرى التخيير بين الثلاثة ويأتى تحقيقه قريباً إن شاء الله .
- ٤ - كون السنة مفسرة ، ومبينة للقرآن .
- فإن الصدقة المذكورة في الآية جملة ، بينها الحديث .
- ٥ - ظاهر الحديث أن نصف الصاع يخرج ، سواء كان من بر أو
 غيره .
- وهو مذهب مالك ، والشافعي ، ورواية عن أحمد ، وهو الصحيح ،
 لظاهر الحديث .
- أما المشهور من مذهب أحمد ، فيجزئ مد من بر ، أو نصف صاع
 من غيره .
- ٦ - ظاهر النصوص ، نزول الآية بعد فتوى النبي ﷺ .
 فتكون الآية مؤيدة للوحي الذي لا يتل .
- ٧ - وفيه رافة النبي ﷺ .

٨ - وفيه تفقد الأمير والقائد أحوال رعيته .

٩ - ألحق العلماء بحلق الرأس تقليم الأظفار ، والطيب ، واللبس ،
بجامع الترفه في كل منها ، وتسمى «فدية الأذى» .

١٠ - ورد في بعض الأحاديث أن النبي ﷺ مر بكعب ، وبعضها :
أنه حمل إليه .

ويجمع بينهما العلماء ، بأنه مر به أولاً ثم طلبه فحمل إليه .

١١ - يجوز الحلق قبل التكفير وبعده ، ككفارة اليمين ، يجوز قبل
الحنث وبعده .

١٢ - سبب نزول الآية ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا...﴾ الخ قضية
كعب بن عجرة .

ولكنها عامة ، لأن العبرة بمعجم اللفظ ، لا بخصوص السبب .

تحقيق التخيير في الكفارة :

ظاهر الحديث الذي معنا يفيد تقديم الشاة ، فإن لم يجدها ، فهو
مخير بين الصيام والإطعام .

أما الآية وبقية الروايات ، فضيد التخيير بين الثلاثة .

ومنها ما رواه البخاري عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن كعب بن عجرة
عن رسول الله ﷺ أنه قال : «لعله آذاك هوأمك ؟»
قال : نعم .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : احْتِقِرَ رَأْسُكَ ، وَتَمَّ ثَلَاثَةٌ
أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمَ سِتَّةَ مَسْكِينٍ ، أَوْ انْسُكْ شَاةً فَبُذِلَ وَأَمْنَالَهُ ، صَرِيحٌ فِي
التخيير .

وقد جمع العلماء بينها ، فقال ابن عبد البر : قدم الشاة ، إشارة إلى ترجيح الترتيب ، لا إلى إيجابه .

وقال النووي : قصد بسؤاله عن الشاة ، أن يخبره أنه إن كان عنده شاة ، فهو مخير بين الثلاثة ، لا أنه لا يجوز مع وجودها غيرها .

وقال بعضهم : إنه أفتاه في الشاة ، اجتهداً ، وبعد ذلك نزلت الآية في التخيير بين الثلاثة .

ويؤيد هذا القول ما رواه مسلم عن عبد الله بن معقل ، عن كعب قال : «أنجد شاة ؟ قلت : لا ، فتزلت هذه الآية» .

والأحاديث الواردة في هذا المعنى ، وردت من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن كعب بن حجرة ، ومن طريق عبد الله بن معقل ، عن كعب أيضاً .

وما روى من طريق عبد الرحمن ، موافق لمعنى الآية ، من إفادة التخيير .

وما ورد من طريق عبد الله بن معقل ، يفيد الترتيب .

ولذا فإن ابن حزم ، حكم على رواية عبد الله بالاضطراب ، وقال في طريق عبد الرحمن : «هذا أكمل الأحاديث وأبينها» .

والذي أرى : أن ما ذهب إليه «أبو محمد» هو أحسن جمع ، لأن القصة واحدة . فلا يمكن أن يقع فيها إلا صفة واحدة ، فلا يمكن الجمع إلا بهذا . والله أعلم .

• • •

بَابُ حَرَمَةِ مَكَّةَ

حرمة مكة المكرمة مستمدة من هذا البيت المعظم ، الذى هو أول بيت وُضِعَ فى الأرض لِيُؤْمَـهُ الناس لعبادة الله تعالى كما قال تعالى ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾ . وقد بناه إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام .

وما زال معظماً مكرماً محجوجاً منذ بُنِيَ حتى يفسد الزمان ، ويذهب الإيمان .

فما دام الدين قائماً فقد جعله الله ﴿مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ .

وقد عظمه العرب فى جاهليتهم ، وجاءوا إليه من أقطار الجزيرة ومن ورائها ، فأكرمهم سدنته وخدمته من قريش ومن قبلهم .

وجاء الإسلام فزاد من تعظيمه وتقديسه - وقد حماه الله من كل مُعْتَدٍ ، وأكبر دليل ، قصة أصحاب القيل المشهورة .

والمجاورة فيه من أفضل المبادات لمن رزق الاستقامة ، لأن العمل عنده مضاعف إلى مائة ألف ضعف ، كما أن المعاصى عنده وفيه ، مغلفة لحرمة المكان . رزقنا الله العمل الصالح المرضي وجهه الكريم ، وجنبنا الزينج والضلال واليخن والفتن ، ما ظهر منها وما بطن . آمين .

وتقدم فى أول الكتاب شيء من حكم وأسرار الحج .

وكونه إلى هذا البيت له حكم ومناسبات أخرى ، من كون هذا البيت ومناسكه ، هى آثار أبى الأنبياء إبراهيم عليه السلام ، وهى ذكريات ، وأعياد إسلامية دينية .

وكان هذه البقعة هي مولد ومبعث النبي ﷺ ، ومنها شَعَّ نور الإسلام .
فالمسلمون يحددون بها عهداً وهي عاصمتهم الأولى ومُتَوَجِّهُ وجوههم
ومهوى أفتلتهم .

جمع الله المسلمين على التَّقى ولم كلمتهم فيما يُعَلِّي دينهم ، ويرفع
شأنهم . آمين . وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله .

• • •

الحديث الثالث عشر بعد المائتين

عَنْ أَبِي سُرَيْحٍ مَوْلَى ابْنِ عَمْرٍو الْخَزَاعِيُّ الْعَدَوِيُّ رَضِيَ
اللهُ عَنْهُ : أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرٍو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ — وَهُوَ
يَبْعَثُ الْبُغُوثَ إِلَى مَكَّةَ : — لَإِنِّي لِي أَهْيَا الْأَمِيرُ أَنْ أُحْدِثَ لَكَ
قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقَدَّ مِنْ يَوْمِ
الْفَتْحِ ، فَسَمِعْتُهُ أُذُنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ
تَكَلَّمَ بِهِ . أَنَّهُ حَمِدَ اللهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ :

« إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللهُ تَعَالَى يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ ، فَلَا يَحِلُّ لِأَمْرِيءٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ أَنْ يَسْتَيْكِلَ بِهَا دَمًا وَلَا يَغْضِبَ بِهَا شَجَرَةً . فَإِنْ أَحْدٌ
رَخَّصَ يَقْتُلْهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُولُوا : إِنَّ
اللهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ ، وَلَئِنَّا أَذِنَ لِرَسُولِهِ سَاعَةً
مِنْ نَهَارِهِ ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ .

فَلْيُبَيِّنْ لَنَا الشَّاهِدُ الْغَائِبَ .

فقيل لأبي شريح : مَا قَالَ لَكَ عَمْرُو ؟ قَالَ : قَالَ أَنَا
أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ يَا أَبَا شُرَيْحَ ، إِنَّ الْحَرَمَ لَا يُعِيدُ عَاصِبًا
وَلَا قَارًا يَدْمُ ، وَلَا قَارًا يَخْرَبُهُ .

الخربة : بالخاء المعجمة ، والراء المهملة . قيل : الخيانة ، وقيل :
البلية . وقيل : التهمة .

وأصلها في سرقة الإبل قال الشاعر :

وَالْخَارِبُ اللَّصُّ يُحِبُّ الْخَارِبَا

المعنى الإجمالى :

لما أراد عمرو بن سعيد بن العاص ، المعروف بالأشدق ، أن يجهز جيشاً
إلى مكة المكرمة وهو - يومئذ - أمير ليزيد بن معاوية - لقتال عبد الله بن
الزبير رضى الله عنهما ، جاءه أبو شريح ، خويلد بن عمرو الخزاعي ،
لينصحه عن ذلك .

ولكون المنصوح كبيراً في نفسه ، تلطّف أبو شريح معه في الخطاب ،
حكمته منه ورشداً ، ليكون أدعى إلى قبول النصيحة وسلامة العاقبة ،
فاستأذنه إليه نصيحة في شأن بعثه الذي هو ساع فيه ، وأخبره أن هذا
الحديث الذي سيلقيه عليه متأكد من صحته ، وواثق من صدقه حيث قد
سمعه أذناه ووعاه قلبه ، وأبصرته عيناه حين تكلم به النبي ﷺ ، فأذن له
عمرو بن سعيد في الكلام .

فقال أبو شريح : إن النبي ﷺ صبيحة فتش مكة وحمد الله وأثنى عليه ثم قال : إن مكة حرمة الله يوم خلق السماوات والأرض ، فهي عريقة بالتحظيم والتقدیس ، ولم يحرمها الناس كتحريم الحمى المؤقت والمراعى والمياه ، وإنما الله الذى تولى تحريمها ، ليكون أعظم وأبلغ .

فإذا كان تحريمها قديماً ومن الله « فلا يحل لامرء يؤمن بالله واليوم الآخر - إن كان يحافظ على إيمانه - أن يسفك بها دماً ، ولا يعصدها شجرة .

فإن أحد ترخص بقتال يوم الفتح ، فقولوا : إنك لست كههيئة رسول الله ﷺ ، فقد أُذِنَ له ولم يؤذن لك .

على أنه لم يحل القتال بها دائماً ، وإنما هي ساعة من نهار ، بقدر تلك الحاجة ، وقد عادت حرمتها كما كانت ، فليبلغ الشاهد الغائب .

لهذا بلفظك أيها الأمير ، لكوفى شاهداً هذا الكلام ، صبيحة الفتح ، وأنت لم تشبهه .

فقال الناس لأبي شريح : بماذا أجابك عمرو ؟ فقال : أجابني بقوله : أنا أعلم بذلك منك يا أبا شريح ، إن الحرم لا يعيد عاصياً ولا فاراً بخربة . وهذه محاولة منه باطلة ، فإنه متوجه لقتال من هو أفضل منه وأولى بالخلافة .

وقد سلب عليه عبد الملك بن مروان ، فقد قتله غلرا صبراً .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - إفادة العلم وقت الحاجة إليه ، وهي مناسباته ، لأنه أبلغ .
- ٢ - نصيح ولاية الأمور ، وأن يكون ذلك بلطف ولين ، لأنه أنجح في المقصود .

٣- تأكيد الخبر بما يثبت ويؤيده ، من بيان الطرق الوثيقة ، التي وصل منها ، لكونه سمعه بنفسه ، أو تكرر عليه ، أو شاهد الحادث ، أو نقله عن ثقة ، ونحو ذلك .

٤- البداية بالحمد والثناء على الله تعالى ، في الخطب والمحاضرات ، والرسائل وغيرها ، من الكلام المهم .

٥- تحريم الله لمكة منذ خلق السماوات والأرض ، مما يدل على أنها لم تفضل لمناسبات مؤقتة . وإنما هي عريقة أصيلة في التعظيم والتعديس .

أما تحريم إبراهيم عليه السلام ، فهو إظهار لتحريم الله .

٦- أن الإيمان الصحيح هو الرادع عن محارم الله وتعدّي حدوده .

٧- تحريم سفك الدماء في مكة ، وظاهره مطلقا . وبأقبح بحثه إن شاء الله تعالى في الحديث الذي بعد هذا .

٨- تحريم قطع شجرها ، ظاهره سواء نبت بنفسه أو غرسه آدمي . وبأقبح بحثه إن شاء الله ، في الحديث الذي بعد هذا .

٩- أنه لا يحل لأحد أن يترخص بقتال رسول الله ﷺ ، فيقاتل في مكة .

١٠- أنها أبيضحت للنبي ﷺ ساعة ، لم تبح قبلها ، ولئن تباح بعدها .

١١- أن النبي ﷺ فتح مكة عتوة .

١٢- وجوب تبليغ العلم لمن لم يعلمه ، لا سيما عند الحاجة إليه .

وهذا ما حمل أبا شريح على نصيحة عمرو بن سعيد .

تنبيه :

بحوث هذا الحديث الخلافية ، أخرناها إلى الحديث الذي بعد هذا ، لأن معنى الحديثين متقارب .

• • •

الحديث الرابع عشر بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ .

« لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ . وَإِذَا اسْتَغْفَرْتُمْ فَأَنْفِرُوا » .

وقال يوم فتح مكة : « إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَّمَهُ اللَّهُ يَوْمَ تَخْلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضُ فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَأَنْتُمْ لَمْ تَحِلُّ الْقِتَالَ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَلَمْ يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ - وهي ساعتي هذه - فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ : لَا يُغْضَدُ شَوْكُهُ ، وَلَا يُنْقَرُ صَبْدُهُ ، وَلَا يُلْتَقِطُ لُقْطَتُهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا ، وَلَا يُحْتَلَى حِلَاهُ » .

فَقَالَ الْعَبَّاسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخَرَ فَلَمَّأَهُ لِقِيَتِهِمْ وَيَوْمَهُمْ ، فَقَالَ : « إِلَّا الْإِذْخَرَ » . القين : الحداد .

لغة الحديث :

استغفرتهم فانفروا : «نفر» خرج بسرعة . يعنى إذا طلب خروجكم بسرعة فاخرجوا . كما طلبتم .
لا يغضد شوكه : الغضد : القلع .

لا يفر صيده : لا يزعم من مكانه ويذعر .
ويختل خلاه : «الخلا» بالقصر هو الرطب من الكلاء ، واختلاؤه قطعه .
الإذخر : يحوّز فيه الرفع بدلاً مما قبله ، ونصبه لكونه مستقى بعد النقى .
واختار ابن مالك النصب ، لكون الاستثناء وقع متراعياً عن المستقى منه .
و «الإذخر» نبت أصله ماض في الأرض ، وقصبانه دقاق ، ورائحته ضية .
وهو كثير في أرض الحجاز ، وكانوا يستقون به ، فيجعلونه تحت الطين ، وفوق الخشب ليسد الخلل ، فلا يسقط الطين ، وكذا يجعلونه في القبور .
لقيهم : يفتح القاف وسكون الياء ، بعدها نون : هو الحداد ، وحاجته لها ، ليرقد بها النار .

المعنى الإجمالي :

بُعِثَ النبي ﷺ في مكة المكرمة ، ودعا أهلها إلى الإسلام ، فأمن به قليل منهم فأذاهم المشركون في مكة فوسع الله لهم بالمهجرة منها إلى الحبشة ، ثم إلى المدينة .

فهاجر النبي ﷺ وهاجر معه أصحابه ، وصارت الهجرة واجبة منها ، لأن المسلم لا يتمكن أن يظهر فيها إسلامه .

فلما فتحها النبي ﷺ ، وصارت بلدة إسلامية ، انقطعت الهجرة منها ، لأنه زال مرجعها ، وبقي الجهاد في سبيل الله لإعلاء كلمته ، ونصر دينه قائماً ، إلى يوم القيامة ، باللسان ، والسلاح ، والنية الصالحة ، بإخلاص الأعمال لله تعالى .

ثم ذكر ﷺ بعد ذكر الجهاد ، وجوب الخروج بسرعة ونشاط إذا استغفروهم وَلِيُّ الْأَمْرِ للقتال .

ثم ذكر تحريم الله تعالى لمكة ، أنه قديم بقدم خلق السموات والأرض .

فما دام الله الذي حرّمها ، ومن تلك المدة فهي حرام إلى يوم القيامة ، فلا يحل فيها القتال تأسيساً بقتال النبي ﷺ فيها .

فقد أحلت له خاصة ، ساعة من نهار ، ثم رجعت حرمتها إليها مطلقاً إلى يوم القيامة .

ثم ذكر أن حرمة هذا البيت ، شملت ما حوله من شجر ، فلا تقطع ، ومن صيد فلا يزجج وينغر من مكانه ، فما بالك بقتله ؟ كما حرم لقطة الحرم إلا من أغلما يُعَرِّفُهَا دائماً .

فلما حرم النبي ﷺ قطع النبات ، قال العباس : يا رسول الله ، إلا الإذخر ، فهم في حاجة إليه لتسقيف بيوتهم وسدّ خلل قبورهم ، وإيقاد نيرانهم .

فقال ﷺ : إلا الإذخر ، فإنه مباح .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - انقطاع الهجرة من مكة إلى غيرها ، لأنها - والله الحمد - بلاد إسلامية .

أما الهجرة من غيرها ، فهي باقية ، من كل بلد لا يقيم الإنسان فيه دينه .

٢ - إن الجهاد باقٍ ، واجب عند وجوده ، ونيت عند علمه .

وكذلك النية الصالحة ، ركن أساسي في قبول الأعمال ، وعليها المدار .

٣ - وجوب النفر إذا طلبه الإمام لقتال عدو ، إما بتغيير عام ، أو تميم .

فمن عيَّنه الإمام ، خرج .

٤ - تحريم القتال في مكة ، فلا يحل لأحد إلى يوم القيامة .

٥ - أن حلها للنبي ﷺ ، خاصة من خصائصه ، وأنها أحلت له ساعة ، ثم عادت حرمتها كما كانت منذ خلقت السماوات والأرض .

٦ - تحريم قطع الشوك في حرَّيمها ، وبالأولى الشجر الذي ليس فيه شوك ، وكذلك الكلأ يحرم .

٧ - تحريم تغيير صيده ، فحبه وقتله أشد حرمة بطريق الأولى . والصيد ، هو الحيوان المأكول ، المتوحش أصلاً .

٨ - تحريم أخذ اللقطة فيها ، إلا لمن أخذها ليُعَرِّفها دائماً .

٩ - استثناء «الإفخرا» من الكلأ ، للحاجة الشديدة إليه .

١٠ - أن بعض السنة ، تكون يفهم بلفظه الله على نبيه ﷺ .

كما قال تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ يُبَيِّنُ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾ .

١١ - أن الفصل اليسير الذي لا يُعدُّ قاطعاً لكلام ، لا يضر بين المستفي والمستفي منه .

١٢ - أن مكة فتحتها النبي ﷺ عَنْوَةً ، ويأتى بيانه إن شاء الله تعالى .

اختلاف العلماء :

أجمع العلماء على تحريم قطع شجر الحرم وكلَّية البرى الذي لم يبنته آدمي .

كما أجمعوا على إباحة أخذ «الإفخرا» وما أنبته آدمي من الزروع والبقول ، أخذاً بالأحاديث الصحيحة المتقدمة وغيرها .

واختلفوا في قطع الشجر الذي أنبته آدمي ، فالجمهور على جواز

قطعه ، كالزروع الذى ينبت الآدمى .

وذهب الشافعى إلى تحريره ، أخذاً بمجموع الحديث ، ومال الشيخ
«الموفق بن قدامة» فى «المغنى» إلى هذا .

واختلفوا فى جواز قتل من وجب عليه القتل فلجأ إلى الحرم .

فذهب إلى تحريره جمهور التابعين ، والإمام أبو حنيفة ، وأصحابه من
الفقهاء ، والإمام أحمد ، وبعض المحدثين وقالوا : يعالج حتى يخرج منه
من وجب عليه حد القتل فى غيره ثم لجأ إليه .

وذهب مالك ، والشافعى : إلى أنه يستوفى منه الحد فى الحرم .

ودليل مالك ، والشافعى ، ومن تبعهم ، عمومات النصوص الدالة على
استيفاء الحدود والقصاص فى كل زمان ومكان . وأن النبى ﷺ أمر بقتل
ابن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة ، وقاسوه أيضاً على من أتى فى الحرم بما
يجب القتل .

واستدل الأولون بمثل قوله تعالى : ﴿وَمَنْ فُتِلَ كَانَ آمِنًا﴾ ، ﴿أَوْ لَمْ
تُمْكِنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا﴾ ونحوهما من الآيات ، ولو لم يكن للتخصيص
فائدة ، ما ذكر .

وأجابوا عن أدلة المعارضين ، بأن العمومات لا تتناولها ، لأن لفظها لا
يدل عليه ، لا بالوضع ، ولا بالتضمن ، فهو مطلق بالنسبة إليها .

ولو فرض تناولها له ، لكانت مخصصة بالأدلة الواردة فى وضع إقامة
الحد فيه ، لتلا بيطل موجبها .

أما قتل «ابن خطل» فليس فيه دليل ، لأنه قتل فى الساعة التى أحل
فيها الحرم للنبى عليه الصلاة والسلام .

وأما قياسه على من فعل ما يوجب القتل في غيره ثم لجأ إليه ، فلا يستقيم ، لأن الجاني فيه هتك حرمة ، وحرمة الله تعالى ، فهما مفسدتان ، ولو لم يقم الحد على الجفنة فيه ، لعمَّ الفساد ، وعظم الشر في حرم الله .
بخلاف الذي أتى ما يوجب القتل خارجه ، فذهب أخف كثيراً ، وهو - بلجونه إلى الحرم - كالتائب من الذنب ، النادم على فعله ، فلا يناسب حاجته .

قال ابن حجر «في فتح الباري» : فأما القتل ، فنقل بعضهم الاتفاق على جواز إقامة حد القتل فيها على من أوقعه فيها ، ونخص الخلاف بمن قتل في الحل ، ثم لجأ إلى الحرم .

ومن نقل الإجماع على ذلك ابن المنذر .

قلت : نصر ابن حزم في «المحل» أن القصاص وأنواع الحدود ، لا تقام في الحرم مطلقاً .

وقال : من أتى فيه بما يوجب القتل والحد ، فليخرج ، ثم يقام عليه . ونقل عموماً عن بعض الصحابة ، ظاهرها معه .

واختلفوا : هل فتح النبي ﷺ مكة صلحاً أم عنوة ؟ .

ذهب الأكثرون من العلماء - ومنهم الإمامان أبو حنيفة وأحمد في المشهور عنه - إلى أنها عنوة .

وذهب الشافعي إلى أنها فتحت صلحاً ، واستدلوا على ذلك بأنها لو فتحت عنوةً لقسمها النبي ﷺ بين الغانمين كـ «خير» وملك الغانمين دورها ، وكانوا أحق بها من أهلها ، ولو كانت عنوة لم يؤمن أهلها .

واستدل الجمهور بقوله ﷺ : «إن الله أحلها لي ساعة من نهار» .

وبقوله : «فإن أحد ترخص بقتال رسول الله ﷺ فقولوا : إن الله أذن لرسوله ، ولم يأذن لك» .

واستدلوا أيضاً ، بأن النبي ﷺ دخلها في حالة حرب وتعبئة .

فقد جعل للجيش ميمنة ، وميسرة ، ومقدمة ، ومؤخرة ، وقلباً ، ودخلها وعلى رأسه المغفر غير محرم ، وحصل القتال بين خالد بن الوليد وبينهم ، حتى قتل منهم جماعة .

وقال ﷺ للأنصار : «أترون أوباش قريش وأتباعهم ؟ أحصدوهم حصداً حتى قال أبو سفيان : يا رسول الله ، أبيضحت خضراء قريش لا قريش بعد اليوم .

فقال : ومن أغلق بابَه فهو آمنٌ وغير ذلك من الأدلة الواضحة الصحيحة .

وأجابوا عن أدلة المعارضين .

فأما كونه لم يقسم أرضها بين الغانمين ، فلأن الأرض غير داخلة في الغنائم التي تقسم ، وهذا عمل الخلفاء الراشدين في أرض العنوة التي يأخذونها ، لا يقسمونها ، وإنما يجعلونها فيئاً على المسلمين أولهم وآخرهم .
على أن النبي ﷺ من على أهل مكة ، فأمنهم ، ومن تأمّنهم ، ترك ما بأيديهم .

مع أن هناك خلافاً بين العلماء : هل يملك ربيع مكة ودورها ؟

وقد رجح كثير من العلماء عدم تملكها . وقالوا : إنه يستوى فيها المسلمون كالمساجد .

وأما تأمينه أهلها ، فبعد القتال ، من عليهم بذلك لكونهم جيران بيت الله تعالى . وبعد أن رأوا أن لا طاقة لهم في القتال ، طلبوا الأمان ، فأجابهم لطفاً بهم ورحمة .

• • •

بَابُ مَا يُجُوزُ قَتْلُهُ

هذه الترجمة فيها بيان ما يجوز قتله ، بعد ذكر تحريم القتل ، وتغيير الصيد .

فهى كالاستثناء مما قبلها ، أو دفع ما يتوهم دخوله .

• • •

الحديث الخامس عشر بعد المائتين

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

« خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ ، كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ ، يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ :
 ١ :- الْفُرَابُ ، ٢ :- وَالْخِدَاةُ ، ٣ :- وَالْعَقْرَبُ ، ٤ :- وَالْفَارَةُ ،
 ٥ :- وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ » .

ومسلم « يُقْتَلُ خَمْسٌ فَوَاسِقٌ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ » (١) .

(١) اعلم أن اللفظ الأول للبخارى ، والمسلم مثله ، إلا أنه قال : فواسق بدل وفاسق .
 وأما اللفظ الثانى الذى عزاه للمسلم ، فليس فيه كذلك . وإنما لفظه وخمس فواسق ،
 يقتلن فى الحبل والحرم .

وفى رواية للمسلم ، قالت : أمر رسول الله ﷺ بقتل خمس فواسق ، فى الحبل والحرم .
 ولعل المصنف أراد به ، لكن ليس هو لفظ النبى عليه السلام : إنما هو لفظ الراوى .

المعنى الإجمالى :

من الحيوان ما هو مسؤد بطبعه ، فهذا يقتل فى الحل ، والحرم ، والإحرام .

ومنها هذه المؤذيات الخمس ، التى نبه بها الشارع على ما شابهها من الفواسق .

وهن ، والغراب الذى يفسد الثمار ، و «الحدأة» التى تخطف الثياب والحل ، و «العقرب» التى تلسع ، و «الفأرة» التى تنقب وتخرّب ، و «الكلب العقور» الذى يعتدى على الناس .

فهذه خمسة أنواع من الحيوانات ، وصفت بالفسق ، وهو خروجها بطبعها عن سائر الحيوانات ، بالتعدى والأذى .

وبنه بها معدودة ، لاختلاف أذاها ، فيلحق بها ما شاكلها فى فسقها من سائر الحيوانات ، فتقتل لأذيتها واعتدائها ، فإن الحرم لا يحيرها ، والإحرام لا يعيذها .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء : هل يتعدى القتل من هذه المذكورة إلى غيرها من الحيوانات أم لا ؟

فهـ «أبو حنيفة» يرى أن حكمها لا يتعداها إلى غيرها ، وذلك أن حكمها علّق بألقابها ، واللقب لا يقتضى مفهوماً عند جمهور الأصوليين .

وذهب الجمهور إلى تعديتها إلى غيرها .

واختلفوا فى المعنى الذى لأجله يُعدّى حكمها إلى غيرها .

فالشافعي يرى أنه كونهن مما لا يؤكل ، فكل ما لا يؤكل يجوز قتله
بلا فدية .

وذهب الإمامان ، مالك ، وأحمد : إلى أن المعنى الجامع لمن وغيرهن ،
هو طبيعة الإيذاء .

وهذا قياس جيد ، لأنه تعليل مفهوم من نص الشارع ، وهو وصف
الأصل بالفسق فإذا وُجد بالفرع ، تم القياس ، والحكم يدور مع علته ،
وجوداً وعدماً .

وأما تعديدها - مع أن الأذى واحد - فلينبه به الشارع على أنواعه
ومفرداته الموجودة في كل نوع من هذه الفواسق ومثيلاتها .

تكميل :

الحيوانات على أربعة أقسام :

١ - الحيوان المستأنس ، كبهيمة الأنعام ، والدجاج . يباح تذكيته
في كل حال .

٢ - الحيوان الذي لا يؤكل وليس فيه أذى ، فيكره قتله ، وإن قتل .
فليس فيه فداء .

٣ - الحيوان المؤذى ، كهله المذكورة في الحديث وما في معناها ،
فيشرع قتلها في الحل ، والإحرام ، والحرم . وليس في قتلها شيء .

٤ - الحيوان البريُّ المأكول ، فهذا هو الصيد . في قتله في الحرم وفي
الإحرام ، الجزاء .

الاستنباطات :

١ - مشروعية قتل هذه الحيوانات الملعونة في الحديث ، في الحل
والحرم .

٢- أن قتلها لما فيها من الفسق والأذى ، فيلحق بها ما شابهها من الحيوان .

٣- أن الأذى ليس نوعاً واحداً ، فكل ما فيه من مضرة على النفس أو المال أو غير ذلك ، فهو الأذى الذى ليس لصاحبه حرمة ، لذا نبه على تعدد الأذى بتعدد هذه الحيوانات . والله هو الحكيم فى خلقه ، العدل فى حكمه .

• • •

بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ وَالْبَيْتِ^(١)

الحديث السادس عشر بعد المائتين

عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِخْفَرُ ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : ابْنُ حُطَلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ .

فَقَالَ : « أَقْتُلُوهُ » .

لغة الحديث :

المخفر : بوزن منبر ، زرد ينسج من حديد على قدر الرأس ، وقاية له من وقع السيف «ابن حطل» : بالخاء المعجمة والطاء المهملة المفتوحين : اختلف في اسمه . قيل : عبد الله ، وقيل : هلال ، وقيل غير ذلك ، وقاتله أبو برزة الأسلمي .

المعنى الإجمالي :

كان بين النبي ﷺ وبين كفار قريش حروب كثيرة مما أوفر صدورهم .

(١) أصل ترجمة المؤلف . [باب دخول مكة وغيره] وجعلها شاملة لأحاديث الدخول وأحاديث آداب الطواف فتصرفت بإفراد حديثي دخول مكة . وحديث دخول البيت بهذه الترجمة . وجعلت لأحاديث الطواف ترجمة أخرى .

فلما كان فتح مكة ، دخلها ﷺ في حالة حيلة وحذر ، فوضع على رأسه المغفر .

وكان ﷺ قد حض على أناس من المشركين أن يُقْتَلُوا ، ولو وُجِدُوا في أستار الكعبة ، وسمى منهم «ابن خطل» الذي أسلم ، ثم قتل مسلماً وارْتَدَ عن الإسلام وذهب إلى الكفار ، فجعل جواريه يغنيين بهجاء النبي ﷺ .

فلما وضعت الحرب أوزارها ذلك اليوم ، وأمن أهل مكة ، واستأمن منهم ووضع المغفر ، وجد بعض الصحابة «ابن خطل» متعلقاً بأستار الكعبة ، عائداً بحرمها من القتل ، لما يعلم من سوء صنيعه ، وقبح سابقته ، فخرجوا من قتله قبل مراجعة النبي ﷺ . فلما راجعوه قال : اقتلوه ، قتل بين الحجر والمقام .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - كون النبي ﷺ دخل مكة غير محرم ، حيث دخل على رأسه المغفر ، وعليه أيضاً عمامة سوداء ، كما في صحيح مسلم ، فيجوز دخولها في مثل هذه الحال بلا إحرام .

٢ - تقديم الجهاد على النسك ، لأن مصالح الأول أعم وأنفع .

٣ - كون مكة فتحت عنوة ، كما هو مذهب الأئمة الثلاثة ، لا صلحاً كما هو مذهب الشافعي .

٤ - جواز فعل الأسباب المباحة الواقية ، وأن ذلك لا ينافي التوكل على الله تعالى .

٥ - فيه جواز إقامة الحدود في الحرم ولو بالقتال ، لأن قتل ابن خطل ، كان بعد انتهاء القتال الذي أبيض في ساعة اللخول . والله أعلم .

الحديث السابع عشر بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَسَّرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ مَكَّةَ مِنْ كَدَاءٍ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبَطْحَاءِ ، وَخَرَجَ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى .

لغة الحديث :

كَدَاءٍ : بفتح الكاف والمد ، اسم للثنية ، التي في أعلى مكة وهي (ريح الحجون) وتقول العامة : (الحجول) وهو تحريف .
الثنية السفلى : الثنية ، هي الطريق بين الجبلين .
والمراد بها ، الطريق الذي يخرج من المحلة المسماة (حارة الباب) يسمى الثنية الآن (ريح الرسام) .

المعنى الإجمالي :

حج النبي ﷺ حجة الوداع ، فبات ليلة دخوله بـ «ذى طوى» لأربع غلوت من ذى الحجة .

وفي الصباح دخل مكة من الثنية العليا ، التي تأتي من بين مقابر مكة ، لأنه أسهل لدخوله ، حيث أتى من المدينة .

فلما فرغ من مناسكه خرج من مكة إلى المدينة من أسفل مكة ، وهي الطريق التي تأتي على «جرول» .

ولعل في مخالفة الطريقين تذكيراً لمواضع العبادة ، كما فعل ﷺ في الذهاب إلى عرفة والإياب منها ، ولصلاة العيد والنفل ، في غير موضع

الصلاة المكتوبة ، لتشهد الأرض على عمله عليها يوم تحدث أخبارها . أو
لكون مدخله ومخرجه مناسبتين لمن جاء من المدينة ، وذهب إليها . والله أعلم .

• • •

الحديث الثامن عشر بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : دَخَلَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَيْتَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ
وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ ، فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ ، فَلَمَّا فَتَحُوا
الْبَابَ كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ وَلَجَ ، فَلَقِيتُ بِلَالًا فَسَأَلْتُهُ : هَلْ
صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ،
بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الَّتِي مَتَانِ .

المعنى الإجمالي :

لما فتح الله تبارك وتعالى مكة ، وطهر بيته من الأصنام والتمثال والصُور ،
دخل النبي ﷺ . الكعبة المشرفة ، ومعه خادماه ، بلال ، وأسامة ،
وحاجب البيت . عثمان بن طلحة .

فأغلقوا عليهم الباب لئلا يتراحم الناس عند دخول النبي ﷺ فيها
ليروا كيف يتعبد . فيشغلوه عن مقصده في هذا الوطن ، وهو مناجاة ربه
وشكره على نعمه ، فلما مكثوا فيها طويلاً . فتحو الباب .

وكان عبد الله بن عمر حريصاً على تتبع آثار النبي ﷺ ، والأمكنة
التي يأتيها ولو لغير عبادة ، ولذا فإنه كان أول داخل لما فتح الباب .

فسأل بلالاً : هل صلى فيها رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ، بين العمودين النيانين .

وكانت الكعبة المشرقة - إذ ذاك - على ستة أعمدة ، فجعل ثلاثة خلف ظهره ، واثنين عن يمينه ، وواحداً عن يساره ، وجعل بينه وبين الحائط ثلاثة أذرع ، فصلى ركعتين ، ودعا في نواحيها الأربع .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - استحباب دخول الكعبة المشرقة ، والصلاة فيها ، والدعاء في نواحيها .

٢ - أن دخولها ليس من مناسك الحج ، وإنما هي فضيلة في ذاتها . ولهذا فإن النبي ﷺ لم يدخلها في حجته ، وإنما دخلها في عام الفتح . وهذا هو التحقيق ، في أنه لم يدخلها إلا مرة واحدة .

اختلاف العلماء :

الجمهور على جواز صلاة النافلة في الكعبة المشرقة وفوقها ، إلا ما حكى عن ابن عباس .

وإنما الخلاف في جواز الفرض فيها . وفوق سطحها ، وشئها الجحر . فذهب الإمام أحمد ، ومالك في المشهور عنه إلى أنها لا تصح ، مستدلين بقوله تعالى : ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَكُّوا وَأَسْمِعُوا نَسْفَةً مِّنْهُ ﴾ والمصل فيها أو على سطحها ، غير مستقبل لجهتها . وأما النافلة فبناها على التخييف .

وبما روى عن ابن عمر : أن النبي ﷺ نهى أن يصلى في سبع :
١ - المزبلة . ٢ - والمجزرة . ٣ - والمقبرة . ٤ - وقارعة الطريق .
٥ - والحمام . ٦ - ومعاطن الإبل . ٧ - وفوق ظهر بيت الله .

رواه الترمذى .

وذهب الإمامان ، أبو حنيفة ، والشافعى : إلى صحة الفريضة فيها وفوقها . وكذلك فى الحجّر . ودليلهم على ذلك صلاة النبى ﷺ فيها .
وما ثبت فى حق النفل ، يثبت فى حق الفرض بلا فرق إلا بدليل ،
ولا دليل .

ولو سلم استدلالنا بالآية ، على عدم صحة الفرض ، لكان دليلاً على
عدم النافلة أيضاً .

وأما حديث ابن عمر ، فلو صح ، لكان عاماً للفريضة والنافلة ، ولكن
ضعفه مخرجه ، وهو الترمذى . وقال البخارى : فيه رجل متروك .
واستدلوا بحديث ﴿جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً﴾ ، والكعبة
المشرقة أولى الأرض بذلك . والله أعلم .

• • •

بَابُ الطَّوَافِ وَأَدَبِهِ

الحديث التاسع عشر بعد المائتين

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَتَبَّلَّهُ وَقَالَ : إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ .

المعنى الإجمالي :

الأمكنة والأزمنة وغيرها من الأشياء ، لا تكون مقدمة معظم عبادة الله لذاتها ، وإنما يكون لها ذلك بشرع .

وطدا جاء عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى الحجر الأسود وقبّله بين الحجيّج ، الذين هم حديثو عهد بعبادة الأصنام وتعظيمها ، ويُنّ أنه ما قبل هذا الحجر وعظمه من تلقاء نفسه ، أو لأن الحجر يحصل منه نفع أو مضرة ، وإنما هي عبادة تلقاها من المشرع ﷺ ، حيث رآه يُقبّله قبّله ، تأسياً واتباعاً ، لا رأياً وابتداعاً .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - مشروعية تقبيل الحجر الأسود للطائفتين عندما يحاذونه ، إن أمكن بسهولة .

٢ - أن تقبيله ليس لشغفه أو ضرره ، وإنما هو عبادة لله تعالى ، تلقينها عن النبي ﷺ .

(١) وضعت هذه الترجمة ، لاشتغالنا على أحاديث متفرقة في أحكام الطواف .

- ٣- أن العبادات توقيفية ، فلا يشرع منها إلا ما شرعه الله ورسوله .
ومعنى هذا أن العبادات لا تكون بالرأى والاستحسان ، وإنما تتلقى عن
المشرع ، وهذه قاعدة عظيمة نافعة ، تؤخذ من كلام المحدث الملمهم ، أمير
المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه .
- ٤- تبيين ما يوهم العامة من مشاكل العلم ، حتى لا يعتقدوا غير
الصواب .
- ٥- أن فعل النبي ﷺ من سته المتبعة ، فليس هناك خصوصية إلا
بدليل .
- ٦- أنه إذا صبح عن الشارع عبادة ، عمل بها ولو لم تعلم حكمها ،
على أن إذعان الناس وطاعتهم في القيام بها ، من الحكم المقصودة .

• • •

الحديث العشرون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَدِمَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ مَكَّةَ ، فَقَالَ
الْمُشْرِكُونَ : إِنَّهُ يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ قَوْمٌ قَدْ وَهَنْتُهُمْ حُمَى يَنْزِبُ ،
فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ
الثَّلَاثَةَ ، وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ ، وَلَمْ يَمْنَعَهُمْ أَنْ
يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ .

لغة الحديث :

وهنتهم : بتخفيف الماء ، أى أضعفتهم .

يثرب : من أسماء المدينة النبوية في الجاهلية .
 أن يرملوا : بضم الميم «الرَّمْل» هو الإسراع في المشي مع تقارب الخطأ .
 الأشواط : - بفتح الهَمْزة ، جمع «شوط» بفتح الشين ، وهو الجريّة
 مرة واحدة إلى الغاية . والمراد هنا ، الطولة حول الكعبة .
 الإبقاء عليهم : - بكسر الهَمْزة والمد ، الرّفق بهم ، والشفقة عليهم .

المعنى الإجمالي :

جاء النبي ﷺ سنة ست من الهجرة إلى مكة معتمراً ، مع كثير من
 أصحابه .

فخرج لقتاله وصدّه عن البيت كفار قريش ، فحصل بينهم صلح ، من
 مواده أن النبي ﷺ وأصحابه يرجعون هذا العام ، ويأتون في العام القابل
 معتمرين ، ويقضون في مكة ثلاثة أيام :

فجاءوا في السنة السابعة [لعمره القضاء] .

فقال المشركون ، بعضهم لبعض - تشقياً وشماتة - : إنه سيقدم عليكم
 قوم ، قد وهنتهم وأضعفتهم حُبى يثرب .

فلما بلغ النبي ﷺ قائلهم ، أراد أن يرد قولهم ويبيّظهم .

فأمر أصحابه أن يسرعوا إلا في ما بين الركن اليماني والركن الذي فيه الحجر
 الأسود ، وحقاً بهم وشفقة عليهم ، وفيما بين الركنين لا يراهم المشركون ، الذين
 تسلقوا جبل [قميقان]^١ لينظروا إلى المسلمين وهم يطولون فعاظهم ذلك حتى
 قالوا : إن هم إلا كالغزلان .

(١) هو الذي أصله والمراد ظاهراً تسلقوا جانب النبي . فمن كان هناك ، لا يرى
 الذي بين الركنين - اهـ . الشارح .

فكان هذا الرمل سنة متبعة في طواف القادم إلى مكة ، تذكراً لواقع سلفنا الماضين ، وتأسياً بهم في مواقفهم الحميدة ، ومصابرتهم الشديدة ، وما قاموا فيه من جليل الأعمال ، لنصرة الدين ، وإعلاء كلمة الله . رزقنا الله اتباعهم واقتفاء أثرهم .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - أن النبي ﷺ وأصحابه ، رملوا في الأشواط الثلاثة الأولى ما عدا ما بين الركبتين ، فقد رخص لهم في تركه ، إبقاء عليهم ، وذلك في عمرة القضاء .

ويأتى استحبابه في كل الثلاثة وتحقيق البحث في الحديث الذي بعد هذا إن شاء الله تعالى .

٢ - استحباب الرمل في كل طواف وقع بعد قدوم ، سواء كان لنسك أو لا .

٣ - إظهار القوة والجلد أمام أعداء الدين ، إغاظة لهم ، وتوحيئاً لعزمهم ، وقتاً في أعضادهم .

٤ - أن من الحكمة في الرمل الآن التذكير بحال سلفنا الصالح ، ككثير من مناسك الحج ، كالسعى ، ورمي الجمار ، والهدْي وغيرها .

٥ - الرمل مختص بالرجال دون النساء ، لأنه مطلوب منهن التستر .

٦ - لو فات الرمل في الثلاثة الأول ، فإنه لا يقضيه ، لأن المطلوب في الأربعة الباقية ، المشي . فلا يخلف هيتهن ، فتكون سنة فات محلها .

• • •

الحديث الحادي والعشرون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ يَقْدَمُ مَكَّةَ إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ ، يَحُبُّ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ .

لغة الحديث :

يحب : - الخبب : - نوع من العَلْوِ ، وقيل ، هو الرَّمْلُ .

المعنى الإجمالي :

كان ابن عمر رضي الله عنهما من الحريصين على تتبع أفعال النبي ﷺ ومعرفة ما ، والبحث عنها ، ولذا فإنه يصف طواف النبي ﷺ الذي يكون بعد قدومه بأنه يرمل في الأشواط الثلاثة كلها بعد أن يستلم الحجر الأسود ، الذي هو مبتدأ كل طواف ، تذكراً بحالهم السابقة ، يوم كانوا يفعلونه إغاضةً للمشركين .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - استحباب الخبب ، وهو الرمل ، في الأشواط الثلاثة الأولى كلها ، في طواف القلعم .

٢ - المشي في الأربعة الباقية منها ، ولو فاته بعض الرمل أو كله في الثلاثة الأولى ، لأنها سنة فات محلها .

٣ - الخبب في الأشواط الثلاثة الأولى كلها ، هو فعل النبي ﷺ بعد عمرة القضاء ، فيكون تاسخاً للمشي بين الركنين في عمرة القضاء ، لأنه متأخر ، ولأن الضعف للمانع من الرمل فيها ، قد زال .

٤ - رمل النبي ﷺ بعد زوال سببه ، لتذكر تلك الحال التي كانوا عليها .

فنحن نرمل إحياء لتلك الذكرى .

٥ - استلام الحجر الأسود في ابتداء كل طواف ، وعند محاذاته في كل طوفة لمن سهل عليه ذلك ، وتقديم مشروعية تقييله .

• • •

الحديث الثاني والعشرون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : طَافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنِ .

والمخجن : « عصا تخيئة الرأس » .

لغة الحديث :

المِخْجَن . بكسر الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الجيم ، عصا مخنية الرأس .

المعنى الإجمالي :

طاف النبي ﷺ في حجة الوداع ، وقد تكاثر عليه الناس .

منهم : - من يريد النظر إلى صفة طوافه .

ومنهم : - من يريد النظر إلى شخصه الكريم ، فازدحموا عليه .

ومن كمال رأفته بأمنته ومساواته بينهم : أن ركب على بعير فأخذ يطوف

عليه ليساوى الناس في رؤيته ، وكان معه عصا محنية الرأس . فكان يستلم بها الركن .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - جواز الطواف واكباً مع العذر.
- ٢ - استحباب استلام الركن باليد إن أمكن ، وإلا فبعضاً ونحوه ، بشرط ألا يؤذى به الناس .
- ٣ - إظهار العالم أفعاله مع أقواله لتحصل به القدوة الكاملة ، والتعلم النافع .
- ٤ - قال ابن دقيق العيد : واستدل في الحديث على طهارة بول ما يؤكل لحمة ، من حيث إنه لا يؤمن بول البعير في أثناء الطواف في المسجد . ولو كان نجساً ، لم يعرض النبي ﷺ المسجد للنجاسة ، وقد منع - لتعظيم المساجد - ما هو أخف من هذا .

• • •

الحديث الثالث والعشرون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمْ أَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ.

لغة الحديث :

البحانين : نسبة إلى «البحن» تغليبا ، كالقمرين ، للشمس ، والقمر ، والعمريين لأبي بكر وعمر ، والأبوين للأب والأم .

والمراد بهما ، الركن اليماني ، والركن الشرقي ، الذي فيه الحجر الأسود .

المعنى الإجمالي :

لبيت أربعة أركان ، فللركن الشرقي منها فضيلتان ١ : كونه على قواعد إبراهيم عليه السلام ٢ : - وكون الحجر الأسود فيه .

والركن اليماني ، له فضيلة واحدة ، وهو كونه على قواعد إبراهيم .

وليس للشامي والعراقي هذا ، فإن تأسيسهما داخل على أساس إبراهيم حيث أخرج الحجر من الكعبة من جهتهما .

ولهذا فإنه يشرع استلام الحجر الأسود وتقبيله ، ويشرع استلام الركن اليماني بلا تقبيل .

ولا يشرع في حق الركنين الباقيين ، استلام ولا تقبيل .

والشرع مبناه على الاتباع ، لا على الإحداث والابتداع . والله في شرعه حكم وأسرار .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - استحباب استلام الركنين اليمانيين .

والمستحب في حق الطائف ، استلام وتقبيل الحجر الأسود إن أمكن بلا مشقة ، فإن لم يمكن ، استلمه فقط بيده ، وقَبَّلَ يده ، وإن لم يمكن استلمه بَعْضاً ونحوه ، وقَبَّلَ الصبا .

فإن آذى شقٌّ على نفسه أو غيره ، أشار إليه ولم يَقْبَلْ يده .

والركن اليماني إن تمكن من استلامه ، استلمه ، وإن لم يتمكن لم يُشِيرْ إليه لأنه لم يرد ، والشرع في العبادات ، نقل وصحاح .

٢ - عدم مشروعية استلام غير الركنتين اليمانيين من أركان الكعبة ولا غيرها من المقدسات ، كمقام إبراهيم ، وجبل الرحمة في «عرة» ، والمشعر الحرام في «مزدلفة» وروضة النبي ﷺ الشريفة . وصخرة بيت المقدس وغيرها .

فإن الشرع يؤخذ عن الشارع بلا زيادة ولا غلو ، ولا نقصان ولا جفاء . ومن شرع عبادة لم يشرعها الله ورسوله ، فقد كذب الله سبحانه في قوله ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ واستدرك على رسالة محمد ﷺ الذي يقول : «تركتمكم على المحجة البيضاء ، ليلها كنهارها» . وإنا لنرى من يُخلُّ بصلاة الغرض ، فيسلم مع الإمام أو قبله . ليكون الأول في تقبيل الحجر الأسود . وكل هذا من آثار الجهل وقُلِّ الناصحين والمرشدين .

فلقد انصرفنا إلى حب الدنيا ، الذي هو رأس كل خطيئة . وتركنا أوامر الله تعالى وراء ظهورنا . فإنا لله وإنا إليه راجعون .

• • •

بَابُ التَّمَتُّعِ

الأنسك ثلاثة : ١ - تمتع ٢ - قران ٣ - : وإفراد : -

أما التمتع : - فهو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ، ثم يفرغ منها ، ويحرم بالحج من عامه .

وأما القران : فهو أن يحرم بهما جميعاً ، أو يدخل الحج على العمرة ، فتتداخل أحدهما .

وأما الإفراد : - فهو أن يحرم بالحج مُقَرِّداً له عن العمرة .

واختلف العلماء في أفضلهما ، ويأتى - إن شاء الله - في الأحاديث القادمة .

• • •

الحديث الرابع والعشرون بعد المائتين

عَنْ أَبِي خَزَّةٍ تَعْرِيفِ بْنِ عِمْرَانَ الضَّبِّيِّ ، قَالَ : سَأَلْتُ
ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ فَأَمَرَنِي بِهِ . وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمُهْدِيِّ ، قَالَ :
فِيهِ جُزُورٌ ، أَوْ بَقَرَةٌ ، أَوْ نَاقَةٌ ، أَوْ شِرْكٌ فِي دِمٍّ .

قَالَ : وَكَانَ أَتَسَاءَ تَكْرَهُوَهَا كَيْفَ مَنَعْتُ ، فَرَأَيْتُ فِي الْمَتَامِ
كَانَ لِنَسَاءٍ يُنَادِي : حَجٌّ مَبْرُورٌ ، وَثَمَنَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ .

فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ، فَحَدَّثْتُهُ ، فَقَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، سُنَّةُ
أَبِي الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

المعنى الإجمالى :

كان العرب فى الجاهلية ، يَعْتَبُونَ العمرة فى أشهر الحج من أفجر الفجور ، حتى جاء الإسلام فأبطل هذه العقيدة بقوله تعالى ﴿فَمَنْ تَشَعَ بِالْعُمَرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ .

وفعل النبي ﷺ ، حيث اعتمر فى أشهر الحج بعمرة مفردة ، وجمع بينها وبين حجته ، حيث أحرم قارنا .

ومع هذا فقد بقيت بقية من تلك العقيدة فى نفوس بعض المسلمين ، من أهل الصدر الأول .

ولهذا سأل أبو حمزة ابن عباس عن التمتع بالعمرة إلى الحج ، فأمره بها ، ثم سأل عن الهدى المقرون معها فى الآية ، فأخبره أنه جزور ، ومضى أفضله ، ثم بقره ، ثم شاة ، أو سبع البدنة أو البقرة مع من اشتركوا فيها للهدى أو الأضحية .

فكان أحداً عارض أبا حمزة فى تمتعه ، فرأى هاتفاً يتأديه فى المنام وحج مبرور ، ومتمعة متقبلة .

فأتى ابن عباس ليشره بهذه الرؤيا الجميلة .

ولما كانت الرؤيا الصالحة جزءاً من أجزاء النبوة ، فرح ابن عباس بها ، واستبشر أن وفقه الله تعالى للثواب ، فقال : الله أكبر هى سنة أبى القاسم صلى الله عليه وسلم .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - جواز التمتع والإتيان بالعمرة فى أشهر الحج ، كما انعقد عليه الإجماع فيما بعد .

- ٢- أن المراد بالهدى المذكور في قوله تعالى : ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ البذنة أو البقرة ، أو الشاة ، أو الشاة .
- ٣- الاستئناس بالرؤيا فيما يقوم عليه الدليل الشرعى ، تأييداً بها ، حيث إنها عظيمة القدر في الشرع ، وجزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة .
- ٤- الفرح بإصابة الحق ، والاغتراب به ، لأنه علامة التوفيق .

• • •

الحديث الخامس والعشرون بعد المائتين

عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنَّهَا قَالَتْ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا مِنَ الْعُمْرَةِ وَلَمْ يَحِلُّ
أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟

فَقَالَ : « إِنِّي لَبِئْتُ رَأْسِي ، وَقَلَّدْتُ هَذِي ، فَلَا أَحِلُّ
عَتَّى أَخْرَ » .

المعنى الإجمالى :

أحرم النبي ﷺ في حجة الوداع بالعمرة والحج ، وساق الهدى ولَبَّدَ رأسه بما يسكه عن الانتشار ، لأن إحرامه سيطول وأحرم بعض أصحابه كإحرامه ، وبعضهم أحرم بالعمرة متمتعاً بها إلى الحج ، وأكثرهم لم يسق الهدى ، وبعضهم ساقه .

فلما وصلوا إلى مكة ، وطافوا ، وسعوا ، أمر من لم يسق الهدى من المفردين والقارنين ، أن يفسخوا حجهم ، ويحلبوها عمرة ، وتحللوا .

أما هو ﷺ ، ومن ساق الهدى منهم ، فيقوا على إحرامهم ولم يحلوا .
فسألت زوجته وحفصة لم حل الناس ولم تحل ؟ قال : لأني لبّدتُ
رأسي ، وقُلدتُ هَدْيِي وَسُتُّهُ ، وهذا مانع لي من التحلل حتى يبلغ الهدى
محله ، وهو يوم انقضاء الحج يوم النحر .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - كون النبي ﷺ حج قارناً ، كما تقدم تحقيقه .
- ٢ - مشروعية سَوْقِ الهدى من الأماكن البعيدة ، وأنه سنة النبي ﷺ .
- ٣ - مشروعية تقليد الهدى ، وذلك بأن يوضع في رقابها قلائد من
الأشياء التي لم يجر عادة بتقليدها به ، والحكمة في ذلك إعلامها لتحرم
فلا يتعرض لها .
- ٤ - مشروعية تلييد الشعر المرسل في الإحرام ، كما هو فعل
النبي ﷺ .
- ٥ - أن سوق الهدى من الحل ، يمنع المهرم من التحلل حتى ينحر هديه
يوم النحر .
- ٦ - إذا لم يَسُقِ الْهَدْيَ ، فيشرع له فسخ حجه إلى عمرة ، ويحل منها ،
ثم يحرم بالحج في وقته .

• • •

الحديث السادس والعشرون بعد المائتين^(١)

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أُنْزِلَتْ آيَةُ الْمُتَمَّةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَفَعَلْنَاهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَمْ يَنْزِلْ قُرْآنٌ يَحْرِمُهَا ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا حَتَّى مَاتَ ، فَقَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ .
قَالَ البخاري : يُقَالُ : إِنَّهُ حُمِرَ .

ولسلم ، نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَمَّةِ - يعني متعة الحج - وَأَمَرْنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ لَمْ تَنْزِلْ آيَةٌ تَنْسَخُ آيَةَ مُتَمَّةِ الْحَجِّ ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا حَتَّى مَاتَ وَلَهَا بِعْنَاهُ .

المعنى الإجمالي :

ذكر «عمران بن حصين» رضي الله عنه المتعة بالعمرة إلى الحج .
قَالَ : إِنَّمَا شَرَعَتْ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ ، وَإِجْمَاعِ أَصْحَابِهِ .
وهذه هي الأصول العظام في الدلالة على الأحكام الشرعية .
فأما الكتاب ، فقوله تعالى : ﴿مَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ .

(١) هذا الحديث حسب وضع المصنف وترتيبه هو رقم ٢٢٨ . ولكن قلعة إلى هنا لمناسبة الحديث الذي قبله . فكلاهما في مشروعية التمتع - اهـ . الشارح .

وأما السنة ، ففعل النبي ﷺ لها ، وإقراره عليها .

وأما الإجماع ، فقد فعلها بعضهم ، مع علم من لم يفعلها وسكوته .
وبعد هذا لم يتزل ما ينسخها ، وتوفى النبي ﷺ ، وهي باقية لم تنسخ
بعد هذا ، كيف يقول رجل برأيه وينهى عنها ؟ .

يشير بذلك إلى نهى عمر بن الخطاب رضى الله عنه في أشهر الحج ،
اجتهاداً منه ليكثر زوار البيت في جميع العام ، لأنهم إذا جاءوا بها مع
الحج ، لم يعودوا إليه في غير موسم الحج .

وكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ، أولى بالاتباع من قول كل أحد ،
مهما كان .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - مشروعية التمتع وثبوته في الكتاب والسنة .

٢ - أنه قد توفى النبي ﷺ ، وحكمها باقو لم ينسخ .

٣ - أنه لا يحل الأخذ برأى أحد يخالف ما ورد عن الله تعالى ، أو عن
رسول الله عليه الصلاة والسلام .

٤ - قوله : « لم يتزل قرآن يحرمها دليل على ثبوت النسخ في الشريعة ،
وأن القرآن ينسخ القرآن .

٥ - قوله : « ولم يته عنها » دليل على جواز نسخ القرآن بالسنة .

وجهه أنه لو لم يكن النسخ ممكناً ، لما احتاج إلى الاحتراز في رفع حكم
التمتع ، الثابت بالقرآن ، من نهى النبي ﷺ .

٦ - قوله : « قال رجل برأيه ما شاء » فسر البخاري بعمر بن الخطاب .
وروى أيضاً عن عثمان ومعاوية رضى الله عنهما .

وقصدهم أن لا يقتصر الناس على زيارة البيت في أشهر الحج فقط ،

بل ليقصد في جميع العام .
ولكن كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله مقدمان على كل اجتهاد . والله أعلم
بأسرار شريعته .
والآن مع إجماع الناس على جواز التمتع وإتيانهم به في أشهر الحج ، لم
يُخلُ البيت من الزوار كل وقت .
نسأل الله تعالى أن يُبلي كلمته ، وينشر دينه ، ويقم شعائره آمين .

• • •

الحديث السابع والعشرون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : تَمَتَّعَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى
الْحُجِّ . وَأَهْدَى ، فَسَاقَ مَعَهُ الْهَنْدِيَّ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَبَدَأَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَهْلًا بِالْعُمْرَةِ ، ثُمَّ أَهْلًا بِالْحُجِّ .
فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَهْلًا
بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ .

فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ تَمَتَّعَ ، فَسَاقَ الْهَنْدِيَّ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدِ .

فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ ، قَالَ لِلنَّاسِ :
« مَنْ كَانَ مِنْكُمْ قَدْ أَهْدَى فَلْيَأْتِ لَا يُحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ
حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْيُطْفِئْ

بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيَقْصُرْ وَلْيُخِلِّلْ ، ثُمَّ لِيُهْلِ
بِالْحُجِّ وَلِيُهْدِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَذِي ، فَلْيَتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي
الْحُجِّ ، وَتَبَعِي إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ .

فَطَافَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قَدِمَ إِلَى مَكَّةَ
وَأَسْتَلَمَ الرُّكْنَ ، أَوَّلَ شَيْءٍ ، ثُمَّ خَبَّ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ مِنْ
السَّبْعِ ، وَمَشَى أَرْبَعَةً ، وَرَكَعَ حِينَ قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ عِنْدَ
الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَأَتَى الصَّفَا ، وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا
وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ، ثُمَّ لَمْ يُحِلَّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ ، حَتَّى
قَضَى حَجَّهُ .

وَنَحَرَ هَذِيهِ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَأَقَاضَ قَطَافَ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ
حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ .
وَفَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مَنْ
أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْْيَ مِنَ النَّاسِ .

المعنى الإجمالي :

لما خرج النبي ﷺ إلى ذى الحليفة «مقات أهل المدينة» ليعج حجته
التي ودع فيها البيت وتناكس الحج ، وودع فيها الناس ، وبلغهم برسالة
وأشهدهم على ذلك ، أحرم النبي ﷺ بالعمرة والحج ، فكان قارناً .
والقرآن تمتع .

فتمتع الناس مع رسول الله ﷺ .
 فبعضهم أحرم بالنسكين جميعاً .
 وبعضهم أحرم بالعمرة ، ناولياً الحج بعد فراغه منها .
 وبعضهم أفرد الحج فقط . فقد خيّرهم بين الأنساك الثلاثة .
 وساق ﷺ وبعض أصحابه الهدى معهم من ذى الحليفة ، وبعضهم
 لم يسقه .
 فلما دَنَوْا من مكة حصّ من لم يَسُقِ الهدى من المفردين والقارنين إلى
 فسخ الحج وجعلهما عمرة .
 فلما طافوا وسعوا ، أكّد عليهم أن يقصروا من شعورهم ، وليتحللوا من
 عمرتهم ثم يحرموا بالحج ويهدوا ، لإتيانهم بنسكين بسفر واحد .
 فن لم يجد الهدى ، فعليه صيام عشرة أيام ، ثلاثة في أيام الحج ، يدخل
 وقتها بإحرامه بالعمرة ، وسبعة إذا رجع إلى أهله .
 فلما قدم ﷺ مكة ، استلم الركن ، وطاف سبعة ، خَبَّ ثلاثة ،
 لكونه الطواف الذى بعد القدوم ، ومشى أربعة ، ثم صلى ركعتين عند مقام
 إبراهيم ، ثم أتى إلى الصفا ، فطاف بينه وبين المروة سبعا ، يسمى بين
 العلمين ، ويمشى فيما عداهما ، ثم لم يحل من إحرامه حتى قضى حجه ،
 ونحر هديّه يوم النحر .
 فلما خلس من حجه ورعى جمرة العقبة ، ونحر هديه ، وحلق رأسه
 يوم النحر ، وهذا هو التحلل الأول ، أفاض في ضحوته إلى البيت ، فطاف
 به ، ثم حلّ من كل شيء حرم عليه حتى النساء ، وفعل مثله من ساق
 الهدى من أصحابه .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - كون النبي ﷺ أحرم متمماً ، وهو القران ، ويأتى تحقيق الخلاف إن شاء الله تعالى .
- ٢ - مشروعية سَوْقِ الهدى من الحل ، فهو من فعل النبي ﷺ .
- ٣ - جواز الأنساك الثلاثة ١ - : التمتع ٢ - : والقران ٣ - : والإفراد ، حيث أقر النبي ﷺ أصحابه عليها كلها ، ويأتى الخلاف في بيان أفضلها .
- ٤ - مشروعية فسخ الحج إلى العمرة لمن لم يَسُقِ الهدى : وتحلله . وبقاء من ساقه على إحرامه حتى ينتهى من حجه يوم النحر . فيحل .
- ويأتى تحقيق الفسخ : هل هو للوجوب أم للاستحباب ؟ إن شاء الله تعالى .
- ٥ - أن فسخ الحج لمن لم يَسُقِ الهدى ، يكون ولو بعد طواف القدوم والسعى ، وينقلبان للعمرة .
- ٦ - أن على من لم يجد الهدى ، صيام عشرة أيام ، ثلاثة في الحج ، وصبعة بعد الرجوع إلى أهله .
- فأما الثلاثة ، فلا تصح قبل الإحرام بالعمرة بالإجماع ، وانفقوا على مشروعتها بعد الإحرام بالحج ..
- وهل يجزىء قبله أم لا ؟ قولان .
- مذهبنا جوازه ، لوجود سببه وهو الإحرام بالعمرة لأن موجب الفدية هنا هو الإتيان بالعمرة والحج في سفر واحد .
- والصيام بعد الإحرام بالعمرة شبيه بإخراج كفارة اليمين بعد عقده وقبل الحنث .
- ٧ - مشروعية طواف القدوم لتغير المتمتع ، الذى لم يسق الهدى ، وهو سنة ، لأنه تحية المسجد الحرام .
- ٨ - استلام الحجر الأسود في أول الطواف ، وتقدم مشروعية ذلك ،

في كل طوافه ، إن سهل .

٩ - الرمل في الثلاثة ، من طواف القدام ، والمشى في الأربعة الباقية .

١٠ - مشروعية ركعتي الطواف ، عند مقام إبراهيم .

١١ - السعي بين الصفا والمروة بعد طواف القدام سبعا ، وهو أحد أركان الحج على الصحيح .

١٢ - الموالاة بين الطواف والسعي مستحب ، وقيل : شرط .

١٣ - أن سائق الهدى يتحلل من حجه يوم النحر بعد الرمي ، والنحر للتحلل الأول .

١٤ - طواف الإفاضة هو الركن الأعظم للحج .

والسنة والأفضل ، أن يكون يوم النحر ، بعد الرمي والنحر .

١٥ - التحلل الكامل بعد طواف الإفاضة من كل شيء حرم عليه بإحرامه .

١٦ - أن هذه الأفعال من النبي ﷺ ، تشريع لأمة .

فكل من أحرم كإحرامه ، فعله مثل ما عليه لحديث «خلوا عني مناسككم» .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء^١ : هل حج النبي ﷺ مفرداً ، أو قارناً ، أو معتمراً ؟ .

فأما من يرى أنه حج مفرداً ، فقد تمسك بأدلة .

منها - ما في الصحيحين عن عائشة : خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، فتنا من أهل بعمرة ، ونا من أهل بحج وعمرة ، ونا من أهل بالحج ، وأهل رسول الله ﷺ بالحج وتقسيمها صريح في أن إهلاله بالحج

(١) وقد تلخصت هذه الخلافات وأدلتها من كتاب وزاد المعاد لابن القيم ، رحمه الله وزدت فيها بعض التوضيحات ، فمن أراد بسط الموضوع ، فليرجع إليه .

وحده ثم ساق «ابن القيم» أحاديث في الصحيحين وغيرهما كلها تدور على أنه حج [مفرداً] وأنه أهل [بالحج] وأن حجه لم يكن عمرة .

وذهبت طائفة من العلماء : إلى أنه حج [متمتعاً] فحجبتهم أنهم سمعوا [أن النبي ﷺ تمتع] و [المتمتع] عندهم من أهل بعمرة مفردة في أشهر الحج ، ناوياً الإحرام بعد الفراغ منها بالحج .

وما روى عن معاوية [أنه قصر عن رسول الله عليه بمشقص في العشر^٢] .
وذهبت طائفة إلى أن النبي ﷺ حج [قارناً] وهذا هو الصحيح الذي يسهل رد الأدلة الصحيحة إليه .

وقد ساق له «ابن القيم» من الأدلة ما يزيد على عشرين حديثاً صحيحة صريحة في ذلك ، وكثير منها في الصحيحين أو أحدهما .

منها : - ما رواه مسلم من حديث ابن عمر «أنه قرن الحج إلى العمرة ، وطاف لهما طوافاً واحداً ، ثم قال : هكذا فعل رسول الله ﷺ» .

وما أخرجاه في الصحيحين عن حفصة قلت للنبي ﷺ «ما شأن الناس حلوا ولم تحل أنت من عمرتك ؟ قال : إني قلدت هذبي ولبدت رأسي ، فلا أحل حتى أحل من الحج» وهذا يدل على أنه كان في عمرة معها حج .

وقال ﷺ : «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ، لما سقت الهدى . ولحللت معكم» . وهذا صريح في أنه استمر في حجه «ولم يتحلل إلا يوم النحر ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : «سقت الهدى ووفت» .

وقد قال الإمام أحمد : لا شك أن النبي ﷺ كان قارناً .

(٧) الحديث بهذا اللفظ مما أنكروه الناس ، والحديث الذي في البخاري عن معاوية لم يذكر فيه [في العشر] اهـ . شارح .

وشيخ الإسلام «ابن تيمية» رحمه الله من الذين يرون أنه حج قارنا ،
ويوفق بين الروايات التي ظاهرها الاختلاف فيقول :

والصواب أن الأحاديث في هذا الباب متفقة ، إلا اختلاف يسير ، يقع
مثله في غير ذلك .

فإن الصحابة ثبت عنهم «أنه تمتع» والتمتع عندهم ، يتناول القرآن .
والذين روى عنهم «أنه أفرد» رُويَ عنهم أنه تمتع ، ويريدون به إفراد
أعمال الحج ، بحيث لم يسافر للنسكين سفرين ، ولم يطف لهما طوافين ،
ولم يسع لهما سعين .

فيقال تمتع تمتع قران ، وأفرد أعمال الحج ، وقرن بين النسكين .
وقد فسر التمتع المذكور في الآية ، بما يشمل الأمرين ، القران ، والتمتع
المعروف لدى الفقهاء بشروطه .

واختلفوا : أي الأنساك الثلاثة أفضل ؟

فالمشهور في مذهب الإمام أحمد ، أن التمتع أفضل الثلاثة .

وقد نقل عن الإمام أحمد أنه قال : لا شك أن النبي ﷺ كان
قارناً ، والمتعة أحب إليّ ، وهو آخر الأمرين من رسول الله ﷺ قال : «لو
استقبلت من أمري ما استديرت ، لما سقت الهدى ، ولحللت معكم» .

فهو تأسف على فواته ، وأكد على أصحابه أن يفسخوا حجهم إليه .
ومن اختار التمتع ، ابن عمر ، وابن عباس ، وابن الزبير ، وعائشة ،
والحسن ، وعطاء ، وطاوس ، وجهاذ ، وهو أحد قولَي الشافعي .

وزهب الثوري ، وأهل الرأي : إلى اختيار القران ، لما في الصحيحين
عن أنس سمعت رسول الله ﷺ أهلَّ بهما جميعاً وليك عمرة وحجاء .

فهو نسك رسول الله ﷺ ، وما كان الله ليختار لنيه ، إلا أفضل الأنسك .

وهناك مسلك وسط ، يجتمع فيه الأدلة ، وهو أن التمتع أفضل لمن لم يسق الهدى ، كالذين أكد عليهم النبي ﷺ أن يفسخوا حجهم إلى عمرة . والقرآن أفضل في حق من ساق الهدى ، كما فعل النبي ﷺ .

وهذا القول ، رواية عن الإمام «أحمد» .

قال «ابن القيم» رحمه الله : وهذه طريقة شيخنا . يعني «ابن تيمية» رحمه الله . وقال : وهي التي تليق بأصول أحمد .

أما مذهب مالك ، وظاهر مذهب الشافعي ، فالإفراد .

ودليلهم «أن النبي ﷺ أفرد الحج» متفق عليه .

وتقدم أن معنى الإفراد في هذا الحديث وأمثاله : أن النبي ﷺ قرن ، فدخلت أفعال العمرة في الحج ، قليل : مفرد ، والحق أنه قارن ، كما صحت بذلك الأحاديث .

• • •

بَابُ الْهَدْيِ

الهدى : ما أهدى إلى البيت الحرام من الإبل ، والبقر ، والغنم وغيرها .
ويراد بتقديمه إلى البيت ، التوسعة والإحسان إلى ساكنيه وزائريه ،
من الفقراء ، والمساكين .
وهو من أفضل القرب ، لأن الصدقة ، والإنفاق من أفضل العبادات .
لا سيما إذا كان في البلد الحرام ، وعلى المتقطعين لعبادة الله تعالى
فيه ، والمجاورين لبيته .

الحديث التاسع والعشرون بعد المائتين

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : فَتَلْتُ قَلَادَةَ هَدْيِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِي ، ثُمَّ أَشَعَرْتُهَا وَقَلَّدْتُهَا .
- أَوْ قَلَّدْتُهَا - ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ ، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ .
فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حُلَالًا .

لغة الحديث :

القلادة : جمع قلادة ، وهي ما يحاط به العنق ، وتكون من الخيوط ،
والحديد .
والمراد هنا ، قلادة الهدى ، وتوضع على خلاف المادة .

وكانوا يجعلونها من القرب ، والنعال ، وخيوط الصوف . ليعلم أنها هَدْيٌ مُّقْتَرَمٌ .

أشعرتها : الإشعار ، معناه ، الإعلام ، والعبادات شعائر الله لأنها علامات طاعته .

والشعيرة : - هنا - ما يهدى إلى البيت من بيمة الأنعام . فُتْعِلَمَ . وذلك بإزالة شعر أحد جانبي سنام البدنة أو البقرة ، وكشطه حتى يسيل منه الدم ، ليعلم الناس أنها مُهْدَاةٌ إلى البيت فلا يتعرضوها .

المعنى الإجمالى :

كان النبي ﷺ يعظم البيت العتيق ويقدسه .

فكان إذا لم يصل إليه بنفسه ، بعث إليه الهدى ، تعظيماً له ، وتوسعة على جيرانه .

وكان إذا بعث الَهْدْيَ أشعرها وقَلَدَها ، ليعلم الناس أنها هدى إلى البيت الحرام ، فيحترمونها ، ولا يتعرضوها بسوء .

فذكرت عائشة رضى الله عنها - تأكيداً للخبر - : أنها كانت تقتل قلائدها .

وكان إذا بعث بها ، وهو مقم في المدينة لا يمتنب الأشياء التي يمتنبا المحرم من النساء ، والطيب ، وليس المحيط ونحو ذلك ، بل يبقى محلاً لنفسه كل شيء كان حلالاً له .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - استحباب بعث الهدى إلى البيت الحرام من البلاد البعيدة ولو لم يصحبها المهدي ، لأن الإهداء إلى البيت صدقة على مساكين الحرم ،

- وتعظيم للبيت ، وتقرب إلى الله تعالى بإقامة الدعاء في طاعته .
- ٢ - استحباب إشعار الهدى وتقليده ، بالقرب ، والنعال ، ولحاء الشجر ، مما هو خلاف عادة الناس ، ليعرفوه فيحترموه .
- ٣ - أن الهدى لا يكون محرماً بيعت الهدى ، لأن الإحرام هو نية النسك .
- ٤ - أن الهدى لا يحرم عليه أيضاً ما يحرم على المحرم من محظورات الإحرام .
- ٥ - جواز التوكيل في سوقها إلى الحرم ، وذبحها وفريقها .
- ٦ - أن الشرع يكون حيث المصلحة المحضة ، أو المصلحة الراجحة . فإن إشعار الإبل والبقرة الهداة ، فيه تعذيب لها . ولكن مصلحة إشعارها ، لتعظيمها ، وإظهار طاعة الله في إهدائها ، راجع على هذه المقسدة اليسيرة .
- ٧ - أن الأفضل بعثا مقلدة ، من أمكنتها ، لا تقليدها عند الإحرام ، لتكون محترمة على من تمر به في طريقها ، وليحصل التنافس في أنواع هذه القرب المتمدى نفعها .

• • •

الحديث الثلاثون بعد المائتين

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَهْدَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً غَنًا^(١) .

(١) هذا اللفظ البخاري ورده مسلم كذلك ، وزاد إلى البيت قلدها .

المعنى الإجمالى :

أكثر ما كان يهديه النبي ﷺ إلى البيت . الإيل ، لكونها أعظم نفعا ، وأكثر أجراً .

وذكرت عائشة رضى الله عنها ، أنه ﷺ ، أهدى مرة غنما .

والإهداء من بهيمة الأنعام ومن غيرها ، جائز ، ولكن الأنعام فيها إظهار شعائر الله تعالى ، وإزاحة اللعاب في مرضاته ، فهو عبادتان ، صدقة . وسفك دم لوجهه الكريم ، بعد أن كان يسفك للأصنام والطواغيت .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - جواز إهداء الغنم إلى البيت الشريف .

٢ - أن الأكثر من هديه ﷺ أفضل الهدايا والأموال عند العرب ، وهى الإيل .

• • •

الحديث الحادي والثلاثون بعد المائتين

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً ، قَالَ : « ارْكَبْهَا » ، قَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ ، قَالَ : « ارْكَبْهَا » فَرَأَيْتُهُ رَاكِبَهَا يُسَيرُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وفي لفظ : « قَالَ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ : « ارْكَبْهَا ، وَبَلَكَ ، أَوْ » وَيَحْك . »

لغة الحديث :

بدنة : بفتح الباء والدال ، تطلق على الإبل ، والبقر ، لعظم أبدانها
وضخامتها .

وللمراد هنا ، الناقة المهداة إلى البيت ، ليستقيم الجواب .

ويلك : من الويل . وهو الملاك .

وهي كلمة تستعمل للتغليظ على المخاطب ، بدون قصد معناها ، وإنما
تجرى على ألسنة العرب في الخطاب ، لمن وقع في مصيبة فتنصب عليه .
ويحك : كلمة يؤتى بها للرحمة ، والثناء لحال المخاطب ، الواقع في
مصيبة .

و [ويل] و [ويح] مصدران ، يقدر فاعلهما دائماً .

المعنى الإجمالي :

ما أهدى إلى البيت لا يتضع منه بشيء مع عدم الحاجة إليه ، لأنه
أخرج لوجه الله ، فلا يرجع إليه .

فإن كان ثم حاجة إلى ركوبه ، أو حليه : فلا بأس ، ما دام ذلك لا
يضره .

ولذا لما رأى ﷺ رجلاً يسوق بدنة ، هو في حاجة إلى ركوبها ،
رخص له في ذلك ، وأمره به .

ولكون الهدى معظماً عندهم ، لا يتعرض له ، قال : إنها بدنة مهداة
إلى البيت فقال : اركبها وإن كانت مهداة إلى البيت .

فعاوده الثانية والثالثة ، فقال : اركبها ، مغلفاً له الخطاب .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - تعظم العرب لِلْهَدْيِ ، واحترامه في قلوبهم .
- ٢ - جواز ركوبه وحلبه مع الحاجة إلى ذلك ، بما لا يضره .
وهذا أعلى المذاهب ، وفيه تجتمع الأدلة .
- ٣ - إنما قيدناه (بالحاجة وعدم الضرر) لما روى مسلم عن جابر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «اركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها حتى تجد ظهراً» .
- ٤ - أخذ من هذا الحديث البخارى رحمه الله تعالى ، جواز انتفاع الواقف بوقفه .

• • •

الحديث الثاني والثلاثون بعد المائتين

عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَمَرَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ وَأَنْ أَتَصَدَّقَ يَلْخُمِهَا وَجُلُودِهَا ، وَأَجْلَتِهَا ، وَأَنْ لَا أُعْطِيَ الْجُزَارَ مِنْهَا شَيْئًا ، وَقَالَ : « نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا » .

لغة الحديث :

بُذْنُهُ : جمع «بذنة» وتقدم تعريفها وضبط مفرد و «البدن» بالجمع ، فيها لفتان : ١ - ضم الباء والبدال . ٢ - وضم الباء ، وسكون الدال .
أَجْلَتِهَا : المفرد «جُلٌّ» بضم الجيم ، وجمعه «جِلَالٌ» بكسرهما و «أجلة» جمع الجمع .

و «الجل» هو ما يطرح على ظهر البعير ، من كساء ونحوه .

المعنى الإجمالى :

قدم النبي ﷺ مكة فى حجة الوداع ، معه هديه ، وقدم على ابن أبى طالب رضى الله عنه من الخبز ، ومعه هدى .

فكان هدى النبي ﷺ مائة بدنة ، فنحر بيده الشريفة ثلاثاً وستين بدنة . وأمر علياً أن يقوم على نحر الباقى ، وأن يتصدق بلحمها .

ولكونها قدمت لله تعالى ، فلم يحب ﷺ استرجاع شيء منها .

ولذا أمره بالتصدق بلحمها ، وجلودها وجلالها .

وحيث إنها صدقة للفقراء والمساكين ، ليس لمهديها حق التصرف بها ، أو بشيء منها على طريق المعاوضة .

فقد نهاه أن يعطى جازرها منها ، معاوضة له على عمله ، أو ليتسامح بشيء منها .

وإنما وعده أن يعطيه أجرته من غير لحمها ، وجلودها ، وجلالها .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - مشروعية الهدى . وأنه من فعل النبي ﷺ .

٢ - الأفضل كونه كثيراً . عظيم النفع .

فقد أهدى النبي ﷺ مائة بدنة .

٣ - أن يتصدق بها . وما يتبعها ، من جلود ، وجلال .

وله أن يأكل من هدى التطوع والتمتع والقران . الثلث فأقل .

٤ - أن لا يعطى جازرها شيئاً منها . على وجه المعاوضة ، بل يتصدق

عليه ويهدى عليه منها .
• - جواز التوكيل في ذبحها ، والتصدق بها .

الحديث الثالث والثلاثون بعد المائتين

عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ : رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ قَدْ آتَى عَلَى رَجُلٍ قَدْ آتَاخَ بَدَنَتُهُ يَنْحَرُهَا فَقَالَ : ابْتِئْهَا قِيَامًا مُقَيَّدَةً ،
سَنَةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

المعنى الإجمالي :

السنة في البقر والغنم وغيرها - ما عدا الإبل - ذب بها من نحلقت مضجعة على جانبها الأيسر ، ومستقبلة القبلة .
وأما الإبل ، فالسنة نحرها في لَبَّيْهَا : قائمة معقولة يدها اليسرى ، لأن في هذا راحة لها ، بسرعة إزهاق روحها .

ولذا لما مرَّ عبد الله بن عمر ، على رجل يريد نحر بدنة مناخة ، قال :
ابعثها قياما ، مقيدة ، فهي سنة النبي ﷺ ، الذي نهج أدب القرآن في
نحرها بقوله «فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا» يعني ، سقطت . والسقوط لا يكون إلا
من قيام .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - سنة النبي ﷺ نحر الإبل قائمة مقيدة لأنه من إحسان الذبحة ،
والرفق بالحيوان .

- ٢ - كراهة ذبحها بركة ، لأن فيه تطويلا في إزهاق روحها .
- ٣ - عادة الناس الآن نحرها بركة معقولة ، فإذا كانوا غير قادرين على نحرها قائمة ، ويمشي من عدم التمكن من إحسان ذبحها وتطعيمها بما يعذبها ولا يريحها . فالأحسن أن تكون بركة حسب القدرة والمستطاع .
- ٤ - رحمة الله تعالى ورأفته بخلقه ، حتى في حال إزهاق أرواحه .
وبمثل هذه الأحكام الرحيمة ، والحنان العظيم ، يعلم أنه دين عطف وشفقة . لا دين وحشية وعسف .
- فن بنيء الذين رمّوه بذلك ، وهم يقتلون أبرياء بني آدم في عُقر ديارهم ، لعلهم يفقهون ؟

بَابُ الْغُسْلِ لِلْمَحْرَمِ

الحديث الرابع والثلاثون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا وَالْمِسْوَرُ ابْنُ مَخْرَمَةَ اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ .

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ . وَقَالَ الْمِسْوَرُ :
لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ .

قَالَ : فَأَرْسَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ،
فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ . وَهُوَ يَسْتَرُّ بِثَوْبٍ ، فَسَلَّمْتُ
عَلَيْهِ فَقَالَ : مَنْ هَذَا ؟

فَقُلْتُ : أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُنَيْنٍ ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ ابْنُ
عَبَّاسٍ يَسْأَلُكَ : كَيْفَ تَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ ؟

فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ مَطَاطَاهُ حَتَّى يَبْدَأَ لِي
رَأْسَهُ .

ثُمَّ قَالَ لِلْإِنْسَانِ يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ : أَصِيبْ ، فَصَبَّ
عَلَى رَأْسِهِ ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ ، ثُمَّ
قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُ .

وفي رواية : فَقَالَ الْمِسْوَرُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : لَا أَمَارِيكَ
بَعْدَهَا أَبَدًا .

القرنان : العمودان اللذان تشد فيهما الخشبة ، التي تعلق عليها
بكرة البئر .

لغة الحديث :

الأبواء : بفتح الهمزة وسكون الباء الموحدة مملود ، موضع بين مكة
والمدينة .

قال ياقوت : قرية من أعمال الفرع من المدينة ، بينها وبين الجحفة
عما إلى المدينة ، ثلاثة عشر ميلا .

وقيل جبل على يمين آراة ، ويمين الطريق للمصعد إلى مكة من المدينة ،
وهناك بلد ينسب إلى هذا الجبل .

وقال شيخنا «عبد الرحمن السعدي» : إن الأبواء ، هي المساة «مستورة» .
وكلام شيخنا ، وكلام ياقوت ، متقارب لأن «مستورة» على يمين المصعد
إلى مكة ، وقرية من «رايع» التي هي الحرم الآن ، لما تركوا «الجحفة»^١ .

القرنين : بفتح القاف تشبة قرن وهما الخشبтан القائمتان على رأس البئر
وتعد بينهما خشبة تعلق عليهما البكرة أو يمر عليها المستقى الجبل إذا لم
يوجد بكرة وتسمى هاتان الخشبتان في نجد الآن «القامة» .

طأطأه : أى طامنه يعنى الثوب ليرى الرسول رأسه من ورائه .
أماريك : أجادلك .

(١) تحققتنا من أهل تلك البلاد أن «الأبواء» تقع عن «مستورة» شرقاً نحو ثلاث كيليات ،
وأن سيلهما واحد ، ويسميها «وادي النخل» اهـ المصنف .

المعنى الإجمالى :

اختلف عبد الله بن عباس والمصور بن مخزومة رضى الله عنهم ، فى جواز غسل المحرم رأسه .

فذهب المصور إلى المنع ، خشية سقوط الشعر من أثر الغسل ، ولأنه فى الغسل ترقفها ، وينبغى للمحرم أن يكون أشعث أغبر .

وذهب ابن عباس إلى الجواز ، استصحاباً للأصل ، وهو الإباحة ، إلا بدليل «وهذا هو الفقه» .

فأرسلا عبد الله بن حنين إلى أنى أيوب الأنصارى رضى الله عنه وهم فى طريق مكة - ليسأله فوجده عبد الله بن حنين - من تسبيل الله وتبيينه الأحكام لحلقه - يقتل عند فم البئر ، ويستترأ بثوب وهو محرم .

فسلم عليه وأخبره أنه رسول ابن عباس ليسأله : كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم ؟

فمن حسن تعلم أنى أيوب رضى الله عنه ، واجتهاده فى تقرير العلم ، أن أرخى الثوب وأبرز رأسه ، وأمر إنساناً عنده أن يصب الماء على رأسه ، فصبه عليه ، ثم حرك رأسه بيديه ، فأقبل بهما وأدير .

وقال لعبد الله بن حنين : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يغسل .

فلما جاء الرسول وأخبرهما بتصويب عبد الله بن عباس - وكان رائدهم الحق ، وبقيتهم الصواب - ، رجع المصور رضى الله عنه ، واعترف بالفصل لصاحبه ، فقال : لا أمارك أبداً .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - جواز غسل المحرم رأسه ، وأنه ليس من الترقف المخطور .

٢- جواز إمرار اليد على شعر الرأس بالغسل إذا لم يتنف شعراً ، ويسقطه .

٣- قبول خبر الواحد في المسائل الدينية .

٤- الرجوع إلى النصوص الشرعية عند الاختلاف ، وترك الاجتهاد والقياس عندهما .

٥- جواز السلام على المتطهر في وضوءه أو غسل ، ومحدثه عند الحاجة .

٦- استحباب التستر وقت الغسل ، فإن خاف من ينظر إليه وجب .

٧- جواز الاستعانة في الطهارة بالغير .

٨- سؤال ابن عباس أبا أيوب ، يفيد أن عنده علماً نقلياً عن غسل المهرم ، حيث سأله عن كيفية الغسل ، لا عن أصله .

• • •

بَابُ فَسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ

الحديث الخامس والثلاثون بعد المائتين

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَهَلَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ غَيْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَطَلْحَةَ .

وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ فَقَالَ: أَهَلَلْتُ بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَحْمِلُوا عُمْرَةً ، فَيَطُوفُوا ثُمَّ يَقْصِرُوا وَيَحْمِلُوا إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ .

فَقَالُوا : نَنْطَلِقُ إِلَى دِينِي « وَذَكَرُ أَحَدِنَا يَقْطُرُ ؟
فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَذَبَرْتُ مَا أَهَدَيْتُ ، وَلَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لَأَحَلَلْتُ » .

وَحَاصَتْ عَائِشَةُ فَفَسَكَتِ الْمَتَاسِكَ كُلَّهَا ، غَيْرَ أَنَّهُمَا لَمْ تَطُفْ بِالْبَيْتِ . فَلَمَّا طَهَّرَتْ وَطَافَتْ بِالْبَيْتِ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ نَنْطَلِقُونَ بِحُجَّتِي وَعُمْرَةٍ وَأَنْطَلِقُ بِحُجٍّ أَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ

ابْنُ أَبِي بَكْرٍ يَأْنُ يَخْرُجُ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ ، فَأَعْتَمَرَتْ
بَعْدَ الْحَجِّ .

المعنى الإجمالى :

يُصِفُ «جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حُجَّةَ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّهُ
وَأَصْحَابُهُ أَهْلُوا بِالْحَجِّ ، وَلَمْ يَسْقِ الْهَدْيَ إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ ، وَطَلْحَةُ بْنُ
عُبَيْدِ اللَّهِ .

وَكَانَ عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي الْيَمَنِ ، قَدَمٌ ، وَمِنْ فَتَاهُ أَحْرَمٌ وَعَلَى إِحْرَامِهِ
يُحْرَمُ النَّبِيُّ ﷺ .

فَلَمَّا قَدِمُوا مَكَّةَ ، أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَفْسَحُوا إِحْرَامَهُمْ مِنَ الْحَجِّ
إِلَى الْعَمْرَةِ ، وَيَكُونُ طَوَافُهُمْ وَسَعِيمُهُمْ لِلْعَمْرَةِ ، ثُمَّ يَقْصِرُوا وَيُحِلُّوا التَّحْلُلَ
الْكَامِلَ . هَذَا فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَسْقِ الْهَدْيَ .

أَمَّا مَنْ سَاقَهُ - وَنَهَمُ النَّبِيِّ ﷺ - فَبَقُوا - بَعْدَ طَوَافِهِمْ وَسَعِيمِهِمْ - عَلَى
إِحْرَامِهِمْ .

فَقَالَ الَّذِينَ أُمِرُوا بِفَسْخِ حُجَّتِهِمْ إِلَى عَمْرَةٍ - مُتَعَجِّبِينَ وَمُسْتَظْمِينَ - :
كَيْفَ نَنْطَلِقُ إِلَى «مَيْمَنٍ» مُهْلَيْنَ بِالْحَجِّ ، وَنَحْنُ حَدِيثُو عَهْدٍ بِجَمَاعٍ نَسَائِنَا ؟ .
فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ مَقَالَتَهُمْ وَاسْتِعْظَامَ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِمْ ، فَطَمَأَنَّا أَنْفُسَهُمْ
بِمَا هُوَ الْحَقُّ وَقَالَ :

لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ ، مَا سَقْتُ الْهَدْيَ الَّذِي مَنَعْنِي مِنَ
التَّحْلُلِ ، وَلَأَحْلَلْتُ مَعَكُمْ . فَرَضِيَتْ أَنْفُسَهُمْ وَأَطَاعَتْ قُلُوبُهُمْ .

وَحَاضَتْ عَائِشَةُ قُرْبَ دُخُولِهَا مَكَّةَ ، فَصَارَتْ قَارِنَةً ، لِأَنَّ حَيْضَهَا مَنَعَهَا

من الطواف بالبيت ، وفعلت المناسك كلها غير الطواف والسعي .

فلما طهرت وطافت بالبيت طواف حجها ، صار في نفسها شيء ، حيث كان أغلب الصحابة - ومنهم أزواج النبي ﷺ - فعلوا أعمال العمرة وحدها وأعمال الحج . وهي قد دخلت عمرتها في حجها .

فقالت : يا رسول الله ، تنطلقون بحج وعمرة وأنطلق بحج ؟

فعلّب خاطرها ، وأمر أخاها عبد الرحمن ، أن يخرج معها إلى التمتع ، فاعتمرت بعد الحج .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - كون النبي ﷺ أحرم ومعه الهدى ، فهو أفضل وأكمل .

٢ - أن ترك سوق الهدى جائز ، حيث الغالب من الصحابة لم يسقه .

ويأتى تمنييه ﷺ عدم سوقه الهدى ، وتوجيه ذلك إن شاء الله تعالى .

٣ - فقه على رضى الله عنه ، فإنه حين لم يعرف أى الأنساك أفضل ،

علقه بإحرام النبي ﷺ .

٤ - جواز تعليق الإحرام بإحرام الغير .

٥ - أن النبي ﷺ أمر أصحابه الذين لم يسوقوا الهدى ، أن يفسخوا

حجهم إلى عمرة .

فإذا فرضوا من أعمال العمرة حلوا ، ليحرموا بالحج فيقتضى الأمر فعل ما

فعلوه ويأتى الخلاف في ذلك وتحقيقه ، إن شاء الله تعالى .

٦ - أن من ساق الهدى ، منه ذلك من الإحلال ، وبقي على

إحرامه ، كما صنع النبي ﷺ .

٧ - جواز المبالغة في الكلام ، لاستيضاح الحقائق ، وتبيين الأمور .

٨ - تمنى النبي ﷺ ، أنه لم يسق الهدى ، وأنه فسخ حجه إلى عمرة

منها ، وأنه أخر الأمرين من النبي ﷺ .

٩ - جواز تخفى الأمور الفاتئة إذا كانت من مصالح الدين ، لأنه رغبة في الخير ، وندم عليه . فهو من أنواع التوبة .

١٠ - جواز فعل المناسك للحائض ، ما عدا الطواف بالبيت ، فمنع . إما لاشتراط الطهارة في الطواف ، وإما خشية تلويث المسجد .

١١ - أن السعى من شرطه ، أن يقع بعد طواف نسك .

ولذا لم يصح من الحائض السعى ، لا لاشتراط الطهارة ، ولكن لأنه لا بد أن يقع بعد الطواف نسك وهو معدوم في حق الحائض .

١٢ - جواز الإتيان بالعمرة من أدنى الحل بعد الحج ولا تسنُّ لأنه لم يقع من الصحابة إلا هذه المرة من عائشة . ولم ينقل عن عائشة أنها فعلتها بعد ذلك .

ولو كانت العمرة المشروعة المترتبة عليها الثواب العظيم ، لما تركوها وهم في مكة ، سهلة عليهم ، ميسرة لهم .

١٣ - أن الإحرام بالعمرة ، لا بد أن يكون من خارج الحرم ، وهو إجماع . بخلاف الحج ، فن مكة لمن هو فيها .

والفرق بين الحج والعمرة ، أن العمرة جميع أعمالها في الحرم ، فيخرج للحل للجمع فيها بين الحل والحرم .

وأما الحج فبعض أعماله في الحرم ، وبعضها في الحل ، وهو الوقوف بعرفة .

١٤ - قوله : « وأهل بالحج » ظاهره أنه مفرد .

وتقدم الجمع بين روايات ما يومهم الأفراد أو التمتع ، وأن الصحيح أنه قارن .

اختلاف العلماء ، في فسح الحج إلى عمرة :

أجمع العلماء على أن الصحابة الذين مع النبي ﷺ في حجة الوداع ،

قد فسحوا حجهم إلى عمرة ، بأمر النبي ﷺ .

واختلفوا : هل هذا الفسخ لمن بعدهم أيضاً ، أم لهم خاصة في تلك الواقعة ؟ .

فذهب الأئمة الثلاثة ، أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وجمهور العلماء إلى أن هذا الفسخ خاص بالصحابة في تلك السنة ، ولا يتعداهم إلى غيرهم .

وذهب الإمام أحمد ، وأهل الحديث ، والظاهرية . ومن الصحابة ابن عباس وأبو موسى الأشعري : - إلى الفسخ .

استدل الأولون بما رواه أبو داود عن «أبي ذر» كان يقول فيمن حج ثم فسحها بعمرة : «لم يكن ذلك إلا للركب ، الذين كانوا مع رسول الله ﷺ» . و«مسلم» عن «أبي ذر» : «كانت المنعة في الحج لأصحاب محمد ﷺ» .

وبما رواه الخمسة عن الحارث بن بلال ، عن أبيه بلال بن الحارث قال : قلت يا رسول الله ، فسح الحج لنا خاصة ، أم للناس عامة ؟ قال : بل لنا خاصة .

فعند الجمهور أن حديث بلال ناسخ لأحاديث الفسخ ، فهو للصحابة خاصة في تلك السنة ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية ، من تحريم العمرة في أشهر الحج ، ويؤيد ذلك هذا الأثر عن أبي ذر رضي الله عنه .

واستدل الآخرون على فسح الحج بأحاديث صحيحة جيدة قربت من حدِّ التواتر ، من بضع عشرة من الصحابة .

منهم حديث جابر ، وسراقة بن مالك ، وأبي سعيد الخدري ، وعلي ، وابن عباس ، وأنس ، وابن عمر ، والربيع بن سبرة ، والبراء بن عازب ،

وَأبي موسى ، وعائشة ، وفاطمة ، وحفصة ، وأسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهم أجمعين .

كل هؤلاء رَوَوْا أحاديث كثيرة ، منها في الصحيحين ، تنص على فسخ الحج إلى العمرة .

ولهذا ، لما قال سلمة بن شبيب للإمام أحمد : يا أبا عبد الله ، كل شيء منك حسن جميل ، إلا خصلة واحدة . فقال : وما هي ؟ قال : تقول بفسخ الحج .

فقال الإمام أحمد : كنت أرى أن لك عقلاً ، عندي ثمانية عشر حديثاً صحاحاً جيداً ، وكلها في فسخ الحج ، أتركها لقولك ؟

وقد أورد المصنف رحمه الله تعالى في هذا الكتاب ، منها حديثين :

١ : - حديث جابر ، الذي نحن نتكلم عليه الآن ٢ : - وحديث ابن عباس ، سيأتي ، ونورد معهما حديثين من تلك الأحاديث المتكاثرة .

الأول : - ما رواه «مسلم» عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : «خرجنا مع رسول الله ﷺ ، ونحن نصرخ بالحج صراخاً .

فلما قدمنا مكة أمرنا أن نجعلها عمرة ، إلا من ساق الهدي ، فلما كان يوم التروية ، وَرَّحْنَا إِلَى «مِنَى» أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ» .

والثاني : - ما رواه «مسلم» و «ابن ماجه» عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما ، قالت : «خرجنا محرمين ، فقال رسول الله : من كان معه هَدْيٌ فَلْيَكِّمْ عَلَى إِحْرَامِهِ ، ومن لم يكن معه هدي ، فليحطل ، فلم يكن معي هدي ، فحطت . وكان مع الزبير هدي ، فلم يحطل» .

وهذه أحاديث عامة للصحابة ولن بعدهم ، إلى الأبد .

فإن الأحكام الشرعية ، لا تكون لجبل دون جبل . ولا لطائفة دون أخرى .

فمن ادعى الخصوصية ، فعليه الدليل .

وكيف ولا سأل سراقه بن مالك النبي ﷺ عن هذا الفسخ ، هل هي للصحابة خاصة ؟ قال : « بل للأمة عامة ؟ ! » .

وقد وردت هذه الأحاديث في واقعة متأخرة ، لم يأت بعدها ما ينسخها . ومن ادعى النسخ ، فعليه الدليل .

بل ورد ما يبعد دعوى النسخ ، حين قيل للنبي ﷺ : « عمرتنا هذه : لعامتنا هذا أم للأبد ؟ » فقال : « لا . بل لأبد الأبد ، ودخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » .

أما دعوى الجمهور النسخ ، بحديث بلال بن الحارث ، فبعيد كل البعد .

لأن الإمام أحمد قال في حديثه : حديث بلال بن الحارث عندي ، ليس يثبت ، ولا أقول به . وأحد رواة سننه الحارث بن بلال لا يعرف . وقال أيضاً : أرأيت لو عرف الحارث بن بلال ؟ إلا أن أحد عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ يرون ما يرون من الفسخ : أين يقع الحارث بن بلال منهم ؟ !

وأما أثر أبي ذر ، فهو رأي له ، وقد خالفه غيره فيه ، فلا يكون حجة ، لا سيما مع معارضته للأحاديث الصحاح .

ومن اختار الفسخ ، شيخ الإسلام «ابن تيمية» قدس الله روحه ، وتلميذه «ابن القيم» .

وقد أطلال «ابن القيم» البحث في الموضوع في كتابه [زاد المعاد] وبين

حجج الطرفين ، ونصر الفسخ نصراً مؤزراً مبيناً ، وردّ غيره ، وفنّد أدلته بطريقته المقتنة ، وعارضته القوية .

ثم اختلف القائلون بالفسخ : هل هو للرجوب أم للاستحباب ؟
فذهب الإمام أحمد : إلى استحباب الفسخ .

ولعل قصر الإمام وأحمد لأحاديث الأمر بالفسخ والتخليط فيه غل الاستحباب ، حمله على علم مبادرة الصحابة إلى امتثال أمره ﷺ .

وذهب ابن عباس في المفهوم من كلامه : إلى أنه فرض من لم يسقْ هدىً التمتع ، حيث قال : «من جاء مهلاً بالحج ، فإن الطواف ، بالبيت يغيره إلى عمرة ، شاء أم أبى» .

وذهب «ابن حزم» إلى ما ذهب إليه ابن عباس ، حيث يقول في كتابه «المحلّ» : -

ومن أراد الحج ، فإنه إذا جاء إلى الميقات ، فإن كان لا هدىً معه ، ففرض عليه أن يحرم بعمرة مفردة ولا بد ، ولا يجوز له غير ذلك .

فإن أحرم بحج أو بقران حج وعمرة ، ففرض عليه أن يفسخ إهلاله ذلك ، بعمرة يحل إذا أتمها ، لا يجوز له غير ذلك .

ومال : «ابن القيم» إلى هذا الرأي حيث قال في كتابه «زاد المعاد» بعد أن ساق حديث البراء بن عازب : «ونحن نشهد الله علينا ، أنا لو أحرمنا بحج لرأينا فرضاً علينا فسخه إلى عمرة ، تفادياً من غضب رسول الله ﷺ ، وأتباعاً لأمره .

فوالله ما نسخ هذا في حياته ولا بعده ، ولا صحح حرف واحد يعارضه ، ولا خص به أصحابه ، دون من بعده ، بل أجرى الله سبحانه وتعالى على لسان

سراقة أن يسأله : هل ذلك مختص بهم ؟ فأجاب : بأن ذلك كائن لأبد الأبد .

فما ندرى ما تقدم على هذه الأحاديث وهذا الأمر المؤكد ، الذى غضب رسول الله ﷺ على من خالفه .

فهؤلاء ، لما رأوا تكرار الأحاديث فى الأمر به ، وغضب الرسول ﷺ من أجله ، لم يقتنعوا إلا بالقول بوجوبه وفريسته .

وحديث البراء المشار إليه هو ما أخرجه ابن ماجه ، والإمام أحمد وصححه ، عن البراء بن عازب قال : «خرج رسول الله ﷺ وأصحابه ، قال : فأحرمتنا بالحج ، فلما قمنا مكة قال : اجعلوا حجكم عمرة .

قال : فقال الناس : يا رسول الله قد أحرمتنا بالحج ، كيف نجعلها عمرة ؟

قال : وانظروا ما آمركم به فافعلوا فردوا عليه القول فغضب .

ثم انطلق حتى دخل على عائشة وهو غضبان ، فرأت الغضب فى وجهه فقالت : «من أغضبك أغضبه الله ؟» .

قال : «ومالى لا أغضب وأنا آمر بالأمر فلا يتبع ؟» .

فهذا وأمثاله ، متمسك من أوجبوا الفسخ .

• • •

الحديث السادس والثلاثون بعد المائتين

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ نَقُولُ : لَبَّيْكَ يَا الْحَجَّ ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَجَعَلْنَاهَا عُمْرَةً .

المعنى الإجمالي :

يقول جابر : قدمنا في حجة الوداع مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج وملين به ، لأن بعضهم أفرد الحج ، وبعضهم قرن ، وكأنه مفرد وسكت عن المتمتعين ، وفيهم قسم متمتع .

فأمر النبي ﷺ من لم يسق الهدى منهم ، أن يفسخ حجه إلى عمره متمتعاً بها إلى الحج .

وهذا الحديث ، أحد أدلة من يرون فسخ الحج ، كما تقدم .

• • •

الحديث السابع والثلاثون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَتَتْهَا بِهُ صَبِيحَةٌ رَافِعَةٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْحِلِّ ؟ قَالَ : « الْحِلُّ كُلُّهُ » .

المعنى الإجمالى :

يلذكر ابن عباس رضى الله عنهما : أن النبي ﷺ وأصحابه قدموا مكة فى حجة الوداع ، صبيحة اليوم الرابع من ذى الحجة ، وكان بعضهم محرماً بالحج ، ومنهم القارن بين الحج والعمرة .

فأمر من لم يَسْتَقِرَّ الْهَدْيَ من هاتين الطائفتين بأن يحلوا من حجهم ، ويجعلوا إحرامهم بالعمرة .

فكُبر عليهم ذلك ورأوا أنه عظيم أن يتحللوا التحلل الكامل ، الذى يبيح الجماع ، ثم يحرمون بالحج ، ولذا سألوهم فقالوا : يا رسول الله : أى الحل ؟

فقال ﷺ : الحل كله ، فباح لكم ما حرم عليكم قبل الإحرام فامتثلوا رضى الله عنهم .

وهذا من أدلة القائلين بالفسخ أيضاً .

• • •

الحديث الثامن والثلاثون بعد المائتين

عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ : سُئِلَ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَأَنَا جَالِسٌ : كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسِيرُ حِينَ دَفَعَ ؟

فقال : كَانَ يَسِيرُ الْعَتَقَ ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوةً نَصَّ .

العتق : انبساط السير ، و « النص » فوق ذلك .

الغريب :

العتق والنص : «العتق» بفتح العين والنون . و «النص» بفتح النون وتشديد الصاد . وهما ضربان من السير ، والنص أسرعهما .
الفجوة : بفتح الفاء ، المكان المتسع .

المعنى الإجمالى :

كان أسامة بن زيد رضى الله عنهما رديف النبي ﷺ من عرفة إلى مزدلفة .

فكان أعلم الناس بسير النبي ﷺ فمثل عن صفته فقال :

كان يسير العتق ، وهو انبساط السير ويسره في زحمة الناس ، لئلا يؤدي به ، وليكون بعد انصرافه من هذا الموقف العظيم وإقباله على المشعر الحرام خاشعاً خاضعاً ، عليه السكينة والوقار ، راجياً قبول عمله ، شاكراً على نعمه التى من أجلها عز الإسلام ، وذل الشرك . فإذا وجد فرجة ليس فيها أحد من الناس حرك دابته ، فأسرع قليلا ، وخشوعه وتخضوعه لا يفارقانه ﷺ في كل حركة وسكون .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - كون أسامة بن زيد رديف النبي ﷺ ، من دفع عرفة إلى مزدلفة ، فهو أعلم الناس بسيره .
- ٢ - كان سيره ﷺ انبساطاً لا كسل فيه ولا تماوت ، ولا خفة ولا سرعة . فيؤدي بهما ، ويلذهب معهما خشوعه .
- ٣ - إذا وجد فجوة ليس فيها أحد ، حرك دابته مع ما هو فيه من الخشوع والخضوع لله تعالى ، ومراقبته الله ، وتعظيمه لمناسكه ومشاعره .

٤ - أن ما عليه الناس اليوم من الطيش ، والخفة ، والسرعة ، والسباق على السيارات منافٍ للسنة ، وهيبة الحج ، وسكينة ووقاره .
ويحدث من جراء هذه السرعة ما ينافى الشرع من المبادرة بالخروج من حدود مكة قبل الغروب ، فيحصل التشبه بالمشركين ، ويحصل أضرار تلحق الراكبين ومراكبهم ، ويحصل من الشجار والتزاع ما ينافى آداب الحج . إلى غير ذلك من المفاصد المترتبة على هذه العجلة ، التي في غير موضعها .

* * *

باب حكم تقديم الرمي^١

والنحر والخلق والإفاضة بعضها على بعض

الحديث التاسع والثلاثون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ^(١) بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ .

فَقَالَ رَجُلٌ : لَمْ أَشْعُرْ ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبِيعَ ، قَالَ : أَذْبِيعَ وَلَا حَرَجَ . وَقَالَ الْآخَرُ : لَمْ أَشْعُرْ ، فَتَعَرَّتْ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ ، فَقَالَ : « إِرْمِ وَلَا حَرَجَ » .

فَقَا سُئِلَ — بِوَمَنْئِيذٍ — عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ : « إِفْعَلْ وَلَا حَرَجَ » .

(١) من هنا إلى [باب المحرم يأكل من صيد الحلال] فيه سبعة أحاديث ، كل واحد منها يدل على مسألة من متاسك الحج ، ليس لها تعلق بالآخرى إلا لحديث طواف الزيارة والوداع . ولذا لا يني وضعت لها ستة أبواب تبين موضع القائلة منها - اهـ . شارح .

(٢) وقع في بعض نسخ [العمدة] أن راوى هذا الحديث هو [عبدالله بن عمر بن الخطاب] والحق أنه كما وضعناه [عبدالله بن عمرو بن العاص] كما نبه على ذلك الحافظ في [فتح الباري] اهـ . شارح .

المعنى الإجمالي :

اليوم العاشر من ذى الحجة هو يوم النحر الأكبر ، وهو من أفضل الأيام وأفضلها ، لما يقع فيه من الأعمال الجليلة ، لا سيما من الحاج الذي يؤدي فيه أربع عبادات جليلات وعن ١ : - الرمي ٢ : - والنحر ٣ : - والحلق أو التقصير ٤ : - والطواف بالبيت العتيق .

والمشروع أن يأتي بهن على هذا الترتيب ، اقتداءً بالنبي ﷺ ، وإتياناً بأحد المناسك على النسق اللاحق .

فيبدأ برمي جمرة العقبة ، لأن رميها ، تحية ومنى ، ثم ينحر هديه ، بمبادرة بإزاحة الدماء ، لما فيه من الخضوع والطاعة ، ولما فيه من نفع الفقراء والمساكين ، ومشاركتهم الناس في فرحهم وميلهم .

ثم يحلق ، أو يقصر ابتداءً بالتحلل من الإحرام ، وتأهباً للزينة والهيئة الحسنة للطواف بالبيت .

هذا ما يشرع للحاج ، وهذا ما فعله النبي ﷺ وقال بعده : دخلوا عنى مناسككم .

ولكن الشارع رحم علم .

لذا قدم أحد بعض هذه الأعمال على بعض ، جهلاً بالحكم أو نسياناً ، فلا يلحقه شيء من إثم أو جزاء .

ولذا فإن النبي ﷺ وقف في حجة الوداع فاجعلوا يسألونه .

فقال رجل : لم أشعر فحلق قبل أن أذبح . قال : اذبح ولا حرج .

وبعد آخر فقال : لم أشعر فحرت قبل أن أرمي . قال : ارم ولا حرج .

قال الراوى : فما سئل ﷺ عن شيء قلتم ولا أنكر إلا قال : وافعل ولا حرج ، سمحة في هذا الدين ويسراً .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - وقوف العالم في أيام المناسك لإفتاء الناس وإرشادهم في أمر حجههم .
٢ - جواز تقديم كل من الرمي ، والنحر ، والحلق أو التقصير ، والإفاضة بعضها على بعض من الناسى والجاهل .
ويأتى الخلاف في العامد إن شاء الله تعالى .

اختلاف العلماء :

أجمع العلماء على مشروعية ترتيب الرمي والنحر والحلق أو التقصير والإفاضة هكذا ، كما رتبها النبي ﷺ .
فيبدأ بالرمي ، ثم ينحر الهدى ، ثم الحلق أو التقصير ، ثم الإفاضة إلى البيت .

واختلفوا في جواز تقديم بعضها على البعض للعامد .

فذهب الشافعي والإمام أحمد في المشهور عنه : إلى جواز ذلك مستدلين بما رواه الشيخان عن عبد الله بن عمرو قال : «يا رسول الله خلقت قبل أن أذبح . قال : «اذبح ولا حرج» وقال آخر : ذهبت قبل أن ارمى . قال : «ارم ولا حرج» .

وهذا أحد طرق الحديث الذي معنا في الباب ، وفي بعض طرقه «فما سئل عن شيء فقدم ولا أخر إلا قال : افعل ولا حرج» .

قال الطبري : لم يسقط النبي ﷺ الحرج إلا وقد أجزأ الفعل ، إذ لو لم يجزى ، لأمره بالإعادة ، لأن الجهل والنسيان لا يضمنان عن المكلف الحكم الذي يلزمه في الحج .

كما لو ترك الرمي ونحوه ، فإنه لا يأثم بتركه ناسياً أو جاهلاً ، ولكن
يجب عليه الإعادة .

وما ذهب إليه الإمامان ، الشافعي ، وأحمد ، هو مذهب الجمهور من
التابعين والسلف ، وفقهاء الحديث لما تقدم من الأدلة وغيرها .

وذهب بعض العلماء : إلى أن رفع الإثم يكون بحال النسيان والجهل ،
لقول السائل في الحديث : «لم أشعر» فيختص الحكم بهذه الحال ويبقى
العامد على أصل وجوب اتباع النبي ﷺ في الحج لحديث «دخلوا حتى
مناسككم» هذا والخلاف المتضدم في الإثم وعدمه .

أما الإجزاء فقد قال الشيخ «ابن قدامة» في كتابه «المغني» : «ولا نعلم
خلافاً بينهم في أن مخالفة الترتيب لا تخرج هذه الأفعال عن الإجزاء ولا يمنع
وقوعها موقعها» ٥٨١ .

واختلفوا في وجوب الدم على من قدم المؤخر من هذه المناسك الأربعة .
فذهب الجمهور من السلف ، وفقهاء الحديث ، ومنهم الإمامان
الشافعي وأحمد ، وعطاء ، وإسحاق : إلى عدم وجوب الدم من العامد
وغيره ، بناء على جواز الفعل وسقوط الإثم ، ولقوله ﷺ للسائل «لا حرج»
فهو ظاهر في رفع الإثم والقضية معاً ، لأن اسم الضيق يشملهما .

ووجوب القدية يحتاج إلى دليل ، ولو كان واجباً حيثئذ ، لينة النبي
ﷺ لأنه وقت الحاجة ، وتأخيرها عنها لا يجوز .

وذهب بعض العلماء - ومنهم سعيد بن جبير وقادة - إلى وجوب الدم
على العامد بقوله تعالى : ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُبُّوْسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ .
ولأن النبي ﷺ رتبها وقال : «دخلوا حتى مناسككم» . وهو رواية من
الإمام أحمد .

فقد قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يُسألُ عن رجل حلق قبل أن يذبح .
فقال : إن كان جاهلاً ، فليس عليه دم ، فأما مع التعمد ، فلا . لأن
النبي ﷺ سأل رجل فقال « لم أشعر » .

وقال ابن دقيق العيد - بعد أن نقل كلام الإمام أحمد - : وهذا القول
في سقوط الدم عن الجاهل والناسي ، دون العائد ، قويٌّ من جهة أن الدليل
دل على وجوب اتباع أفعال الرسول ﷺ في الحج بقوله : « خنوا عنى
مناسككم » .

وهذه الأحاديث المرنخصة في التقديم لما وقع السؤال عنه ، إنما قرنت
بقول السائل : « لم أشعر » فيخصص الحكم بهذه الحال وتبقى حالة العمد
على أصل وجوب اتباع الرسول في أعمال الحج .

• • •

باب كيف ترمي جمرة العقبة

الحديث الأربعون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ التَّخَمِيّ أَنَّهُ حَجَّ مَعَ ابْنِ
مَسْعُودٍ فَأَرَاهُ يَرْمِي الْجُمْرَةَ الْكُبْرَى بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، فَعَجَلَ
الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ، وَ « مَنَى » عَنْ يَمِينِهِ ، ثُمَّ قَالَ : هَذَا
مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

المعنى الإجمالي :

رَمَى الْجَمَارَ فِي يَوْمِ النُّحُرِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ عِبَادَةً جَلِيلَةً ، فِيهَا مَعْنَى
الْخَضُوعِ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَامْتِنَالِ أَمْرِهِ وَالِاقْتِدَاءِ بِإِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ ، وَاسْتِعَادَةِ ذِكْرِيَّاتِ قِصَّتِهِ مَعَ ابْنِهِ الرَّائِمَةِ فِي صَدَقِ الْإِيمَانِ وَطَاعَةِ
الرَّحْمَنِ ، حِينَ عَرَضَ لَهُ الشَّيْطَانُ ، مُحَاوَلًا وَسُوسَتَهُ عَنْ طَاعَةِ رَبِّهِ ، مَخْضِبَةً
فِي تِلْكَ الْمَوَاقِفِ ، بِقَلْبِ الْمُؤْمِنِ ، وَعَزِيمَةِ الصَّابِرِ ، وَنَفْسِ الرَّاضِي بِقَضَاءِ رَبِّهِ .

فَنَحْنُ نَرْمِي الشَّيْطَانَ ، مِمْتَلَأًا فِي تِلْكَ الْمَوَاقِفِ : إِحْيَاءَ لِلذِّكْرِ ،
وإِغْرَامًا لِلشَّيْطَانِ ، الَّذِي يُحَاوِلُ صُلُوحًا عَنْ عِبَادَةِ رَبِّنَا .

وَأَوَّلُ مَا يَبْدَأُ بِهِ الْحَاجُّ يَوْمَ النُّحُرِ ، هُوَ رَمَى الْجُمْرَةِ الْكُبْرَى ، لِتَكُونُ
فَاتِحَةً أَعْمَالِ ذَلِكَ الْيَوْمِ الْجَلِيلَةِ .

فَيَقِفُ مِنْهَا مَوْقِفَ النَّبِيِّ ﷺ ، حَيْثُ جَعَلَ الْكَعْبَةَ الْمَشْرُقَةَ عَنْ يَسَارِهِ
وَ « مَنَى » عَنْ يَمِينِهِ ، وَاسْتَقْبَلَهَا ، وَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ

واحدة . كما وقف ابن مسعود رضى الله عنه هكذا ، وأقسم أن هذا هو مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة ، سورة البقرة .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - مشروعية رمى جمرة العقبة وحدها يوم النحر .
- ٢ - أن يرميها بسبع حصيات ، واحدة بعد أخرى ، ولا يجزئ رميها دفعة واحدة ، وهو مفهوم من الحديث .
- ٣ - بإجماع العلماء ، أنه يجوز رميها من أى مكان .
ولكن الأفضل أن يجعل البيت عن يساره و «منى» عن يمينه ، ويستقبلها^١ .
- ٤ - أن هذا هو موقف الرسول ﷺ .
وصفه ابن مسعود بمن أنزلت عليه سورة البقرة ، لأن فيها كثيراً من أحكام الحج .
- ٥ - جواز إضافة السورة إلى البقرة ، خلافاً لمن منع ذلك .
فابن مسعود أعلم الناس بالقرآن .
- ٦ - تسمية هذه المواقف بـ «الجمرات» لا ما يفوه به جهال العامة من تسميتها بـ «الشیطان الكبير» أو «الشیطان الصغير» .
فهذا حرام ، لأن هذه مشاعر مقدسة محترمة ، تعبدنا الله تعالى يرميها ،
والذكر عندها .
وأعظم من ذلك ما يسبونها به من ألفاظ قبيحة منكرة ، وما يأتون عندها

(١) العقبة التي تنسب إليها هذه الجمرة ، أنزلت في عام ١٣٧٧ هـ قصد توسعة شوارع «منى» وأظنه بعد استشارة بعض قضاة مكة - أ. ش. ح .

مما يتنافى الخشوع والخضوع والوقار ، من رميها بأحجار كبيرة ، أو رصاص ،
أو نعال .

كل هذا حرام منافي للشرع ، لما فيه من الغلّ والجفاء ، ومخالفة
الشارع .

• • •

باب فضل الحلق وجواز التقصير

الحديث الحادي والأربعون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ . قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ » قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ . قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ » .

المعنى الإجمالى :

الحلق والتقصير من مناسك الحج والعمرة الجليلة .

والحلق أفضل من التقصير لأنه أبلغ في التعب ، والتذلل لله تعالى ، باستئصال شعر الرأس في طاعة الله تعالى .

ولذا فإن النبي ﷺ دعا للمحلقين بالرحمة ثلاثاً^١ .

والحاضرون يذكرونه بالتقصير فيعرض عنهم ، وفي الثالثة أو الرابعة

(١) روى البخارى وسلم في إحدى طرق هذا الحديث «أن النبي ﷺ دعا للمحلقين ثلاثاً ، وفي الرابعة قال : «والمقصرين» له - شراح .

أدخل المقصرين معهم في الدعاء ، مما يدل على أن الحلق في حق الرجال هو الأفضل .

هذا ما لم يكن في عمرة التمتع ، ويضيق الوقت بحيث لا ينبت الشعر لحلق الحج ، فليقصّر ، فهو في حقه أفضل .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - مشروعية الحلق أو التقصير . والصحيح أن أحدهما واجب للحج والعمرة .

٢ - فضل الحلق على التقصير في حق الرجال ، وهو مجمع عليه . وهذا ما لم يكن في عمرة متمتعاً بها إلى الحج ، ويضيق الوقت ، بحيث لا ينبت قبل حلق الحج ، فحينئذ يكون التقصير أولى .

٣ - المراد بالحلق استئصال شعر الرأس بأي شيء ، والتقصير ، الأخذ من أطرافه ، بقدر أتملة .

٤ - المشروع ، هو الاكتفاء بالحلق أو التقصير ، لا الإتيان بهما جميعاً .

٥ - استدلل بتفضيل الحلق على التقصير ، بأنهما نساك من مناسك الحج ، وليسا لاستباحة المحظور فقط . وإلا لما فضل أحدهما على الآخر . وهذا هو الأصح من قول العلماء ، وهو ما ذهب إليه الجمهور ، وهو مذهب الأئمة الأربعة .

٦ - الذي يفهم من الحلق في هذا الحديث ، هو أخذ جميع الرأس . وهو الصحيح الذي يدل عليه الكتاب والسنة من قول النبي ﷺ ، وفعله ، وهو مذهب الإمامين ، مالك ، وأحمد .

• • •

باب طواف الإفاضة والوداع

الحديث الثاني والأربعون بعد المائتين

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَفَضْنَا يَوْمَ النَّحْرِ، فَحَاضَتْ صَفِيَّةُ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا حَائِضٌ، فَقَالَ: «أَحَابِسُنَا هِيَ؟» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ. قَالَ: «أُخْرُجُوا».

وفي لفظ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «عَفَرَى حَلَقَى، أَطَافَتْ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قِيلَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَافْعِرِي».

الغريب :

أَفَضْنَا يَوْمَ النَّحْرِ : فاض الماء ، سال . ومعنى طواف الزيارة بطواف الإفاضة لزحف الناس ودفعهم بكثرة في بطاح مكة ، إلى البيت الحرام .
أَحَابِسُنَا : الاستفهام للإنكار والإشفاق مما يتوقع .
عَفَرَى حَلَقَى : بفتح الأول منهما وسكون الثاني ، والقصر بغير تنوين . وهو - في الحقيقة - دعاء بالقصر وحلق الشعر ، ولكنه لم يقصد منهما حقيقة الدعاء ، وإنما هما لفظان يجران على لسان العرب ، كـ «تربت يدك» و «تكلتك أمك» و «أطلع وأبيه» .

فاغزى : بكسر الفاء وضمها ، والكسر أفصح ، وبه جاء القرآن
وَأُفْرِقُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَمَعْنَاهُ : اخرجى .

المعنى الإجمالى :

ذكرت عائشة رضى الله عنها : أنهم حجوا مع النبي ﷺ في حجة
الوداع .

فلما قضوا مناسكهم أفاضوا ليطوفوا بالبيت العتيق ، ومعهم زوجه صفية
رضى الله عنها .

فلما كان ليلة النحر ، حاضت «صفية» فجاء النبي ﷺ يريد منها ما
يريد الرجل من أهله ، فأخبرته عائشة أنها حاضت .

فلن ﷺ أنه أدركها الحيض فلم تطف طواف الإفاضة .

وحيث إن هذا الطواف ركن لا يتم الحج بدونه ، قال ﷺ :

أحابتنا هي هنا حتى تنتهى حيضتها وتطوف لحجها ؟

فأخبروه أنها قد طافت طواف الإفاضة قبل حيضها .

فقال : فلتنفر ، حيث لم يبق عليها إلا طواف الوداع ، وهي معلومة في
تركه .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - أن طواف الإفاضة ركن من أركان الحج ، لا يسقط بحال .
- ٢ - أن على أمير الحج انتظار من حاضت حتى ينتهى حيضها ،
وتطوف طواف الحج .
- ٣ - أن طواف الوداع غير واجب على الحائض ، وأنها تخرج ، وليس
عليها فداء ، لتركها الطواف .

الحديث الثالث والأربعون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَمَرَ
النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ ، إِلَّا أَنَّهُ خَفَّفَ عَنِ
الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ .

المعنى الإجمالى :

لهذا البيت الشريف تعظيم وتكريم ، فهو رمز لعبادة الله والخضوع
والخشوع بين يديه فكان له فى الصدور مهابة ، وإجلال وتعلق ، ومودة .
ولهذا شُرع للقادم عليه أن يحييه بالطواف به قبل كل عبادة ، لأن
الطواف ميزته ، وأنه لدى السفر من عنده أن يكون آخر عهده به ليضرب لتلك
الساعة الرهيبية . التى تقطع فيها القلوب ، وتذرف فيها الدموع ، عند مفارقة
هذا البيت الذى تهفو إليه الأفئدة وتحن للقرب منه القلوب شوقاً إلى رحابه
المقدسة ، ومشاعره المعظمة ، حيث تتزلزل وحلت البركات ، وهبطت
الرحمات ، وشتت الأنوار .

وهذا الطواف الأخير ، وتلك الوقفة الحزينة بين الركن والباب فى حق كل
راحل من مقام هذا البيت ، سواء كان حاجاً أو غيره . إلا المرأة الحائض ،
فلكونها تلوث المسجد بدخولها سقط عنها الطواف بلا فداء .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - وجوب طواف الوداع فى حق كل مسافر من مكة ، سواء كان
حاجاً أو غيره .

- ٢- أن الحائض ليس عليها طواف للوداع ، ولا دم بتركه .
٣- أن طواف الوداع يكون آخر شئون المسافر ، لأن هذا معنى الوداع ، ومثل شراء بعض الأشياء في طريقه إلى السفر ، وانتظار الرقعة ، أو نحو ذلك من التأخر اليسير ، لا يضر .

اختلاف العلماء :

- ذهب مالك إلى استحباب طواف الوداع دون وجوبه ، على كل أحد لسقوطه عن الحائض . ولو كان واجباً لما سقط بحال .
وذهب الجمهور - ومنهم الأئمة الثلاثة - إلى وجوبه على غير الحائض .
لظاهر الأمر به .

• • •

باب وجوب الميit بمنى^١

الحديث الرابع والأربعون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : اسْتَأْذَنَ
الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنْ يَبْتَئِ بِمَكَّةَ لَيْلًا مِنْهُ ، مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ ، فَأْذِنَ لَهُ .

الغريب :

سقايتي : المراد بها سقاية الحجيج ، فخدمة الحاج ، والبيت مقسمة
بين قريش .

فكان لعبد مناف ، السقاية .

فكانوا قبل حفر زمزم يأتون بالماء بالقرب ونحوها ، فلما حفرها
عبد المطلب ، أخذ يسقى الحاج منها ، فوصلت بالوراثة إلى ابنه العباس ،
فأقره النبي ﷺ عليها .

المعنى الإجمالي :

الميit بمنى ، ليلال التشريق ، أحد واجبات الحج التي فعلها النبي

ﷺ .

(١) لم يراع المصنف - رحمه الله تعالى - في ترتيب هذه الأحاديث طريق التقهات .
ولا أعمال المناسك .

فجعل - بعد الدواع - الميit بمنى وجمع الصلاة في مزدلفة . وجزاء الصيد .
ولم يبين في وجه المناسبة من هذا الترتيب - اهـ - شارح .

فإن الإقامة بـ «مضى» تلك الليالي والأيام ، من المراقبة على طاعة الله تعالى ، في تلك الفجاجة المباركة .

ولما كانت سقاية الحجيج من القرب المفضلة ، لأنها خلعة لحجاج بيته وأضيافه ، رخص لعمه العباس - لكونه قائماً عليها - بترك المبيت بـ «مضى» ليقوم بسقي الحججاج ، مما دلّ على أن غيره ، ممن لا يعمل مثل عمله ، ليس له هذه الرخصة .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - وجوب المبيت بـ «مضى» ليالى أيام التشريق .
 - ٢ - المراد بالمبيت ، الإقامة بـ «مضى» أكثر الليل .
 - ٣ - الرخصة في ترك المبيت لسقاة الحاج ، وألحقوا بهم الرعاة .
- وبعضهم ألحق أيضاً أصحاب الحاجات الضرورية ، كمن له مال يخاف ضياعه ، أو مريض يتعامله .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء : هل المبيت واجب ، أو مستحب ؟ .

فذهب الجمهور - ومنهم الأئمة ، مالك ، والشافعي ، وأحمد - إلى الوجوب .

ووجهه أن تخصيص النبي ﷺ العباس بترك المبيت للسقاية ، دليل على عدم الرخصة لغيره ، ممن لا يعمل مثل عمله .

والدليل الثاني : - أن النبي ﷺ بات فيها وقال : «خلوا عني مناسككم» .

وذهب أبو حنيفة ، والحنن : إلى أنه مستحب .

واختلفوا في وجوب الدم في تركه وهو مبني على الخلاف السابق .

فن أوجه ، أوجب الدم بتركه ، ومن استحبه ، لم يوجهه .

• • •

باب جمع المغرب والعشاء في مزدلفة

الحديث الخامس والأربعون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ: جَمَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ، بِ « جَمْعٍ » لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِقَامَةٌ ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا وَلَا عَلَى أَثَرِ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ^(١) .

المغرب :

« جمع » بفتح الجيم ، وسكون الميم . هي « مزدلفة » سميت جمعاً لاجتماع الناس فيها ليلة يوم النحر . .

و « الازدلاف » التقرب ، فسميت « مزدلفة » أيضاً ، لأن الحاج يتلفون فيها من « عرفة » إلى « منى » وتسمى « المشعر الحرام » لأنها في داخل حدود الحرم لتقابل تسمية عرفة بالمشعر الحلال ، لأنها خارج الحرم .

لم يسبح بينهما : يراد بالتسبيح - هنا - صلاة الغافلة ، كما جاء في بعض الأحاديث تسمية صلاة الضحى بـ « سبحة الضحى » لاشتغال الصلاة على التسبيح من تسمية الكل باسم البعض .

(١) هذا لفظ البخاري بزيادة وإسقاط ، فأما الزيادة فهي لفظ « كل » بعد قوله « وأثر » . وأما الإسقاط ، فهو اللام من قوله « لكل » واحدة منها - « وسلم » ذكره بألفاظ .

المعنى الإجمالي :

لما غربت الشمس من يوم عرفة ، والنبي ﷺ واقف يشاهد فيها انصرف منها إلى «مزدلفة» ولم يُصلِّ المغرب .

فلما وصل إلى «مزدلفة» إذا بوقت العشاء قد دخل ، فصلَّى بها المغرب والعشاء ، جمع تأخير ، إقامة لكل صلاة ، ولم يُصلِّ نافلة بينهما ، تحقيقاً لمعنى الجمع ولا بعدهما ، ليأخذ حظه من الراحة ، استعداداً لأذكار تلك الليلة ، وناسك غدير ، من الوقوف عند المشعر الحرام ، والدفع إلى «منى» وأعمال ذلك اليوم .

فإن أداء تلك المناسك في وقتها ، أفضل من نوافل العبادات .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - مشروعية جمع التأخير بين المغرب والعشاء في «مزدلفة» في ليلتها .
- ٢ - الحكمة في هذا - والله أعلم - التخفيف والتيسير على الحاج ، فهم في مشقة من التنقل ، والقيام بمناسكهم .
- ٣ - فيؤخذ منه يسر الشريعة وسهولتها ، رحمة من الشارع ، الذي علم قدرة الناس وطاقتهم وما يلائمها .
- ٤ - أن يقام لكل صلاة من المغرب والعشاء ، إقامة واحدة .
- ٥ - لم يذكر في هذا الحديث ، الأذان لهما ، وقد صح من حديث جابر رضي الله عنه أنه ﷺ «جمع بينهما بأذان وإقامتين» ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .
- ٦ - أنه لا يشرع التنفل بين المجموعتين ولا بعدهما ، وهو من باب التيسير والتخفيف ، والاستعداد للمناسك بنشاط ، لأن هذه المناسك ، ليس لها وقت تشرع فيه إلا هذا ، فينبغي التفرغ لها ، والاعتناء بها قبل فواتها .

أما الصلاة ونحوها من العبادات المستمرة على الدهر ، فتدرك في كل وقت .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في سبب الجمع بين المغرب والعشاء في «مزدلفة» .
فبعضهم يرى أنه لعذر السفر ، وهم الشافعية والحنابلة .
وعلى هذا ، فلا يباح لمن لا يباح له الجمع ، كأهل مكة .
والحنفية والمالكية ، يرون أنه لعذر النسك . وهؤلاء يستحبونه لكل أحد سواء كان مسافراً لنسكه أو لا .
والأولى ، اتباع السنة ، وهو الجمع لكل حاج ، سواء كان لهذا أو غيره .
على أنه تقدم لنا أن الصحيح أن السفر لا يقدر بمدة ولا مسافة ، وإنما هو كل سفر حُويلَ له الزاد والمزاد فهو سفر .
ولا شك أن الحاج - سواء كان آفاقياً ، أو مكياً - متحمل في حجه ما يتحمله المسافر من المتاعب والمشاق .
وختلفوا في الأذان والإقامة لهاتين الصلاتين .
فذهب بعضهم - ومنهم سفيان - إلى أنهما تصليان جميعاً ، بإقامة واحدة .

وذهب بعضهم - ومنهم مالك - إلى أنهما تصليان بأذنين وإقامتين .
وذهب بعضهم - ومنهم إسحاق - إلى أنهما تصليان بإقامتين فقط .
والصحيح ما ذهب إليه الإمامان الشافعي وأحمد وغيرهما ، من أنهما تصليان بأذان واحد وإقامتين .

وحجتهم في ذلك ما ذكره جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في حديثه الطويل ، الذي وصف به حجة النبي ﷺ من أوطأ إلى آخرها لأنه حرص على معرفة أحواله ، وتبجح أقواله وأفعاله ، فحفظ من هذه الحجة ما لم يحفظ غيره .

أما سبب اختلاف العلماء في الأذان والإقامة ، فهو تعدد الروايات .
 فقد صح عن ابن عباس رضي الله عنه «أن النبي ﷺ صلى صلاتين بالمزدلفة بإقامة واحدة» .

وروى عن ابن عمر ثلاث روايات ، إحداهن : - أنه جمع بينهما فقط ، وهي حديث الباب الذي معنا .

والثانية : - أنه جمع بينهما بإقامة واحدة لهما .

والثالثة : - أنه صلاهما بلا أذان ولا إقامة .

وكلها روايات صحيحة الإسناد ، وبعضها في الصحيحين ، وبعضها في السنن .

وحيث إن القضية واحدة فلا يمكن حمل كل واحدة على حال ، ولا يمكن النسخ ولا الجمع بينها .

فالأحسن الأخذ بما تقدم من رواية جابر الذي نقل حجته عليه السلام بلا اضطراب .

وتعدُّ باقي الروايات مضطربة المتن ، فطرح . وهذا رأى «ابن القيم» رحمه الله تعالى .

باب المحرم يأكل من صيد الحلال

الحديث السادس والاربعون بعد المائتين

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ حَاجًّا فَخَرُّجُوا مَعَهُ ، فَصَرَفَ طَائِفَةً مِنْهُمْ فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ . وَقَالَ : خُذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ حَتَّى نَلْتَقِيَ . فَاتَّخَذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ ، إِلَّا آبَا قَتَادَةَ لَمْ يُحْرَم .

فَبَيَّنَمَا هُمْ يَسِيرُونَ إِذْ رَأَوْا مُرَّ وَحْشٍ ، فَحَمَلَ أَبُو قَتَادَةَ عَلَى الْحُمْرِ فَعَقَّرَ مِنْهَا آتَانًا ، فَزَلْنَا وَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا ، ثُمَّ قُلْنَا : أَنَا كُلُّ مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ وَنَعْنُ مُحْرَمُونَ ؟

فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا ، فَأَذْرَكَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ .

فَقَالَ : « مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟ » .

قَالُوا : لَا . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ، « فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا » .
وَفِي رَاوِيَةٍ « هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ ؟ » قُلْتُ : نَعَمْ . فَتَنَاوَلْتُهُ الْعَصْدَ ، فَأَكَلَ مِنْهَا ، أَوْ « فَأَكَلَهَا » .

الغريب :

خرج حاجاً : من المعتمد أن ذلك في «عمرة الحديبية» فأطلق على
العمرة الحج ، وهو جائز .

فإن الحج - لغة - القصد ، والمعتمر قاصد البيت .
جمر وحش : نوع من الصيد على صفة الحمار الأهلي ، أقل منها ،
وبينهما بعض الميزات ، ومفردها حمار .
ونسبت إلى الوحش ، لتوحشها ، وعدم استئناسها .
أتانا : هي الأثني من الحمر .

المعنى الإجمالي :

خرج النبي ﷺ عام الحديبية ، يريد العمرة .
وقبل أن يصل إلى محرم المدينة ، القريب منها ، وهو «ذو الحليفة»
بلغه أن عدواً أتى من قِبَل ساحل البحر يريد ، فأمر طائفة من أصحابه
- فليم أبو قتادة - أن يأخذوا ذات اليمين ، على طريق الساحل ، ليصدوه ،
فساروا نحوه .

فلما انصرفوا لمقابلة النبي ﷺ في ميعاده ، أحرموا إلا أبا قتادة
فلم يحرم^١ .

وفي أثناء سيرهم ، أبصروا حمر وحش ، وتمنوا بأنفسهم لو أبصرها أبو
قتادة لأنه حلال .

(١) اختلف في السبب الذي من أجله لم يحرم «أبو قتادة» مثل أصحابه .
والذي يظهر أن النبي ﷺ لما بهت ليكون ردماً له دون عدوه . وعيناً يستطلع له أخبار
الأعداء . - كان يظن أنه لا يتمكن من دخول مكة ، فلم يحرم .
وفي أثناء تجواله وحده ، ليستطلع أخبار العدو ، أحرم أصحابه - اه - شارح .

فلما رأها حمل عليها فقمر منها أثنان ؛ فأكلوا من لحمها .
ثم وقع عندهم شك في جواز أكلهم منها وهم محرمون ، فحملوا ما بقي
من لحمها حتى لحقوا بالنبي ﷺ .

فسألوه عن ذلك فاستفسر منهم : هل أمره أحد منهم ، أو أعانه بدلالة ،
أو إشارة ؟ قالوا : لم يحصل منهما شيء من ذلك .
فطمأن قلوبهم بأنها حلال ، حيث أمرهم بأكل ما بقي منها ، وأكل هو
ﷺ منها .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - أن من كان له ميقاتان ، قريب وبعيد ، فهو مخير بسلوك أى
الطريقين شاء ، ويحرم من ميقات ذلك الطريق الذى سلكه .
- ٢ - جواز أكل الحمار الوحشى ، وأنه من الصيد ، بخلاف الحمار
الأهل ، فإنه رجس .
- ٣ - جواز أكل المهرم مما صاده الحلال ، إذا لم يصد لأجله ، وهى
مسألة خلافية يأتى بحثها فى الحديث الذى بعد هذا ، إن شاء الله تعالى .
- ٤ - أنه لا يجوز للمحرم الاصطياد ، ولا الإهانة عليه ، بدلالة ، أو
إشارة ، أو متاوله سلاح ، أو غير ذلك مما يعين على قتله أو صيده .
- ٥ - جواز الاجتهاد فى المسائل العلمية حتى فى زمن النبي ﷺ ولكن
النص مقدم على ما فهم بطريق الاجتهاد .
- ولذا فإن الصحابة - بعد ما - أكلوا من الحمار الوحشى مجتهدين ،
وحصل لهم شك فى جواز أكلهم - رجعوا فى تحقيق ذلك إلى النبي ﷺ .
- ٦ - تطمين المستفتى بالقول والفعل ، إذا أمكن ذلك ، لأنه أبلغ فى
تعليمه ، وأبعد للشك عنه .

٧ - فيه أدب المفتى ، ومنه أن يستفصل السائل عن ملائسات الفتوى ،
وما يختلف الحكم لأجل وجودها ، ومقارنتها للقضية .

• • •

الحديث السابع والأربعون بعد المائتين

عَنِ الصَّغْبَرِيِّ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَهْدَى
إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِمَارًا وَحْشِيًّا وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ - أَوْ
بِـ « وَدَّان » - فَرَدَّهُ عَلَيْهِ .

فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ : « إِنَّمَا لَمْ تَزِدْهُ عَلَيْكَ إِلَّا
أَنَا حُرْمٌ » .

وفي لفظ لـ « مسلم » : رَجُلَ حِمَارٍ . وفي لفظ « شَيْخُ حِمَارٍ »
وفي لفظ : « عَجَزَ حِمَارٍ » .

قال المصنف : وجه هذا الحديث : أنه ظن أنه صيد لأجله ،
والحرم لا يأكل ما صيد لأجله .

الغريب :

الصعب : بفتح الصاد المهملة ، وسكون العين المهملة .
جثامة : بفتح الجيم والميم ، وتشديد التاء المثلثة .

الأبواء ، ودان : تقدم ضبط الأبواء ، وأنه المكان المعروف بـ «مستورة»^١ .
وأما «ودان» فوضع قريب منه ، وهو بفتح الواو ، وتثقيب الدال المهملة ،
بعدها ألف فون .

لم نرده : استعمل بفتح الدال ، ويجوز ضمها .
إنا حرم : بكسر الهمزة وفتحها .
فالكسر ، على أنها ابتدائية لاستثناف الكلام .
والفتح ، على حذف لام التعليل .
والأصل «إنا لم نرده عليك إلا لأنا حرم» .
و«حرم» بضم الحاء ، والراء المهملتين ، أى محرمون .

المعنى الإجمالى :

لما خرج النبي ﷺ في حجة الوداع ، وبلغ إما الأبواء أو ودان ،
وأحدهما قريب من الثانى ، أهدى إليه «الصعب بن جثامة» حماراً وحشياً .
وكان من عادته الكريمة ، وتواضعه المعروف ، قبول الهدية ، مهما
قلّت ، ومن أى أحد .

وحيث ظن ﷺ أنه صاده لأجله ، وهو أولى من تورّع عن المشتبه ، وما
صاده الحلال للمحرم ، فإنه لا يحل له ، لذا ردّه عليه ، ولم يقبله .
وأخبره بسبب ردّه عليه ، وهو أنهم محرمون ، والمهرمون لا يأكلون مما
صيد لهم ، لتلا يقع في نفسه شيء من ردّ هديته .

(١) تقدم التحقيق عن أهل تلك الجهة أن الأبواء يقع عن مستورة شرقاً بنحو ثلاثة
كيلوات - اهـ . الشارح .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - قوله ﷺ الهدية ، جبراً لقلوب أصحابها .
- ٢ - ردُّ الهدية إذا وجد مانع من قبولها ، وإخبار المهدي إليه بسبب الرد لتطمئن نفس المهدي ، وتزول وساوسه .
- ٣ - تحريم صيد الحلال على المحرم ، الذي صيد لأجله .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في أكل الصيد للمحرم .

فذهب أبي حنيفة ، وعطاء ، ومجاهد ، وسعيد بن جبير ، جواز أكل المحرم لما صاده الحلال من الصيد ، سواء صاده لأجله أو لا .
وهو مروى عن جملة من الصحابة ، منهم عمر بن الخطاب ،
والزبير ، وأبو هريرة .

وحجة هؤلاء ، حديث أبي قتادة المذكور في هذا الباب .

فإن النبي ﷺ أكل منه ، وأقر رقة أبي قتادة على أكلهم قبل أن يأتوا إليه ، وأمرهم بالأكل منه أيضاً .

وذهب طائفة إلى تحريم لحم الصيد على المحرم مطلقاً ، سواء صيد لأجله أو لم يصد لأجله .

ومن هؤلاء ، علي بن أبي طالب ، وابن عباس ، وابن عمر ، ومروى عن طاوس ، وسفيان الثوري .

وحجة هؤلاء عموم قوله تعالى : «وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا» .

وحديث «الصعب بن جثامة» ، الذى معنا ، فإن النبي ﷺ رده ،
وعَلَّ الرَّدَ بمجرد الإحرام .

وذهب جمهور العلماء - ومنهم الأئمة ، مالك ، والشافعى ، وأحمد ،
وإسحاق وأبو ثور - إلى التوسط بين القولين .

فما صاده الحلال لأجل المحرم ، حرم على المحرم ، وما لم يصد لأجله ،
حل له . وقد صح هذا التفصيل ، عن عثمان بن عفان .

وأراد بهذا التفصيل ، الجمع بين حديث أبى قتادة ، وحديث الصعب
ابن جثامة ، لأن كليهما صحيح ، لا يمكن رده .

وبما يؤيد هذا رأى ، ما روى الإمام أحمد ، وأبو داود ، والترمذى ،
والنسائى ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : «صيد البر
لكم حلال ، وأتم حرم ، ما لم تصيدوه أو يُصَدَّ لكم» .

وبهذا تجتمع الأدلة ، وإعمالها أحسن من إهمال بعضها مع صحتها .
وهو جمع مستقيم ، ليس فيه تكلف أو تعسف .

قد يستبعد أن يصيد أبو قتادة ، الحمار الوحشى لأجله وحده ، دون
رفقته ، وهو إشكال فى موضعه .

والذى يزيل هذا الإشكال ، هو أن نفهم الصيد عند العرب هواية
محببة لديهم ، وظرف يتعشقه ملوكهم وكبارهم .

فلا يبعد أن أبا قتادة ، لما رأى حمر الوحش ، شاقه طرادها قبل أن
يفكر فى أنه سيصيدها ليأكل لحمها هو وأصحابه .

وهذا شيء علمناه من أنفسنا ، فلقد تعبنا فى طراد الصيد ، وأنفقنا فى
سيله الوقت والمال ، لذة وشوقاً ، فإذا ظفرنا به ، رخص لدينا ، وذهب خطره
من قلوبنا . والله أعلم .

انتهى الجزء الأول من [تيسير العلام ، شرح عملة الأحكام] .

وبه ينتهى قسم «العبادات» ويليه الجزء الثانى ، وأوله كتاب «اليوم»
وبه يبتدىء قسم «المعاملات» وفقنا الله تعالى لما فيه الصلاح ، ورزقنا
الإخلاص فى القول والعمل ، إنه حميد مجيد ، وصلى الله وسلم على نبينا
محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين .

وكان الفراغ من تسويد هذا الجزء بعد ظهر اليوم الثامن والعشرين من
شعبان عام ألف وثلاثمائة وثمان وسبعين هجرية ، بـ«مكة المكرمة» .



فهرست



الصفحة	الموضوع
٣	ترجمة المؤلف
٥	مقدمة الشارح
٧	مقدمة المؤلف
٩	كتاب الطهارة النية وأحكامها
١١	الوضوء وأحكامه
١٧	الأحكام المتعلقة باستعمال الماء الدائم
٢٠	حكم الإناء الذي شرب منه الكلب وولغ فيه
٢٢	كيفية الوضوء وفضيلته كما رواه عثمان بن عفان رضى الله عنه
٢٦	كيفية أخرى للوضوء مروى عن عمرو بن يحيى المازني
٢٩	استحباب التيمم في الأمور الشريفة المستطابة
	فضيلة إسباغ الوضوء وما يترتب على ذلك من امتياز هذه الأمة يوم القيامة
٣٠	على سائر الأمم
٣٤	باب دخول الخلاء والاستطابة
٤٧	باب السواك
٥٣	باب المسح على الخفين
٥٦	باب في المني وغيره
٥٩	حكم في حصول الحدث
٦٠	حكم بول الصبي والصبية
٦٣	كيفية تطهير الأرض التي أصابها بول
٦٠٧	

٦٥	بيان أحكام الختان والاستحذاء وقص الشارب وتقليم الأظافر وتنف الإبط
	باب الغسل من الجنابة وبيان أن الجنابة ليست نجاسة تحل البدن وأن
٦٨	الإنسان لا يتنجس حياً ولا ميتاً
٧١	كيفية الاغتسال من الجنابة
٧٤	حكم من ينام وهو جنب
٧٥	حكم احتلام المرأة
٧٦	بيان حكم المني
٧٨	بيان أن الجماع يوجب الغسل سواء حصل معه إنزال أم لم يحصل
٧٩	بيان مقدار الماء الذي يكفي للغسل من الجنابة
٨٢	باب التيمم
٨٤	كيفية التيمم
٨٦	بيان الأمور الخمسة التي خص الله بها النبي ﷺ
٩٠	باب الحيض
٩٢	بيان حكم المرأة المستحاضة
٩٤	حكم مباشرة المرأة الحائض
٩٦	الحائض لا تقضى الصلاة ولكنها تقضى الصوم
٩٩	كتاب الصلاة
١٠٠	باب المواقيت في الصلاة
١١٤	باب في شيء من مكروهات الصلاة
١١٨	باب أوقات النهي عن الصلاة
١٢٤	باب قضاء القوائت وترتيبها
١٢٦	باب فضل صلاة الجماعة
١٣٤	باب حضور النساء المسجد
١٣٦	باب سنن الراتبة
١٤٠	باب الأذان والإقامة
١٥١	باب استقبال القبلة

الصفحة	الموضوع
١٥٨	باب الصفوف
١٦٧	باب الإمامة
١٨٢	باب صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم
٢١٦	باب وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود
٢٢٢	باب القراءة في الصلاة
٢٣٤	باب سجود السهو
٢٤٠	باب المرور بين يدي المصل
٢٤٩	باب تحية المسجد
٢٥٢	باب النهي عن الكلام في الصلاة
٢٥٦	باب الإبراد في الظهر من شدة الحر
٢٦٠	باب قضاء الصلاة الفائتة وتعميلها
٢٦٥	باب جواز إمامة المتغفل بالمقترض
٢٦٨	باب حكم ستر أحد العاتقين في الصلاة
٢٧٠	باب ما جاء في الثوم والبصل ونحوهما
٢٧٣	باب التشهد
٢٧٥	باب كيفية الصلاة على النبي ﷺ
٢٧٨	باب الدعاء بعد التشهد الأخير
٢٨٤	باب الوتر
٢٨٨	باب الذكر عقب الصلاة
٢٩٦	باب الخشوع في الصلاة
٢٩٩	باب الجمع بين الصلاتين في السفر
٣٠٤	باب قصر الصلاة في السفر
٣٠٧	باب الجمعة
٣١٧	فضل التذكير إلى الجمعة
٣١٩	بيان وقت صلاة الجمعة
٣٢١	بيان ما كان النبي يقرؤه من القرآن في صلاة الفجر يوم الجمعة
٦٠٩	

٣٢٣	باب صلاة العيدين
٣٢٥	بيان وقت الذبح يوم عيد الأضحى وما يصلح للأضحية من البهائم
٣٢٨	بيان وجوب إعادة الذبح على من ضحى قبل صلاة العيد
٣٣١	مشروعية خروج النساء حتى الحيض ممنن إلى مصلى العيد
٣٣٤	باب صلاة الكسوف
٣٣٧	كيفية صلاة الكسوف
٣٤٥	باب الاستسقاء وكيفية صلاته
٣٥٢	باب صلاة الخوف وكيفيةها
٣٥٩	كتاب الجنائز
٣٦١	باب صلاة على الغائب وعلى القبر
٣٦٥	باب الكفن
٣٦٧	باب صفة تغسيل الميت وتشيع الجنازة
٣٧٤	باب في موقف الإمام من الميت
٣٧٦	باب في تحريم التسخط بالفعل والقول
٣٨٦	كتاب الزكاة
٣٩٢	بيان مقدار زكاة الحبوب والثمار في المكائيل الحمجازية والنجدية في عصرنا
٤٠٥	الحاضر
٤١٠	باب صدقة الفطر
٤٢٨	كتاب الصيام
٤٣٨	باب انصوم في السفر
٤٤٣	بيان حكم الصوم عن مات وعليه صيام
٤٤٧	استحباب التعميل في الفطر وتأخير السحور
٤٦٢	باب أفضل الصيام وغيره
٤٦٨	باب نية القدر
٤٧١	باب 'لا عنكاف
	كتاب الحج

٤٨١	باب المواقيت
٤٨٨	باب ما يلبه المحرم من الثياب
٤٩٥	باب التلبية
٤٩٩	باب سفر المرأة بدين محرم
٥٠٢	باب القدبة
٥٠٧	باب حرمة مكة
٥١٩	باب ما يجوز قتله
٥٢٣	باب دخول مكة والبيت
٥٢٩	باب الطواف وآدابه
٥٣٨	باب التمتع
٥٥٢	باب الهدى
٥٦١	باب الفصل للمحرم
٥٦٤	باب فسخ الحج
٥٧٨	باب حكم تقديم الرمي
٥٨٣	باب كيف ترمى جمرة العقبة
٥٨٦	باب فصل الحلق وجواز التقصير
٥٨٨	باب طواف الإفاضة
٥٩٢	باب وجوب المبيت بمنى
٥٩٥	باب جمع المغرب والعشاء في مزدلفة
٥٩٩	باب المحرم يأكل من صيد الحلال



أنجز طبع
هذا السفر النافع
في ٤ جمادى الأولى ١٣٩٨ هـ

ضبطه ونسقه :

محمد زهري النجار
من علماء الأزهر

دققه وراجعته قبل الطبع :

عبد الحميد الأحمد
غفر الله له

أشرفت على طبعه :

مؤسسة الخدمات الطباعة

ص.ب. ١٠٩/٥٠

بيروت

